

٤٤

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب

قسم التاريخ



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٨٢٢

المجالس النيابية في سورية

١٠٢٨٧

ودورها في السياسة الداخلية والخارجية

(١٩٢٠ - ١٩٤٣)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ العربي الحديث

اعداد : ناهد عبد الكريم

بإشراف الاستاذ الدكتور أحمد طرين



٨٢٢

العام الجامعي

١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م

المقدمة :

أثبت قيام الدولة العربية في دمشق الذي أعقب خروج الجيوش العثمانية من بلاد الشام (١٩١٨) أن عودة العرب الى مجرى التاريخ ، وبمعهم كأمة واحدة ، ليس ضرباً من الاحلام ، وإنما هو وليد حيّ شهد النور في غمرة الحماس القومي ، وجابه مطامع الاستعمار قبل أن يشتد منه العود . اجتمع المؤتمر السوري ، وأعلن استقلال سورية التي أصبحت تتمتع بحكومة دستورية حرة ، ونظام نيابي ديمقراطي ، كما أصبح فيصل ملكاً دستوريا عليها ، يتلقى عرشه من الشعب الممثل في المؤتمر ، بعد أن كان في السابق ممثلاً لوالده في الحجاز . كذلك لم يعد فيصل المسؤول الأول عن رسم سياسة البلاد ، بل انتقلت هذه المهمة الى وزارة مسؤولة أمام المؤتمر السوري الذي كان بمثابة مجلس نيابي يمثل السلطة التشريعية . ولكن هذا العهد العربي لم تطل أيامه لأن فرنسا سارعت الى احتلال سورية ، تنفيذاً لمقررات سان ريمو (نيسان ١٩٢٥) الذي وزّع الانتدابات في أقطار المشرق العربي بين فرنسا وانكلترا . وثبت أن تطبيق الانتداب الفرنسي في سورية خلال السنوات الثلاثة والعشرين التالية ، وحتى اعلان الاستقلال ، كان بعيداً عن تحقيق الغاية التي وُضع من أجلها نظام الانتداب ، ولا سيما المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم . فقد ظل الفرنسيون ينتهجون سياستهم استعمارية قديمة ، ويتعمدون سياسة رجعية متحيزة ، ويهزأون بأهلية السوريين ويقصرونهم عن مؤهلات الحكم والادارة . أما الوطنيون السوريون ، فقد ناضلوا من أجل الاستقلال ، وأضرموا نار المقاومة والثورة ، ورفضوا تجزئة بلد هم الذي قسمه الاحتلال الى أربع دويلات .

لقد جعلت السياسة الفرنسية من سورية مسرحاً لصراع عنيف بين الفكرتين — الاستقلالية والاستعمارية ؛ فاذا قويت هذه مرة طغت على تلك ، ونشرت الدساتير وشكلت الحكومات الوطنية . واذا تراجع المدّ الوطني ، طويت الدساتير وعطّلت المجالس وقمعت الحريات .

وقد بدأت فترة النضال الدستوري في سورية منذ أن تلاشت الثورة السورية

(آ ب ١٩٢٧) ، وتألّفت الوزارة السورية وأجرت الانتخابات التي أسفرت عن فوز الكتلة الوطنية (نيسان ١٩٢٨) ، وتشكلت جمعية تأسيسية صاغت دستوراً للبلاد لم يرض عنه المفوض السامي الفرنسي الا عندما أضاف الى مواده مادة تجعل الأمر كله بيده . رفضت الجمعية التأسيسية أن تحرم الأمة من سيادتها ، وعجزت السلطة عن املاء ارادتها على أعضائها ، ثم صدر قرار بتأجيل الجمعية التأسيسية لأجل غير مسمى . وبدأ الشعب السوري متعلّهاً لانتزاع شيء وتحقيق شيء . وحين تقدم المفوض السامي بمشروع معاهدة الى المجلس النيابي عام ١٩٣٢ ، رفضها المجلس ، لأنها تحكم القيد والتضييق على وجه يخالف ما يحقّ للحليف أن يجده لدى حليفه . وقرر المفوض السامي تعطيل المجلس ، وطفق يصرف شؤون البلاد بمراسيم اشتراعية .

ونشطت الكتلة الوطنية للعمل في مطلع عام ١٩٣٦ ، فأصدرت ميثاقاً وطنياً بمناسبة حفلة الذكرى للزعيم ابراهيم هنانو ، طالبت فيه بوحدة سورية ومقاومة الوطنيين القومي اليهودي والعمل على اتحاد الاقطار العربية . وأسفرت المواجهة العنيفة مع الفرنسيين عن اعلان الاضراب العام الذي دام شهرين ، وأعقبها صدامات دامية بين جماهير الشعب وقوى الأمن . وبازاء هذا التعاون الشامل والصمود الشعبي ، فتحت المفوض السامي باب المفاوضات مع الوطنيين لعقد معاهدة صداقة وتحالف ، وتمّ تشكيل وفد سوري للتفاوض في باريس مع وزارة الخارجية الفرنسية مباشرة .

وبعد مفاوضات استغرقت خمسة شهور ، وقّع الجانبان السوري والفرنسي معاهدة أيلول ١٩٣٦ ، فلم تتضمن الاستقلال التام ، ولا مطلق الحرية في السياسة الخارجية وشؤون الدفاع . وإنما تضمنت بعض الملاحق التي تشوب سيادة سورية ووحدتها أراضيها ، وانجلت الانتخابات عن فوز الكتلة الوطنية - الحزب المعارض - وصادق المجلس النيابي على المعاهدة ، ثم بوشر بتطبيق نصوصها من الجانب السوري . ولكن الاحتلال لم يعجبه أن يثبت تسلطاً من يده ، فباشر حملة دسّ وتهريض ، وزرع بذور الفتنة بين طوائف الاقلية ، وفي محاولة خبيثة للوقيعة بين أبناء الوطن الواحد ، واحلال الاتجاه الاقليمي المحلي ، محل الاتجاه العربي القومي . بل انه شجّع

التحرد على الحكومة الوطنية المركزية في دمشق .

وهزت مشكلة لواء الاسكندرونة بشكل خطير ، حين خشيت الحكومة التركية - أن يؤدي زوال الانتداب الفرنسي الى عودة اللواء الى أمه سورية ، وكانت فرنسا قد حلت ارتباطه بدولة حلب السابقة عام ١٩٢٤ تمهيدا لسلخه عن سورية . وطلبت تركيا من فرنسا بحث مسألة الحدود مع سورية مستفيدة من ضعف سورية ومن اضطراب الوضع الدولي في أوروبا آنذاك ، وتواطأت مع فرنسا لاقتطاع واغتصاب لواء الاسكندرونة عام ١٩٣٩ واكتفى المجلس النيابي السوري بتسجيل رفضه واستنكاره لضم اللواء الى تركيا ، بينما ظهرت الحكومة الوطنية بمظهر العاجز ، في جو مشحون بنذر الحرب المالمية الوشيكة .

وفتحت الوزارة السورية صفحة جديدة من المفاوضات مع فرنسا ، أضافت بها الى معاهدة ١٩٣٦ ملاحق وذيولا جديدة ، لتبدو أكثر لُبولا لدى الحكومة الفرنسية التي ركبت متن الخطط ، ونكلت عن المعاهدة ، ورفضت عرضها على الجمعية الوطنية الفرنسية ، فاستقالت الوزارة السورية ، وأمر المفوض السامي بحل المجلس النيابي ، وإعادة التجزئة الى سورية ، كما استقال رئيس الجمهورية السورية . وبعد أزمات وزارية مستمرة ، كلف مجلس مدبرين بإدارة شؤون البلاد تحت الهيمنة الفرنسية .

ورغم أن فرنسا ذاقَت المهوان بعد انهيارها أمام ألمانيا عام ١٩٤٠ ، إلا أنها شددت قبضتها على سورية ، وثمادت في التسلط والغطرسة ، وحين هزمت القوات الفرنسية في سورية التابعة لحكومة فيشي الموالية للألمان في حزيران عام (١٩٤١) على يد القوات البريطانية والفرنسية الحرة ، أعلن الجنرال كاترو ، نيابة عن الجنرال ديفول ، انتهاء الانتداب الفرنسي واستقلال سورية ، وأيدت انكلترا هذا الاعلان ، وتألّفت حكومة سورية وطنية .

ولكن فرنسا ندمت وتشبّثت بسلطاتها ، مدعية بأن الظروف الدولية تفرض عليها تجميد الأوضاع في سورية . واضطربت البلاد وثارَت النفوس ، وفي ١٧ آب ١٩٤٣ دُعي المجلس النيابي الى الانعقاد ، فاختر أول رئيس للجمهورية السورية في العهد الاستقلالي ، كما صوّت بالاجماع على اسقاط المادة (١١٦) من الدستور ، وكانت سيفًا مسلطًا على ممارسة الحكومة السورية وسلطاتها الدستورية وسيادتها على شؤونها الداخلية والخارجية .

وطلع فجر المهدد الاستقلالي الذي لم تكتمل اسبابه الا بعد نضال شاق ، خاضت غماره جماهير الشعب السوري ، ضد التدابير الفرنسية القمعية ، وتوج بجلاء القوات الاجنبية نهائيا عن تراب سورية الموحدة في ١٧ نيسان ١٩٤٦ .

هذا هو الاطار السياسي الذي قامت فيه المجالس النيابية في سورية ، فتأثرت كل التأثير بمعامل واحد أساسي ، هو استعمال سورية حقها في تقرير مصيرها . ولما كانت المجالس النيابية هي المعبرة عن هذا الحق ، والمثلة لوعي الشعب وتطلعاته ، والمسراة التي تعكس تطور أحداث البلاد وتقدمها في مختلف ميادين الحياة العامة ، وتسند دستور البلاد وقوانينها ، وتقف حامية للنظام والعدل والتقدم ، فقد حرصت سلطات الانتداب الفرنسي على أن تكون المجالس النيابية ضعيفة الفعالية ، قاصرة عن تحقيق الآمال المنوطة بها في ائصال البلاد الى الاستقلال والسيادة والديمقراطية . كما حرصت على أن تكون عضوية هذه المجالس محصورة في الملايين لها من ضعاف النفوس ، الذين ينفذون مآرب الاحتلال ، ويساندون حكوماته العميلة ، لقاء تحقيق بعض مصالحهم الذاتية .

أما الوطنيون الذين لم يمتروا بالانتداب ، فقد ناضلوا لضمان اختيار النواب الذين يمثلون ضمير الشعب لمواجهة متطلبات المرحلة التاريخية ، ولسن التشريعات الضرورية لضمان استقلال القرار السوري والنهوض بالبلاد وجعل مصالحها فوق كل مصلحة .

واذا انتقلنا الى نطاق التفكير السياسي ، ادر كنا عظم أثر المجالس النيابية التي عكست كل ما كان يدور في سورية من أحداث ، فالكفاح بين الرجال والاحداث الذي يمسلا تاريخ سورية يتصل كل الاتصال بتاريخ المجالس النيابية ، ورغم ان الفموض لا يزال يكتنف بعض هذه الاحداث التي يحتمل فيها اختلاف الحكم والتقدير والرأي ، ومن هنا أهمية تقصي تاريخ هذه المجالس الذي لم يُحظ بما يستحقه من عناية الباحثين ، مع انه يفسر جوانب هامة من تاريخ سورية المعاصر .

والمادة التاريخية للحياة النيابية ، سواء ما تعلّق منها بالولائع والحقائق ، وما تعلق منها بالتأويل والرأي ، متفرقة في المذكرات النيابية ، وفي المجموعات الرسمية ، وفي الصحف والمجلات ، وفي كتب التراجم والمذكرات ، وفي الدراسات التاريخية .

أما مادة المجموعات الرسمية كالجريدة الرسمية ، فهي ذات قيمة ظاهرة ، إذ هي سجل واف لأعمال الحكومة ومناشطها في مختلف الميادين ، ولكنها لا تكفي الباحث ، إذ لابد من ردها بما يكسبها الحياة والتعليل والشرح ، وهنا تستطيع الصحف والمجلات أن تخدم الباحث على شرط الحذر والاحتياط .

ومنذ أن وجدت الحياة النيابية في سورية ومذكرات المجلس مصدر هام من مصادر التاريخ السوري ، ففي مجالسنا النيابية - كما في البرلمانات الديمقراطية - توجه الاسئلة للوزراء ، إما لاستيفاء بيان أو بقصد الضغط على الحكومة أو لإحراجها ، وهذه المادة البرلمانية من خير المصادر ، لأنها بمثابة الشاهد العيان لكل ما دار من مناقشات بين النواب والحكومة ، وبين بعض النواب وبعضهم الآخر ، على اختلاف نزعاتهم وانتماءاتهم السياسية والاجتماعية . فالمحاضر تعطي صورة واضحة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية من خلال مناقشة الموازنة التي كانت تُعرض على المجلس لإقرار بنودها ، ومن خلال القضايا التي كان يحملها النواب إلى المجلس للتداول في حلها ، كما أنها تشرح مواقف النواب من إجراءات السلطات الانتدابية الفرنسية ، وتبين مدى صمودهم بازاء تصرفاتها . فقد يبدأ بعض النواب العمل السياسي من نقطة واحدة ، ولكنهم يجدون أنفسهم بعد قليل على مسافات متفاوتة من نقطة البدء ومن الاتجاه الوطني الأصلي ، ومنها ما قد يكون مضاداً له . وربما اعتقد كل واحد منهم بأنه هو المخلص للاتجاه الأصلي ، وإن نظيره هو الذي انحرف أو اعتدل أو انشق . وقد لا يرجع ذلك دائماً لوهن العقيدة ، بقدر ما يرجع لما بين طبائع الرجال من فروق يضاعف من شأنها حيناً ، وتمود لها قوتها أحياناً . وليس السوريون بدعاً في ذلك ، فقد عرفته جميع الشعوب ، وليست مهمة التنظيم الحزبي إلا محاولة جمع أكبر عدد من الرجال على فكرة واحدة لأطول زمن ممكن .

وكان للمقابلات الشخصية مع بعض النواب ، على قلتها ، فائدة لا يستهان بها لموضوع الرسالة ، لأنها تعطي الصورة الحية والكاشفة ، عن أعمال المجلس وما يكمن وراءها من دوافع ومقاصد وأغراض . وقد بذلت قصارى جهدي لضمان اللقاء مع أكبر عدد منهم ،

ولكني علمت أن معظمهم قبضوا الى رحمة الله ، وان بعضهم خارج القطر . وقد حظيت بمقابلة الدكتور منير المجلاني في الرياض ، وكان يمثل عنصرا من أهم عناصر الممارسة في المجلس الوطني عام ١٩٣٦ . أما النائب حامد الخوجة الذي يعتبر رئيس كتلة نواب العشائر ، فقد قابلته بدمشق ، وأمدني بمعلومات قيمة ، أيدت كثيرا مما توصلت اليه في بحثي . وكذلك التقيت بالصحفي المخضرم ^صصبحي فرزات الذي اطلع اطلاقا مباشرا على تطور الاحداث . ومن مصادر الرسالة أيضا كتب المذكرات ، ويبدو من ضالّة عددها أن عادة كتابة المذكرات لم تتأصل بعد بين المشتغلين عندنا في السياسة العامة . والواقع أن ما نُشر منها أقرب للتقارير منه للمذكرات ، ومع ذلك فقد كانت ذات نفع لي ، كمذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وفخرى البارودي ولطفي الحفار وحسن الحكيم وخالد العظم

أما كتب التراجم ، فنسجل الأسف لقلتها ، فلا نعرف ترجمة وافية للزعيم الشهبندر اولهاشم الاتاسي اولسعد الله الجابري اولجميل مردم اوتاج الدين الحسني وسواهم . ولو كان هؤلاء أجنب لكانت بين أيدينا مذكراتهم اومختارات من اوراقهم اوتراجم لاهوالهم . وكانت الصحف والمجلات ذات أهمية خاصة لموضوعي ، فقد استمعت ببعضها ، مما صدر ما بين ١٩٢٨ و ١٩٤٣ ، لأنها تعكس أحوال الرأي العام السوري وتفاعله مع ما كان يجري تحت قبة المجالس النيابية ، اضافة الى أنها المنبر الذي كان يعبر عن آراء السياسيين وتعليقاتهم على العمليات الانتخابية ، ويتابع تطورات الحياة العامة في سورية وينقل هموم مواطنيها وشواغلهم .

والصحف قد تكون ذات ميول حزبية وقد تكون مستقلة ، وليس معنى كونها حزبية أن خطتها ومراميها تكون دائما على حال واحد من الوضوح والاتساق ، أما الصحيفة المستقلة ، فيُفترض أنها تحاول ألا تنحاز لجانب ، ولكننا لانجد هذا الاستقلال في الواقع كثيرا . وقد تكون الصحيفة المستقلة غير خاضعة لتأثير الحكومة او الحزب أو فئة من رجال المال والأعمال ، ولكنها في هذه الحالة ، لابد لها من مراعاة ما يحب الناس في مجموعهم وما يكرهون . يضاف الى هذه الاعتبارات ما تعرّضت له الصحف عموما من تضيق وتمطيل تحت التشريع السوري للمصحافة والنشر .

اما الدراسات التاريخية فقد اشتغل بها منذ بعض الوقت مقلّة من الاساتذة والكتاب ، ولعل أهمها لموضوعنا هو كتاب (المراحل) للدكتور عبد الرحمن الكيالي الذي لم يكن فقط مشاركا في صنع الاحداث والقرارات ، وانما ايضا لانه أورد الوقائع التاريخية بتسلسل زمني أمين ودقيق ، منذ بدء الاحتلال الفرنسي حتى جلائه عن سورية . ومن الكتب الهامة أيضا عن هذه الفترة كتب الدكتور زوقان قرقوط التي تبرز أهميتها من اعتمادها على المجموعات الرسمية الفرنسية بنحو خاص . هذا الى ما كتبه أمين سعيد ومحمد عزة دروزة وغالب العياشي ، وغيرهم . وطريقة هذه الكتب ان يتتبع أصحابها عموما الحوادث زمنيا ، وان يثبتوا الوثائق الهامة ، وان يعلّقوا على كل شيء مما يرونه . ولا ننسى التنويه بما كتبه يوسف الحكيم وخالد العظم ونجيب الارنازي . .

كما طالعت ما تيسر لي الوصول اليه من المصادر والمراجع الاجنبية ذات الصلة بتاريخ سورية في فترة البحث .

وقد اتضح لي أن البحث يصح ويستقيم لو عدت به قليلا الى أواخر العصر العثماني حين قام مجلس المبعوثان عام ١٨٧٦ ، وشارك في أعماله عدد من النواب العرب السوريين الى ان تعطلت الحياة النيابية قبيل الحرب العالمية الاولى . ثم تناولت ايجازا الحياة الدستورية في سورية ابّان العهد الفيصلي ، ودور المؤتمر السوري الذي يسجل الخطوة الاساسية على طريق الحياة النيابية السورية ، وأبرزت المواقف الوطنية والقرارات التاريخية التي اتخذت فيه . كذلك عرضت لموقفه المشرف من التدخلات الفرنسية ورفضه للاستعباد الذي خططت له الدول الأوروبية للسيطرة على مقدرات المشرق العربي بعد هزيمة الدولة العثمانية . وبدخول الفرنسيين الى سورية ، تبدأ مرحلة جديدة من الممارسات الدستورية في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٢٨ وبرز فيها دور المجالس التمثيلية والاستشارية باعتبارها تقوم مقام المجلس النيابي ، وقد جعلت كل ذلك في الفصل التمهيدي .

وتحت وطأة الضغوط الشعبية ، اضطرت فرنسا الى الدعوة لانتخابات اسفرت عن قيام اول مجلس تأسيسي نيابي في سورية ، عام ١٩٢٨ . وعرضت لعملية الشد والجذب

في العملية الانتخابية وللصراع بين الوطنيين وسلطات الانتداب . وقد شكلت كل هذه التطورات مادة الفصل الاول .

اما الفصل الثاني ، فأحطت فيه ظروف نشأة المجلس النيابي لعام ١٩٣٢ الذي أطلق عليه اسم (المجلس المنبر) والذي لم يستطع أن يقرّ معاهدة ١٩٣٣ التي حاولت فرنسا أن تعليقها على سورية ، وذلك حين اتضح مدى الغبن الذي سيلحق بها لو صادق عليها المجلس النيابي . ولكي يتضح تسلسل الاحداث وتربطها ، أوجزت الاحداث التي جرت بين وقف جلسات مجلس ١٩٣٢ واستلام الوطنيين للحكم وقيام المجلس النيابي عام ١٩٣٦ .

اما الفصل الثالث فتناول مجلس عام ١٩٣٦ الذي يعتبر مرحلة حاسمة من مراحل الصراع بين النضال الوطني السوري والضغوط الاستعمارية الفرنسية . وترجع خطورة هذا المجلس الى أنه شهد عقد معاهدة التحالف والصداقة مع فرنسا عام ١٩٣٦ وسلخ لسوا' الاسكندرونة عن سورية .

وكان موضوع الفصل الرابع ، منجزات المجلس النيابي على صعيد السياسة الخارجية لسورية ، وقد عالج علاقات سورية مع الدول العربية والاجنبية كما عكستها اعمال المجلس .

وحاولت في الفصل الخامس ان اتكلم على نواب المجالس النيابية عموما ، من حيث انتماءاتهم الحزبية وخلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، نظرا لأهمية ذلك في اندفاع او تقصير النواب في تشريع ما يتصل بالتطور الاجتماعي والاقتصادي للبلاد . وأخيرا تناولت في الفصل السادس تطور الاحداث في سورية حتى مطلع العهد الاستقلالي ، وقيام مجلس عام ١٩٤٣ الذي يُعتبر بحق المجلس الوطني الذي صوّت على الدستور السوري ، مجردا عن المادة (١١٦) التي أعاقها المفوض السامي في مطلع الحياة الدستورية والنيابية السورية ، لجعل البلاد خاضعة لمشیئة فرنسا وحدها .

وإني وحدى المسؤولية عما ورد في هذا البحث من آراء ونظرات ، أرجو ألا أكون فيها قد ائتمدت كثيرا عن جادة الحق ، كما أرجو أن تتاح لي الفرصة مستقبلا لتكملة موضوع المجالس النيابية وتقويم أعمالها في المعهد الاستقلالي الذي تُوجَّه بهجلاً الاجنبي عن سورية وما بعده .

ولا يسعني إلا أن اتقدم بالشكر الخالص لاستاذي المشرف الدكتور احمد طرسين الذي اعطاني من وقته وجهده ، ما أنار امامي سبل البحث ودلل صعوباته ، كما أشكر جميع اساتذتي في قسم التاريخ لما بذلوا لي من نصيحة خالصة وتوجيه صائب اثناء دراستي الجامعية . وأتوجه بالشكر كذلك الى جميع الذين يسرّوا لي الوصول الى مصادر ومراجع رسالتي ، وأخص بالذكر منهم مدير مكتبة مجلس الشعب ، وجميع العاملين في المكتبة الظاهرية ، ومكتبة جامعة دمشق ، والمكتبة الوطنية في حلب ، ومكتبة المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ، ومديرية الوثائق التاريخية بدمشق .

ناهد عبد الكريم

.....

الفصل التمهيدي

الحياة النيابية في سورية منذ أواخر العصر العثماني
حتى عام (١٩٢٨)

مجلس المبعوثان - الحياة النيابية في العهد الفيصلي
والموتى المسمى ٩١٩ - ٩٢٠

المجالس الادارية والاستشارية حتى عام ١٩٢٨

المرب وبعدا الشورى :

من مظاهر الحياة الاجتماعية في العصر الحاضر وجود مجلس نيابي يمثل تطلعات الشعب وتحقق أمانه ويحسن دستوره وقوانينه ويكون ضمانة للنظام والتقدم والعدل . ومن ضروراتها ان يحدد القانون حقوق الافراد وواجباتهم في علاقاتهم المتبادلة ، ويضمن المحافظة على هذه الحقوق والواجبات . وقد اجمع علماء الحقوق أنه اذا ترادف القانون والواقع ، كان ذلك دليل النضج السياسي وعنوان الحضارة والمدنية والتقدم . واذا تفارقا ، اعتبر ذلك تقهقرا فسي مقدرات الشعب ، وضعفا في كيان الأمة ، وطفولة في الحقل السياسي (١) ، وهنا يبرز دور المواطن لتنمية ثقافته الدستورية ، وتوثيق تجارب أمته في مبادئ التشريع الذي أصبح وسيلة من أهم وسائل الاصلاح والتقدم الاجتماعي ، على أساس ان يتساوى أبناء الشعب حكما ومحكومين في الحقوق والواجبات ، وفي بناء الديمقراطية ، وتسيير ادارة الحكم فيها وتوجيهها وفق رغبات الشعب ومصلحه . وبذلك يصبح القانون والدستور مرآة للواقع وعنوانا للحضارة الحقيقية التي تستهدهم الارتقاء بالانسان والمجتمع .

كان العرب قبل الاسلام متفرقين قبائل بددا ، يعيشون عيشة غالبيتها البداوة . وجاء الاسلام فكافح العصبية القبلية ، وأحل رابطة العقيدة والايمان محل رابطة القرابة والدم . وتجاوز الحدود القبلية بتكوين الأمة التي هي فوق القبائل ، تملو مصلحتها على كل مصلحة . وأدخل الاسلام فكرة الدولة والقانون ليقابل فكرة القبيلة والعرف ، وبين أن السلطة لله وحده ، وكل سلطة مشروعة مستمدة منه ، تستهدهم إقامة العدل ورعاية الأمة . وجعل الشورى أساس الحكم ، وترك سبل تطبيقها للإمام . والرجع الأعلى هو الرسول رئيس الامة التي تضم أفرادا من قبائل مختلفة - وهذا ينافي الأسس القبلية ، والدستور الذي تسيير عليه هو القرآن الكريم والسنة النبوية ، لا العرف ولا التقليد القبلي .

(١) - انظر صبحي محمدي " الدستور والديموقراطية " بيروت ١٩٥٢ ص ٣٠

ولما توفي النبي ، برزت مشكلة الخلافة ، أي خلافة النبي في أمته لا خلافة الله على الأرض . لذا قال أبو بكر الخليفة الأول : " لست خليفة الله ولكن خليفة رسول الله صلعم " . لقد أكد الاسلام مبدأ الشورى ، ولكنه لم يضع للعرب هيكل نظام سياسي ، لذلك كان من الطبيعي أن يستعين المسلمون الأولون بتقاليدهم العربية السياسية ، آخذين من المبادئ الإسلامية معين الاعتبار (١) . ولما طعن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، وضع مبدأ الشورى لحل مشكلة الخلافة . ولعله كان للشورى جذور في التقاليد السياسية العربية ، فنها ما يشابهها في مجلس زعماء القبيلة الذين يختارون الشيخ ، وربما كانت مأخوذة من فكرة العماد المكي ، وهو مجلس يضم أعيان أهل مكة ، وقد نظمته قصي لإدارة شؤون قريش ، وبني له دار الندوة ، وكان مقيدة برأي المجلس برغم أنه رئيسه وبرز أعضائه (٢) .

ولم تكن الخلافة وراثية في أول عهد ها ، بل كانت انتخابية تجري باحدى طريقتين : الأولى أن ينتخب الخليفة أهل الحل والعقد ، كما جرى في انتخاب أبي بكر . والثانية أن يختار الخليفة من يخلفه بعد استشارة أصحابه ، كما فعل أبو بكر حين عين عمر ، واستحسن المسلمون هذا الاختيار . وكان الانتخاب يتأكد بالبيعة ، فيما عهد المسلمون الخليفة على الطاعة والتسليم له بالولاية عليهم . والولاية هنا انتخابية شورية تقوم على عهد البيعة ، ومعنى هذا بالمصطلح الحديث أن السيادة مصدرها إرادة الرعية ، والعقد المبرم بينهم وبين صاحب الولاية . ولكن ولاية الخليفة زمنية ودينية ، أي هي بحسبارة ابن خلدون " سياسة الدين " وعراسة الدين " . فالخليفة في تنفيذ ولايته مقيد بدستور ديني هو الشريعة الإسلامية المبنية على القرآن والسنة والاجماع والقياس .

غير أن هذا المبدأ الذي طبق في عهد الخلفاء الراشدين ، لم يطبق في عهد الخلافتين الأموية والعباسية ، إذ انقلبت الخلافة آنذاك وراثية مطلقة ماعدا بعض المستثنات كخلافة عمر بن عبد العزيز مثلاً (٣) .

(١) - انظر د . عبد العزيز الدوري " مقدمة في تاريخ صدر الاسلام " بيروت ط ٢ ، ١٩٦٠ ، ص ٤٧ .

(٢) - المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

(٣) - انظر محماني ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

ثم طرأ الضعف والتفكك على حكومة الخلافة العربية ، وتدخلت العناصر الأجنبية في الحكم ، إلى أن دخل العرب تحت حكمهم وحكم المالك . وانتقلت الخلافة من العرب إلى العثمانيين ، وكان حكمهم نوعاً من الملكية الوراثية المطلقة ، وكان للسلطان حق التشريع بفضل (الإرادة السنّية) إلى أن صدر الدستور عام ١٨٧٦ الذي رتبته مدحت باشا للسلطان عبد الحميد الثاني .

وعلى ذلك عرفت البلاد العربية والإسلامية نظام الشورى أساساً صالحاً للحكم ، إذ كان السبيل إلى تبين الحق وتقصي الآراء الصائبة . ولقد أمر بها الإسلام وجعلها عنصراً من العناصر التي تقوم عليها الدولة ، فقد ورد في الكتاب الكريم سورة عرفت باسم سورة الشورى وسميت بذلك لأنها قررت (الشورى) عنصراً من عناصر الشخصية الإسلامية مصداقاً لقوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " (١) وكذلك قوله تعالى " وشاورهم في الأمر " (٢) . ومن هنا كانت الشورى أصلاً في إدارة الشؤون الجماعية وأساساً في الاستشارة لكفالة الحرية التامة في إبداء الآراء مالم تمس أصلاً من أصول العقيدة أو العبادة . وبقيت الشورى دون نظام خاص لأنها من الشؤون التي تعتبر فيها وجهة النظر متغيرة بتغير الأجيال والتقدم البشري . ويتضح مما سبق أن الشورى أصل أساسي من أصول الحكم في الأمة العربية الإسلامية ، وأنها الضمانة التي لا مثيل لها قائمة حكم ديمقراطي حر يقوم على المسؤولية الجماعية لكي تنعم الأمة بالسعادة والرفق في مختلف نواحي حياتها .

ولما كانت الدولة العثمانية هي صاحبة الأمر في معظم أقطار الوطن العربي ومنها سوريا لذلك سنلقي نظرة مجملة على التنظيم الدستوري والتمثيل النيابي في سورية آنذاك .

(١) - مجلس المبعوثان :

لقد أدى اختلال نظم الحكم العثماني القديمة إلى أمرين : الأول هو التغلغل الاست الأوربي إلى مختلف أجزاء الدولة العثمانية بما فيها المشرق العربي ، وما رافقه من نزاعات دولية على اقتسام أقطاره . والثاني ، هو بدء حركة الإصلاح والتجديد في الدولة في مطلع القرن التاسع عشر ، على أساس التخلص من النظم القديمة القطاعية ، وبناء الدولة الحديثة .

(١) : سورة الشورى - الآيات ٣٦ - ٣٩

(٢) : سورة آل عمران - الآية ١٥٩

لوقف تدهور الدولة والابقاء على ممتلكاتها ضمن الأطماع الأوروبية فيها .

ولم يكن بمقدور الدولة العثمانية أمام انحطاط أدراتها العسكرية برا وبحرا ، وفساد الانكشارية^(١) الذي تجلى بالحدوان على الأموال والارواح والأعراض ، وتضاؤل ارتباطهم بشكائهم الا عند استلام (العلوقات) المرتبات ، الا أن تبدأ إصلاحاتها بهم للتخلص من فتن العصبية والمغامرين في الداخل ومن عواقب الهزائم العسكرية في الخارج . فنجح السلطان محمود الثاني (١٧٨٤ - ١٨٣٩) م - يعتبر من أعلام الإصلاح العثماني - في القضاء على نظام الانكشارية عام (١٨٢٦) ، ودخل القوانين والانظمة الغربية الى الولايات ، كما عمل على انشاء قوة عسكرية نظامية جديدة بدل النظام القديم^(٢) ، وقد توفي ولم يتم من ابواب الإصلاح الا تنظيم الجند . ولكنه بقضائه على الانكشارية قضى على آخر عوائق الإصلاح العسكري^(٣) . وفي عهد السلطانين عبد المجيد وعبد العزيز ، توفرت فئة من رجال الدولة تبنت فكرة الإصلاح ، أليوزهم رشيد باشا ، وعالي باشا وفؤاد باشا^(٤) فصدر في عهد السلطان عبد المجيد (خط كلخانة)^(٥) في ٣ تشرين الثاني عام ١٨٣٩ م ثم أثبتته باصدار (خط شريف همايون) في ١٨ شباط ١٨٥٦ م وخلال صدور هذين المرسومين ، انكب الوزراء المصلحون على وضع وتنظيم القوانين الخاصة لكل فرع من فروع

- (١) - حول ذلك انظر محمد فريد بك المحامي - تاريخ الدولة العثمانية ص ٧٠١ وسيرد فيما بعد ب محمد فريد بك المحامي وكتاب د . علي حسون - تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ص ١٤٩ . وسيرد فيما بعد ب د . علي حسون وكتاب محمد أنيس - الدولة العثمانية والشرق العربي من ١٥١٤ - ١٩١٤ - ص ٢١٢ وسيرد فيما بعد ب محمد أنيس .
- (٢) - عهد العزيز محمد عوض - الادارة العثمانية في ولاية سورية من ٨٦٤ - ١٩١٤ ص ١٦ وسيرد فيما بعد ب محمد عوض - عهد العزيز .
- (٣) - د . احمد طربين - تاريخ المشرق العربي المعاصر ص ٢٣١ وسيرد فيما بعد ب د طربين المشرق .
- (٤) - توفيق برو - الحرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤ م - ص ٢٩ وسيرد فيما بعد ب توفيق برو .
- (٥) - " كلخانة " وسمي بذلك لأنه القي في قاعة الزهور . وتضمن هذا الخط : تأمين ضمانات لكافة الرعايا - تنظيم قانون للضريبة - تنظيم شؤون الخدمة العسكرية . للاطلاع يمكن العودة سليمان البستاني " حبرة وذكرى " بالدولة العثمانية قبل الدستور وبعد " ص ٢٥ وكتاب د . علي حسون المصدر السابق ص ١٥ .

القضاء^(١) مما أثار خجة اهتزت لها أوربا ؛ فالى جانب الرغبة في الإصلاح ، هدف اعلان "خط كلخانة" الى استرضاء الدول الأوروبية التي دعمت الاستانة في حربها مع ابراهيم باشا^(٢) . والى احتواء نتائج حملة المصريين على سورية التي ببرت فيها أول تجربة لمجارات تقدم أوربا والاستفادة من علومها زمن محمد علي (١٧٦٩ - ١٨٤٩) م ، وذلك حين دعم القوة العسكرية ، ونشط حركة الانتاج .

ولكن حتى ذلك الوقت لم يكن الإصلاح يعني سوى منة^(٣) من السلطان على رعايا دولته فلم تكن فكرة تحديد سلطات المستبد المطلق تخطر في بال أحد ، كما أن هذه الإصلاحات لم تقم على أساس اعطاء العناصر التي تتشكل منها الدولة حقوقها القومية (اللغوية والعنصرية) ، بل جل ما سمعت اليه هو المساواة بين المسلمين وغير المسلمين ، وصهرهم في التابعية العثمانية وذلك للحيلولة دون لجوء غير المسلمين الى حماية الدول الأجنبية .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، دخلت الدولة العثمانية دورا متزايدا من الضعف والوهن داخليا وخارجيا ، فالهذخ والاسراف الذي كان يعمشه السلاطين وتكاليف حرب القرم ، الى جانب الفوضى في السياسة المالية للسلطنة التي جعلتها ترزخ تحت وطأة الديون الخارجية ونشاط الدول الأوروبية في المقاطعات التي تحكمها الدولة العثمانية ، والذي أحدث تقدم ما بدأ يوشع على كيان الدولة ، كل هذا دفع الاحرار العثمانيين الذين - كانوا في الأصل ينقدون اسراف القصر السلطاني وعدم كفاية الادارة - الى التخوف من نتائج التدخل الأوربي في تلك الظروف ، وارتأوا المبادرة لمعالجة مشاكل الدولة فالتفوا حول مدحت باشا^(٤) ، الذي كان يلعب دورا بارزا في أحداث^{تلك} السنوات حيث كان يبيت روح الإصلاح ، ويعمل على انفاذ العمل بالتنظيمات .

(١) محمد فريد بك المحامي - المصدر السابق . للاطلاع على هذه القوانين انظر ص ٧٠٢ .

(٢) سليمان البستاني - عبرة وذكرى - ص ٢٥ ويرد كذلك في أماكن لاحقة . ومن الجدير بالذكر ان سليمان البستاني ، كان نائبا في مجلس البعثوثان وهو مسيحي عربي من لبنان .

(٣) - A.L. Tibawi - A modern History of Syria , London 1969 , P. 48

(٤) كان مدحت باشا واليا على بغداد وقد لعب دورا اصلاحيا كبيرا فيها . وعندما عاد الى الاستانة تزعم حركة الاصلاحيين وأصبح زعيما للاحرار وفيما بعد اعتبر الأب الروحي للدستور ورغم أن السلطان عبد الحميد الثاني عينه صدرا اعظم له ، الا أنه بعد تعليق الدستور أقصى مدحت باشا عن منصبه واتهمه بالخيانة العظمى .

واستطاع أن يقوم بدور رئيسي في خلع السلطان عبد العزيز المسرف ، وخلع السلطان الجديد مراد الخامس (١٢٩٣ هـ ١٨٧٦ م) من بعده ، بسبب اعتلال في عقله ، وكانت مبادرة الخلع في الحالتين قد اتخذت من قبل الوزراء بعد موافقة شيخ الاسلام . تولى السلطان عبد الحميد الثاني عرش الدولة العثمانية بعد خلع السلطان مراد الخامس " وكان قد وعد رئيس الاحرار مدحت باشا قبل جلوسه على العرش بمنح القانون الاساسي واقناع الامة العثمانية بالحرية " (١) ودعوة مجلس المبعوثان للاجتماع .

وفي ٢٤ كانون الاول ١٨٧٧ م ، قرأ مدحت باشا - الصدر الاعظم - الامراة السلطانية التي أعطت الامة العثمانية الدستور والحرية . وكان قد أعلن الدستور العثماني عام ١٨٧٦ م (٢) عن طريق لجنة تشكلت لهذا الخصوص ، على أساس دمج الاجناس البشرية والطوائف في بوتقة واحدة ، ومما نص عليه الدستور : (٣) - اعتبار الاسلام ديناً للدولة مع حفظ حقوق جميع الرعايا من المذاهب المختلفة .

— افساح المجال أمام جميع (العثمانيين) في تقلد المناصب الرسمية على قدم المساواة .

— اعتماد التمثيل الشعبي عن طريق مجلس المبعوثان .

اجتمع مجلس المبعوثين لأول مرة سنة ١٨٧٧ في سراي (ضولمة باغجة) وافتتحه السلطان عبد الحميد (٤) . كما كان هناك مجلس الاعيان ، الذي ألف مع مجلس المبعوثين (البرلمان العثماني) (٥)

(١) محمد فريد بك المحامي — المصدر السابق — ٧٠٣

(٢) تألف الدستور العثماني من (١١٩) مادة منها :
— حرية التعليم على ان يكون اجباريا ، وحرية المطبوعات .
— الغاء السخرة ومنح المصادرة والتعذيب .

— جعل اللغة العثمانية اللغة الرسمية للدولة . فخرى البارودي — مذكرات — ص ٧٨

(٣) سليمان البستاني — عبرة وذكره — المصدر السابق ص ٣٠ .

(٤) محمد فريد بك المحامي . المصدر السابق — ص ٧٠٤

(٥) د . منير العبدلاني — الحقوق الدستورية — ص ٦٨ . تكون مجلس الاعيان من خمسة وعشرين

عضوا بالتعيين ، أما مجلس الشيوخ فتألف من مئة وعشرين عضوا تم اختيارهم بالانتخاب ، وكانت انتخابات مجلس المبعوثان تجري على د رجتين ، ويتم الترشيح باحكاك رق ثلاث : ١ — أن يرشح الرجل نفسه بحريضة يقدمها الى الوالي . ٢ — أن يرشحه جمهور من الاهالي بحريضة يوقع عليها ٣٠ رجل على الاقل . ٣ — ان يرشحه الحزب المنتمى اليه . للاطلاع يمكن العودة لكتاب فقهي اعظم — حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وسورية وفلسطين ص ١٩ — ٣٢ —

وأطلق العثمانيون على الدستور (اسم القانون الأساسي) وسمي العهد الدستوري الجديد (بعهد المشروطية)^(١) لأنه اشترط تقيد السلطان بأحكام الدستور .

ولتخفيف الأزمة الداخلية حكم السلطان عبد الحميد الولايات على أساس توسيع المأذونية بناء على المادة (١٠٨) من الدستور .^(٢) وكانت ولاية سورية قد ظهرت في تلك الفترة بناء على نظام الولايات الجديد عام ١٨٦٤ م ، بحيث أصبحت تضم ولايتي الشام وصيدا القديمتين .^(٣) وفي عام ١٨٧٣ م فصلت متصرفية القدس عن ولاية سورية وألحقت بها ولاية بيروت في عام ١٨٨٧ م ، بينما بقيت ولاية سورية تحتفظ باسمها الجديد الى ان تم جلاء العثمانيين عنها عام (١٩١٨) م .

الا أن طبيعة الحكم لدى السلطان عبد الحميد لم تسمح باطالة عمر هذا البرلمان ، فلم يكد ينتظم مجلس المبعوثان وينظر في شؤون الدولة حتى صدرت الارادة السلطانية بفضله وتعطيل الحياة النيابية في ٤ شباط عام ١٨٧٨ م (ولم يحدد موعد لاجراء انتخابات جديدة وفقا للمادة (٧) من الدستور)^(٤) واستمر عبد الحميد في الحكم منفردا حتى عام (١٩٠٨) م .

ولعل من دلائل ضيق عبد الحميد بمجلس المبعوثان والدستور والنواب ، ان كان من أسباب تعطيل مجلس المبعوثان اجتماع خاص عقد في القصر السلطاني لبحث الازمة الداخلية والخارجية للدولة ، حضره الوزراء والعلماء وعدد من النواب ، وجه فيه أحد النواب الاتراك خطابا للسلطان ، ألقاه بلمهجة قاسية ، فردّ عبد الحميد بعد ذلك بأن أظن أنه سوف يحكم البلاد كما يحكم البلاد جده السلطان محمود ، من خلال امتياز وليس كما فعل ابوه عبد المجيد من خلال المؤسسات الحرة .^(٥)

وتدّرع ايضا بأن النواب مجموعة قوميات ، فمنهم التركي والعربي والسراني والبلغاري والبوسني والسلافي . . الخ وأن لكل منهم لجنة مستقلة ، وأديان متباينة ، مما يسبب مشاكل مذهبية .^(٦)

(١) كانت المشروطية تعني تقييد سلطة السلطان بقيود يقررها الدستور .

ساطع الحصري - البلاد العربية والدولة العثمانية - ص ٩٧ - ص ١٩٥٧ م

(٢) توفيق بروتو - المصدر السابق - ص ٢٩ .

(٣) عبد العزيز محمد عري - المصدر السابق - ص ٧ .

(٤) د . احمد طيحين - المشرق - المصدر السابق . ص ٢٧٧ .

(٥) - Tibawi, op. cit., P. 151

(٦) مذكرات نوري البارودي ص ٧٨ .

النواب السوريون والسرب في مجلس المبعوثان :

كانت البلاد العربية قد قسمت بناء على قانون الولايات الذي سنته الدولة عام ١٨٦٤ م في عهد السلطان عبد العزيز الى ولايات ^(١) . وبناء على هذا التقسيم جرى انتخاب النواب السرب لمجلس المبعوثان فيما بعد ^(٢) . ففي الدور الأول للمجلس مثل بلاد الشام تسعة نواب (ثلاثة مسلمون وواحد أرمني مسيحي) من ولاية حلب ، وأربعة (اثنان مسلمان واثنان مسيحيان) من ولاية سورية (دمشق) . وسلم واحد من متصرفية القدس ، وكان النواب من الأسر المعروفة ؛ فمن المسلمين كان نافع الباهري (حلب) وخالد الاتاسي (حمص) وحسين بيهم (بيروت) ويوسف ضيا الخالدي (القدس) ، أما من المسيحيين فكان الماروني نقولا نقاش (بيروت) والارشونكسي نوفل نوفل من طرابلس .

وكان لهؤلاء النواب السرب دور لا يستهان به في مجلس المبعوثان ^(٣) ، وتميز بعضهم بمواقف تتسم بالشجاعة والاستقامة ؛ فنافع الباهري كان أول نائب يستجوب الوزراء ، حين كان يركز أسئلته حول الموازنة ، ويسأل عن أسباب تقاعس سلاح البحرية خلال الحرب مع روسيا والتي بدأت في نيسان عام ١٨٧٧ م . وكذلك عرف يوسف ضيا الخالدي بجرأته ومن مواقفه ، اعدامه على انتقاد تعيين رئيس مجلس المبعوثان من قبل السلطان لا من قبل النواب .

كما انضم النواب السرب الى ما عرف بـ (كتلة المعارضة) وكان بعضهم من زعمائها أشال الباهري والخالدي ^(٤) . وساءلوا مع غيرهم من النواب الاتراك بزعامة (بكشهرلي زادة أحمد أفندي) ونواب من الأرمن في الضغط على عهد الحميد لتخيير الوزراء والقائمين على الحكم حيث اتهموهم بعدم الاهلية والكفاية للحكم .

- (١) - هذه الولايات هي : حلب - بيروت - دمشق - بغداد - الموصل - البصرة - طرابلس الغرب الى جانب المتصرفيات التابعة للباب العالي مثل : جبل لبنان - والقدس - دير الزور - وبنغازي . الخ وايضا من الولايات اليمن والحجاز .
- (٢) - انظر حول ذلك كتاب محمد عزة دروزة - نشأة الحركة العربية الحديثة ص ٢٩٩ طبعة عام ١٩٧١
- (٣) - Tibawi, op. cit., P. 150
- (٤) - توفيق بروتو - المصدر السابق ، ص ٣٠ . ساءلوا أيضا في المعارضة كل من النائب خليل غانم من بيروت ونيقولا كي نوفل من طرابلس الشام .

ولكن حتى ذلك الوقت لم يطرح النواب العرب في مجلس المبعوثان أية موضوعات تدل على تبلور مفهوم القومية العربية لديهم، ولم يشكروا أية مجموعة للدفاع عن حقوق العرب، بل اتسمت مناقشاتهم بحرصهم على الدولة العثمانية والانتماء اليها^(١) من خلال فكرة الجامعة الإسلامية التي طرحها جمال الدين الافغانى حيث تبلورت (المشاعر الدينية والوطنية والعربية والتحررية)^(٢) واعتمدت الفكرة على ضرورة التفاف المسلمين حول شخصية السلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين، وعلى الحج الى البيت الحرام حيث يلتقي فيه المسلمون ويبحثون سبل الدفاع عن العالم الاسلامي. ففكرة القومية التي تتجاوز المذهبية والطائفية لم تكن قد شاعت بين الشعوب العربية، فقد كانت العلاقات الاجتماعية تقوم على أساس التمييز بين الطوائف والمذاهب.

وكان للمعارضة في مجلس المبعوثان مواقف مختلفة فيما يتعلق بسياسة الدولة منها اقدامها على وضع مطلبين^{٢٥}امين، أولهما يتعلق بمطالبة محاكمة الصدر الاعظم (محمود نديم باشا) من عدد من قادة الجيوش الذين قسروا في واجباتهم الحربية. وثانيهما الطلب من المجلس أن يبدى رأيه في خطر الصدر الاعظم (أدهم باشا) وأربعة من وزرائه على الحكم، وقد ألقى نائب القدس يوسف غيا الخالدي خطابا تناول فيه هذين المطلبين أمام مجلس المبعوثان، فأثار خطابه حفيظة السلطان عبد الحميد، فأصدر أمره بنفي عشرة من نواب المعارضة، بينما فرّ عدد من المبعوثين العرب، كان منهم خليل غانم وضيا بك الخالدي والاميرامين أرسلان الى فرنسا^(٣).

ورغم كل ذلك الا أن المجلس اثبت أنه أكثر استقلا وأقل انقيادا للسلطة التنفيذية مما كان متوقعا. كما أبدى الأعضاء غيرتهم على حقوقهم ومسؤولياتهم، فطرحوا موضوعات على درجة من الاهمية، تناولت مسار الحرب الروسية العثمانية في أخرج أوقاتها، وشارك النواب العرب أنفسهم العثمانيين الاصلاحيين في النضال من أجل الاصلاح الدستوري والحد من سلطة عبد الحميد المطلقة.

(١) - المصدر السابق - الصفحة نفسها. - وكتاب عبد العزيز محمد عوض - المصدر السابق

ص ٤٤ .

(٢) ب. احمد طربين - المشرق - المصدر السابق - ص ٢٩١

(٣) توفيق برو - المصدر السابق ص ٤٩

ولكن حين عطل عبد الحميد مجلس المبعوثان ، بقيت الحياة الدستورية مشلولة لثلاثين عاماً حتى أعيد إعلان الدستور العثماني ، إثر الانقلاب الدستوري الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي في ١٠ تموز ١٩٠٨ م سادت روح التفاؤل والتآلف بين مختلف الطوائف في الفترة الأولى لسودة الدستور .^(١) وفي ٢٤ تموز صدرت الأرادة السنية بالدعوة الى القيام بالانتخابات لمجلس المبعوثان .^(٢) فبادر الاتحاديون الى ترشيح مبعوثين من الأتراك عن الولايات العربية ، مخالفين بذلك نص المادة (٧٢) من الدستور .^(٣) وأثاروا شكوك وريبة العرب فبلغ عدد المرشحين الأتراك خمسة عشر نائبا ليعثلوا الشعب السري بالاضافة الى خمسين نائبا من العرب حيث بلغ المجموع (٦٥) نائبا عن العرب من أصل (٢٧٥) مبعوثا ، فكانت نسبة نواب العرب تقارب ثلث النواب الأتراك الذين كانوا يعدون (١٥٠) نائبا . ولقد بادر العرب بعد غدر الاتحاديين بهم الى مطالبتهم عن طريق المعارضة بتعديل شروط الانتخاب وذلك في حزيران عام ١٩١٠ الا ان الاتحاديين وقفوا ضد طلبهم ورفضه مجلس المبعوثان ، وأحس العرب بمدى الخيب الذي لحق بهم ، ان لم ينالوا سوى وزارة الاوقاف ، مع العلم أنهم يشكلون نسبة كبيرة من سكان الدولة . وكان السرب في بادئ الامر يقفون بجانب الاتحاديين ، كما انتسب عدد منهم الى (جمعية الاتحاد والترقي)^(٥) مثل رفيق العظم وحمي العظم وعبد الرحمن الشهبندر ، أما لا بما تضمنه برنامجها السياسي من حيث اخضاع الوزارة لمراقبة مجلس المبعوثان ، وكانت قبل ذلك تخضع بشكل كامل للسلطان والصدراعظم . حتى أن سن القوانين كان منوطا

(١) - عبد العزيز محمد عوض - المصدر السابق ص ٤٧

(٢) - توفيق بروج - المصدر السابق - ص ١٠٠ وللإطلاع على كيفية الانتخابات لمجلس

المبعوثان يمكن العودة للصفحة ١٠٠ - ١٠١ من نفس الكتاب .
(٣) - جاء في المادة (٧٢) من الدستور العثماني (من الواجب على المنتخبين أن ينتخبوا المبعوثين من أهالي دائرة الولاية التي هم منها)

(٤) - حسن الحكيم - الوثائق التاريخية ص ٤٠٧ . وانظر ^{هذا} كتاب محمد عزة د روضة - نشأة الحركة العربية الحديثة - ص ٢٩٨ .

(٥) - جمعية الاتحاد والترقي ، جمعية سياسية ، وتعتبر من أبرز الجمعيات التي تشكلت لمعارضة السلطان عبد الحميد ، وبعد تأسيسها عام ١٨٨٩ م وانتشرت خلاياها في المدن البعيدة عن الاستانة الى ان قادت الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨ بعد ان تسربت للجيش - سليمان البستاني - ص ٤٣ - عبرة وذكرى ص ٧٨ .

بمجلس الوزراء ولا يحق لمجلس المبعوثان أو الاعيان التدخل في مناقشة ونقد القوانين
الا باذن من السلطان ^(١) . ولكن الفترة ما بين ١٩٠٨ و ١٩١٤ م تميزت بمواقف متباينة
للنواب العرب اختلفت بين الحرص على الدولة العثمانية والانتماء اليها كدولة مسلمة ،
وبين المطالبة باللامركزية للولايات العربية ثم الدعوة لاستقلال سورية وقد انعكست
هذه المواقف على مناقشات النواب العرب في مجلس المبعوثان ، ففي بدايات جلسات
المجلس تعرّض النواب العرب لضغوط متعلّقة بتهمة باطلا ، حاول النواب الاتراك
الطورانيون الصاقها بهم ، وساعدتهم في ذلك جريدة (طنين) الاتحادية ، ^(٢) حيث
شنت حملة على النواب العرب ادعت فيها عدم صلاحيتهم للانتخابات ، ولم يكن النواب
العرب على وعي كامل بحقوقهم الدستورية ، لذلك كانت ردودهم ضعيفة ، وأن حاولوا
اظهار شي من التضامن ، كما حدث عندما ناقش المجلس عضوية شفيق المريد .
ولكن السمة الغالبة عليهم أنه لم يكن لهم صوت مسموع اثناء الدورة الاولى من جلسات
المجلس ، ولم تظهر منارعتهم ^(٣) ، كما لم يوحدتهم هدف معين .

-
- (١) توفيق بروجي - المصدر السابق ص ٨٠ - ٨١
(٢) توفيق بروجي - المصدر السابق ص ١١٤ وانظر كتاب محمد عزة د روضة - نشأة الحركة العربية
الحديثة ص ٣٠ . كان ممن تعرّض للهجوم المباشر النابيان شفيق المريد من دمشق
ويوسف بك شنوان من طرابلس الغرب فقد كانا من مؤسسي جمعية الاشياء العربية العثمانية ،
وكذلك السيد طالب النقيب واحمد باشا زهير من البصرة .
(٣) من الجدير بالذكر ان العرب عانوا من مشكلتين بارزتين خلال الانتخابات ، الاولى تتعلق
بجبل لبنان الذي كان يخشى ان اشتراكه في مجلس المبعوثان لابد ان يؤد الى انصهار
في الدولة العثمانية ويخسر بذلك امتيازاته المترف بها دوليا . والثانية هي شراً
معرفة اللغة العثمانية للوصول الى كرسي النيابة . وقد حاولت دون وصول كثيرين من اصحاب
الكفاءات والمثقفين العرب الى مجلس المبعوثان وانتخب فقط من يجيد العثمانية
دون النظر الى مؤهلاته العلمية والشفعية . المصدر السابق نفسه ص ١٠٧

وغلب عليهم عدم تحققهم بالأمور التشريعية وكانوا قد منعوا من استعمال غير العثمانية في المجلس لذلك عندما دعا وزير الأوقاف - عربي - بعد انتهائه من لقاء بيان وزارته بالعثمانية دعاء باللغة العربية لموفق الله وزارته، كاد أن يشير عليه ثائرة المجلس، فقد احتج النواب الاتراك عليه . وتكرر مثل هذا الحادث . ولكن كل ذلك لم يكن ليغير الولاء للدولة العثمانية الذي وضعه السرب ونوابهم فوق كل اعتبار، إلى حد جعلهم يثوروا في مجلس المبعوثان مع من ثار من الاتراك ضد ما أعلنته (الجمعية السرية) في ١٩٠٩/١/٧ م في باريس حول الدعوة لاستقلال سورية استقلالاً إدارياً . (١) وذلك

لم تستمر أوضاع النواب العرب هذه طويلاً، فبعد قيام الانقلاب المضاد ضد الاتحاديين في آذار عام ١٩٠٩ م (٢) بدا أن النواب العرب أصبحوا متفهمين أكثر من ذي قبل لخفايا السياسة وللمناورات السياسية التي يتقنها الاتراك، كما أن احتكاكهم بالمحيط التركي وسّع معرفتهم باللغة العثمانية وجعلهم أكثر تفاعلاً مع الوسط الذي كانوا يحشون فيه . وفيما بعد أسهمت عدة أمور في دخول النواب العرب إلى كتلة المعارضة، كان من أهمها - حادثة امتياز شركة (لنش) (٣) الانكليزية للملاحة النهرية في العراق التي وقّع امتيازها دون علم مجلس المبعوثان، بالرغم مما أثير حولها من جدل، وقد نوقشت هذه القضية في مجلس المبعوثان في جلستي ١١ و ١٢/١٢/١٩٠٩ م، وقام النواب العرب بدور واضح في متابعتها حيث قدم كل من نائبي الديوانية وبغداد وهما شوكت باشا واسماعيل حقي بابان بك، تقريرين إلى المجلس يستعرضان فيها لمن الوزارة عن مبيب منحها امتيازاً بضر بمصلحة البلاد، وعلى الأغصان بلاد ما بين النهرين بضرراً فادحاً دون العودة لمجلس المبعوثان . وقد استطاعت مجموعة من النواب العرب وبلغ عدد هم حوالي أربعين

(١) توفيق بزر - المصدر السابق - ص ٩١ - ٩٢

(٢) عبد العزيز محمد عوني - المصدر السابق ص ٤٨. ولقد طالبت الثورة المضاد بآلفاء

القانون الاساسي والعمل (بالشريعة المعدية) .

(٣) سادع المصري - نشوء الفكرة القومية ص ٢٠٢ - بيروت ١٩٥٦ م وكذلك يمكن الاطلاع على قضية امتياز شركة لنش الانكليزية في مائة الرافدين السودة لكتاب توفيق بـ

المصدر السابق ص ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ .

نائباً - أثناء مناقشة هذه القضية أن تخوض نقاشاً حاداً كان يودى بحكومة (حسين حلمي باشا) لولا أن رقت جمعية الاتحاد والترقي بجلستها ؛ فقد ذكر النائب العربي النائب النقيب في جلسته يوم ١٤/١٢/١٩٠٩ م في كلمة القاها أنه (إذا تسبكت الحكومة برأيها ومنحت هذا الامتياز فسيكون ذلك فاتحة المصائب الكبرى) (١).

وكان ما ذكره صحيحاً ، فعلى اثر وقوف الاتحاديين ضد المعارضة وعند النواب العرب ثار النواب العرب وعم الاستياء البلاد العربية وتطور الامر الى ما يشبه الثورة في العراق ، ولم تهدأ الا بعد ان قرر أعضاء حزب الاتحاد والترقي الموافقة على استقالة وزارة حسين حلمي باشا (٢). تكررت المشادات الكلامية بين النواب العرب والمعارضة من جهة والنواب الاتراك الاتحاديين من جهة أخرى ؛ ففي جلسة ١٠/٥/١٩١١ م هاجم النواب العرب الاتحاديين وهاج أحد هم (ان العرب مضطهدون حتى في المجلس فلا يدعونهم يتكلمون) (٣). ولكن ذلك لم يحول الشاعر العربية عن الدولة العثمانية ولم يجمعهم حول فكرة قومية واحدة . وفي تلك الفترة كانت اليمن تعاني عدداً من المشاكل وكان مجلس المبعوثان يدرس مشروعات اصلاحها ، فأقدم طلعت بك رئيس الوزارة على سحب المشروع من المجلس بحجة أنه سيتولى الامر ، ولكن أثار ذلك عارضة اليمنيين ، وأعلن الامام يحيى الجهاد ضد الترك وبدأ يقوم بأعمال مسلحة يساعده فيها عدد من القبائل وتضمن النواب العرب منه فقد موا مشروعاً جديداً الى مجلس المبعوثان والاعيان ، ضمنوه مطالبهم ومنها ايجاد الخط الحديدى المجازى الى اليمن (٤). كما تقدمت مجموعة اخرى منهم النائب الامير امين ارسلان باستبواب للحكومة عما حل بمشروع الاصلاحات المرجوة تنفيذه باليمن ، ولكن الاتحاديين تجاهلوا الموضوع واستمرت الضغوط على الحكومة الى أن حملت رئيس الوزارة طلعت بك على الاستقالة وتكون هذه المرة الثانية التي ينجح فيها العرب في اسقاط الوزارة ، بعد أن اسقطوا وزارة (حسين حلمي باشا)

(١) - توفيق بروج - المصدر السابق - ص ١٨٣

(٢) - المصدر نفسه ص ١٨٧

(٣) - توفيق بروج - المصدر السابق ص ٢٠٨

(٤) - المصدر نفسه ص ٢٣٢

وبنتيجة هذه المشاورات، والصداعات، أصبح للنواب العرب صوت مسموع في مجلس المبعوثان ودخلوا مرحلة جديدة من التحدي، شاركوا فيها بجميع أنواع النقاش، واستنكروا تمسك الاتحاديين بعنصريتهم، بأزاء رفض وجود العنصريات والقوميات الأخرى (١).

واستأاع النواب العرب بعد ذلك توحيد جهودهم مع الكتل الممارضة وإنشاء الأحزاب (كالحزب الحر للمعتدل) كما التفتوا إلى الإصلاحات التي تهم ناخبهم، فحاول المبعوث (نافع الجابري) اقتناع المجلس بأهمية ثغر الاسكندرونة للملاحة. في حين قدم شفيق المؤيد العظم دراسة لضربة الدخل والمالب الحكومة للعثمانية بنشر التقارير المتعلقة بأعضاء مجلس المبعوثان ومجلس الاعيان حتى لا يكون هناك افتراء على الزبدهين من قبل النواب المفترين، وأطلق على جمعية الاتحاد والترقي اسم (جمعية المهد للسوداء) وخفاسي العظم مع النائب المراقبي المالب للنقيب بشعبة وحفوة حتى في بعض الاوساط الرسمية. كما شن للنواب العرب دعا على الاتحاديين والبولية العثمانية لتراخيها في الدفاع عن ليبيا أمام الغزو الايطالي. واتهم الاتحاديين بشكل مباشر كل من المبعوثين العربيين شفيق المؤيد وعبد الحميد الزهراوي، بينما أشار رضا توفيق في جلساته ١٩١١/١٠/١٩ إلى تهافت الاتحاديين على الكراسي الوزارية وتغافلهم عن الاحتلال الايطالي، ومن ثم ركز النواب العرب على ضرورة الادارة اللامركزية للولايات، مما أضاف الاتحاديين وجعلهم يقدمون على حل مجلس المبعوثان، خاصة وأن معارضة الائتلافيين بدأت تتعاطم، وقد وافق مجلس الاعيان على حل المجلس.

وبجرت في نيسان ١٩١٢ الانتخابات لبرلمان جديد غلبت عليه الصيغة الاتحادية، ولقي الناخبون العرب كثيرا من العنت والاستفزاز مما دفعهم إلى التمسك بمطلب الحكم اللامركزي الذي عبّر عنه تشكيل حزب (اللامركزية الادارية العثمانية) في القاهرة، وكان كل من انتهى إليه أو عمل فيه من العرب، وامتدت فروعه على البلاد العربية (٢).

(١) انظر حول ذلك توفيق برو ص ٢٥٦ - ص ٢٥٨

(٢) المصدر نفسه ص ٢٧١ .

(٣) توفيق برو ص ٢٤ - ٤٠ .

في تلك الفترة استلم الائتلافيون ^(١) الحكم وبقي المجلس قائما الى أن سقطت وزارة الائتلافيين . وفي ٢٣ تموز ١٩١٢ وفي ١٤ / ٥ / ١٩١٤ تشكل مجلس الاعيان بقيادة الاتحاديين . ومن الجدير بالذكر ان العرب كان لهم وجود أيضا في مجلس الاعيان ومن هؤلاء سليمان البستاني والشريف علي حيدر وخليل حمادة باشا وعبد الحميد الزهراوى وغيره . . . وتراوح عدد هم بين اربعة الى خمسة أعضاء من أصل خمسة واربعين أو خمسين عضوا في مجلس الاعيان . ولقد انتهت دورة البرلمان (مجلس المبعوثان) في ٧ / ٨ / ١٩١٤ م حيث كانت النقطة العربية على الاتحاديين قد بلغت مداها ، ولكن بدخول تركيا الحرب العالمية الاولى التي بدأت في أول آب ١٩١٤ م فارتدت بالضرورة نشاط العرب المعادى للترك والاورانيين وانخرط الشباب العرب في الجيش ، وحلوا أحزابهم ليتفرغوا لمتطلبات الحرب . وجد ير بالذكر أن العرب ساهموا في جملة النشاط ^{من} ظهرت نطاق ^{خارج} الدولة فمثلت نخبة منهم الجمعيات العربية والمهاجرين العرب في الأمريكتين وتداولوا امورهم فيما بينهم . وبعد أن يأسوا من اصلاحات التي وعد بها الاتحاديون ، شاركوا في مؤتمر كبير عقد في باريس في ١٢ حزيران عام ١٩١٢ م ^(٢) وأقادت اليه الحكومة الاتحادية مندوبا عنها خشية أن يخرج الأمر من يدها ، وكان من نتيجة هذا المؤتمر أن تم الاتفاق بين العرب والأتراك على

(١) انظر الائتلافيون : وهم أعضاء حزب الحرية والائتلاف الذي تشكل في ٨ تشرين الثاني ١٩١١ م ، وقد ضم هذا الحزب جميع المخالفين لحزب الاتحاد والترقي ، وانضم اليه الحزب الحر المعتدل وحزب الأهالي بسبب تقارب برامج الاحزاب الثلاثة . ولكن حزب الائتلاف الجديد هذا ضم عناصر غير متجانسة من ترك وعرب . سواء من الناحية العنصرية أو الفكرية ، وانما كانت تجمعهم فكرة مناوئة لجمعية الاتحاد والترقي ، كما كانت تجمعهم رابطة الالام والامال المشتركة والمصالح والايمان بالمبادئ اللامركزية في الحكم . وقد لقي هذا الحزب لمبادئه شعبية داخل وخارج مجلس المبعوثان وتعاضم أمره ، وقد تألف ^{تحت} حزب الحرية والائتلاف في دمشق برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر الذي كان في السابق من أعضاء حزب الاتحاد والترقي وانسحب منه . لمزيد من الاطلاع يمكن العودة لكتاب حقي العظم - حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وفلسطين وسورية صفحة ٧٣ - ٧٤

(٢) امين سعيد - الثورة العربية الكبرى - ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) عبد العزيز محمد عوض المصدر السابق - ص ٥٣ - ٥٤ .

تحقيق رغبة العرب في تهريب الادارة والتعليم بكل مراحله ، وبمصلح المأمورين والموظفين في البلاد العربية ممن يلمون باللغة العربية ، كما اتفق على أن يمين ثلاثة وزراء عرب على الأقل في الوزارة العثمانية . (١)

ولكن هذه الاتفاقات الاصلاحية ، وبسبب ظروف الحرب العالمية الاولى ، لم تبتد سبيلها الى التنفيذ خاصة بعد عودة بسمية الاتحاد والترقي وايقافها لحركات الاصلاح ، مما سبب استياء لدى الناس وعم سخطهم سائر الولايات العربية ومدنها . وعلى اثرها تشكلت جمعيات سرية وعلنية (٢) تهدف منها الدفاع عن الحقوق العربية ولكن هذه الجمعيات لم تنشب الحرب العالمية الاولى لم تكن لديها النية في الانفصال عن الدولة العثمانية ، وذلك لأمرين : الاول متمسكهم بالخلافة العثمانية الاسلامية ، والثاني تشوقهم من امتداد النفوذ الاجنبي الى بلادهم الذي بدأت بوادره تلوح في المستقبل القريب . ومع ازدياد المظالم التركية ، والتي بلغت ذروتها في اقدام باشا على اعدام نخبة من القوميين والمفكرين العرب في سورية ولبنان ، تحولت النهضة العربية الى حركة قومية سياسية . (٣)

٢ - الحياة النيابية في العهد الفيصلي والمؤتمر السوري ١٩١٩ - ١٩٢٠ :

بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى ، نشطت الولايات للنظر في أمورها الخاصة مستقلة بذلك في رأيها عن الخضوع لسلطة خارجية ، ولم تكن أنواع تلك الولايات قد تبلورت بعد من حيث وجود حكومة أو هيئة نيابية ، فاقترع العمل على المجالس الادارية (١) والمجالس البلدية للنظر في الامور ، وكان هذا الوضع القانوني في تلك الفترة ، ويوضح ذلك ما جاء في نص البرقية المرسلة الى كل من سمو الامير فيصل

(١) عبد الميز محمد عوار المصدر السابق ص ٥٤

(٢) د . احمد طربين - المشرق - المصدر السابق ص ٣٩٣ . للاطلاع على اسماء هذه

الجمعيات ونشاطاتها يمكن العودة ايضا لكتاب عزة دروزة " نشأة الحركة العربية الحديثة

(٣) احمد طربين المصدر لفلسه ، ٣٩٧ .

(٤) المجالس الادارية وكانت تعرف (ادارة مجلسرى) وكانت توجد في مراكز الولايات والالوية والاقضية ، وقد منحت هذه المجالس بناء على التعليمات الانتخابية المؤقتة التي صدرت

في ٢٨ تشرين ١٨٧٦م حق انتخاب النواب لأن هذه المجالس الادارية ذاتها منتخبة من قبل الشعب فانتهى بها للنواب بمثابة انتخاب الشعب لهم . كتاب هبة الميز محمد عوار

ومؤتمر السلام والرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (نحن لمندوبين بلديا)
مجلس بلدية دمشق للممثلين الشرعيين لأهالي هذا القطر والمروءة الروحيين فيها .^(١)
إشارة إلى أن أعضاء مجلس إدارة سورية ومجلس بلدية دمشق العهرية يتألفون من
أعضاء مجلس الولاية ومجلس البلدية إضافة إلى رجال الدين والوجهاء ، وكانوا هم الممثلين
الشرعيين للشعب السوري .

وبالنظر للمقرارات التي كانت تصدر من مجالس الشورى وغيرها في تلك الفترة ، يتضح
أن أغلب الموضوعات والمقرارات تركزت على المشاكل الداخلية كاستيفاء الديون والضرائب
ووضع الطلاب ، إلى جانب بعض الإصلاحات من الحكومة السابقة . كما جاء في قرار مجلس
الشورى في كانون الأول سنة ١٩١٨ عدد (٣٢٤) : " بعد تعديل مجلس الشورى
على مقررات لجنة تحقيق الغنائم ثم إعادة الأوراق لها يجب عليها أن تنظم دفتر تثبيت
فيه جميع الأموال والأشياء التي ينبغي أخذها واستردادها من الحكومة البائدة في
أثناء الانهزام أو بعده " .^(٢)

فمجلس الشورى في تلك الآونة كان يقوم بتعديل الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد زوال
الحكم العثماني عن البلاد ، من حيث تغيير العملة وتحويلها إلى العملة السورية ،
وكذلك إنشاء لجنة تحقيق الغنائم لاستعادة ما أخذته الحكومة قبل الانهزام وبعده ،
ودراسة وضع الطلاب ، وتأمين معاشات للمهاجرين ، واستيفاء الديون .

وقبل الحديث عن الحياة النيابية لابد أن نشير إلى تقسيمات سورية الإدارية بعد خروج
الأتراك منها ^(٣) ، فقد كانت على النحو التالي :

المنطقة الشرقية : وضمت في بدء التقسيم ولايتي دمشق وحلب والوية حماة وحمص والكرك
=====

بما في ذلك المنطقة التي سميت فيما بعد شرقي الأردن .

كما تحولت حمص إلى مصرفية بعد أن كانت مركز القضاء تابعة لمصرفية حماة

(١) جريدة العاصمة عدد (١) ٢٢ / ٣ / ١٩١٩ م ص ٥

(٢) جريدة العاصمة ٢٥ / ٣ / ١٩١٩ العدد (١١) ص ٤

(٣) يوسف الحكيم - سورية والسند الفيضي ص ٣٣ - ٣٤ .

وتحوّل جبل العرب الذي كان يسمى جبل الدروز في العهد العثماني عوكان يضم
عدة اقضية مرتبطة بمتصرفية حوران - تحوّل الى متصرفية مركزها بلدة السويداء
والحققت بمديرية الداخلية مباشرة شأنها شأن جميع المتصرفيات (الالوية) ،
والتي سميت في العهد العربي محافظات . أما ولاية حلب فكانت تمتد من حدود
لواء دير الزور شرقا حتى ساحل الاسكندرونة غربا ، فكانت بذلك ولاية سورية بكاملها
تمثل المنطقة الشرقية ، وحلب مع القسم الجنوبي من ولايتها وكامل لواء دير الزور .

المنطقة الغربية :
=====

شملت جبل لبنان - المتميز بنظامه الخاص - وكل القسم الغربي الساحلي من راس
الناقورة جنوبي بلدة صور الى مابعد مرقا الاسكندرونة شمالا ، بما فيها مدينة
بيروت مركز الولاية ، ولواءي غرابلس واللاذقية ، واقضية جسر الشغور وانطاكية
والاسكندرونة ، وكانت الاسكندرونة قاضية من ملحقات حلب ، وقضاء الحورانيسة
(مصيف) الذي كان ملحقا بلواء حماة .

منطقة فلسطين :
=====

وضمت علاوة على كل حدود متصرفية القدس المستقلة المرتبطة بوزارة الداخلية مباشرة -
لواءي عكا ونابلس وأقضيةها وكانتا مرتبطتين بولاية بيروت .
وسنلاحظ كيف شملت الانتخابات للمؤتمر السوري كل هذه المناطق ، وبشكل طبيعي
دلالة على الشموخ العام بوحدتها .

في تلك المرحلة بدأت الحياة التشريعية تظهر على المسرح السياسي السوري خلال وجود
الامير فيصل في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩م فأنشأت الحكومة الجديدة (ديوانا للشورى العربي
للنظر في شؤون الجيش كما أنشأت مجلسا للشورى يساعد الحاكم العسكري العام في
درس القوانين والانظمة ، وأسست ديوانا عاما للمعارف ومديرية الحقانية (العدلية)^(١)
وبدأت القرارات والقوانين تصدر موقعة من الامير فيصل وخاعه تعيين الموظفين .

(١) د . منير العجلاني ص (٧) ، وكتاب يوسف الحكيم - سورية والعهد الفيصلي ص ٣٩ .
وتألف مجلس الشورى من أفاضل رجال العلم والأدب والقانون والوجاهة .

وتعتبر هذه المرحلة مرحلة (الحكومة العسكرية البحتة) ^(١) حيث كان على رأسها كبار رجال الجيش ، يدبرون أمورهم على أثر عودة الأمير فيصل من مؤتمر الصلح في باريس ، نشرت جريدة العاصمة مقالا جاء فيه : ^(٢) (ورد على الحاكم العسكري للعام من النائب المعتمد البريطاني الأعلى بمعه وجروفه وهذا هو : أخبر سعادتك بأن مؤتمر الصلح قد قرر إرسال وفد مختلط من الحلفاء الى سورية والعراق وفلسطين لكي يتأكد من رغائب الاهالي ويقدم تقريراً الى المؤتمر عن مسألة نوع الحكم .) ومن المعلوم أن المقصود بالوفد المختلط تلك اللجنة الدولية التي لم يحضر منها الى سورية سوى القسم الأمريكي المسمى لجنة (كنج كراين) . وبناءً على هذا القرار دعا الأمير فيصل الشعب الى انتخاب ممثلين رسميين عنه يختارون لبلادهم نظام الحكم الذي يصلح لها ، ويقدمون مطالبهم الى اللجنة الدولية . وبسبب صعوبة إجراء انتخابات المجلس في منطقة الساحل السوري نظرا لوقوعه تحت الاحتلال الاسبني ، فقد اكتفي بدعوة الناخبين الثانويين الذين سبق أن انتخبوا قبل الحرب ، ^(٣) اعضاء (مجلس المبعوثان العثماني) في استانبول . وقام هؤلاء بانتخاب (٨٥) نائبا ، وأضيف اليهم (٣٥) نائبا من رؤساء العشائر والطوائف الدينية . ^(٤) وشملت الانتخابات كلا من سورية ولبنان وفلسطين والاردن والاسكندرية وفقا لاحكام قانون الانتخاب العثماني وشكل هؤلاء ما أطلق عليه اسم (المؤتمر السوري) الذي كان بمثابة مجلس نيابي ومجلس تأسيسي . ^(٥)

المؤتمر السوري (١٩١٩ - ١٩٢٠) :

افتتح الأمير فيصل هذا المؤتمر في ٧ حزيران سنة ١٩١٩م في قاعة النادي العربي بدمشق ، وفي هذه الجلسة حدد دور المؤتمر بـ (تمثيل البلاد امام اللجنة الامريكية وعرض أمانتها وفي سن قانونها الاساسي .) ^(٥)

(١) ساطع الحصري - يوم ميسلون - ص ٢٤٣

(٢) جريدة العاصمة العدد ٢٠ ص ٢٤٤١ نيسان ١٩١٩

(٣) د . ذوقان قرقوط - تاريخ العرب الحديث والمعاصر ص ٤٠٧

(٤) جميل العلواني - نضال شعب ص ٣٣٤
(٥) ساطع الحصري يوم ميسلون ص ٢٦١

(٥) د . منير السجلاني - المصدر السابق ص ٧٣ .

واستمرت اجتماعات المؤتمر ، وفي جلسته التي عقدها بتاريخ ٤ تموز عام ١٩١٩ م أصدر قراره الاجماعي الذي يطالب بالاستقلال التام التاجز للبلاد التي تحددها شمالا جبال طوروس وجنوبا خط رفح - العقبة ، وغربا البحر ، وشرقا الخط الممتد شرقي ابوكمال الى الجوف ^(١) ، كما أعد المؤتمر قراره المؤلف من عشرة بنود وقدمه الى لجنة الاستفتاء الدولية مبيناً فيه رغائب الشعب السوري . ^(٢)

ويمكننا تحديد قيام الحياة التشيلية في سورية بنشأة المؤتمر السوري ، حيث ظهر في قراراته الاهتمام بالمشاكل على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وعالج مختلف الموضوعات التي تهم الشعب السوري ، بل كثيراً ما انعكست الاحوال التي تمر بها سورية على الجلسات ، فكانت صورة حقيقية للاحداث الجارية ، ففي جلسة المؤتمر المنعقدة بتاريخ ٢٢ تشرين ٢ عام ١٩٢٩ م ، عرض الحاكم العسكري العام الوضع الراهن في سورية بعد أن دخلها الجيش العربي بمساعدة الحلفاء ، وأشار الى أن فيصل ذهب الى مؤتمر الصلح للدفاع عن حقوق البلاد ، ثم ذكر أن الجيش البريطاني قد انسحب من بعض المناطق ، في حين بقيت قواته في حوران والكرك ، على أن تبقى السلطة الادارية في هذه الاماكن كما كانت سابقا (أي للمجالس المحلية) . وأكد الحاكم العسكري العام أن هذا التدبير المؤقت قد اتخذ دون استشارة العرب الذين هم حلفاء ايضاً ، وقال ان الامة امتنعت لهذا التصرف وأنه (تعددت بمقتضى هذا التدبير القيادة العسكرية في سورية بعد أن كانت موحدة) . ^(٣) وأضاف : " لقد دعا سموه (الامير فيصل) مؤتمركم المؤتمر لاعلاء على الموقف الحاضر بصفتم زعماء ومثلي ارادة الامة لتبدوا رأيكم في هذا الاتفاق الاخير المؤقت " .

(١) جميل العلواني - المصدر السابق ص ٢٢٤

(٢) بحث بنود القرار في قضية الاستقلال والوحدة ونوعية الحكم ، ورفض المطالب الصهيونية

في فلسطين ، وطالب المؤتمر باستقلال العراق . للمزيد عن ذلك انظر سابع العصري

- يوم ميسلون - ص ٢٦٤ .

(٣) جريدة العاصمة العدد (٧٨) تاريخ ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩١٩ م ص ١

وقد تجاوب المؤتمر مع أهمية الموضوع ورفع إلى الأمير فيصل جوابا جاء فيه " فالمؤتمر السورى بهذه الصفة القانونية التي يمثلها ولاعتماده على صوت الأمة التي أنابته عنها ، فهو يقدم لسموكم عظيم منته وشكره على ما بذلتموه " (١) .

كما أن تسرب الأخبار عن تقسيم الأراضي السورية بناءً على اتفاقية سايكس بيكو (أيار ١٩١٦) جعلت المؤتمر يتخذ موقفا واضحا يستنكر فيه ما يخطط للبلاد ، وأعطى الأمة التي يمثلها حق الدفاع عن وحدتها واستقلالها . ثم ذكر الأمير فيصل بأن الحكومة يجب أن تكون وطنية ولمجلس الأمة حق المراقبة عليها ضمن القانون الأساسي ، وجاء في ختام الخطاب الذي وجهه المؤتمر للأمير فيصل : " والمؤتمر يعتبر نفسه على وفاق تام مع سموكم بلزوم اتخذه التدابير العاجلة لتطبيق هذه الأوضاع . وتشكيل حكومة مسؤولة أمام الأمة " (٢) . ثم أصدر المؤتمر ، بناءً على جلسته العمومية المنعقدة في ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩١٩ ، منشورا يوجب " على الأمة الدفاع الوطني مالا وبدنا ضد كل من يحاول الاغلال بوحدة البلاد واستعمارها والعيب باستقلالها " (٣) .

ومن المؤكد أن التعاون الذي بدا واضحا بين المؤتمر السورى وساعي الأمير فيصل منذ بداية افتتاحه ، قد أعطى ثماره فيما بعد ؛ فقد عاد الأمير فيصل من مؤتمر الصلح ، وحضر الجلسة التي انعقدت في السادس من آذار ١٩٢٠ م ، للاستماع إلى تقرير من فيصل عن مداولاته ومباحثاته في باريس . وألقى فيصل خطابا جاء فيه : " في الوقت الذي قرب فيه حل المسألة التركية حلا نهائيا في مؤتمر الصلح ، رأيت أن أدعوكم مرة أخرى لتقرير مصير البلاد حسب رغائب الأهالي الذين رأوا فيكم الكفاءة للنيابة عنهم في مثل هذا الوقت العصيب " (٤) .

-
- (١) - جريدة العاصمة العدد (٨٩) تاريخ ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٩ ص ٥ .
 - (٢) - المصدر السابق نفس الصفحة ، كان من الموقعين على خطاب المؤتمر كلا من هاشم الاتاسي ، وسعيد حيدر ، وعن الأعضاء وقع كل من عبد القادر الخطيب ، وفوزي البكر ، ووصفي الاتاسي ، ابراهيم هنانو - علي الكايد - دعاس جرجس - رياض الصلح - سعد الله الجاهري - صلاح الدين الحاج يوسف .
 - (٣) - المصدر السابق ص ٥ .
 - (٤) - جريدة العاصمة العدد (١٠٧) - تاريخ ٨ آذار ١٩٢٠ ص ١-٢ .

ثم أكد على أن مؤتمر السلم قد وعد بأن ينظر في رغبة الشعوب في تقرير مستقبلها حسب ارادتها ، وأن الأمة العربية لا تقبل اليوم أن تستعبد ، وبعبارة أخرى اعتقاده بأنه ليس هنالك من يريد استعباد الأمة بعد أن اطلع على نوايا الدول الأوروبية ، بل أن الدور الذي قام العرب في الحرب يؤكد أنهم يستحقون حريتهم واستقلالهم بفضل الدم الطاهر الذي سفكوه (١) .

وفي نفس الخطاب تعرض الأمير فيصل إلى السياسة التي ستسير عليها الدولة السورية وقال : " فسياستنا في المستقبل سياسة سلم مبنية على الثقة المتبادلة . وبكلمة واحدة سياسة تتفق مع مصالح الأمة ومتفقة مع السلم العام " ، وأضاف بأن على أعضاء المؤتمر السوري تقرير شكل الدولة وتعيين دستورها ، ليضطلع كل بواجبه .

على اثر خطاب الأمير فيصل هذا وناه على التعليمات التي أعطاها ، اجتمع المؤتمر السوري فيما بعد وأصدر قراراً في ٨ آذار ١٩٢٠ م نص على النقاط الأساسية التالية : (٢)
- مباحة فيصل ملكاً ورفع علم سوريا الجديد . (٣)

- استقلال البلاد السورية استقلالاً تاماً بحدودها الطبيعية على أساس الحكم المدني النيابي .

- حفظ حقوق الأقلية وإدارة مقاطعات البلاد على طريقة اللامركزية الإدارية .

أما على الصعيد الخارجي فقد نص على :

- رفض مزاعم الصهيونية .

- طلب استقلال العراق وتكوين اتحاد سياسي واقتصادي بينه وبين سورية .

(١) - انظر مذكرة لويد جورج ، وفيها ما يثبت أن الحلفتين بريطانيا وفرنسا خانتا عهدهما للعرب مهما كانت طبيعة التفسير الذي يعطيه الحلفاء لهذه المهود .

Lloyd George, The Truth About The Peace Treaties, Vol. II, PP.1082-1100

(٢) - جريدة العاصمة العدد (١٠٩) - تاريخ ١٥ آذار عام ١٩٢٠ ص ١ .

(٣) - على الرغم من فشل قيام الدولة العربية الموحدة ، إلا أن الأمل في تحقيقها لم يفادر أذهان الرواد الموحدين العرب ، فقرروا أن تكون اعلام " الدولة العربية " الجديدة موحدة في أشكالها وألوانها الأساسية بحيث يبقى علم الثورة خالياً من النجوم علماً لمملكة الحجاز ، بينما أضيفت نجمة واحدة إلى علم سورية ونجمتان إلى علم العراق . انظر الجول ذلك ساطع الحصرى - يوم ميلون - ص ٨٤ .

وجاءت هذه القرارات لتستبق الأحداث (١) ، فقد علم المؤتمر السوري أن (مؤتمر سان ريمو) سيمقد في نيسان ١٩٢٠ م لتوزيع مناطق النفوذ بين الحلفاء ، فأراد ان يضعه أمام أمر واقع ، محاولا بذلك تجنب سورية الوقوع فريسة للاستعمار .

واستطاع المؤتمر السوري أن يمارس في تلك الفترة صلاحيات المجلس النيابي والمجلس التأسيسي ، فقد تقدمت اليه وزارة علي رضا الركابي - التي تشكلت بناءً على أمر الملك فيصل بتأليف وزارة تحكم البلاد طبقاً للمبادئ الدستورية - وتألفت هذه الوزارة من :

علاء الدين الدروبي	رئيس مجلس الشورى
رضا الصلح	وزير الداخلية
سعيد الحسيني	وكيل وزير الخارجية
اللواء عهد الحميد	وكيل وزير الحربية ويديرها رئيس أركان الحرب يوسف المظنة
فارس الخوري	وكيل وزير المالية
جلال الدين	وكيل وزير الحقانية
ساطع الحمصي	وزير المعارف
يوسف الحكيم	وكيل وزارة التجارة

وتقدمت ببيانها الى المؤتمر السوري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ آذار سنة ١٩٢٠ م ،

وجاء في البيان : ان " هيئة الوزارة سعيدة جداً بكونها أول وزارة وطنية دستورية في تاريخ سوريا ظهرت أمام أول مجلس مثل للامة ، تقرأ بيانها وتبسط خطتها " . ثم قال رئيس الوزارة " عهد الينا مولانا المعظم بادارة المملكة على المبادئ المدنية الدستورية التي اختارها مجلسكم الموقر ، وياشرنا العمل واستلطنا أزمة الأمور مستعينين بالله ومعتمدين على مؤازرة الامة ومواطنين العزم على أن نهذل أقصى الجهد في سبيل المحافظة على الاستقلال التام ضمن الوحدة السورية " (٢) .

(١) - جريدة الحاصصة العدد (١٠٩) - تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٠ م ص ١ ، وكتاب

ل. ذوقان قرقوط " المشرق العربي في مواجهة الاستعمار " ص ٩٣-٩٤-٩٥ .

(٢) - جريدة الحاصصة (١٠٩) ص ٢ المصدر السابق .

ثم عرضت الوزارة سياستها على المؤتمر السوري فحددت السياسة الخارجية للدولة بأنها علاقة سلمية مع الدول الأجنبية : " سياستنا الخارجية ان هي سياسة السلم والولاء مع جميع الدول الأجنبية ، وخصوصا مع دول الحلفاء الذين آزرونا في الحرب وسيؤازروننا في السلم أيضا ، وصيانة حقوق رعاياهم والاستفادة بما نحتاج اليه من مدينتهم مما يساعد على رقينا ولا يمس استقلالها " (١) ويلاحظ الباحث أن سياسة الوزارة كما وردت ، بهذا التحديد ، (أى لكون العلاقة تقوم على الولاء والسلم) تتجاهل الأطماع الأوربية وتظهر نحوها حسن نية وتمسك بوعود الحلفاء للمرب .

أما على صعيد السياسة الداخلية ، فقد أعلنت حكومة الركابي أنها " ستبقى على الأساسات الحاضرة الى أن يصدر القانون الاساسي (الدستور) الذي يضمن لسكان كل مقاطعة من أبناء الوطن السعي في سبيل عمران بلادهم وتزويد ثروتهم وترفيه حالهم وسنبذل الجهد في توطيد الأمن العام والدفاع عن الاستقلال التام - ان هذه الخطة منطبقة على رغائب الأمة التي تلبي دعوة الجندية بالحمية والرغبة للقيام بخدمة الوطن المقدسة (٢) .

وبالنسبة للتعليم ، أكد البيان حرص الوزارة على النهوض به ، والاهتمام بترجمة الكتب المختلفة ، كما أكد على الصعيد الاقتصادي ، ضرورة انماء الصناعة والتجارة لتخفيف وطأة الفلاء التي انتشرت في العالم (٣) .

وما أن الوضع في البلاد لم يأخذ طابعه الدستوري الواضح ، فقد أعلنت الحكومة أنها ستسير وفق القوانين والأنظمة المالية العثمانية ، وعلى ما جرى تعديله او وضعه منها الى أن يتم تعديلها ، والتست الحكومة من المجلس أن يسرع بوضع القانون الاساسي وقانون انتخاب نواب الأمة لكي تجرى الانتخابات ويجتمع المجلس التشريعي بأقرب وقت ممكن .

وتابع المؤتمر دوره الدستوري النيابي ، ولم يقتصر على منح الثقة للوزارة أو على الدور الذي حدد له الملك فحصل في وضع الدستور الاساسي للبلاد ، بل شارك النواب في متابعة

(١) - من الواضح أن النوايا التي أعلنتها الوزارة حول حماية حقوق الرعايا الأجانب ، كانت

لتطمين الحلفاء بناء على سياسة السلم المعلنة بينهم .

(٢) - جريدة العاصمة - المصدر نفسه - الصفحة نفسها .

(٣) - لمزيد من المعلومات عن الوضع الاقتصادي والتعليمي يمكن العودة الى البيان الوزاري

الصادر في جريدة العاصمة العدد (١١٣) تاريخ ٢٩ آذار سنة ١٩٢٠ م .

الاحداث الخطيرة التي كانت تمر بها البلاد بلمهفة وقلق، وكانوا يسألون ويستوضحون ، وكثيرا ما كانت الجلسات صاخبة . كما كانت المذكرات والبرقيات تنهال عليه في مختلف الموضوعات ، ويتم الرد عليها أو إحالتها الى الجهات المختصة لدراستها . ومناسبة صدور قرارات مؤتمر سان ريمو ، وصلت الى المؤتمر السوري برقيات احتجاج واستنكار على مدى جلسات متعددة (١) . وكان أكثرها تأثيرا برقية من رئيس بلدية السلط تعلن احتجاج أهالي الحلقاء على قرار مؤتمر سان ريمو ، فتلقاها النواب بالهتاف والتأييد ، وكانت جلسة ٢٦ أيار ١٩٢٠ م جلسة مشهودة تقرر فيها نشر برقية رئيس بلدية السلط في الجرائد السورية .

(٢) كما تلقى المؤتمر أخبارا مفادها أن اتفاقا عقد بين فيصل وحاييم وايزمن الزعيم الصهيوني ، لذلك استفسر من الوزارة عن صحة هذه الشائعات . فأرسلت الوزارة تكذيبها بهذا الشأن ، ونفت بأن يكون له أي ظل من الحقيقة أبدا ، وأحيلت مذكرة بشأنه الى الجرائد لنشرها . ومن الأمور التي كان يعالجها المؤتمر أيضا مناقشة عضوية النواب ، وكذلك التعاون مع السلطة التنفيذية التي كانت تلجأ الى المجلس لساندتها في حل المشكلات والقرارات التي

(١) - كانت جريدة العاصمة السورية تنقل خلاصة جلسات المؤتمر كل يوم بيومه ، لذلك يمكن متابعة أعمال المؤتمر السوري من خلالها والاطلاع على وجهة النظر الرسمية فيها لأنها تعتبر الجريدة الرسمية للبلاد . كما أن أغلب برقيات الاحتجاج الواردة للمؤتمر بشأن قرارات سان ريمو وغيره كانت تقوم بنشرها .

(٢) - جريدة العاصمة العدد (١٢٧) أيار عام ١٩٢٠ .
انظر تنفيذ هذا الاتفاق في د . أحمد طربين " فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار (١٨٩٢-١٩٢٢) " القاهرة ١٩٧٠ وقد ورد فيه أن مشروع الاتفاقية لاغ من الوجهة الحقوقية/لان فيصلا ارفقه بشرط صريح هو نوال العرب استقلالهم وحق تقرير مصيرهم كما وعدوا في السنة السابقة في التصريح للسوريين السبعة وفي التصريح البريطاني الفرنسي فحسب ، وانما أيضا لان فيصلا لم يتحقق من أهمية ما كان يدور حوله ، ولم يدرك خطورة البرنامج الصهيوني .

تتخذها ، لثقة الشعب بمثليه (١) .

في تلك الفترة جرى تغيير وزارى ، فتقدمت الوزارة الجديدة بمسانها للمؤتمر في يوم السبت ٨ أيار ١٩٢٠م ، لنيل الثقة ، وكان على رأس الوزارة الجديدة هاشم الأتاسي وتألفت وزارته من :

رضى الصلح	رئيس مجلس شورى الدولة
علاء الدين الدروبي	وزير الداخلية
الدكتور عبد الرحمن الشهبندر	وزير الخارجية
المقدم الركن يوسف المعظمة	وزير الحربية
فارس الخوري	وزير المالية
جلال زهدى	وزير العدل
ساطع الحصرى	وزير المعارف
يوسف الحكيم	وزير الزراعة والتجارة والاشغال العامة

وناب عنه في القاء البيان الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وزير الخارجية ، وأعلن نفسي البداية أن قيام هذه الوزارة الجديدة جاء بناءً على استقالة السيد علي رضا الركابي ، ثم ذكر ثلاث أسس رئيسية للوزارة ، لم تختلف كثيراً عن الوزارة السابقة (٢) ، الا فيما يتعلق بالسياسة

(١) - في جلسة المؤتمر السوري بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٢٠ ، تليت مذكرة واردة من رئاسة الوزارة تطلب فيها الوزارة الأدبية من المؤتمر بخصوص القرض الداخلي الذى وضعت الحكومة قانونه ، وبعد مناقشة الأعضاء لموضوع القرض ، اقترح سعد الله الجابري (حلب) وصالح الدين الحاج يوسف (صفد) مع غيرهم من النواب الاكتفاء بالمذاكرة وقبل القرض وتمضيده ونشر منشور على الامة للاشتراك به ، وقد قبل اقتراحهم .

(٢) - الأسس الثلاث التي قامت عليها وزارة الاتاسي هي : (١) - تأييد استقلالنا التام والناجز المتضمن في جملة ما يتضمنه حق التمثيل الخارجي . ٢ - المطالبة بوحدة سوريا بحدودها الطبيعية مع رت طلب الصهيونيين جعل بعض القسم الجنوبي منها وهو فلسطين ، وطناً قومياً لليهود . ٣ - رفض كل مداخلة أجنبية تمس سلطاننا القومي ، (ويلاحظ في هذا البند بدء الشعور بالخطر من التدخل الاجنبي والاحتلال فسي حين كانت الوزارة الاولى أكثر اطمئناناً لتلك الدول) .

الداخلية ، فقد ركز البهان على الناحية الأمنية الداخلية وجاء فيه : " فقد عزمنا على استعمال الشدة والصرامة في وجه كل من يعكر صفو الأمن ويعيث بالراحة وبسبي سمعة البلاد " ، ويبدو أن الحكومة اتخذت هذا الاجراء لردع كل من يحاول التشويش في البلاد خلال المباحثات التي كان يجريها الملك فيصل في باريس لحل المسألة السورية .

الا أن الوزارة سرعان ما استدعت للمسألة من قبل نواب المؤتمر السوري حول ما يتعلق بأوضاع البلاد وما يجري فيها ، ففي جلسة ٢٦ أيار ١٩٢٠ تلي في المؤتمر تقرير مقدم من مندوبي جبل عامل يسألون فيه الحكومة عن أعمال الحكومة الفرنسية في جبل عامل ، مثل احراق القرى ، وازهاق النفوس . . وأحيل التقرير الى اللجنة المختصة لدراسته (١) .

كما تقدم النائب يوسف الميسي باقتراح حضور أحد اعضاء الوزارة لاعطاء المعلومات عن الخطة التي يسير عليها الوفد السوري في المؤتمر في باريس ، والتعليمات التي تزود بها الحكومة ، وهل هذه المعلومات قطعية ، أم أن الوفد سيراجع الحكومة بما يظهر له من التصورات الداخلية على القضية ، وهل اذا راجع الحكومة بشي " تنفع الحكومة باعطائه تعليمات جديدة من عند نفسها أم تستغني الأمة بهذا الشأن .

الدستور :

من أهم الأمور التي قام من أجلها المؤتمر السوري هو وضع دستور " قانون أساسي " للبلاد مؤلفا من (١٤٨) مادة (٢) . ويحطي هذا العمل صفة (المجلس التأسيسي للمؤتمر) . وقد وضع الدستور بشكل يختلف تماما عن سائر الدساتير التي وضعت فيما بعد لسورية ، فكان ملكيا ، ديمقراطيا ، يأخذ بنظام المجلسين - مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، كما أنه نظم طريقة الحكم على قاعدة الاستقلال الاداري واللامركزية الواسعة ، وطرح خمس نقاط رئيسية هي (٣) :

(١) - جريدة العاصمة العدد (١٢٨) تاريخ ٣١ أيار ١٩٢٠ م .

(٢) - ساطع الحصري - يوم ميسلون - ص ٢٦٢ .

وانظر غالب المياشي - الايضاحات السياسية - ص ٥٩ .

(٣) - د . منير العجلاني - المصدر السابق ص ٧٨ .

- ١- شكل الحكم : ملكي مقيد .
 - ٢- نظام الحكم : برلماني والسلطة التنفيذية فيه مسؤولية أمام السلطة التشريعية .
 - ٣- تتألف المملكة من مقاطعات تتمتع باستقلال واسع محلي . . . ولكل مقاطعة مجلس نياهي يقوم بأعمال المقاطعة وليس له أن يسن قانونا يخالف نص القانون الاساسي .
 - ٤- يتضمن المشروع فضلا في الحياة العامة والحقوق الشخصية .
 - ٥- لا يشمل المشروع فيما عدا ضمان الحريات ما يشبه نصوص الدستور السوري الجديد المتجه نحو المبادئ الاشتراكية ، واستقلال السلطة القضائية التام .
- والامر الذي لا يشوبه الشك هو أن القانون وضع لجميع اجزاء بلاد الشام ، وورد في القانون الاساسي للمؤتمر ما يؤكد ذلك ، (١) دليلا على الايمان المطلق بوحدة المنطقة مثال ذلك :

١- ان حكومة المملكة السورية العربية ، حكومة ملكية مدنية نيابية عاصمتها دمشق ودين ملكها الاسلام .

٢- المملكة السورية تتألف من مقاطعات ذات وحدة سياسية لا تقبل التجزئة .

٣- اللغة الرسمية في جميع المملكة السورية اللغة العربية .

ولقد تألف القانون الاساسي من اثني عشر فصلا (٢) ، وضعت له لجنة مختارة من اعلام

الفقه الدستوري في المؤتمر ، وشهدت جلسات المؤتمر مناقشات هادة اثناء مناقشة بنود الدستور

(١) - الدكتور خيرية قاسمية - الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠ م ص ٢٩١ ،

ويلاحظ وحدة بلاد الشام في انتمايات نواب المؤتمر السوري لمختلف اجزائها ، كما هو

مبين في الجدول الملحق بالبحث .

(٢) - د . ذوقان قرقوط - المشرق العربي المعاصر من ص ٩٧ حتى ص ١١٢ - للاطلاع

على فحوى فصول الدستور ، بحثت هذه الفصول في : الفصل الاول : في المسواد

العامة - الفصل الثاني في الملك وحقوقه - الفصل الثالث : في حقوق الافراد

والجماعات - الفصل الرابع : في الحكومة السورية العامة - الفصل الخامس : في المؤتمر

٢- مجلس الشيوخ ، ب مجلس القلوب - الفصل السادس : في المحكمة - السابع :

في المالية - الثامن : في ديوان المحاسبات ، التاسع : في الموظفين - العاشر ، في

المحاكم - الحادي عشر : في المقاطعات - الثاني عشر : في مواد شتى .

فقد استغرقت مناقشة المادة (١٢٤) من لائحة القانون الاساسي المتعلقة بإدارة المقاطعات حوالي أربع جلسات من ٢٠ أيار ١٩٢٠ م حتى ٢٦ أيار ١٩٢٠ م ، إذ اقترح ثمانية وعشرون عضوا الاكتفاء بمذكرة هذه المادة ، فقبل الطلب (١) ، هذا الى أنه بينما كانت المادة (٧٩) من القانون الاساسي تناقش في جلسة ٢٥ نيسان ١٩٢٠ م - التي تنص على صفات الناخب - قدم مندوب لبنان (اقليم الخروب - الشوف) ابراهيم الخطيب - وكان من أعضاء " الحزب الحر المعتدل " - اقتراحا لاعطاء حق الانتخاب للنساء اللواتي أتمن نصاب السن من جهة والتعليم الثانوي من جهة أخرى ، فأثار طرحه المبكر هذا بلبلة في المجلس بين مؤيدي هذا الرأي ومعارضيه ، وفي نفس الوقت أعطى صورة واضحة عن المستوى الفكري والثقافي والاحساس بالمسؤولية السدي يتمتع به نواب الأمة في المؤتمر ، وقد لقي اقتراح ابراهيم الخطيب تأييدا من (مندوب غزة) الشيخ سعيد مراد المنزهد وكان حقوقيا ، فألقى خطابا أشار فيه الى أهمية حق المرأة فسي الانتخابات معتدلا على نصيب شرعية ، الا ان المؤتمر لم يقر هذا الحق بالرغم من الجدل الذي أثير حوله ، وذلك لدرءا للفتنة التي قد تنجم بسبب تنوع مشارب النواب واتجاهاتهم الدينية ، ولعدم الرغبة في ايقاظ جفوة لا مبرر لها في تلك الآونة ، ولكي لا يكون الموضوع مسوغا لبعض النواب للتشويش على المجلس اثناء بحثه للدستور . ولقد ترددت أصداء هذا الاقتراح خارج المجلس (٢) ، فوردت بهرقيات على المؤتمر تؤيد هذا الحق ، مثل كتاب السيد محمد الباقر ورفقائه من بيروت والذي تلي في جلسة ١٩٢٠/٥/٢٩ ، ومذكرة الدكتور سكاف وبركات وعرضت في جلسة ١٩٢٠/٧/٨ م ، بينما وصلت بهرقيات أخرى تحمل احتجاجا على منح مثل هذا الحق ، كتلك التي أرسلها بعض علماء الدين في دمشق ، وتليت في جلسة ١٩٢٠/٧/٨ م .

(١) - جريدة العاصمة العدد (١٢٧) والعدد (١٢٨) ، أيار ١٩٢٠ م . جاء نص المادة (١٢٤) كما قبلها المؤتمر السوري كالآتي : " المقاطعات التي تدار على أصول اللامركزية الواسعة في ادارتها الداخلية ماعدا الامور التي تدخل في اختصاصات الحكومة العامة كما هو مصرح بهذا القانون .

(٢) - جريدة العاصمة العدد (١٢٨) والعدد (١٣٦) - والعدد (١٣٩) تاريخ

١٩٢٠/٥/٣١ م و ١٩٢٠/٧/١ م و ١٩٢٠/٧/١٢ م +

والمهم في أعمال المؤتمر السوري أنه قد ظهر بمظهر لائق لتمثيل الشعب السوري ، وخاصة وأنه شهد بدايات الحياة الحزبية البرلمانية ، حيث ضم تشكيلا لحزبين هامين هما حزب التقدم - والحزب الحر المعتدل ، وكان مدعوما من حزب الاستقلال العربي الذي يطالب باستقلال سورية العربية مع تكوين اتحاد فيما بينها ، وحزب الاتحاد السوري الذي ينادي بسورية للسوريين (١) ، إلا أن الملك فيصل كان يعلّق أهمية خاصة على وجود حزبي التقدم والحر المعتدل ، حيث كان يطلع أعضاءها على تطورات الأمور . وقد طلب فيصل من المؤتمر انتخاب أربعة أعضاء من كل حزب لمقابلته ، فيتشاور معهم بشأن الحشود الفرنسية التي ازدادت في لبنان استمعدادا للهجوم على سورية ، فتكون الوفد الاستشاري من (محمد الشريفي - عفيف الصلح - عادل زعتر - حكمة الدنيال) عن " حزب التقدم " ، و (عبد القادر الخطيب - جلال القدسي - صلاح الدين الحاج - يوسف دباس الجرجسي) عن " الحزب المعتدل " (٢) . وكان الحديث حول الخطة الحكيمة التي يجب على المؤتمر السوري اتباعها تفاديا من الأخطار المحدقة بالبلاد (٣) .

وفي جلسة يوم الثلاثاء ١٣ تموز سنة ١٩٢٠ م أدلى وزير الحربية يوسف المظومة امام المؤتمر السوري بيان عن أوضاع البلاد ، وذكر أن الوزارة تقدمت للمؤتمر بخطة تهدف الى " المحافظة على صلات الصداقة مع جميع الحلفاء " ، ولا سيما دولتي فرنسا وانكلترا " ، فوافق المؤتمر عليها ، كما أشار الى قرارات مؤتمر سان ريمو (نيسان ١٩٢٠ م) ، إلا أنه ركّز على موقف الجنرال غورو Gouraud قائد الجيوش الفرنسية ، وأكد أنه حاول عرقلة سفر وفيد الملك الى أوروبا ، وحشد حشودا كبيرة ، ووصف شروط غورو بأنها " ليست مخالفة فقط لمطالب الأمة ورغائبها وعزمها القطعي على المحافظة على استقلالها ، بل هذه القرارات هي التي وقعت حكومة فرنسا عليها أيضا " .

وحتى ذلك الوقت - لم تكن الحكومة السورية قد تلقت مذكرة مكتوبة من الجنرال غورو ، مع أنه بدأ الزحف العسكري في المنطقة الشرقية ، واحتل بلدة رياق ، لكي يمارس ضغطا يجمل

(١) - د . نوتان قرقوط - تاريخ العرب الحديث والمعاصر - ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٢) - جريدة العاصمة العدد (١٣٩) - تاريخ ١٢/٧/١٩٢٠ .

(٣) - يوسف الحكيم - سورية والعهد الفيصلي - ص ١٦٦ .

الحكومة السورية تقبل شروطه ، الا ان وزير الحربية يوسف العظمة أعلن في المؤتمر للمالمة
أجمع عدة نقاط تبين موقف السوريين من هذه الاحداث وهي :

١- نحن لانريد الا السلام والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي لانتحمل ان تشويه
شائبة .

٢- نحن نبرأ من كل تهمة نوصم بها ويراد بها الايهاام بأننا نريد الا خلال بعلاقاتنا
مع حليفتنا وحلفائنا .

٣- نحن لا نرفض المفاوضات ، ومستعدون أن ندخل بها وها ان الوفد تحت رئاسة
جلالة الملك مستعد للذهاب لمواصلتها ونحن نقبل كل حل لا يمس باستقلالنا
وشرفنا ويكون مبنيا على أساس الحق والاستقلال .

وقد وافقه المؤتمر على هذه النقاط ، وأرسلت الحكومة احتجاجا على معاملة الجنرال
غورو وطلبت اعادة القضية الى التحكيم الدولي .

وفي جلسة الخميس ١٥ تموز ١٩٢٠ م ، تلي قرار موقع من خمسة وأربعين عضوا
خلاصته المحافظة على القرار التاريخي (١) ، وبقاء المؤتمر السوري في حالة انعقاد ، فقبل
الاقتراح بالاتفاق التام ، وقد ورد في القرار : * ان المؤتمر السوري الممثل للأمة السورية
في مناطقها الثلاث يعتبر قراره التاريخي بمواده الأساسية الثلاث التي هي - الاستقلال
التام والوحدة ورفض السيطرة الصهيونية - وملكية جلالة الملك فيصل على الأساس النيابي
الدستوري - بقاء المؤتمر منعقدا يراقب أعمال الحكومة المسؤولة امامه الى ان يجتمع مجلس
نواب بموجب القانون الأساسي ، قرارا واحدا لا يقبل التجزئة وان نقص جزء منه يعتبره المؤتمر
نقضا للقرار بحذافيره ، وان المؤتمر السوري لا يعترف باسم الأمة السورية ، بأي معاهدة
أو اتفاقية أو بروتوكول يتعلق بحقوق البلاد ، وما لم يصادق عليها هذا المؤتمر (٢) . ويتخذ
بذلك اتفاقية فيصل - كليمنصو التي وافق مجلس الوزراء على قبولها ، ولم يشد منهم أحد

(١) - جريدة العاصمة العدد (١٤١) تاريخ ١٩ تموز ١٩٢٠ ص ٢٠ .

(٢) - القرار التاريخي ، هو بقاء المؤتمر منعقدا حتى يجتمع المجلس النيابي المنتخب .

(٢) - جميل العلواني - المصدر السابق ص ٣٤٢ .

حسن الحكيم - الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي

الخيولي والانتداب الفرنسي من (١٩١٥ - ١٩٤٦) م ص ١٦٢ .

"سوى وزير الحربية يوسف العظمة ، الذي أصر على رفضها" (١) ، وقبول انذار غرو .
وعلى اثر تطور الأحداث جرت تغيير وزارى جديد واستلم رئاسة الوزارة علاء الدين
الدروبي (٢) في تموز ١٩٢٠ م ، فتقدم الى المؤتمر ببيان وزارته ، وأشار فيه الى حرجية
الموقف الحاضر ، وإلى أنه سيتم الضرب على أيدي كل من يعيث بالأمن العام (٣) .
إلا أن هذه الوزارة ساءت علاقتها بالسلطة الفرنسية ، بسبب وضع الأخيرة يد ها
على كل شيء ، وشل حركة الحكومة السورية ، ووصل الأمر بالفرنسيين أن اتهموا الملك فيصل
"بأنه أشرف ببلاد على قيد اصبعين من الهلاك" ، وحملوه مسؤولية الاضطرابات الدامية
التي وقعت في سوريا ، كما طالبت السلطة الفرنسية بتخفيض الجيش العربي السوري وتحويله
الى قوة ضابطة تخصص لصيانة الهدوء في البلاد ، وذكرت أنه سيتم نزع السلاح من الاهلين
بالتدريج . هناك على هذه القرارات والأوامر ، ردت الوزارة ببلاغ أذاعته تنفيذا لما سبق
جاء فيه "يمنع موظفو الحكومة كافة من الاشغال بالسياسة ومن يخالف ينح عن وظيفته
ويسجل ذلك في سجله" . وكان الهدف من ذلك التضييق على الوطنيين لمنعهم من ممارسة
نشاطاتهم المعادية للاستعمار الفرنسي . ولكن دخول الجيش الفرنسي الى سورية ومباشرة
احتلالها فعلا ، أنهى كل التوقعات ، وبدأت سورية مرحلة جديدة من النضال الدستوري
في ظل الانتداب ، الذي فرض عليها دون أن يكون لها يد في اختيار الدولة المنتدبة ،
مع أنه ورد في ميثاق عصبة الأمم : "أن أمانى هذه المجتمعات - التي كانت تحت الحكم
التركي - يجب أن تكون موضع اعتبار رئيسي في انتخاب الدولة المنتدبة" (٤) .

(١) - يوسف الحكيم - سورية والعهد الفيصلي - ص ١٦٢ .

(٢) - تألفت الوزارة من : علاء الدين الدروبي رئيسا للوزارة وللخارجية ، وعبد الرحمن اليوسف
لرئاسة مجلس الشورى ، وجميل الألشي لوزارة الحربية ، عطا الايوبي للداخلية ،
فارس الخوري للمالية ، محمد جلال المعدلية ، بديع المؤيد لوزارة المعارف ،
يوسف الحكيم للتجارة والزراعة والنافعة .

(٣) - جريدة العاصمة العدد (١٤٢) تاريخ ٢٩ تموز ١٩٢٠ م .

(٤) -

المجالس الادارية والاستشارية حتى عام ١٩٢٨ م :

بادر الفرنسيون بعد دخولهم سورية الى تجريد فيصل من صلاحياته كملك للبلاد ، وذلك في بلاغ أذاعه الجنرال غوايه (قائد الحملة الفرنسية) في ٢٧ أيار ١٩٢٠ م (١) ، منتهكين بهذا العمل السيادة السورية ، وستبهرين بارادة الأمة التي انتخبت فيصل ملكا دستوريا لها بالاجماع .

وأتم هذا العمل بتمزيق المملكة السورية الى عدة دول وحكومات أولها دولة لبنان الكبير ، ودولة حلب ، ودولة دمشق ، وحكومة العلويين ، وحكومة جبل الدروز ، ولواء الاسكندرونية المستقل (٢) . وفصلت الأقضية الاربعة (بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا) عن سورية اعتبارا من ٢ آب ١٩٢٠ م ، وضمت الى لبنان واصبحت عاصمته بيروت (٣) اعتبارا من أول ايلول ١٩٢٠ م بناء على قرار المفوض السامي الفرنسي رقم ٣١٨ وتاريخ ٣١ آب ١٩٢٠ م . ولم يعد بإمكان هذه الدويلات الشككية تحقيق المطالب الدستورية والقانونية التي كانت تطمح اليها الأمة السورية (٤) بعد أن امتلأ شعبها بالأفكار التحررية ، وكانت هذه التجزئة جديدة عليه : لم يعهد لها حتى في أسوأ مراحل الحكم العثماني .

(١) - جريدة بردي (سورية بين عهدين) ص ٢٢ .

(٢) - قام الجنرال غرو بجمع قوائم إقامة الاسكندرونية مع أنطاكية ، وسمي المجموع باسم ((سنجق الاسكندرونية)) ، وقرر له سنة ١٩٢١ م . نظاما خاصا يشبه الى حد

كبير " الحكم الذاتي " . انظر حول ذلك : ساطع الحصري - يوم ميسلون - ص ٤٠٦ .

(٣) - حسن الحكيم - الوثائق التاريخية - ص ٢٥٠ .

- جريدة العاصمة العدد (١٤٧) تاريخ ١٦ آب ١٩٢٠ م .

(٤) - كانت تستعمل كلمة " الأمة السورية " باستمرار تعبيراً عن الدولة السورية بعدد دها المعروفة ضمن المناطق الثلاث ، وقد استخدمتها الوزارة الاولى في بيانها حين قالت : " على هذه المبادئ النبيلة والاساسات الراسخة انتخبت الأمة السورية أعضاء مجلسكم الموقر - المؤتمر السوري - لاجل تعيين مصيرها " ، وقد تكرر لفظ الأمة السورية واستعمل حتى مرحلة متأخرة من تاريخ سورية ، وكان يقصد بها الشعب العربي في سورية .

وفي ١٧ حزيران عام ١٩٢٢ م صدر قرار المفوض السامي بتأليف مجلس للاتحاد السوري يضم خمسة ممثلين عن كل دولة من دول دمشق وحلب وجبل العلويين (١) . وعين لتمثيل دولة دمشق في هذا الاتحاد كلا من سامي باشا وجميل مردم بك ، وفارس الخوري ومحمد علي العابد . وعين طاهر الاناسي عن حمص ، ومنصور الحلقي عن حوران ، وانتخب صبحي بركات رئيسا لهذا المجلس الذي تحددت له طريقة انتخابية ومواعيد للالتزام (٢) . فكان يتم اجتماعه تارة في حلب وأخرى في دمشق بالتناوب . ولا بد لقراراته من موافقة المفوض السامي على أن يتولى المجلس اعداد الموازنة المتعلقة بالاتحاد وتنفيذها . وقد حددت صلاحية المجلس وفقا لقانون واحد بالمسائل التالية :

١- قانون العقارات والاملاك .

٢- قانون المدني (الاتفاقات والعقود) .

٣- قانون التجارة .

٤- اصول المحاكمات الحقوقية والتجارية - طرق الاجراءات .

٥- قانون الجزاء .

٦- محافظة الممتلكات الصناعية والتجارية والأدبية .

كما نصت المادة الرابعة من مواده على انشاء ثلاث مديريات مشتركة هي : المالية والاشغال العامة والأمور الحقوقية ، أعقب هذا في ٣٠ آب عام ١٩٢٣ م صدور قرار عن المفوض السامي يقضي بانشاء مجالس تمثيلية لكل الدول الواقعة تحت الانتداب وتظم القرار رقم ٢١٤٤ طريقة الانتخاب (٣) ، وتجديد صلاحيات هذه المجالس بالنظر في الميزانية والضرائب والتشريع والادارة ، وتعيين ممثلي الدولة في المجلس الاتحادي . وأهم تلك الصلاحيات طرح الاسئلة على الحاكم وابداء التمنيات ، ولكن الاحداث أثبتت أن هذه المجالس كانت مجالس تمنيات ، ليس لها من الصلاحيات التشريعية والقوة ما تستطيع به فرض أمر ، وأريد بها فقط " ذر الرماد في العين " ليهبط الشعب مشاركا في ادارة بلاده .

(١) - روجيه الحفار - الدستور والحكم - ص ١٦٧ .

(٢) - للاطلاع على المجلس الاتحادي وكل ما يتعلق به ، يمكن العودة لكتاب د . نوقان

قرقوط - المشرق العربي ١٩٠٠ ص ٢٠٧ و ٢٠٨ . وكتابه " تطور الحركة الوطنية في

سورية " ص ٥٦ حتى ٥٩ حول المجالس التمثيلية ومجلس الاتحاد .

(٣) - نوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية ص ٥٦ .

ولكن الشعب السوري الذي سبق له أن مارس حقوقه من خلال المجلس التشريعي الحقيقي في هيئة " المؤتمر السوري " احتج على انشاء هذا المجلس ، وعلى تضيق صلاحياته وتعدد مهامه ، وقاطع انتخاباته المشبوهة ، فلجأت السلطة الفرنسية لضمان انتخاب من ترضى عنهم . واستكمالا للمخطط الفرنسي الموضوع لتمزيق سورية واقتطاع أراضيها ، ألقى المفوض السامي الجديد الجنرال Weygand الاتحاد السوري في ٥ كانون الاول ١٩٢٤م بالقرار رقم ٢٩٨٠ ، وفك ارتباط لواء الاسكندرونة بدولة حلب السابقة ، بحيث أصبح خارجا عن نطاق النظام الجديد لدولة سورية المكونة من دمشق وحلب فقط ، وتألفت حكومتها في ١٠ كانون الأول ١٩٢٤ م ، وعين صبحي بركات رئيسا للدولة ورئيسا للوزراء ، على أن يكون مسؤولا امام المفوض السامي ، في حين استمرت المجالس التمثيلية لعام ١٩٢٣ وأصبح مقرها الدائم دمشق (١) ، وأولكت اليها مهام السلطة التشريعية باختصاصات محدودة كما عين رئيس الدولة حقي العظم رئيسا لمجلس الشورى اعتبارا من أول كانون الثاني عام ١٩٢٥ م (٢) .

وزراء التجزئة المصطنعة التي آلت اليها البلاد ، والحكم الفرنسي الارهابي المباشر طرحت مسألة تنظيم الدستور ، فأراد الفرنسيون الانفراد بموضعه ، وطالب السوريون الاشتراك بذلك (٣) . فتشكل وفد سوري من دمشق ومن حلب ، وذهب الى بيروت في ١٧ كانون الثاني من سنة ١٩٢٥ م ، حاملا مطالب الشعب الى المفوض السامي الجنرال ساراى وتلخصت في عدة بنود تتعلق بالوضع السياسي والاقتصادي ، ومنها (٤) " دعوة الجمعية التأسيسية وأن تنتخب انتخابا حرا لتضع للبلاد قانونها الأساسي ، وحل المجالس التمثيلية الحالية لأنها لا تنطبق على القواعد النهائية ، وحصرق التشريع بالمجلس النيابي والنائب القانونين الاستثنائية الصادرة بشكل قرارات فردية " .

(١) - قرقوط - تطور الحركة الوطنية ص ٥٨ .

(٢) - وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٦٨ .

- كان الانتداب الفرنسي على سورية قد أقره مجلس جمعية الأمم المنعقد في لندن ٢٤ تموز ١٩٢٢ م . لذلك كانت السلطة الفرنسية تتصرف بحرية .

(٣) - صبحي المحصاني - الاوضاع التشريعية في الدول العربية ، ص ٢٧٥ .

(٤) - د . ذوقان قرقوط / المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ص ٢٢٠ .

وستتكرر في المستقبل هذه المطالب الحرة (١) على لسان كل المطالبين بتحسين
اوضاع سورية ، وستصبح محك نجاح أو فشل كل المجالس النيابية اللاحقة وكذلك الحكومات.
ولقد استقبل المفوض السامي هذه المطالب بالمدنية ، وطلب من الوطنيين جميع
صفوفهم لتحقيق غايتهم لأنهم لم يمثلوا جهة واحدة ، فتألف في تلك الاثناء أول حزب في سورية
هو " حزب الشعب " (٢) وكان له فروع في المحافظات ، ثم أجرى عدة مفاوضات مع المفوضية
الفرنسية العليا دون نتيجة ، وعندما فشل الشعب في تحقيق مطالبه نشبت الثورة السورية
الكبرى عام ١٩٢٥ م وامت المدن السورية ، وشاركت فيها كل الفئات مما اضطر الفرنسيين الى
اعادة النظر في سياستهم تجاه سورية ، فاستقال صبحي بركات (٣) من رئاسة الحكومة ،
وتسلم الحكم المباشر (بيير أليب) المندوب الممتاز لدى دولة سورية وجبل الدروز ، كما
أطلق على الجنرال اندريا Andrea لقب (٤) (حاكم دمشق العسكري) واستمر في
الحكم المباشر المدني والعسكري حتى ٢٦ نيسان ١٩٢٦ م.
وعندما عين د. جرفنيل خلفا للجنرال سرائي Sarraill الذي حمله الرأي العام
التمثيلي تبعة القصف الوحشي لمدينة دمشق ، سارع منذ وصوله يدعو البلاد الى انتخابات
نيابية بحجة الوقوف على الآراء والرغائب العامة ، الا أن البلاد أعرضت عنه وقاطعت
الانتخابات ، ولم تنجح الا في حلب بسبب الضغط والتزيف الذي مارسه السلطات
الفرنسية هناك (٥).

(١) - للاطلاع على مطالب الوفد يمكن العودة لكتاب سورية من الاحتلال الى الجلاء -

نجيب الارنازي الطبعة الثانية ص ٤٣ . وسيرد اسم الكتاب فيما بعد باسم

نجيب الارنازي .

وكتاب حسن الحكيم - مذكراتي - ج ٣ ص ٣٥٢ .

(٢) - نشأ هذا الحزب عام ١٩٢٥ م ، وكان يرأسه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، يمكن

الاطلاع عليه في فصل لاحق من هذا البحث .

(٣) - كان صبحي بركات قد عين رئيسا لدولة سوريا الموحدة عام ١٩٢٥ ، وكان معه بديع

المؤيد رئيسا للمجلس التمثيلي .

(٤) - وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٦٩ .

(٥) - نجحت الانتخابات في حلب ، لان دمشق كانت تخضع للأحكام العرفية ، بينما حلب

غير خاضعة لها ما أتاح المجال لإجراء الانتخابات.

ولكنه برغم ذلك كله ، أقرّ المجلس الوحدة السورية في أول جلساته ، فسارعت السلطات الفرنسية لتعطيله ، إذ تجاوز الحدود المرسومة له ، وعلى الأثر نشبت الاضطرابات ، واعتقل بعض الوطنيين وتم نفي بعضهم الآخر ، ولكي يخدم المفوض السامي د. د. جوفنييل De Jouvenel هذه الثورة ، حاول تأليف حكومة وطنية في ٢٤ كانون الأول عام ١٩٢٥ م ، وكلف بها الشيخ تاج الدين الحسني - وكان هذا قاضيا لدمشق - وهاشم الاتاسي ، فأعرض الناس عنها ، وتهرب تاج الدين من توليها خشية نقمة الوطنيين عليه .

جذّت السلطة الفرنسية في البحث عن يتولى رئاسة الدولة ، ونجحت باقناع الداماد أحمد نامي الشركسي باستلام رئاسة الدولة بقرار أصدره المفوض السامي في ٢٦ نيسان ١٩٢٦ م (١) على أن يظل موجودا الى أن يلتئم البرلمان المنتخب قانونا ويحين بنفسه رئيس الدولة . وقد تم تأليف وزارة ضمت بعض العناصر من الوطنيين ، وهم فارس الخوري لوزارة المعارف ، ولطفي الحفار وزيرا للأشغال العامة والتجارة ، وحسني البرازي لوزارة الداخلية ، وقدم هؤلاء بيانا للشعب عن أسباب قبولهم الدخول في وزارة الداماد ورد فيه :

" قبل أن وافقنا على تلبية الدعوة بتأليف حكومتنا الحاضرة ، وضعنا أمامنا في ساحة التأمل والاعتبار أمرا كبيرا تتناول قوة الحق في جانب قضيتنا الوطنية والوعود المكتوبة والشفهية التي تلقيناها من فخامة المفوض السامي وشخصية هذا الحميد البارزة في العالم العربي . . . ولزوم الاعتماد المتقابل والتعاون الحقيقي بيننا وبين الفرنسيين لنتمكن من الاستفادة بعلمهم وخبرتهم . . . وخطأ الموقف السلبي حيال كوارث البلاد الحيوية والاقتصادية " (٢) .

بعد ذلك نشرت الحكومة بيانا في أيار ١٩٢٦ م ، أقرّه د. د. جوفنييل ، وينص على عشرة بنود :

- دعوة الجمعية التأسيسية لتتولى سن دستور البلاد على قاعدة السيادة القومية .
- تحويل الانتداب الى معاهدة بين فرنسا وسورية .

(١) - وجهه الحفار - المصدر السابق - ص ١٦٥ .

(٢) - وجهه الحفار - المصدر السابق - ص ٣٤ .

- تحقيق الوحدة السورية ... الخ (١) .

وكان موقف د. جوفنيل متحفظاً بشأن الوحدة ، فهذا ما لا يناسب السياسة الفرنسية القائمة منذ البدء على مبدأ (فرق تسد) .

ولم يلبث الوطنيون في هذه الحكومة أن دخلوا في صراع مع الفرنسيين نتيجة قصف هؤلاء للاحياء المدنية بدمشق ، ولأمر آخر ، هو اعلان الدستور اللبناني في ٢٦ أيار ١٩٢٦م الذي نص على سلامة الأراضي اللبنانية ، وعدم التنازل عن شيء منها ، وكان هذا منافياً للمطالب الوطنية والوحدة للشعب السوري الذي يحتج على ضم القضية السورية الى رخصة وغيرها الى جبل لبنان ، فاستقال الوزراء الوطنيون من الوزارة ، ثم حلت الوزارة واعتقل الوزراء السوريون ، وتم ابعادهم الى بلدة الحسكة في الجزيرة السورية .

وفشل د. جوفنيل De Jouvenel كسابقه في اقرار الهدوء في سورية ، مما حدا بالحكومة الفرنسية لارسال بونسو Ponsot كمفوض سام جديد الى سورية في ١ تشرين الاول سنة ١٩٢٦ م ، وعرف عنه ميله الى التصرف بصمت ، وتكررت لقاءات الوطنيين معه ، وعرضوا عليه مطالبهم التي لم تتغير ، والتي حوت الحد الأدنى من حقوقهم الوطنية ، الا ان الرد الفرنسي عليها لم يتغير في أسلوبه المعروف بالمباطلة والوعود الكاذبة . وفي الوقت الذي كانت تتصاعد فيه النقمة الشعبية ضد حكومة الداماد الذي اعتبر متعاوناً مع الفرنسيين ، رأى بونسو أن يقوم بخطوة جديدة لعله يكسب الوقت لصالحه ، فوافق على تغيير وضع الحكومة حين أسند في ١٤ شباط ١٩٢٨ رئاستها الى الشيخ تاج الدين الحسيني ، بعد أن استقال الداماد ، وكان الحسيني في وقتها من قادة المعارضة على الرغم من أنه كان هو ووسطاؤه على اتصال مع المفوض السامي قبيل وبعد تعيينه (٢) .

(١) - للاطلاع على برنامج حكومة الداماد ، وقد عرف باسم الميثاق الوطني فيما بعد ، أي بعد أن تم تعديله على يد مجموعة من الوطنيين ، منهم حسن الحكيم ، والدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، وسعيد حيدر ، انظر قرقوط / المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ص ٢٩١ ، ومذكراتي لحسن الحكم ج ١ ص ٢٦٣ .

(٢) - الأمازي ص ٧٢ .

الفصل الاول

" الشد والجذب في العملية الانتخابية بين القوى الوطنية والضغط الفرنسي "

مجالس ١٩٢٨-١٩٣٢-١٩٣٦

سنتناول في هذا الفصل العملية الانتخابية لمجالس ١٩٢٨ و ١٩٣٢ و ١٩٣٦ ،

كما سنتناول المجلس التأسيسي لعام ١٩٢٨ والدستور الذي وضعه .

العملية الانتخابية لمجالس ١٩٢٨ و ١٩٣٢ و ١٩٣٦ :

(١) العملية الانتخابية لمجلس ١٩٢٨ :

شهد عام ١٩٢٨ م نجاحا ملموسا في تصاعد المدّ الوطني النضالي ضد فرنسا وسياساتها الانتدابية ، وكان الشيخ تاج الدين الحسني قد عين في ١٤ شباط رئيسا لمجلس الوزراء في دولة سوريا (١) ، تمهيدا لخطوات جديدة تتخذها فرنسا ، كان أهمها اقامة مجلس تأسيسي ، وتأتي هذه الأهمية ، من ان فرنسا كانت عريضة على أن لا تتقيد بمعاودة مع سوريا وان تبقى الامور دون ضابط ، لضمان بقاء الوجود الفرنسي في المنطقة ، كما بدا أن الفرنسيين يمقتون أسلوب المعاهدة ، بعد أن سبقتهم انكلترا الى عقد معاهدة مع العراق . (٢) ، ولكن عدول فرنسا عن فكرة الارتباط بمعاهدة مع سورية ، وانشاء المجلس التأسيسي ، كان له أسباب مختلفة ، فالثورة السورية عام ١٩٢٥ م وما أعقبها من نشوب الثورات الشعبية حتى ضد الحكومات المحلية التي أقامتها فرنسا كحكومة الداماد أحمد ناهي شكّل ضغطا قويا على السياسة الفرنسية الى جانب أن الرجال الوطنيين عادت اليهم الثقة والقوة رغم وجود عدد منهم في المنفى (٣) . وأسهم مع العناصر التالية في دفعها نحو فكرة اقامة نظام نيابي في سورية ، وهذه العناصر هي :

- (١) - وجهه الحفار - الدستور والحكم ص ١٧١ - استمرت حكومة الشيخ تاج الموقتة في الحكم أربع سنين وبضعة أشهر .
- (٢) - في حديث بين نجيب الارنازي والمسيو اوغست برونه - وكان هذا في مهمة سياسية في سورية - أشار برونه الى موضوع الانتداب بقوله : " ان عقد معاهدة لا يخرجهم - الانتداب في ظل المعاهدة - عن أن يكون من أساليب الرباء الانكلوسكسوني " ،
- نجيب الارنازي ص ٥٤ .

- ١- الرفض الشعبي لفكرة الانتداب ، والمعداة الشديد لفرنسا .
- ٢- فشل فرنسا بالالتيان بحكومات وطنية يرضى عنها الشعب ، لأن الشعب كان على قناعة من أن أية حكومة تعينها فرنسا ستكون العوة بيد ها .
- ٣- شعور السياسيين الفرنسيين ، أن وجود هيئة نيابية ينتخبها الشعب ، يساهل عليهم مهمة التعامل مع جهة واحدة ، تعتبر قراراتها نافذة ، لأن الشعب هو الذى رضى بها ، وبالتالي لن تكون هنالك معارضة خارج المجلس النيابي ، وسيترغ الانتداب في هيئة معاهدة ، تؤمن ما لم تستطع تأمينه حالة الفوضى التي فرضتها فرنسا على السوريين .
- ٤- تعرض فرنسا لضغوط خارجية جائتها بالدرجة الاولى من الاحراج الذى سببته لها انكلترا في العراق ، حيث تم توقيع المعاهدة الانكليزية العراقية عام ١٩٢٢ م ، وتم بموجبها تحويل الانتداب الى معاهدة بين الطرفين ، مما جعل عصبة الأمم تنظر الى فرنسا على أنها متخلفة عن انكلترا لعدم حلها مشاكل سورية وايصال الانتداب الى غايته (١) .
- لكل هذه الاسباب ، وجدت فرنسا نفسها مدفوعة عام ١٩٢٨ م لتعلن عن اجراء انتخابات مسبقة بحملة دعائية . وفي ١٥ شباط ١٩٢٨ م ألقى بونسو بياناً أشار فيه الى عزمه على اجراء الانتخابات ، وقال أنه " قد أذنت هذه الساعة وستجرى الانتخابات العامة قريباً ، بالطرق الموضوعة ، والقوانين المعمول بها ، والتي ستضمن لكافة الاحزاب حرية الاقتراع والتصويت " ، وذكر أيضاً " ان كافة قيود الحريات المشروعة ، قيود موروثة من عهد الاضطراب " (٢) ، ثم أقر من خلال بيانه قانون الانتخابات القديم الموروث عن الدولة العثمانية ، ولم يشر الى رفع القيود على الحريات ، مما جعل الوطنيين - حين دخلوا الانتخابات رغم مساوئها - يركزون على نقاط الخلل هذه ، واعتبروا أن المجال لا يزال متسعاً لتعديل بنود قانون الانتخابات المتعلقة ب : الانتخاب على اساس القضاء

دون اللاؤا - ومدة النيابة - وشرط الإقامة لمدة ستة أشهر ، وشرائط النيابة عن الاقلية (١) .
 كما أبدوا تخوفهم من عدم تحديد مدة الوكالة النيابية لأعضاء المجلس الذي ستسفر عنه
 الانتخابات ، إذ من المتعارف عليه ، أنه يتم تحديد صلاحية المجلس ومدة قبل انتخابه .
 واتضح فيما بعد أن شرط الإقامة لستة أشهر كان وسيلة لمنع كثير من الرجال الكفاء من ترشيح
 أنفسهم ، حيث كان فيهم المحكوم والمنفي مما يتيح الفرصة لترشيح من هم أقل كفاءة واخلاصا (٢) .
 كما أن قانون الانتخابات بعد ذاته لا يهدد حرية الانتخابات فقط ، بل هو يحرم الناس
 أيضا من حق النيابة بسبب مذاهبهم الدينية ، كما حدث مع فارس الخوري لأنه بروتستانتي (٣) .
 وأعدت فرنسا المدة للانتخابات ، فشجعت أتباعها ، ومن لمست فيهم اعتدالا ، على التكتل
 ضد الوطنيين ، فوقف حزب الاصلاح ، وحزب الميثاق ، والحزب الديمقراطي ، والحزب الحر
 المعتدل ، والحزب الملكي صفا واحدا في مواجهة الوطنيين على أمل ان ترجع كفتهم (٤) .
 جرت الانتخابات حسب ما هو مرسوم لها على مرحلتين ، وفي انتخابات الدرجة الاولى
 في (١٠ نيسان) كادت الجهود الفرنسية أن تكفل بالنجاح ، حين رجحت كفة المعتدلين
 بعد عمليات التزوير ، وسرقة صناديق الاقتراع ، وشراء ضائير ضعاف النفوس (٥) ، فقد عمدت
 فرنسا للتدخل بالانتخابات عن طريق تكليف رجال الاستخبارات ، وأنصار الانتداب بالاشراف

-
- (١) - جاء في المادة الثانية من قانون الانتخاب أن القضاء الذي لا يبلغ عدد سكانه خمس
 عشر الفا ، لا يحق له ان ينتخب نائبا عنه ، ولذلك يضم الى أقرب مركز قضاء مجاور في
 المحافظة ، أو الى مركز المحافظة نفسه ، وتتألف عندئذ الدائرة الانتخابية من هذا
 المجموع ، وفي المادة الثالثة ورد " يحدد لغير المسلمين عدد من الكراسي النيابية
 يتناسب مع عدد هم في كل دائرة انتخابية على النحو الوارد في المادة السابقة " .
- (٢) - من هؤلاء المحرومين " عبد الرحمن الشهبندر - احسان الجابري - سلطان باشا
 الاطرش - وجماعة جبل الدروز - وسعيد حيدر - فاتح المرعشي " وكانوا منفيين ومحكومين
 كتاب عبد الرحمن الكيالي - المراحل ج ١ ص ٩٥ وانظر غالب العياشي ص ٣٧٠ .
- (٣) - جريدة القبس العدد (٣) ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣١ .
- (٤) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ١ ص ١١٥ .

عليها (١) ، لذلك هدد الوطنيون بالانسحاب من الانتخابات ، اذا لم يشرفوا على صناديق الاقتراع ، فأرسل السيو (موغرا) Mogorat الفرنسي المتبحر للانتخابات الى الحكومة يطلب اليها أن تسمح لكل قائمة من المرشحين أن تنتدب اثنين عنها ، فأرسل الوطنيون عن قائمتهم اثنين هما فوزى الغزى واحسان الشريف ، وارسلت الحكومة اثنين عنها (٢) . وفي الفترة ما بين (١٠ - ٢٤ نيسان) تحرك الوطنيون لاثارة المشاعر الوطنية ، فساد الاعتقاد بأن من لا يؤازرهم بعد خائفا ووثقت الصحافة بجانبهم ، فمطلت الحكومة صحيفة الرأي العام الدمشقية في (١٦ نيسان ١٩٢٨ م) الى أجل غير مسمى لنشرها مقالات تهاجم فيها الحكومة السورية التي تنفذ أوامر المفوضية العليا ، لتمطيل بعض أعمال الاحرار والتدخل في سير الانتخابات (٣) . وفي (٢٤ نيسان) جرت انتخابات الدرجة الثانية واسفرت عن اجماع الناخبين على اختيار الوطنيين ، ففازت قوائمهم في جميع المدن ، بينما لم ينجح من المعتدلين سوى تاج الدين الحسني ، وكان هذا الانتصار دليلا كافيا على عمليات التزوير التي اتبعت في المرحلة الاولى . ورغم ذلك ، فقد احتدم النقاش في المجلس التأسيسي بعد قيامه ، في (٩ حزيران ١٩٢٨ م) بين النواب ولجنة الطمأن حول المخالفات التي ارتكبت خلال الانتخابات ، وتم التشكيك بعضوية (١٦) نائبا (٤) ، وكان بإمكان المجلس فسخ انتخابهم ، لان منهم أميين استثنوا من شرط معرفة القراءة والكتابة لانهم من البدو ، ومنهم واحد قادر على كتابة اسمه فقط ، والباقيون طعن في انتخابهم ووجدت الاسباب لحرمانهم (٥) ، ولكن المجلس تجاوز عنهم .

-
- (١) - د . منير المجلاني - الحقوق الدستورية - ص ٨٦ .
 - (٢) - المراحل - ج ١ ص ٩٥ ، من الجماعة التي عملت لصالح الانتداب وتلاعبت بأوراق الاقتراع هم رائف الموفد وجماعته .
 - (٣) - جريدة القبس العدد (٣) ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣١ - والعدد (٩) في ٧ كانون أول ١٩٣١ .
 - (٤) - شمس الدين الرفاعي - تاريخ الصحافة السورية - ج ٢ ص ٨٥ .
 - (٥) - محاضر جلسات المجلس النيابي عام ١٩٢٨ الجلسة الخامسة .
 - (٦) - عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي ص ٦٩ .

٢- العملية الانتخابية لمجلس ١٩٣٢ م:

بعد أن أعلن المفوض السامي دستور الجمهورية السورية في ١٤ أيار عام (١٩٣٠) م كان من الضروري قيام مجلس نيابي يضع هذا الدستور موضع التنفيذ ، وتحقيقاً لذلك عين السيد سالوميك Salomiaque رئيساً للدولة السورية ، وأسندت إليه إدارة انتخابات الدرجة الأولى في (٢٠ كانون الأول ١٩٣١ م) ثم الدرجة الثانية في ٥ كانون الثاني ١٩٣٢ م. في حين أصدر المفوض السامي قراراً في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ م ، نص على احتفاظه بتنظيم الانتخابات الموكلة بها في الأصل إلى رئيس الدولة بموجب القرار الصادر في ٢٠ آذار ١٩٢٨ م (١) وبموجب المواد المذكورة في ملحق ذلك القرار بتعيين مواعيد الاقتراع وأيامها وساعاتها وعدد الكراسي النيابية ، إلا أنه لم يشر إلى أي تعديل في قانون الانتخابات الذي كان يعاني من سلبيات كثيرة ، أهمها المواد التي تحرم المرشحين من حق مراقبة الصناديق ، في حين أن المرشحين في لبنان كان يسمح لهم بمراقبة الصناديق في انتخاب الدرجتين ، وكذلك مسألة حرمان الأقليات في سورية من نائب عنهم يكونون أحراراً في انتخابه من أية أقلية كانت (٢) ، هذا واعتباراً من العدد (١١) لجريدة القبس تاريخ ٩ كانون أول ١٩٣١ م (٣) ، بدأت هذه الجريدة بنشر قانون الانتخابات ، وهو نفسه القانون الذي صدر في شباط عام ١٩٢٨ م وجرت بموجبه انتخابات الجمعية التأسيسية ، وقد علقت القبس على نشرها للقانون بأنه " من الضروري أن يعرف القراء ما هو هذا القانون الذي أوجد هذه الأزمة التي سميت بأزمة مراقبة الصناديق ، وهي في الحقيقة أزمة مراقبة النيات التي أدت إليها سياسة حسن " التفاهم النزيه " . وسندرك أهمية هذا التعليق أثناء متابعتنا للعملية الانتخابية .

- (١) - جريدة القبس العدد (٣) تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣١ م.
- (٢) - جريدة العاصفة العدد (٢٥) ٣١ كانون الأول ١٩٣١ م صفحة ٤ حتى ١٩ .
- (٣) - المصدر السابق من العدد ١١ وحتى ما بعد العدد (١٦) ، يمكن متابعة قانون الانتخابات لعام ١٩٣١ م.

وفي ٧ كانون أول ١٩٣١ م أصدر المفوض السامي مرسوماً تضمن كيفية توزيع المقاعد النيابية بالنسبة لكل دائرة انتخابية ، وبالنسبة للأقليات ، وحدد عدد النواب موزعين حسب (١) طوائفهم ، كما حدد أماكن انتخابات البدو والرحل . إلا أن الاستعدادات للعملية الانتخابية بدأت مبكرة من هذا التاريخ ، حيث يمكننا تمييز ثلاث جهات فيها هي : الوطنيين - الممتدلون والسلطة الفرنسية .

فبالنسبة للوطنيين كان الوضع كما وصفه نجيب الرئيس (٢) بقوله في مقال له بجريدة القبس " ولكن جهلنا بالموقف لن يطول كثيراً لأننا بين أمرين : إما أن يقرر الوطنيين رفض الدخول في الانتخابات باعتبار الانتخابات لا تحل المشكلة الأساسية للقضية السورية قبل معرفة أسس المعاهدة رغم الضمانات على حريتها ، وأما أن تعد الانتخابات مسألة مستقلة عن المعاهدة وعن الدستور ، فيدخل فيها عند الاطمئنان على حريتها وصيانة صناديقها من العبث ، ورفع أي ضغط عن الناخبين في المدن والقرى ، وإذ ذاك فيكون للمعاهدة شأن آخر يقال الرأي فيها تحت قبة البرلمان ، فاما قبول واما رفض ينتهي بحل البرلمان وتقسيم حكومة مؤقتة كحكومة الشيخ تاج تتحكم بالبلاد ، أو تكون آلة التحكيم أربع سنين آخر " .

- (١) - جريدة العاصمة العدد (٢٥) ٣١ كانون الأول ١٩٣١ من صفحة ٤ الى ١٩ .
انظر ستيفن هاسلي لونفريخ - تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ص ٢٤١ .
ومقابلة شخصية جرت مع الاستاذ حامد الخوجة بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٣ ، وكان رئيساً
لكلغة العشرات ونائباً في مجلس النواب .
توزيع الاعضاء على النحوات التالية : ٥٢ للسنة ، ١٤ أقليات ، ٤ للقبائل ،
ومن هذه الاقليات ٣ للاسماعيليين ، و٣ للشيعية .
- جريدة القبس العدد (١٢) تاريخ ١٠ كانون أول ١٩٣١ م . - قرارات جديدة
الانتخابات .

د . صلاح العقاد - المشرق العربي المعاصر ص ٢٢ .

- (٢) - جريدة القبس العدد (٢) تاريخ ٢٨ تشرين ثاني ١٩٣١ . من الضروري التنويه
بأن جريدة القبس كانت تنطبق بلسان الوطنيين .

يهدو أن الوطنيين انقسموا بين هذين الرأيين ما اضطر ابراهيم هنانو - كبير الوطنيين - الى التصريح بأن " الكتلة الوطنية جميعها شخصية واحدة تقول بقول واحد ، ... وان الوطنيين اذا قرروا دخول الانتخابات فيكون قرارهم بالاجماع ، واذا قرروا الرفض، فيكون رفضهم بالاجماع أيضا ، ليس هناك أتاسيون ولا مردميون ولا باروديون بل هناك وطنيون فقط " (١). ولكن ما غلب على الوطنيين هو رغبتهم في دخول الانتخابات حيث عمدت جريدة القبس في أعدادها المختلفة الى نقل رأى الوطنيين والشعب والتمهيد لقبولهم الانتخابات ، فذكرت أن النهاية حق طبيعي لا يعني الاعتراف بحق آخر ، وممارسة هذا الحق لن يضعف من المطالبة بالحقوق الأخرى ولا يقيد صاحبه حتى بالأمر الواقع. ثم تساءلت الصحيفة عن المادة (١١٦) من الدستور ، وهل يعني دخول انتخابات عام ١٩٣١ م اقرار الدستور المشوّه بالمادة (١١٦) . ثم أجابت بالنفي وعلمت ذلك بأن هذه التحفظات هي على مسؤولية فرنسا وحدها ، لا تقيد الأمة بشي " مادام نوابها لم يعترفوا بها ، ومادام مجلسهم قد حل لانهم رفضوها عام (١٩٢٨) م ، بينما طالب فارس الخوري الوطنيين بالاشتراك في الانتخابات ليوقفوا العمل بالمادة (١١٦) وليؤمنوا حرية العمل للنواب دون رقابة خارجية ، وتشكيل حكومة دستورية مستقلة لا تخضع لغير المجلس النيابي ، وقال " لقد وقفنا الآن مسن الفرنسيين وجها لوجه " (٢) . مشيرا الى الوعود الفرنسية على لسان المفوض السامي بأن الانتخابات ستكون حرة ، ثم أصدرت الكتلة الوطنية بيانا بشأن الاسباب الموجبة لدخولها في الانتخابات وجاء... في هذا البيان : " تحت هذا اللواء الوطني الطاهر وفي هذه النيات البهيمية قررنا متحدين دعوة الأمة للاشتراك معنا بهذا الانتخاب غير معتدين بما ظهر من الاحداث المعادة لحقوق الأمة وأمانيتها ... وراغبين بأن نقابل كل نية صافية من جهة فرنسا بأصفي منها ، فلا نضيع فرصة مسعفة لبلوغ الاماني الوطنية المشتهاة ولا نفسح مجالا لاستمرار الظلامه والعبث بحقوق البلاد " (٣) .

(١) - القبس عدد (٣) تاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٩٣١ .

(٢) - القبس العدد (٢) تاريخ ٢٨ تشرين ثاني ١٩٣١ ص ٢ .

(٣) - د . نوقان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ص ٣٧٢ .

أما عن المعتدلين أو (المتعاونين) فقد نقلت للقبس عن جريدة " السيثاق " الحلبية قولها : " إذا قرر رجال الكتلة الوطنية دخولهم في هذه الانتخابات فمن المرجح ان توحيد الاحزاب وتعمل مجتمعة لمقاومة الكتلة ، أما اذا لم تدخل الكتلة الانتخابات فتعمل هذه الاحزاب منفردة ويتكلم كل حزب على أخصاره مستقلاً " (١) ، وهذا ما حصل فعلاً عندما قرر الوطنيون دخول الانتخابات ، وكان يتزعم الجناح المعتدل كل من صبحي بركات ، وحقي العظم ، اللذين صلا مع السلطة الفرنسية في حلب لتقديم مجموعة برلمانية من (٣٨) مرشحاً أطلق عليها اسم " الحزب الحر الدستوري " وترأسها صبحي بركات ، الذي شغل في السابق منصب رئيس الاتحاد السوري عام (١٩٢٥) م . وكانت له شعبية لا بأس بها . وحرصاً من المستشار الفرنسي بدمشق على وضع الوطنيين بين شقي الرعي ، نظم مجموعة من نواب الجنوب (جنوب سورية) أطلقوا على أنفسهم اسم " كتلة الجنوب " ، استطاعت مع الحزب الحر الدستوري ان تمارس الضغط على النواب الوطنيين ، وان تشكل ثقلاً كان من الصعب مجابهته (٢) .

وسيّرت السلطة الفرنسية العملية الانتخابية وفق مخطط مدروس ، يستهدف الوصول الى شكل برلماني يمكن معه فرض المعاهدة التي تناسب المصالح الفرنسية ، واتخذت عدة اجراءات ، ففي حلب قام المندوب المعاون السيولا فاستر Lavastre في حلب بالضرب على الوتر المذهبي بين الطوائف المسيحية ، وأقنعهم بطلب الحماية من فرنسا (٣) . وفي ١٠ كانون الاول عام ١٩٣١ م ، منعت السلطات الفرنسية للاجتماعات ، وذلك في بلاغ اصدرته الحكومة المحلية ونشرته الصحف الحلبية كافة ، وجاء فيه : (ان كل اجتماع يعقد للتحديث مع النخبين ولو كان قانونياً يمنع) (٤) .

(١) - القبس العدد (٩) تاريخ ٧ كانون الاول ١٩٣١ .

(٢) - نقلاً عن مقابلة شخصية مع الاستاذ حامد الخوجة بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٣ .

(٣) - عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض - ص ١٢٢ .

(٣) - عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية - ص ١٢٣ .

هنالك العديد من التصرفات التي لجأت اليها السلطات الفرنسية للضغط من أجل الانتخابات وتزويرها يمكن مراجعتها في كتاب عبد الرحمن الكيالي السابق من

بدأت العملية الانتخابية ، وهي أشبه ما تكون بمعركة متعددة الأطراف ، وكانت انتخابات الدرجة الاولى في (٢٠ كانون الاول ١٩٣١ م) اختبارا صعبا لمناورات فرنسا ، حيث جرت تحت رقابة الجيش والأمن ، وأبعد المنتخبون عن مراقبة مجريات العملية ، واتضح أن هنالك قوائم تحاول فرنسا فرضها بالقوة . واختارت هيئة التصويت من لهم مصلحة مع فرنسا ، أمثال بعض أعضاء البلدية والموظفين في دوائر القضاء والتعليم وأمورى الادارة (١) ، لتضمن النتائج . عندها أرسل الوطنيون برقية الى المفوض السامي ينتقدون فيها التزوير والاعتداءات التي جرت على رجال الكتلة وناخبهم ، وقد ذيلت البرقية بتوقيعات العديد من رجال الكتلة أمثال : جميل مردم ، ولطفي الحفار ، واحسان الشريف ، وفائز الخورى . . (٢) جنسنة . ردت السلطة الفرنسية على اعتراضات الوطنيين بأن أوقفت ثلاثة من مرشحي الكتلة الوطنية وهم : سعد الله الجابري ، وجميل ابراهيم باشا ، والمحامي ادمون رباد و ٦٨ شخصا من أنصار ودعاة الكتلة الوطنية (٣) ، بتهم وتحريضات شتى من قبل انصار السلطة الفرنسية .

ورغم ذلك فقد فاز الوطنيون في حماه ودوما ودمشق في انتخابات الدرجة الاولى ، بعد الاضطرابات التي كان سببها التلاعب في أوراق الانتخاب . وفي انتخابات (٥ كانون الثاني ١٩٣٢ م) للدرجة الثانية تفجر الموقف ونشبت المعارك في كل من دمشق وحماه ودوما بين الوطنيين والمرشحين الذين تدعمهم السلطة الفرنسية ، واضطر المفوض السامي بونسوا أن يوقف الانتخابات ، ولم تستمر ، الا بعد أن تفاهم مع الوطنيين على اجراء انتخابات حرة ، وتخفيف الضغط على الناخبين وعدم المبيت والتزهر في صناديق الاقتراع .

(١) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ١ ص ١٤٢ . . .

(٢) - جريدة القيس العدد (٢٠) تاريخ ٢٠ كانون الايل ١٩٣١ .

أثناء الانتخابات وقع العديد من الضحايا والقتلى في ٢٠ كانون أول ١٩٣١ ، ويمكن العودة الى أعداد جريدة القيس التي ظهرت بعد هذا التاريخ ، لانها حافلة بذكرهم وبالتبرعات التي جمعت لأهاليهم .

(٣) - عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية . . . ص ١٤١ .

واستؤنفت العملية الانتخابية في (٣٠ آذار ١٩٣٢) ولكنها لم تجر بحرية كاملة ، واستطاعت فرنسا بكل أساليبها الملتوية والجهود الكبيرة التي بذلتها ، أن تخرج القوائم بـ (٥٢) نائبا مستدلا و (١٧) نائبا وطنيا ، وقد فاز النواب المائلون للسلطة الفرنسية في الاقضية وفي حلب ومنطقة الاسكندرونه بسبب تلاعب المشرفين على الانتخابات ؛ أما الوطنيون فكان أكثرهم من نواب دمشق وحمص وحماه (١) ، كما أن الاثر الذي تركته انتخابات سنة ١٩٣٢ م ، كان عميقا واشتمل على " افطع الحوادث وأسوأ الامثلة لانتهاك حرمة القانون وكرامة الأمة " ، على حد وصف وطني معاصر (٢) .

وجدير بالذكر أن قانون الانتخاب في سورية يتضمن قاعدتين جوهريتين ، الأولى أن التصويت لا يكون علواً ، والثانية أنه يجري على قاعدة الحصص الطائفية المحددة لطوائف السكان ؛ فهناك ٥٩ نائبا مسلمان و ٩ نصارى منهم ٣ كاثوليك و ٦ اسواميين ، وهذا نوع من الانتخاب على القاعدة النسبية المدددة (٣) .

على ضوء نتائج الانتخابات ألقى العديد من النواب الوطنيين خطبا مختلفة شرحوا فيها أسباب قبحها . فدخل الانتخابات والسياسة الزهيدة التي كانوا ينوون فيها التعامل مع السلطة الفرنسية ، والتي انتهت بأزمة الرشاوى والتزوير في صناديق الاقتراع ، وما ذكره قائلهم : " ونحن الوطنيون اذا أقدمنا على دخول الانتخابات والاشتراك فيها ، فلأنا أدركنا تمام الإدراك أن لا سبيل لانقاذ وطننا البائس من حالته السيئة الا بالتعاون النزيه مع الفرنسيين ، القوة التي تتسلط حتى الآن على جميع مقدرات البلاد وتتصرف بها تصرفا نشهد نتائجه بأعيننا ، والذي أردنا وضع حدود له تتفق مع أمانينا ومع مبادئنا اذا استقام الاخلاص للتعاون السوري الفرنسي لدى الفريق السوري " (٤) .

- (١) - النشرة الرسمية لدولة سوريا - العدد (٨) (٣٠ نيسان ١٩٣٢) ص ٩٣ .
قرار المفوض السامي رقم ٨ - ١٩٣٢ سوريا المؤرخ ١٨ نيسان ١٩٣٢ . اعلان نتيجة الانتخابات انيابية التكميلية . ومقابلة شخصية مع الاستاذ حامد الخوجة في دمشق بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٣ .
- (٢) - عبد الرحمن النكيلي - رب الكتلة الوطنية . ص ٨٧ .
- (٣) - " الأيام " العدد (١٦٩) تاريخ ١٢ حزيران ١٩٣٢ م - من خطاب فخرى الهارودي وفاز الخوري وزكي الخطيب .

الا أن هذا لم ينطو على أية فائدة ، فقد عمدت السلطة الفرنسية الى متابعة تدخلها في الانتخابات ، فلم تكف بضمان فوز نواب موالين لها ، بل سعت لحمايتهم والسهر على أرواحهم ، لعلها أن الوطنيين والشعب من خلفهم لن يسكتوا على هذه النتيجة ، وقد تم ما توقمته السلطة ، ان تعرض صبحي بركات ، وكان على رأس القائمة الانتخابية في حلب ، لعملية اغتيال أثناء وجوده في أحد الفنادق في بيروت على يد أحد الشباب المتحمسين (١) . وتكررت عمليات التهديد مرات مختلفة ، وامتنع العديد من النواب عن مقابلة زائريهم من أصحاب الحاجة . وقد عرضت في (١٤ حزيران ١٩٣٢ م) على البرلمان حادثة النائب شاكِر نعمت الشعباني (٢) ، ان جاءه شابان من حلب يحملان احتجاجا فلم يقابلهما ، وألقي القبض عليهما وأوقفا . ونتيجة المناقشة حول هذه الحادثة ، اتضح مدى الخوف الذي يسيطر على النواب لتعاونهم مع السلطات الفرنسية ، واتضحت الهوة الواسعة التي أصبحت تفصل بين النواب والأهالي الذين يمثلونهم . وإلى ذلك أشارت جريدة القبس في معرض تعليقها على انتخاب النائب شاكِر نعمت الشعباني : " بعدما فاز الشعباني في النيابة عن حلب أصبح مثل السلطان عبد الحميد يرى في كل زاوية كميناً ينوي اغتياله ويرى في كل جيب سندساً يتحرك ليرمى به برصاصة ويرى في كل يد خنجراً مشهوراً لقتله " (٣) . وهكذا انتهت الانتخابات بقيام مجلس ملّين للانتداب بأغلبية ثلثيه ، وانقسم المجلس الى ثلاث فئات غير عادية : فئة وهي الاكثرية ، مؤيدة للانتداب وموافقة عليه دون تحفظ . وفئة ترغب في التعاون ولا تتشدد في المطالب ، ويصح أن يطلق على افرادها اسم (المعتدلون) ، وفئة ثالثة وهي أقلية صلبة المعيدة الوطنية لا تعترف بالانتداب الفرنسي ، وترغب في التخلص منه وترفض أية مفاوضة معه اذا لم تكن على أساس وحدة البلاد واستقلالها (٤) .

-
- (١) - نجيب الأرمنازي - سوريا من الاحتلال الى الجلاء . ص ٨٦ .
 - (٢) - محاضر المجلس النيابي عام ١٩٣٢ - الجلسة الرابعة ١٤ حزيران .
 - (٣) - جريدة القبس العدد (٥٩) ١٤ شباط ١٩٣٢ .
 - (٤) - د . عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٢ ص ٣٣٧ .

واطلقت للنظر هو ضالة نسبة الوطنيين في المجلس ، وترجع الى الضغوط الفرنسية والرشاوى أثناء الانتخابات ، والى تشتت جهود الوطنيين الذين تأثروا بتعطيل الفرنسيين لمجلس عام (١٩٢٨) م ورغبتهم في الشغب والتشويش على المجلس الجديد الذي جاء لينفذ الدستور الأبرم المقيد بالمادة (١١٦) . وفي معرض التعليق على ذلك ، قالت جريدة القبس : " على تقدير أن الوطنيين سيكونون أقلية ، ولكننا عندما نذكر الأقلية والاكثريّة لانفهمها بالعدد ، وانما نفهمها بالأشخاص الذين تتألف منهم هذه الأقلية او تلك الاكثريّة " (١) . ولقد دلت جميع القرائن على رفض الشعب للمجلس النيابي ، والى ردود الفعل السلبية لقيامه الى جانب الحساسيات التي ظهرت بين النواب والتي أحدثت مشاكل انتهت بتعليق جلسات المجلس .

٣- العملية الانتخابية لمجلس عام ١٩٣٦ م :

على أثر نجاح الوطنيين في اسقاط مجلس عام ١٩٣٣ م ، وذلك برفض أغلبية المجلس النيابي لمعاهدة عام ١٩٣٣ م ، وتحول حتى المعتدلين الى صفوف الوطنيين خشية الاتهام بالخيانة العظمى ، تصاعدت الحركة الوطنية في البلاد ، وشعرت فرنسا بالمعجز عن تطويقها ، رغم فقد الحركة لزعيم من زعمائها وهو ابراهيم هنانو . وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٣٦ م أقيم حفل تأبيني في دمشق لذكرى هذا الراحل ، فكانت مناسبة ألهمت المشاعر الوطنية ، وتشكلت لجنة للاشراف على مقاطعة شركة الجر والتنوير (الترامواي والكهرباء) باعتبارها شركة أجنبية استثمارية ، وعقب ذلك أضربت دمشق اضراباً شاملاً (٢٠ كانون الثاني) ، وتبعته المدن السورية كلها في نفس اليوم (٢) . وأجمعت الأمة على الاضراب الى أن يحقق ميثاق الكتلة الوطنية (٣) . فاستقالت الحكومة - حكومة تاج الدين الحسيني - في ٣ شباط ١٩٣٦ لشعورها بالمعجز والهرج ، وأقدمت السلطة الفرنسية في ١٥ شباط على اعتقال كل من سعد الله الجابري والدكتور حسن فؤاد ، والمحامي نعيم الانطاكي لرفضهم التوقيع على ورقة يتعهدون بها أن يفتكوا الاضراب ويفتحوا متاجر البلد (٤) .

- (١) - جريدة القبس العدد (١٠٨) تاريخ ١٠ نيسان ١٩٣٢ م .
- (٢) - علي رضا - المصدر السابق - ص ٤١٦ .
- (٣) - جريدة الجزيرة العدد (٥٧٩) ، تاريخ ١١ تشرين الأول ١٩٣٦ م .
- (٤) - علي رضا - المصدر السابق ص ٤١٨ .

ولكن الكتلة الوطنية استمرت في موقفها ، واستطاعت أن تنفع الجميع بأنها الجهة الوحيدة المؤهلة في تلك الفترة لقيادة الحركة السياسية في سورية ، والتعامل خاصة مع فرنسا ، وأن تجاوب البلاد معها واضح في الاضرابات التي شملت البلاد . وحينذاك دعي رئيس الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي الى المفوضية (٢٨ شباط ١٩٣٦) وانبثق عن هذه الدعوة انتخاب وفد للتفاوض مع المفوض السامي في بيروت (١) .

تألف الوفد المفاوض من ، هاشم الأتاسي والدكتور عبد الرحمن الكيالي وفائز الخوري ، وعفيف الصلح (٢) ، وفي ١ آذار ١٩٣٦ م ، توصل الطرفان الى اتفاق من أجل عقد معاهدة ، وتشكيل وفد لهذه الغاية يذهب الى باريس ، كما تقرر انهاء الاضراب الذي أطلق عليه " الاضراب الخمسيني " لأنه استمر خمسين يوماً ، وحدد لذلك يوم الاحد في ٨ آذار ١٩٣٦ ، ونزلت جماهير الشعب الى الأسواق والشوارع باحتفال شعبي في كافة المدن السورية ، وأعلنوا فتح المتاجر ، ولقد أذاعت الكتلة الوطنية بياناً عن نتائج المفاوضة الأولى ، وعن موافقة الجانب الافرنسي بوثيقة موقعة منه ، على خمسة أمور جوهرية لم يكن ليقرها قبل المحادثات وهي (٣) : ١- الموافقة على أن لا تقل حقوق السوريين في المعاهدة المتيدة عن حقوق العراق في معاهدته الأخيرة مع بريطانيا .

٢- بأن ليس للجانب الافرنسي مصلحة في التجزئة ، وانما الذي يريد ، هو افراغ الوحدة المنشودة في قالب يأتلف مع المبادئ المسلّم بها في الدستور السوري ولدى جمعية الأمم ولايجاد هذا القالب لا بد من بحثه في باريس .

٣- انتخاب وفد من الوطنيين لمفاوضة فرنسا في باريس ورحل النواحي التي لايمكن البت بها في سورية .

٤- اعادة الحياة النيابية الحرة بأسرع ما يمكن .

٥- المنوعن المحكومين واعادة المعتقلين واطلاق سراح الموقوفين .

-
- (١) - جريدة الجزيرة العدد (٥٧٩) تاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٣٦ ص ٥٥ .
 (٢) - د . نوقان ترقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار - ص ٣٩٥ ويمكن العودة الى نفس الكتاب حيث يوجد نص الاتفاق السوري الفرنسي ص ٣٩٥ ، وفي نفس الصفحة بقية مطالب الوفد .
 (٣) - جريدة الجزيرة العدد (٥٧٩) تاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٣٦ ص ٥٥ .

وناء على ماسبق ذهب وفد من الوطنيين (١)، ومكث في باريس حوالي ستة شهور الى أن تم له توقيع المعاهدة في شهر أيلول من عام ١٩٣٦ م، وعاد ليستقبل بحماس وطني لم تشهد سورية منذ زمن طويل، باعتباره بذل جهدا مضنيا من أجل تحقيق الحياة الدستورية التي تريدها البلاد، لذلك أعلنت الدعوة لانتخابات نيابية تشمل المدن السورية، إلا أن هذه الانتخابات اختلفت عن غيرها باعتبارها تقوم على أساس مشروع المعاهدة المتقدمة بين الجانبين السوري والفرنسي. فقد جاء في تصريح لجميل مردم ردا على ما نشرته إحدى الصحف الحلبية: "ان المعاهدة موجودة بنودها ونصوصها وسيطلع عليها الرأي العام قبل الانتخابات" (٢). ومعنى ذلك أن الانتخابات ستجرى على أساس هذه المعاهدة، بحيث تكون كاستفتاء للأمة لتقول كلمتها فيها تحت قبة البرلمان، وعن طريق مجلسها النهائي.

تم توزيع الدوائر الانتخابية لتشمل المحافظات العشر التي تتألف منها الدولة، وجرت الانتخابات على مرحلتين في (١٤ و ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٦ م) وكان الكتلة الحزبية شبه الوحدانية الذي يجري عليه الاقتراع. فالشعب لم يكن يختار نوابا عاديين، بل النواب الذين صنعوا المعاهدة، لذلك عاد الوطنيون الى بلادهم حيث شاركوا في الانتخابات، ومنهم سعد الله الجابري الذي توجه الى منطقة الجميلية - وهي أحد أحياء حلب الشعبية - حيث التقى مع المجلس الملي الإسرائيلي وفريق من وجهاء الطائفة الاسرائيلية وشبابها المثقف، برئاسة (رحمونحماد). والتقى المحامي ايزال شموش خطابا حتى فيه باسم المجلس الملي رجال الكتلة الوطنية وأعلن ابتهاجه وضارعه الى الله في يوم السبت أن يسدد خطاهم لانجاح القضية الوطنية (٣). ومن الجدير بالذكر أن الطائفة الاسرائيلية أرسلت كلا من رحمونحماد، والياهو بيضا من وجوه اليهود في حلب الى العاصمة دمشق لمطالبة الحكومة بنقل كرسي الطائفة الاسرائيلية من دمشق الى حلب، لأن اليهود في حلب أكثر عددا من باقي اليهود المقيمين

(١) - تألف الوفد المفاوض من أجل المعاهدة من: هاشم الاتاسي، جميل مردم بك،

سعد الله الجابري، فارس الخوري، ومن الوزراء شارك ادمن حمصي، والامير مصطفى الشهابي.

(٢) - جريدة الجزيرة - العدد السابق ص ٣.

(٣) - جريدة القبس العدد ٩٩٠ تاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٦ ص ٥٥.

في سائر المدن السورية (١) . وكان ينظر الى هذه الطائفة بأنها من الشعب السوري دون تمييز .

وعندما طرحت قوائم المرشحين ، تقدمت اللجنة العليا للشباب الوطني بمرشحين هما :
الدكتور منير المجلاني والدكتور سيف الدين المأمون ، الى الكتلة الوطنية وطلبت دعمها (٢) ،
وفعلنا نجح هذا الدعم ، وارتفع عدد المنتخبين الى (٨٦) نائبا بدلا من (٦٩) في المجلس
السابق (٣) ، وظهرت نتائج الانتخابات بأغلبية ساحقة لصالح الوطنيين ، وفاز معظمهم
بالتزكية ثقة الشعب بهم وللامال المعقودة عليهم ، وكتبت جريدة القبس معلقة على هذه النتائج :
" المجلس القادم ككلوى لحما ودما ، فليس هناك قوة تقاوم الوطنيين او تقف في سبيلهم ،
لقد كانت السلطة الفرنسية وحدها هي التي تقف في وجه الكتلة ومرشحيها ، وكان مثلو
السلطة هم الذين يتولون ادارة الانتخابات ، وضمنون لمرشحي الحكومة النجاح لا بقوة البرهان
والاقناع ، بل بفعل القوة . . . اننا أمام برلمان وطني ياتربأمر زعماء الكتلة وينفذ تعليماتهم
. . . والوزارة ستكون وطنية خالصة " (٤) .

والحقيقة أننا لكي نعرف أبعاد انتخابات عام (١٩٣٦) م . وهي انتخابات وطنية
والتي كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخنا ، لماذا سمحت السلطة الفرنسية بهذا
الحد الوطني ، ولماذا لم تقف في وجهه ؟ . وهل كانت غافلة عن نتائجه ؟ . والجواب
على ذلك هو أنه من المؤكد أن تسليم زمام الأمور للكتلة الوطنية لم يكن ناتجا عن عجز في
السياسة الفرنسية أو مجرد خضوع لأمر واقع ؛ فالسنوات التي بقيت بها السلطة الفرنسية في
سورية حتى ذلك الوقت كانت كافية لتطلعها على أحوال الشعب السوري بشتى فئاته وتقف على

(١) - جريدة القبس العدد ٩٨٨ تاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ ص ٣ .

(٢) - المصدر السابق العدد ٩٨٦ تاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٣٦ ص ٤ .

- من الجدير بالذكر أن اللجنة العليا للشباب الوطني ، قد تشكلت اثنا وجود الوفد
المفاوض في باريس ، وكان من أبرز أقطابها فخرى البارودي ، وأهم أهدافها تكوين قوة
ضابطة من الشباب أطلق عليهم " القمصان الحديدية " .

(٣) - ستيفن هاسلي لونفريخ - المصدر السابق ص ٢٧٧ .

(٤) - القبس العدد (٩٥٨) تاريخ ٢٥ أيلول ١٩٣٦ م .

نقاط الضعف التي يعانيها . لذلك حاولت الالتفاف حول الكتلة الوطنية وجّرها الى لعبة الحكم التي كانت تلاقي هوى في نفوس بعض الوطنيين ، حتى تستهلك كل طاقاتها فيها ، وبالتالي تمجدها عن هدفها الرئيسي . أما المعاهدة فبالرغم من أنها منحت شيئا من الاستقلال ومن مظاهر السيادة ، إلا أنها لم توضع موضع التنفيذ ، وبقيت مرهونة بموافقة البرلمان الفرنسي عليها ، وحين نكل هذا البرلمان عن المعاهدة السورية الفرنسية / من ذلك فقد وجهت الحكومة الفرنسية بشكل غير مباشر ضربة الى الكتلة الوطنية حين انتهت نهاية سيئة على يد أفرادها ، وذلك حين ظهرت أمام الشعب بمظهر العاجز عن تحقيق ما كان منوطا بها ومتوقعا منها ، فظهر أفرادها وكأنهم يهدفون الى الوصول للحكم فحسب .

وبالفعل لم يتوقع رجال الكتلة أنفسهم ، ان ينقلب الشعب عليهم بعد مدة من حكمهم ، وأن تنتهي الفترة التي سميت باسمهم " فترة حكم الكتلة الوطنية " في شباط عام ١٩٣٩ م ، بفشل ذريع تجلى بفشل اتمام المعاهدة ، ثم بضياح لواء الاسكندرونة ، لان خصومهم استغلوا فترة التردّي السياسي ووقع جميل مردم بك رئيس الحكومة آنئذ في اخطاء سياسية فادحة - سيرد ذكرها في حينها - ، لكي يهولوا الناس عليهم .

وتمطل المجلس النيابي أربع سنوات بعد انتهاء حكم الكتلة الوطنية ، لتنعقد بعدها انتخابات جديدة ، بعد أن أعلن استقلال سوريا ، وكان المجلس النيابي الذي انبثق عن انتخابات عام (١٩٤٣) م ، أول مجلس نيابي يمضي مدة دورته كاملة ، وفيه عادت العناصر الوطنية مع تغيير طفيف في بعض الوجوه ، فاستلم شكرى القوتلي رئاسة الكتلة بدلا من هاشم الأتاسي ، وانتخب رئيسا للجمهورية .

.....

المجلس التأسيسي لعام ١٩٢٨ والدستور :

أطلق على مجلس عام ١٩٢٨ اسم " المجلس التأسيسي " ، تمييزاً له عن غيره من المجالس التمثيلية والاستشارية (١) ، ويمكن تعريفه ، بأنه مجلس صناعة القوانين ، وفيه يتم وضع الدستور الاساسي للبلاد ، ويكون المجلس منتخباً من قبل الشعب ، كما أنه في نظامه الداخلي يأتي خلواً من فصل ينظم علاقة المجلس بالحكومة ، وبالتالي لا تكون الحكومة مثبته فيه ، بل هو الذي يكون وجود الدولة ويحدد مسؤولية الحكومة (٢) . وقد سمي بالمجلس التأسيسي لأنه كان تأسيساً للمجالس اللاحقة التي أتت بعده ، وقد ذكر النائب فائز الخوري أثناء مقارنته بين المجلس التأسيسي والمجلس التمثيلي : " أن هذا المجلس - التأسيسي - لا يستطيع أن يعترف بوجود حكومة دستورية في البلاد ، لأنه إنما اجتمع لوضع أسس هذه الحكومة الدستورية وتقييدها بنصوص دستور المجلس ، هو مجلس تأسيسي وليس نيابي ، لذلك لم يهتم لتمثيل الحكومة فيه " (٣) .

هناك على ما سبق فان صلات هذا المجلس مع الهيئة التنفيذية كانت غير قائمة ، وتركزت جهود ، على الأسس الرئيسية ، وأهمها قضية الدستور ، إلا أنه ومنذ أن افتتح المجلس جلسته الأولى في ٩ حزيران ١٩٢٨ م ، كانت نذر الخلاف بين السلطة المنتدبة والمجلس واضحة ؛ فقد ألقى المفوض السامي بونسو خطاباً لم يح فيه بتهديدات فرنسا في حال خروج المجلس عن ارادتها وصلاحياتها ، وأشار الى رغبة فرنسا بأن تعيش سورية حياة دستورية ، لذلك فقد لازم انعقاده حذر فرنسي شديد جعل فترة المجلس قصيرة .

فبعد أن تم وضع الدستور ، عمدت فرنسا لوضع تحفظات على ست من مواد ، ادعت بأنها تخالف صلاحيات فرنسا كدولة منتدبة ، ونتيجة لرفض النواب لهذه التحفظات وحذف المواد الست ، أُجّل المجلس ثلاثة أشهر وانتهى أمره الى التعليق لأجل غير مسمى .

(١) - المجالس الاستشارية تقوم بأعمال متنوعة ، وأشهرها مجلس شورى الدولة ، الذي ينحصر

صله في النظر بقضايا الضرائب بلا واسطة أو ضريبة التمتع والمسقات ، ويدل التمتع وتخمين الأعشار كما ينظر في مقررات جميع المجالس الادارية ولجان البلدية ، وفي جميع القضايا التي تنشأ عن تنفيذ شؤون الادارات العامة . . .

لمزيد من الاطلاع حول أعمال مجلس شورى الدولة ، يمكن العودة لكتاب :

الحكومة السورية في ثلاث سنين من ١٥ شباط ١٩٢٨ الى ١٥ شباط ١٩٣١ م ، ص ١١٠ .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ م ص ٥٢ .

(٣) - محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ - الجلسة الرابعة ص ٥٠ .

والرغم من أن حياة هذا المجلس كانت قصيرة لم تتجاوز الشهرين حيث افتتح فسي ٩ حزيران ١٩٢٨ م وعطل عمله في آب من العام نفسه ، الا أنه حفل بالموافق التي أكدت الرغبة الشعبية في المصادقة على القرارات التي تحقق مصالح الأمة . واستطاع أن يوضح نقاط الخلاف بين الجمعية التأسيسية وفرنسا ، في حين كانت قبل ذلك التاريخ مهتنة بأساليب مختلفة .

المواضيع الرئيسية المعروضة على المجلس :

وقبل ان يتصدى المجلس لمبحث المواضيع المطروحة عليه ، تم اجراء انتخابات رئاسة المجلس واللجان ، وأسفرت عن نتائج مرضية لصالح الوطنيين ، حيث استلم هاشم الأتاسي منصب الرئاسة بأغلبية ٤٨ صوتا (١) ، مقابل (١٨) صوتا نالها منافسه محمد آل يحيى اكبر الاعضاء سنا . وفاز ابراهيم هنانو برئاسة لجنة وضع الدستور بمساعدة فوزى الغزى . كما انتخب عدد من الوطنيين لرئاسة لجان أخرى ، وهذا وكأنهم يسيطرون على المجلس ، ولاقى هذا الوضع ترحيبا من الدول المجاورة ، اتخذت بشكل برقيات مهنئة بافتتاح عصر جديد وكان في مقدمتها برقية رئيس مجلس النواب اللبناني محمد الجسر (٢) .

١- الدستور :

وبعد أن تم توزيع اللجان ، تفرغت لجنة وضع الدستور المكونة من (٢٧) (٣) عضوا لمعملها ، وتم تخصيص الجلسة الثالثة في ١٢ حزيران لسنة الدستور ، وفيها عرّف النائب فوزى الغزى طبيعة هذا الدستور " بأنه حلقة من سلسلة مطالبات أجمعت الأمة عليها (٤) " ، كما قدّمت اللجنة تقريرا عن الاسباب الموجبة لوضع الدستور ، جاء فيه أنها وضعت نصب أعينها في كل أبحاثها ودرسها ، حالة البلاد وما تصبو اليه من استقلال ووحدانية وما تتطلبه من حياة

(١) - محاضر جلسات البرلمان ، المجلس التأسيسي ١٩٢٨ م - الجلسة الاولى ص ٣ .

(٢) - المصدر السابق - الجلسة الثانية ١١ حزيران ١٩٢٨ م ص ١٧ .

(٣) - وجهه الحفار - الدستور والحكم في الجمهورية السورية ص ١٢ .

(٤) - محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي ١٩٢٨ م - الجلسة الرابعة ص ٢٤ .

تجلت المطالب الوطنية في : الوحدة السورية - العفو العام عن المبعدين - انهاء الانتداب - اقامة حكم دستوري - وقد اتخذت شعارا للوطنيين ، وأصبحت محل نجاح او فشل الحكومات المتلاحقة وموقف فرنسا منها .

ديموقراطية تتفق مع رقيها وحضارتها ، أو تلائم رغبات أهلها على اختلاف مذاهبيهم ومشاربيهم ، وأنها قد تذرعت بما يلائم ذلك من الأسس والمبادئ دون إفراط في الحريات الشخصية ، ولا تفريط في حقوق الأفراد والجماعات مع حفظ التوازن بين الأمة والحكومة والقوانين التشريعية والتنفيذية (١) .

ومن المعلوم أن المجلس قام بالأساس لوضع الدستور، لذلك يمكن القول أن سورية قد حازت قصب السبق على جاراتها العربيات ، خاصة وإن لجنة سورية نيابية هي التي وضعت هذا الدستور ، فجاء مثلاً لإرادة الشعب ، في حين أن الدستور العراقي وضعت الحكومة وقدمته بعدها للمجلس التأسيسي . كما أن مصر لم تكن أفضل حيث عينت الحكومة لجنة لوضع الدستور (٢) .

وما أن اللجنة السورية النيابية كانت تضم زعماء الحركة الوطنية ، فقد اعتبر الدستور أداة صالحة لإدارة البلاد والنهوض بها وتنظيم العلاقات بين الدول والأفراد (٣) . واحتوى الدستور على (١١٥) مادة موزعة على ثلاثة أبواب تتعلق بالاحكام الأساسية ، وبالسلاطات والمحكمة العليا (٤) ، وكان أهم تلك المواد تلك التي ضمت صلاحيات الدولة وعقودها ، ففي المادة (٢٩) جاء : (الأمة مصدر كل سلطة) ، فتحققت بذلك أول أمنية من آماني البلاد المرتكزة على إرادة الشعب . ثم دعت المادة الثانية التي تنص على الوحدة الكاملة للبلاد ، وأكدت توجيهها الحضاري في المادة الثالثة التي أعلنت أن الجمهورية السورية جمهورية نيابية ، واعتبر النواب مسؤولين منفردين ومجتمعين أمام السلطة التشريعية (٥) ، أي أخضعت السلطة التنفيذية لإرادة الشعب . أما باقي المواد فقد بحثت في حقوق الأفراد وفي صلاحيات المجلس النيابي ، وناقشت المادة (١١٠) موضوع الجيش الوطني ، ودور المجلس النيابي في انشاؤه .

- (١) - وجهه الحفار - الدستور والحكم في الجمهورية السورية - ص ٥٠-٥١ ، للاطلاع على شرح للدستور السوري يمكن العودة لنفس الكتاب ، وفيه شرح كامل لدستور عام ١٩٢٨ م
- (٢) - معاصر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي ١٩٢٨ م ص ٢٢٣ .
- (٣) - وجهه الحفار - المصدر السابق - ص ١٢ .
- (٤) - جريدة الحاصصة - الدستور السوري - المنشور في أيار ١٩٣٠ م .
- (٥) - معاصر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي ص ٢٢٦ .

ومن المؤكد ان الدستور ، تجاهل وجود الانتداب ، مما أوجد لفرنسا سببا لتعننتها واصرارها على ايقافه او شلّه ، ففي الجلسة الثانية عشرة التي خصصت لعرض الدستور على البرلمان ، أثير جدل كبير وضع كلاً من الوطنيين وفرنسا على المحك ، وأظهر النوايا على حقيقتها . وكانت الأسباب الرئيسية لهذا الجدل ، ان الدستور ، طرح مواد تتعلق بمسألة الوحدة السورية والتمثيل الخارجي ، وتعيين الممثلين في البعثات الدبلوماسية ، وفي مسألة الاحكام المصرفية ، وما يتعلق بالجيش ، وكان الفرض أن تبحث هذه المسائل في المعاهدة المقبلة ، في حين أن فرنسا اعترضت عليها بكل قوتها محتجة بأنها تحرمها من الوسائل التي تساعد ها على القيام بالالتزامات الدولية التي أخذتها على عاتقها .

وفي الواقع أن هذه المواد التي أثارت الخلاف ليست بدعة تنكر على واضعيها ، فقد وجد مثلها في الدستور العراقي (١) ، ولكن موقف فرنسا من هذه المواد التي عرفت باسم (المواد الست) (٢) ، وتعنتها الشديد ، يوضح مدى الاختلاف بين موقفها هذا وموقفها حين دعت الجمعية التأسيسية لوضع دستورها بملء حرمتها ، فقد أثارت الشكوك لدى النواب الوطنيين حول صدق فرنسا في اىصال سورية الى حكم دستوري تُعقد في ظل معاهدة مع فرنسا . وقد ذكر لطفي الحفار في معرض حديثه عن المواد الست : " شعرنا أثناء مذاكرتنا التي دامت الليل بطوله قبل هياج تلك الجلسة بأن الاصرار على حذف هذه المواد كان منشوء وزارة الخارجية نفسها ولم يكن المسيو بونسو والمسيو موغرا من هذا الرأي " (٣) . ربما كان الأمر كذلك وان كان هذا لم يكد شيئاً . وسُلمت تحفظات المفوض السامي على الدستور في ١١ كانون الثاني ١٩٢٩م الى ديوان المجلس التأسيسي ومما جاء فيها : " في كل المدة التي تبقى الواجبات الدولية فيما يختص فيها بسورية ملقاة على عاتق فرنسا ، لا تكون أحكام هذا الدستور التي من شأنها ان تمس هذه الواجبات قابلة للتنفيذ الا ضمن الشروط المعينة في اتفاقات تعقد ما بين

(١) - جميل بيهم - الانتدابان في سورية والعراق - ص ١٢٧ .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ - الجلسة الرابعة عشر
٩ آب - المواد الست هي (٧٣-٧٤-٧٥-١١٠-١١٢) والمادة الثانية اعتبرت مخالفة للاتفاقات الدولية ، ولا يمكن تعديلها لقرار متخذ من قبل المجلس .

(٣) - لطفي الحفار - ذكريات - ج ٢ - ص ١٤ .

الحكومتين الفرنسية والسورية * (١) . ونتيجة لهذا الموقف ساد جو المجلس مشاعر الحماس، فألقيت الخطب الوطنية، وحدثت مشادات كلامية، كما شُنَّ هجوم على المعتدلين الذين اقترحوا تأجيل بحث المواد الست ومتابعة مناقشة باقي بنود الدستور. وكان على رأس هؤلاء المعتدلين، رئيس الحكومة تاج الدين الحسني (٢)، الذي هاجمه عدد كبير من النواب، أمثال لطفي الحفار وسعد الله الجابري، وفخرى البارودي واتباعه الأخير بتوزيع الرشاوى لمنع انتخاب النواب الصالحين للأمة، كما شجب تعاونه مع فرنسا لتشكيل برلمان بأغلبية مؤيدة للانتداب، تصوغ دستورا أبت (٣) .

ويبدو أن تاج الدين الحسني لم يتمكن من اخفاء اتصالاته مع الفرنسيين، وميوله المعتدلة نحوهم، وتنازلاته التي كان يوافقها الطمع في الوصول الى الرئاسة في حكومة مقبلة، وبالرغم من أن حكومته، كما وصفها المفوض السامي، وكما أعلنت هي في بيانها بأنها " حكومة مؤقتة " (٤) ربما يعين المجلس التأسيسي حكومة دستورية تتولى الصلاحيات، إلا أن الذي كان مؤقتا هو المجلس التأسيسي، والذي كُتب له الدوام هي حكومة تاج الدين التي استمرت حتى عام (١٩٣١) م، ثم تكررت في فترات لاحقة .

ورغم التشدد الفرنسي تجاه المواد الست، فقد عملت الجمعية التأسيسية عبثا على إيجاد حل يرضي الفريقين قبل وقف المفاوضات بينهما (٥)، إلا أن قرار تأجيل المجلس صدر اعتبارا من ١١ آب ١٩٢٨ م. ثم عقبه تأجيل ثان لثلاثة أشهر أخرى، فتقدم المجلس بتعديل المادة الثانية وللمواد الباقية، فرفضه المفوض السامي بكتاب مؤرخ في ٣ شباط ١٩٢٩ م (٦) .

-
- (١) - د. ذوقان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار - ص ٣٣٤ .
 - (٢) - كان الشيخ تاج - وهو قاضي شرعي - يتمتع بأصدا^{الشيخ} سمعة والد^{الشيخ} بدر الدين الحسني - حافظ الحديث الشريف، إلا أن هذا لم يمنع تعاونه مع الفرنسيين . وجيه الحفار - الدستور والحكم - ص ١٧٢ .
 - (٣) - معاصر جلسات البرلمان عام ١٩٢٨ ص ٢٨٦ .
 - (٤) - عهد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ١ ص ٩٢ .
 - (٥) - جميل بيهم - الانتدابان في سورية والعراق ص ١٢٧ .
 - (٦) - علي رضا - المصدر السابق ص ٢٩٦ .

ولم تغد العرونة شيئاً ، فعطل المجلس الى أجل غير مسمى ، قبل أن يناقش الدستور كاملاً ، او موافق عليه كاملاً (١) . وقد انتصرت ارادة الامة (٢) ورفضت التحفظات الفرنسية على المواد الست ، لانها لم تكن اكثر من ذريعة فرنسية للتخلص من هذا المجلس . وفيما يلي نعرض لأهم القضايا التي طرحت عام ١٩٢٨ م على المجلس النيابي ولموقف النواب منها :

٢- مسألة الوحدة السورية : مع بداية الانتداب تصاعد الشعور الوطني ، وياتت الحاجة الى التكتل جزئياً من الحفاظ على الذات كخاصة وان البلدان العربية التي استقلت عن الدولة العثمانية ومن بينها سورية ، كانت تتطلع الى انشاء كيان موحد ، وحكم دستوري نيابي ، يحمي عنها الخوف من مسألة توزيع الانتدابات ، ولما لجأت فرنسا الى سياسة " فرق تسد " بسلخ بعض الاقضية من سورية لتقيم بها لبنان الكبير ، غداً واضحاً ان قضية الوحدة السورية ستلاقي مصاعب كثيرة لتحقيقها ، فتركزت حولها المعارضة الوطنية ، وكانت من أولى المطالب الموجهة لفرنسا . واثناً وضع الدستور روعي التأكيد على الوحدة ، فجاء في المادة الثانية منه " أن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية ذات وحدة سياسية لا تتجزأ ، او بالاحرى لا عبرة لكل تجزئة طرأت عليها منذ نهاية الحرب حتى اليوم " (٣) وأكد النواب على أهمية هذه المسألة ، وألقى النائب لطفي الحفار كلمة في المجلس النيابي شرح فيها أبعاد استقلال البلاد ووحدتها ، وقال " نعم انه لأمر جليل أن تكون الأمة هي الموضع الاعلى للسلطة التشريعية والتنفيذية ، وانه لحادث خطير أن يقرر هذا الدستور استقلال البلاد وسيادتها ، وأن لا يقر ما حل بها من التجزئة والانقسام في مختلف أقسامها ونواحيها تحقيقاً لوحدها " (٤) مشيراً بذلك الى نجاح الوطنيين في جعل الوحدة من المواد الأساسية للدستور .

(١) - وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٢ ويمكن العودة لكتاب د . زوقان قرعوط

المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ص ٣٣٨ - للاطلاع على مذكرة رئيس الجمعية التأسيسية حول تأجيلها ص ٢٠٨ .

(٢) - لطفي الحفار - ذكريات (منتخبات من خطب وأحاديث ومقالات) ص ٢٠٨ .

(٣) - عهد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ١ ص ١٠٠ .

(٤) - محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ ص ٢٥٠ .

لقد كانت أهمية الوحدة الوطنية نابعة مما جره التقسيم من مصائب على سورية ، حيث تراجعت التجارة والصناعة والزراعة ، فقد كانت مداخيل خزائن الدويلات السورية تنفق على المجالس والوظائف ، وإذا فاض شيء من الدخل - كما حدث في دولة العلويين - ينفق على مظاهر العمران من تمهيد طرق وإنشاء لوكندات * وأما التجارة والزراعة والصناعة فأمرها إلى الله * (١) .

كذلك فإن النقص في صادرات البلاد استمر باطراد ، ومقتضى الإحصاء الرسمي للسنة الأشهر الأولى من عام ١٩٢٩ م نقصت الصادرات عن الواردات السورية زهاء (١٩) مليون ليرة سورية (٢) .

وانطلاقاً من هذا الواقع كان من الضروري المطالبة بالوحدة ، ويلاحظ ، أن مجلس عام (١٩٢٨) م ضم نواباً عن لواء الاسكندرونة ، شاركوا في مناقشات مفضلين التمسك بوحدة them على الاحتفاظ بمجلس خاص لهم ، وأكدوا ذلك في خطاب ألقوه في مجلس الشعب ، وجاء على لسان نائبهم (قره مرسل) في كلمة ألقاها باللغة التركية ، وترجمها النائب فايز الخوري : " الاسكندريون يوافقون على الوحدة السورية وعلى الدخول في الجامعة السورية ولكنهم يشترطون مع هذا أن تحفظ حالتهم الخصوصية وأن تراعى أحوالهم التي هم فيها " (٣) . إلا أن الحفاظ على الوحدة الوطنية من قبل الوطنيين ، قابلته تعنت فرنسي اعتبر التجزئة " حالة حقوقية واقعة لا يمكن تعديلها بقرار متخذ من طرف واحد " . فردّ الوطنيين بالطمع في الدستور الذي تريده فرنسا ، باعتباره يحرم الحكومة السورية النيابية من ممارسة صلاحياتها التي نصت عليها جميع بنود الدستور ، ويعيق البلاد من التقدم نحو السيادة . وانعكست هذه الحالة داخل البرلمان على شكل خطاب معادية لفرنسا ، وقد أشار النائب فايز الخوري إلى الرفض الشعبي لما تريد أن تقره فرنسا وقال : " ان الأمة السورية غير ملزمة بصكوك الانتداب لأنها من طرف واحد ، إذا لم تسمح فرنسا لسورية بتنفيذ الدستور ،

(١) - محمد جميل بيهم - الانتدابان في العراق وسوريا ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٢) - محمد جميل بيهم - المصدر السابق - ص ١٠٧ .

(٣) - محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي لعام ١٩٢٨ ص ٢٥١ .

وطالب فرنسا " أن تسمح لنا أن نتنفس شيئاً من الحرية تحت حمايتها وصايتها " .
وأضاف " أنا أفضل أن تنحل هذه الجمعية التأسيسية ونخرج منها شرفاً ناصمي الجبين
من أن نوقع هذا الطلب " (١) .

وعلى ذلك لم تعدل المواد الست المطلوب حذفها ، ولكن عدلت فقط المادة الثانية
تعدّلاً جوهرياً ، وأما المادة (٧٥) المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية ، فقد حذف
منها كلمة " السياسيين " أي تولية الممثلين السياسيين ، وقد أصبحت المادة الثانية على النحو
التالي " البلاد السورية وحدة سياسية لا تتجزأ وحقوق الاعتراض على التجزئة الحاضرة محفوظة " (٢)
ووضعت في الدستور الذي نشر في ٢٢ أيار ١٩٣٠ م بالصيغة التالية : سوريا وحدة
سياسية لا تتجزأ " (٣) ، دون أي إشارة إلى واقع التجزئة الذي تعيشه سورية . وانتهت أيام
المجلس لان السلطات الفرنسية أمرت بتعليق جلساته لرفضه المطالب الفرنسية .

وإذا عدنا إلى تقرير المفوض السامي الذي قدمه إلى لجنة الانتدابات الدائمة وناقشه
عام ١٩٣١ نراه يشير إلى موضوع وحدة سورية قائلاً : " إن الأمر لا يتعلق فقط بسننجنق
الاسكندرونة فإن جميع مسائل الحدود قد حُددت قبل ذلك الذي انشيء بموجبه الانتداب
في ٢٤ تموز ١٩٢٢ م ، فإن الحدود بين الأراضي الموضوعة تحت الانتداب وفلسطين
وما بين النهرين من جهة وسوريا ولبنان من جهة أخرى ، قد عيّنت باتفاق معقود في ٢٣ كانون
الأول سنة ١٩٢٠ م (٤) . . . وكذلك فيما يتعلق بالحدود التركية التي عيّنت في ٢٠ تشرين
الأول ١٩٢١ م ، أي قبل ذلك الانتداب والذي يؤيد في مادته الحالة الراهنة " .

فالمرجح أن ما آلت إليه البلاد السورية من التقسيم إلى دويلات كان سيتم تنفيذاً لمعقود
شاء الشعب أم أبى ومهما كانت النتائج ، وبالرغم من القناعة الفرنسية برغبة جميع هذه الدويلات
التي أقامت في العودة إلى الاندماج بالوحدة السورية ، وقد تناولت كاتبة فرنسية موضوع

(١) - معاصر البرلمان ، المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ م ص ٢٩١ .

(٢) - د . نوقان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ص ٣٣٥ .

(٣) - جريدة النشرة الرسمية للجمهورية السورية عدد (١٢) ملحق عام ١٩٣٠ - دستور

دولة سوريا ص ٤ .

(٤) - عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية - ص ٣٥ .

الوحدة السورية بمقال ورد فيه : " ان لبنان يرفض الوحدة ، بل هو يرفض العودة الى حجمه الأصلي ، أما جبل الدروز فلا يكتفي بالمطالبة بالوحدة السورية ، بل يريد الوحدة المرببة وهذا هو شأن جبال العلويين " (١) . ورغم مغالاة هذه الكاتبة في موضوع وحدة لبنان خلافا للحقائق الدامغة التي تدحض ادعاءها هذا - من حيث القيام بالمظاهرات والاضرابات التي عمت المدن اللبنانية والسورية ، الا أنها كانت محقة جدا فيما يتعلق بجبل المرب وجبل العلويين .

٣- مسألة المفعول العام :

على أثر الثورة السورية الكبرى عام (١٩٢٥-١٩٢٧) وما تبعها من مواقف وطنية ، تعرض العديد من الزعماء للنفي والسجن ، وكانوا يمثلون رجالات سورية الممول عليهم ومنهم عبد الرحمن الشهبندر ، وسلطان باشا الأطرش واحسان الجابري وغيرهم . وقد استغلست السلطة الفرنسية غياهم ، ودعت الى الانتخابات عام ١٩٢٨ م ، وأبنا رغم ذلك كيف نجح الوطنيون وكانوا أغلبية في المجلس التأسيسي ، لذلك لم يلبث موضوع عودة هؤلاء الرجال ليشاركوا في الحياة الدستورية أن أثير ، وتعلقت الآمال على المجلس لحل هذه المشكلة . وتوالت البرقيات عليه بهذا الشأن مطالبة بحث قضية المفعول عن هم خارج الوطن ، وعنهم هم رهن الاعتقال ، ومن هذه البرقيات مضبطة بعثها أهالي دمشق جاء فيها :

" حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمعية التأسيسية المحظم . . اما وقد انتهت الجمعية المؤقرة من انتخاب اللجان وشارت سن الدستور والنظر بالشؤون المعهودة اليها فاننا نرجو أن تكون باكرة أعمال الجمعية التوصل باصدار قرار العفو عن جميع المجرمين السياسيين المحكومين وغير المحكومين ، أخذ الله بيدكم لما فيه تحقيق أمانى الأمة وميثاقها " (٢) .

ومعد طرح الموضوع على بساط البحث اتضحت مواقف متباينة للنواب تجاهه ، ورغم هذا التباين ، فان الاجماع حول أحقية هذا الطلب غلب على المناقشة ، وبيدو

(١) - جريدة القبس - العدد (٣) - ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣١ .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ .

أن الاختلافات تعود الى مدى احساس النواب بالقوة والضعف تجاه الهيمنة الفرنسية ، والتخوف من مواجهة فرنسا بهذا الطلب بشكل قسري ، بحيث لاتعرف أبعاد الرد الفرنسي . ففي حين رأى النائب عبد القادر أفندي أن يتمنى المجلس على الممجد لمصدر عفوا عاصيا ، نرى ان النائب فخرى البارودي اعتبر هذا اهانة وأجاب بأن من يرغب أن يتمنى قليد هسب بصفته الشخصية ، أما المجلس فهو (يقرر وينفذ) (١) . أى أن الشعور بالاستقلالية ورفض التسلط الفرنسي كان يدفع البعض لرفض أى موقف ضعف مع المفوضية ، ولم يتمكن الوطنيون من الوصول الى قرار ، كما لم يحصلوا على أى وعد فرنسي بهذا الخصوص ، وفي الموضوع معلقا الى أن كان عام ١٩٣٦ م ، حين وصلت الكتلة الوطنية الى الحكم وسيطرت على المجلس النيابي ، عندها فقط تم اصدار قرار المفوض عن الممدين السياسيين .

وربما كان من أسباب فشل ايجاد حل لمسألة العفو العام سنة ١٩٢٨ م ، هو شعور الوطنيين بعدم صدق فرنسا في موقفها تجاه المجلس ، وترجيحهم الاسراع في وضع الدستور للبلاد ، حتى تأخذ شكلا دستوريا مستقلا يمكنهم من التصرف بحرية أكبر ، الى جانب انشغالهم بالمعارضة الفرنسية للمواد الست التي ضيقت بها الخناق على الوطنيين ، واتضح لهم أن فرنسا لم تكن تخشى شيئا خشيتها من دستور لا يحقق مصالحها ، لذلك لم تنل قضية العفو العام حظها بما يكفي من العناية والدعم ، وأنصب اهتمام النواب على الدستور وما تبعه من مواقف .

٤- الدستور والطائفية :

التركيبة السكانية التي كانت تتألف منها سورية جعلت موضوع الطوائف قضية حساسة ، واثارتها في أى شكل ، كان يتطلب حرصا كبيرا حتى لا تؤوّل بغير ما يراد منها . خاصة وأن فرنسا كانت تستغل هذا الموضوع تماما ، على نحو يضمن لها الوقعة بين طوائف السكان ، وعدم استقرار البلاد .

وأثناء وضع الدستور أفسح المجال للطائفية فورد ذكرها في عدة بنود (٢) ، ورغم أن المادة الثالثة من الدستور نصت على أن دين رئيس الدولة هو الاسلام (٣) ، إلا أن بقية

(١) - معاصر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي ص ١٠٦ .

(٢) - معاصر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ م - ص ٢٥٠ .

والبنود التي تناولت الأقليات هي : (٦-١٩-٢٨-٣٧) من دستور عام ١٩٢٨ م .

(٣) - النشرة الرسمية للجمهورية السورية - ملحق العدد رقم (١٢) ٢٢ أيار ١٩٣٠ ص ٤٠٤ .

البنود تنازلت حقوق الطوائف (١) المدنية والسياسية ، والحفاظ عليها ، طبقاً لمبادئ الحق والعدل التي وضعتها اللجنة المكلفة بوضع الدستور .

وقد واجهت اللجنة نقداً لورود كلمة الأقليات الدينية أثناء مناقشة المادة (٣٧) فقد اعتبر تمثيل الأقليات الدينية للمشاركة في الانتخابات ، بينما منعت الطوائف من الانتخاب لأنها ليست أقلية دينية . ونتيجة الانتخابات اتضح أنه لم يفز أحد من مرشحي الطوائف ، فحرم العلويون من التمثيل لأنهم ليسوا أقلية دينية ، كما أن طوائف المسيحيين بدأت تميز نفسها بغية تمثيل نفسها كأقلية دينية .

وإثناء مناقشة موضوع الطوائف في المجلس أثير التساؤل التالي : " إذا كانت الطوائف نفسها متفقة على توزيع الكراسي . فما هو السبب ياترى في اصرار اللجنة على الفائز (٢) مع العلم أن الغرض من التمثيل يالحق الضرر بها مادامت أقلية لها وضعها الذي تريد أن تشارك من خلاله في الانتخابات . فإذا منعت هي من التمثيل وأدعت بالأكثريّة ، فقالوا سيمثلها أشخاص غير مطلعين على حقيقة احتياجاتها ومطالبها كما يجب ، وهذا ما أراد بعض النواب أيضاً ، وأنت النظر إليه ، خاصة وأن النواب المسيحيين في مجلس عام ١٩٢٨ م كانوا غير موافقين على أن يُنظر إلى الأقليات من خلال هذه الزاوية - الزاوية الدينية - وكان لابد من الاعتراف بحقوق الأقليات الطائفية أيضاً في صلب الدستور (٣) .

أما الاكثريّة فإنه لم يكن يضيرها أن تشترك الطوائف معها في التمثيل . وقد وُجّه الاتهام إلى لجنة وضع الدستور ، بأنها عمدت إلى وضع المادة المتعلقة بالأقليات على هذه الصورة ، حتى لا تنقيد حرية الاكثريّة ، علماً بأن المادة السادسة من الدستور أكدت على جعل السوريين متساوين بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو الأصل أو اللغة . (٤)

- (١) - وجهه الحفار - المصدر السابق - ص ١١٤ .
- (٢) - محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي - ص ٢٥١ .
- (٣) - وجهه الحفار - المصدر السابق - ص ١١٤ .
- (٤) - النشرة الرسمية للجمهورية السورية - الدستور السوري - ٢٢ أيار ١٩٣٠ م - ص ٤ ملحق العدد (١٢)

وحقيقة الأمر ، أن لجنة وضع الدستور لم تكن متجنبة على النحو الذي اتهمت به ، خاصة وهي تعلم حساسية مثل هذه المواضيع ، إلا أنها رأت أن تمثيل هذا العدد الكبير من الطوائف كان يعني في حينها مزيداً من التمزق وتشتيت الجهود السورية المبدولة لمواجهة الانتداب الفرنسي ، كما أن التصريح علناً بوجود الطوائف سيكون اقراراً بما تدعيه فرنسا من وجود طوائف وأقليات عليها أن تحميها ، بينما ادماج هذا الموضوع في إطار الأكثرية الوطنية العربية السورية يؤكد النظرة الموحدة للشعب السوري ، ويلغي فكرة التجزئة ويتجاوز الطائفية ، ويقطع الطريق على التدخل الفرنسي .

وثمة مبرر آخر ، فالشعب كان مندفعاً ومتحمساً لتجربته الدستورية الجديدة الموحدة ، ولم يكن من الحكمة في شيء إثارة موضوع التمثيل الطائفي ، فقد أثبتت الأحداث المتوالية أن دخول الأقليات للبرلمان عن طريق الانتخابات وعلى أساس التمثيل النسبي (١) ، قد فشل ، بينما دغولها على أساس الأكثرية يتيح لها التمثيل دون الاضرار . لذلك لا يُعقل أن يكون حرمان الطوائف من التمثيل بهدف الاقلال من شأنها أو حرمانها من حقوقها ، بل كان هناك ترجيح للمصلحة العامة حتى ولو على حساب القلة بسبب ما كانت تمر به البلاد .

(١) - التمثيل النسبي ، يقوم على مبدأ أساسي هو توزيع المقاعد النيابية بين القوائم بنسبة قوااتها .

د . منير المجلاني - الحقوق الدستورية - ص ٣٣٤ .

- جاء في المادة (٢) من قانون الانتخاب : " القضاء الذي لا يبلغ عدد سكانه خمسة عشر ألفاً لا يحق له أن ينتخب نائباً عنه ، ولذلك يُضم إلى أقرب مركز قضاء مجاور في المحافظة أو إلى مركز المحافظة نفسه ، وتتألف عندئذ الدائرة الانتخابية من هذا المجموع .

المادة (٣) من قانون الانتخاب " يُحدد لغير المسلمين عدد من الكراسي النيابية يتناسب مع عدد هم في كل دائرة انتخابية على النحو الوارد في المادة السابقة " .

ومن المواضيع المتعلقة بقضية تمثيل الطوائف والأقليات ، موضوع حقهم في تعليم لغاتهم لمحافظوا على كيانهم ، وقد قيدتهم مواد الدستور وخاصة المادتين ٢٠ و ٢٢ بوحدة البرنامج ، ما يتناقض والحريات الشخصية التي منحهم إياها الدستور ، هل ان حرية تعليم اللغة من حرية الفكر فمن منسبها فانه يجرح أنبل مبدأ اقترته المدنية العصرية ، وهو مبدأ القوميات (١) .

ولكن هذا لا يتفق مع الرغبة في تغليب شخصية المواطن السوري على الشخصية الطائفية ، والسمي نحو وحدة البلاد القومية .
يمكن القول أن الموضوع كله ، برغم ما أثير حوله ، كان عملية موازنة بين السلبيات والايجابيات وترجيحها للمصلحة الوطنية ، ومنعاً للاستغلال للفرنسيين للظاهرة الطائفية المستهد لا بد أن يغرقها نمو الوعي القومي العربي .

.....

(١) - معاصر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي - ص ٢٥٠ .

حصيلة مجلس عام ١٩٢٨ م :

نتيجة الأحداث المتتابعة في هذه السنة ، وما أحاط بها الانتخابات وقيام المجلس التأسيسي وما رافقه من الملاحظات ، خرجت كل من سورية ، والسلطة الفرنسية بنتائج مختلفة كانت حصيلة لجهود الطرفين المتعارضة .

فالسوريون أحسوا بوطأ السيطرة الفرنسية ومقدرتها على شل كل حركة ترمي إلى إخراج أو إضعاف موقفها كدولة منتدبة ، خاصة وأنها وجدت نفرا من السالئين لها من الناحية السورية ، استطاعوا إضعاف الموقف الوطني في البلاد . ولكن رغم تواضع النتائج التي خرج بها الوطنيين ، إلا أن وصولهم إلى المجلس التأسيسي وسيطرتهم عليه ، والمواقف الوطنية التي شهدتها الجلسات ، كل ذلك أثبت وعي النواب الكامل لحقوقهم في التمثيل وحرصهم على تغليب المصلحة العامة ، وسعيهم لتوحيد الجهود ضد الخطر الفرنسي ، كما أثبتت صدق وطنيتهم التي دفعت بالمعتدلين إلى التصلب ، إدراكا منهم بأن تقديم التنازلات لدولة الانتداب يدفعها إلى مزيد من التشدد والاستهانة بالحقوق الوطنية . وكان سلاحهم فسي هذا السبيل (تهمة خيانة الأمة) يشهرونه ضد كل من يقبل بالأوامر الفرنسية ، وعلى رأسها طي المواد الست من الدستور ، لذلك عندما أعلن قرار تأجيل المجلس لثلاثة أشهر وحسب النواب بذلك وهتفوا بتهمة الاستقلال والدستور وسورية والجمعية التأسيسية (١) ، فقد اعتبروه دليلا على تسكهم بالقضايا الوطنية ، وقرروا " أن تفوض الجمعية التأسيسية ديوانها أثناء عطائها متابعة السعي لدى المراجع الإيجابية لتحقيق أمان البلاد " (٢) .

إلى جانب ما سبق ، استطاعت التجربة النيابية أن تصقل نفوس الكثيرين ، وإن تكسبهم مزيدا من الخبرة عند توليهم كرسي النيابة ، ومعالجة المسائل الداخلية والخارجية للبلاد ، كما أدت إلى تعميق شعورهم بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، وكشفت عن حقيقة النفس الموالي للفرنسيين ، وكان يستتر حتى ذلك الوقت بالسعي لمصلحة الوطن ، في حين كانت تقوده مطامحه الشخصية .

(١) - محاضر البوالة - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ م - ص ٣١٠ .

(٢) - المصدر السابق ص ٣٠٩ .

وأما بالنسبة للنجاح الكبير الذي حققه الوطنيون - الدستور - فإنه اعتبر برهانا على حسن اضطلاعهم بالأمور الدستورية والقانونية ، كما أثبت أهلية سورية للحياة الحرة الكريمة ، فقد حوت بنود جميع الأسس التي تنهض بسورية وتجعلها تواكب الأمم المتحضرة ، ولا أدل على ذلك من أن دستور عام (١٩٣٠) م الذي أصدره المفوض السامي كان صورة عن دستور الجمعية التأسيسية الذي وضع عام (١٩٢٨) م ، ولكن المادة (١١٦) التي أضافها ، شلت فعاليتها وجعلته حرفا ميتا .

وكان اقدام المفوض السامي على طلب حذف المواد الست ، شاهدا على تماسك هذا الدستور وعلى تجسيده حقوق البلاد وأهليتها للاستقلال والسيادة .

ولكن بالرغم من المراقيل والعوائق التي أقامتها فرنسا في وجه الحياة النيابية الديمقراطية يبقى عام (١٩٢٨) م ومجلسه النيابي مثالا للمواقف الوطنية ، وصورة حقيقية للتطلعات والأمانى التي كان المواطن العربي في سورية يتحرق الى تحقيقها .

أما بالنسبة للسلطة الفرنسية ، فقد كانت النتائج تشير الى فشل سياستها الرامية للنيل من صمود الموقف الوطني ، ففي الانتخابات فاز الوطنيون فوزا ساحقا ، وفي مجلس (١٩٢٨) م تأكد عجز السلطة الفرنسية عن شق الصف الوطني ، والموافقة على اجتذاب المعتدلين الى صفها ، وأتى الدستور ليجرد ها من أدوات الاشراف المباشر على شؤون البلاد . الأمر الذي جعلها تقدم على شل الدستور وتعليق جلسات المجلس النيابي ، ثم إيقافه تماما ، بحجة عدم مراعاة التزاماتها الدولية ، وحقيقة الأمر أنها أرادت ان تستعيد السيطرة الحقيقية على الأمور ، قبل أن تخرج من يدها كلها ، خاصة وقد رأت تصلب النواب في موقفهم تجاه المواد الست ، ورفضهم التعديلات الفرنسية عليها .

ولم يلبث المفوض السامي عام (١٩٣٠) م في ١٤ أيار أن أعلن الدستور ، بمعد أن قيده بالمادة (١١٦) مستغلا فترة تعطيل المجلس ، كما حاولت السلطة الفرنسية الاستغناء من الصدمة التي تلقاها النواب بإيقاف جلسات المجلس النيابي ، الذي ضحوا كثيرا من أجله وللوصول اليه ، وذلك بأن ضغطت على المرشحين لانتخابات عام (١٩٣٢) م في محاولة لايحاء مجلس نيابي يكون أكثر طواعية لها ، ومن هنا كان مجلس عام (١٩٣٢) م يختلف كثيرا عن المجلس السابق .

الفصل الثاني

المجلس المنبوز عام ١٩٣٢

والاتجاه نحو حكم الكتلة الوطنية (١٩٣٦)

أصدر المفوض السامي في ٢٢ أيار عام ١٩٣٠ مجموعة قرارات (١) كانت قد وضعت في ١٤ أيار من العام نفسه ، وكان منها دستور الدولة السورية ، إلا أن المفاجأة ظهرت حين أصبح أن هذا الدستور هو واحد من خمسة دساتير لحكومات خمس هي : جبل الدروز - وجبل العلويين - وسنجق الاسكندرونة - ودستور لبنان - ودستور سورية ، وأطلق على هذه الدساتير اسم "الدساتير الأساسية" للدول المشعرة بالانتداب (٢) ، مقرا بذلك واقع التجربة ، ومعتبراً هذه الدول دولا مستقلة (٣) ، أما نظام العشائر فقد بقي كما وضعته السلطة الانتدابية حين مجيئها للبلاد ، تديره ادارة خاصة .

(١) - دأب المجلس رقم ١٢ من النشرة الرسمية للجمهورية السورية ٢٢ أيار ١٩٣٠ م .

صدرت هذه القرارات بالأرقام التالية :

- قرار المفوض السامي للجمهورية الفرنسية عدد ٣١١١ المؤرخ في ١٤ أيار ١٩٣٠ م .

قرار المفوض السامي للجمهورية الفرنسية عدد ٣١١٢ المؤرخ في ١٤ أيار ١٩٣٠ م .

قرار المفوض السامي للجمهورية الفرنسية عدد ٣١١٣ المؤرخ في ١٤ أيار ١٩٣٠ م .

قرار المفوض السامي للجمهورية الفرنسية عدد ٣١١٤ المؤرخ في ١٤ أيار ١٩٣٠ م .

وكذلك يمكن العودة لكتاب حسن الحكيم - الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي - ص ٢٥١ .

نجيب الارمنازي - سورية من الاحتلال الى الجلاء - ص ٨٠ .

بحسب القوانين الأساسية التي تتصل بجبل الدروز واللاذقية فالدستور السوري المصادق عليه في ١٤ أيار ١٩٣٠ م منح هاتين المنطقتين حكومة ذاتية يمارس الحاكم الحكم

في كل منهما ، ويساعده مجلس ، وفي حكومة اللاذقية يسمى هذا المجلس (التمثيلي)

والأعضاء من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين ، ومنهني للحاكم أن يحصل على موافقة المجلس

بكل ما يتصل بالقوانين التشريعية بما فيها الموازنة ولا يمكن فرض أي ضريبة دون موافقة المجلس وبالنسبة لحاكم جبل الدروز فإنه يستدعي المجلس المشكل كليا من أعضاء

معيّنين لأخذ رأيهم بالموازنة والقوانين التشريعية .

١- المجلس في مواجهة المادة (١١٦) من الدستور :

ونتيجة لهذه الدساتير المتعددة ، انحصر دستور الدولة السورية بدولتي دمشق وحلب وجباً صورة لمشروع الدستور الذي وضعت الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨ (١) مسع تعديلات طفيفة في الشكل ، ويمكن أن تكون النصوص الواردة في دستور بونسو قد جاءت أمسن عبارة وأفضل سبكا من نصوص الدستور الأصلي ، والقليل من مواد دستور الجمعية التأسيسية ، بقي بالصيغة التي اختارها واضعو الدستور . الا أنه كانت هنالك تعديلات جوهرية المفعول ، حيث أضيفت مادة جديدة الى الدستور - الذي تتألف بنوده من ١١٥ مادة ، هي المادة ١١٦ (٢) . وكانت هذه المادة قالها أفرفت فيه السلطة المنتدبة كل مآربها وتحفظاتها ، فجردت السلطة المحلية من صلاحياتها ، وجعلت السلطة العليا للمفوضية الفرنسية ، كما أدخل تعديل على المادة الثانية المتعلقة بالوحدة بحيث أصبحت " سوريا وحدة سياسية لا تتجزأ " (٣) .

- (١) - وجهه الحفار - الدستور والحكم - ص ٦٢ .
- (٢) - ملحق الممدد (١٢) من الجريدة الرسمية للجمهورية السورية عام ١٩٣٠ - ص ١١ - قرار نشر دستور دولة سوريا جاء في المادة ١١٦ من الدستور : " ما من حكم من أحكام هذا الدستور يعارض ولا يجوز أن يعارض التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها فيما يختص بسوريا لاسيما ما كان منها متعلقا بجمعية الأمم .
- ويطبق هذا التحفظ بنوع خاص على المواد التي تتعلق بالمحافظة على النظام وعلى الأمن والدفاع عن البلاد والمواد التي لها شأن بالعلاقات الخارجية ، لا تطبق أحكام هذا الدستور التي من شأنها أن تص تعهدات فرنسا الدولية فيما يختص بسوريا في اثناء مدة هذه التعهدات الا ضمن الشروط التي تعدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين الفرنسية والسورية . وعليه ان القوانين المنصوص عليها في مواد هذا الدستور والتي قد يكون لتطبيقها علاقة بهذه التبعات لا يتناقش فيها ولا تنشر وفقا لهذا الدستور الا تنفيذاً لهذا الاتفاق ، ان القرارات ذات الصفة التشريعية أو التنظيمية التي اتخذها مثلو الحكومة الفرنسية لا يجوز تعديلها الا بعد الاتفاق بين الحكومتين " .

(٣) - المصدر السابق - دستور الدولة السورية - المادة الثانية ص ٤ .

وأهم ما في هذه المادة (١١٦) أنها شكلت نقطة ارتكاز للعديد من المسائل الهامة ، فاعتبرت سببا لتعليق جلسات مجلس عام ١٩٢٨ ، حين فشلت فرنسا كما ذكرنا ، باقتناع النواب بطبي المواد الست ، ولجأت الى وضع المادة (١١٦) في محاولة منها للالتفاف حول النواب وإيقاعهم في شرك السيطرة الفرنسية .

كما أنها كانت من أهم المبررات للهجوم على برلمان عام (١٩٣٢) ، حيث اتهم النواب بالخيانة لعلمهم في ظل دستور مشلول بحرم الأمة من ممارسة سيادتها الوطنية ، كما أن المجلس تلقى هزات تتكرر وجوده وتعتبره متواطئا مع السلطة الفرنسية (١) ، وبالرغم من معارضة للنواب لهذه المادة -١١٦- وعدم حلفهم بيمين الاخلاص للأمة والدستور (٢) ، إلا أن هذا السهم يغير من الأمر شيئا .

ثم لا يخفى حقيقة عمل النواب الوطنيين في مجلس عام (١٩٣٦) وحتى عام (١٩٣٩) في ظل الدستور نفسه ، مستترين وراء سميتهم لتوقيع معاهدة (١٩٣٦) م التي ستمطى لسورية استقلالها ، وبالتالي هيكلها الدستوري الحر ، فما الذي جرى بصدور ذلك كله ؟ سنجيب على ذلك في دراستنا لمجلس عام ١٩٣٦ في فصل لاحق .

ومن الجدير بالذكر أن مجلس عام (١٩٣٢) ومجلس عام (١٩٣٦) كلاهما لم يحلف أعضاءهما بيمين الاخلاص للدستور ، لان المادة (١١٦) الجائئة في نهاية الدستور تجعل الاخلاص له خيانة للوطن وتغريضا في حقه ، مع أن المادة (٤٦) من الدستور نصت على أنه " قبل أن يتولى النواب عملهم يقسمون بيمين الاخلاص للأمة والدستور ، وتقسم هذه اليمين علنا أمام المجلس " (٣) .

لقد استمرت مشكلة المادة (١١٦) قائمة الى أن كان عام (١٩٤٣) م ، حين جرى ثاني تعديل في دستور عام (١٩٢٨) م (٤) . وكان التعديل الاول قد جرى عام (١٩٣٠)

(١) - وجه الحفار - الدستور والحكم - ص ٦٥ .

(٢) - هنالك صورة للبرقيات التي تلقاها البرلمان عام ١٩٣٢ م احتجاجا على قيامه فسي ملاحق المبحث .

(٣) - النشرة الرسمية للجمهورية السورية - دستور الدولة السورية المنشور بتاريخ ١٤ أيار

١٩٣٠ م - ص ٦ .

(٤) - هناك تعديل ثالث جرى عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ م سنذكره في حينه .

عند اضافة المادة (١١٦) ، وتعديل المادة الثانية ، وجاء تعديل عام (١٩٤٣) عندما صوت النواب على (١١٥) مادة من الدستور ، ولم يصوتوا على المادة (١١٦) ، باعتبار أنها من وضع سلطة أجنبية . وأعيد نشر الدستور غلوا عليها ، وحينئذ أقسم رئيس الجمهورية ونواب الأمة اليمين المنصوص عليها في الدستور (١) . فكان هذا أول موقف تحدّ حقيقي ينفذ ضد السلطة الفرنسية ، وأول بوادر الاستقلال ، وبداية التحرك الوطني الاستقلالي على الصعيد الداخلي والخارجي .

بعد أن أعلن المفوض السامي الدستور السوري عام (١٩٣٠) ، ثارت الميادين السورية (٢) وقادت احتجاج الشعب في هذه الانتفاضة ، الكتلة الوطنية ، التي بدأت تأخذ شكلها النهائي كحزب معارض للسلطة الفرنسية ، وراحت تستقطب العديد من الافراد المتحمسين للقضية السورية ، وكان من نتيجة الفوضى التي حدثت في البلاد أن تركت الأمور معلقة الى ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٠ م ، حيث خطا بونسو خطوته الثانية ، فأصدر ثلاثة قرارات وردت ضمن كتاباتها حكم الشيخ تاج الدين (٣) ، وذلك تمهيدا لاجراء انتخابات نيابية .

في القرار الأول ، تمت الدعوة لانشاء مجلس استشاري (٤) ، ولكن هذا المجلس لم ينعقد سوى مرة واحدة ، لأنه لم يحقق الهدف من انشائه . وفي القرار الثاني ، أوكلت فيه أمور

- (١) - نجيب الأرنؤازي - سورية من الاحتلال الى الجلاء - ص ٨٢ .
- (٢) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ص ١١٦ .
- (٣) - جريدة العاصمة - العدد (٢٥) - ٣١ كانون الاول ١٩٣١ م ص ٤-٦-٧ .
- وانظر د . ذوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية في سوريا - ص ١٣٤ .
- (٤) - تألف المجلس الاستشاري من الأعضاء التاليين : حقي العظم - صبحي بركات - الداماد أحمد نامي - الشيخ تاج الدين - جميل الألفي ، وكلهم من رؤساء الحكومات السابقة ، ورئيس الجامعة السورية الدكتور رضا سعيد ، ورئيس محكمة التمييز مصطفى برمدا ، وحاكم متصرفية اسكندرون ، ورئيس غرفتي التجارة في حلب ودمشق ، وأضيف اليهم رئيس الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي . وقد اجتمع المجلس جلسة واحدة لم يحضرها رئيس الكتلة ، ثم ان الداماد تلى تقريرا ، أعلن على اثره العميد ختام الجلسة وانتهت الوظيفة .
- للاطلاع يمكن العودة لكتاب د . عبد الرحمن الكيالي - انظر د الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي ص ١٠١ .

الدولة للوزراء ليقوموا بتصريفها ، أما القرار الثالث فقد منح فيه المفوض السامي نفسه صلاحية القيام بمهام رئيس الدولة ، على أن يكون هنالك أمين للسري يتمتع بصلاحيات واسعة ، يبقى تحت مراقبته ، والقصد واضح هو تعزيز السيطرة الفرنسية ، ولتحقيق ذلك ولاجراء الانتخابات عين سالوميالك Salomiaque على ادارتها .

بعد أن انتهت العملية الانتخابية ، أصدر المفوض السامي بونسو القرار رقم ٦٧ ل ٠ ر المؤرخ في ٢ حزيران (١) (١٩٣٢) يدعو المجلس النيابي الى الانعقاد في ٧ حزيران ١٩٣٢ وكانت له أهداف يريد تحقيقها من وراء انشاء هذا المجلس المؤبد لوجود الانتداب ، وتمثلت هذه الاهداف في ثلاثة أمور رئيسية :

١- فالمفوض السامي يريد أن يأتي بمجلس يقر الدستور العاجز (٢) ، ويعمل في ظلده حتى يأخذ شكلا قانونيا يصبح ساري المفعول ، وهذا سيؤدي بالتالي الى تشكيل حكومة موالية للانتداب ، الأمر الذي حدث فعلا ، ثم بعد ذلك من الممكن عقد معاهدة بين فرنسا وسورية ، وستضمن هذه لفرنسا سيطرتها على سورية . وهذا ما وُضعت من أجله معاهدة عام (١٩٣٣) ، الا أنه لم يكتب لها النجاح .

(١) - النشرة الرسمية لدولة سورية - المجلد (١١) - ١٥ حزيران ١٩٣٢ ص ١٣١ .

(٢) - مقابلة جرت مع الاستاذ حامد الخوجة بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٣ بدمشق .

٢- الصراع بين الوطنيين والمعتدلين داخل المجلس :

عقل مجلس عام (١٩٣٢) م بالصراعات الداخلية ووجهات نظر النواب المختلفة كما تمكسها انتماؤاتهم المتباينة، وصدرت عنه قوانين تتعلق بالسياسة الداخلية لسورية ، كما نوقشت الميزانية ، وفيما يلي نعرض نقاط الاختلاف والمشاكل المتعلقة بوجود البرلمان نفسه ، ثم نشرح أهم المواضيع التي عالجها .

تم انتخاب اللجان التي يتألف منها المجلس ، وبعدها تم انتخاب صبحي بركات رئيساً للمجلس ، وذلك حتى يأخذ البرلمان شكله الصحيح ، ومن بعدها يتسنى طرح القضايا المنوطة به (١) .

كانت أول مشكلة واجهها المجلس ، هي مشكلة تحديد المواضيع التي تناقش في

الجلسات ، وكان النص الفرنسي للدستور السوري يخول رئيس الجمهورية تحديد مواضيع الجلسة ، مما يهزم السلطة التشريعية حرية عرض المواضيع التي تراها أهم من غيرها والتي تشغل بال النواب ، وعلى هذا الأساس رفض النائب فائز الخوري أن يكون العمل بموجب النص الفرنسي وأشار إلى ذلك في خطابه (٢) " نحن وضعنا دستورنا - اشارة الى دستور عام ١٩٢٨ - ووضعناه بالمرية لا بالفرنسية لندرج اليها ولا نقبل الا بالنص المرزي " . وتقدم استند في كلامه الى نصوص الدستور وبخاصة المادة (٤٥) والفقرتين الثانية والثالثة منها ، وكان تهجم فائز الخوري منذ بداية العمل النيابي ، رداً على البرنامج الذي وضع لعمل المجلس ، والذي حدد بوضع الدستور موضع التنفيذ ، وانتخاب مكتب المجلس ورئيس الجمهورية ، ثم تصديق الانتخابات ، وتحديد مخصصات الرئيس وأعضاء المجلس (٣) .

الا أن اعتراضه هذا لم يؤخذ بعين الاعتبار ، ورت عليه مندوب المفوض السامي

- وكان يحضر جلسات البرلمان كمراقب - : " النص الفرنسي هو المعمول عليه " (٤) ، ولعله

(١) - كان المجلس النيابي يتألف من تسع لجان حسب الاختصاصات الموزعة عليها .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى - تاريخ ٧ حزيران ١٩٣٢ م .

(٣) - نجيب الأرناؤزي - سورية من الاحتلال الى الجلاء - ص ٨٧ .

(٤) - محاضر جلسات البرلمان ، الجلسة الاولى - تاريخ ٧ حزيران ١٩٣٢ م .

أراد من ذلك ليس فقط اقرار النص الا فرنسي ، وانما التذكير بالهيمنة الفرنسية وحسب الامر لصالحها .

اما النقطة الثانية التي طالب بها النواب الوطنيين ، فهي ضرورة الغاء المادة (١١٦) من الدستور التي شلته ، وقد تصدى لشرحها النائب لطفي الحفار (١) ، وأيد هي ذلك النائب نوري الاصفري حين اقترح أن يتم القسم للدستور حتى المادة (١١٥) ، ودون المادة (١١٦) . وكان النائب شاكر نعمت الشعمياني قد طلب القسم على الاخلاص للدستور ، الا أن توفيق الشيشكلي رفض مثل هذا القسم (٢) ، كما استنكف الوطنيين عن التصويت على انتخابات الرئیس واعضاء المكتب احتجاجا على وجود المادة (١١٦) في الدستور (٣) ، الا أن هذه الاعتراضات والمواقف الوطنية لم تجد نفعا ، لان الصراع كان بعيدا عنها ومتجليا في أمور أخرى ، خاصة وان الوطنيين قرروا منذ البداية تحدّي المجلس النيابي . فقد خطب ابراهيم هنانو - الزعيم الوطني الحلي - في ذكرى الموك النبوی الشريف (٢٩ تموز ١٩٣٢) قائلا : "نحن الآن نعترف أن الوضع الحاضر في هذه البلاد هو غير شرعي والمجلس يجب تهديمه ، فان كنتم تحترمون كرامة أنفسكم وحقوقكم يجب عليكم ألا ترضخوا لمن اعتدى عليكم وعلى كرامتكم ، وألا تقبلوا بمجلس لا يمثلكم ، ونحن ساعون لتهديم هذا المجلس النيابي المزيف مهما كلفنا الأمر " (٤) . وضربت جريدة القبس المعروفة بميولها الوطنية على هذا الوتر حين قالت : "اننا على ثقة من أن كل حل سياسي لا يشترك به الوطنيين في حلب وعلى رأسهم سيد الشمال الكبير ابراهيم هنانو لا ينتج غيرا ولا ينقذ البلاد من القلاقل والاضطراب ، فعلى المجلس أن يكون من نوابه ابراهيم هنانو لا شاكر الشعمياني " (٥) .

وقد حاول المتعاونون مع المجلس والمعادون للوطنيين ضرب هؤلاء ببعضهم ، منتهزين فرصة وجود الدكتور عبد الرحمن الشهبندر خارج الوطن ، لكي يروجوا على لسانه ما ينتقص من

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية - تاريخ ١١ حزيران ١٩٣٢ ص ٢٠ .

(٢) - د . عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ١ - ص ١٩٦ .

(٣) - علي رضا - المصدر السابق - ص ٣٢٧ .

(٤) - المصدر نفسه - ص ٣١١ .

(٥) - جريدة القبس العدد ١٢٤ تاريخ ٢٩ / حزيران ١٩٣٢ م .

مكانة رجال الكتلة الوطنية ، لذلك كتبت جريدة القبس مثالا توضح فيه هذه الاساليب وذكرت أن : * محاربة الوطنيين باسم الدكتور شهبندر ، طريقة عرفها السوريون قاطبة ، وأدركوا بُعد حضرة الدكتور عنها ، وافترائها عليه ، ولقد استخدم الرجعيين اسم الدكتور طيلة أربع سنوات ، وحاربوا الوطنيين على حسابهم ، واستغلوا سوء التفاهم الذي قام بينه وبين اخوانه الاستفلايين للنكابة بالوطنيين ، والذين عليهم ، واتهامهم آونة بالتفريط وآونة بالصلابة ، ثم عُرف من بعد أن ذلك كله كان بغير علم الدكتور ، ومن دون ارادته ورأيه * (١) .

ومن الجدير بالذكر أن الصحف الوطنية تعرضت لمعاملات ضغط متوالية ، نتيجة وقوفها الى جانب الوطنيين وترويج أفكارهم ؛ ففي ١٠ تموز عام ١٩٣١ أوقفت جريدة الأيام لسان حال الوطنيين لأجل غير مسمى بحجة تهيجها للرأي العام ، (٢) وتكررت العملية ضد الصحيفتين الناطقتين بلسان العناصر القومية وهما (القبس) عام (١٩٢٨) و (الأيام) عام (١٩٣١) فصدرتا مرات عديدة ولغترات طويلة ، مما أدى الى خسارة فادحة لحقت بهما (٣) . هذا وقد كانت صحيفة الأيام من أقوى الصحف في سورية رغم معارضتها لفرنسا ، وقد عطلتها السلطات الفرنسية بقرار رقم ٣٣٥٢ في تموز ١٩٣١ الى أجل غير مسمى بسبب مقال هاجمت فيه السياسة الاستعمارية التي ينتهجها الحاكم السوري المالي للسياسة الفرنسية * (٤) .

وقد طالب كل من النائب الشيشكلي والشعباني بضرورة وقف التعتيل الإداري للصحف حفاظا على حرية الرأي العام ، على أن يحال صاحب الصحيفة المسؤول الى المحاكم ، دون تعطيل جريدته ، في حال اساءة تلك الجريدة (٥) .

(١) - جريدة القبس عدد ٦ نيسان ١٩٣٢ م - ص ٣ .

(٢) - عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية ص ٩٩ .

(٣) - شمس الدين الرفاعي - تاريخ الصحافة السورية - ج ٢ ص ٩٣ .

(٤) - المصدر نفسه ص ٩٤ .

(٥) - الجريدة الرسمية للجمهورية السورية العدد (٢) ٣١٤ كانون الثاني ١٩٣٣

ذكرنا أن الصراع بين الوطنيين والمجلس كان قائما منذ بدايته ، وازداد الأمر تعقيدا حين أعلن عن انتخاب رئيس للجمهورية ، حيث رشّح الفرنسيون في دمشق حقي المعظم ، وفي حلب صبحي بركات (١) . بينما رشح الوطنيين هاشم الأتاسي ، وجرّت اتصالات كثيرة بين الوطنيين والسلطة الفرنسية استمرت حتى ١١ حزيران بغية الوصول الى اتفاق ، وعندما خاف الوطنيون من خروج الأمر الى مرشحي المفوضية هددوا بالانسحاب من المجلس اذا بقي الأمر محصورا بين حقي المعظم وصبحي بركات ، لذلك سارعت السلطة الفرنسية الى اقناع حقي المعظم بسحب ترشيحه (٢) . كما تأكد لديها أن صبحي بركات يسوابقه في الحكم وخصومته للوطنيين في حلب وتتلاعبه في تزيف الانتخابات في حلب * كان يستحيل قبوله ليكون أول رئيس للجمهورية السورية في عهد الدستور " (٣) ، فرّش محمد علي العابد وتنازل الوطنيون عن مرشحهم ، وفاز العابد بانتخابات رئاسة الجمهورية (٤) . كما اطلق على النظام الجديد اسم " الجمهورية الانتدابية " (٥) ، وقد جاء هذا الاجماع على انتخاب المرشح الجديد ، خلا وسطا ، أسكت الجهات المتنازعة ، ولكن الى أجل ليس ببعيد ، ان تولى حقي المعظم رئاسة الوزارة (٦) ، واحتفظ صبحي بركات برئاسة مجلس النواب التي أنتخب لها (٧) ، وبالرغم

- (١) - نجيب الارمازي - المصدر السابق - ص ٨٧-٨٨ .
- (٢) - جريدة الأيام تاريخ ٥ أيار ١٩٣٢ - العدد ١٣٧ .
- (٣) - وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٧٣ .
- (٤) - محاضر جلسات البرلمان - تاريخ ١١ حزيران ١٩٣٢ ، الجلسة الثانية ص ٢٠ .
- (٥) - د . صلاح العقاد المشرق العربي المعاصر ص ٢٣ .
- (٦) - تشكلت الوزارة الحقيقية على النحو التالي :
 للرئاسة ووزارة الداخلية : حقي بك المعظم
 لوزارتي العدلية والعارف : مظهر باشا رسلان
 لوزارة الاشغال العامة : سليم بك جنبرت
 لوزارتي المالية والزراعة : جميل مردم بك
- جريدة القبس العدد الصادر في ١٢ حزيران سنة ١٩٣٢ م ، وانظر النشرة الرسمية لدولة سورية - العدد (١٢) ص ١٤٣ - ٣٠ حزيران ١٩٣٢ .
- وكذلك كتاب وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٧٣ والوزيران الوطنيان هما جميل مردم بك ومظهر باشا رسلان .
- (٧) - المصدر نفسه - الصفحة نفسها - ذكر وجيه الحفار أن صبحي بركات أدار رئاسة مجلس النواب " بمعجزة مستغربة باعتباره من أصل تركي لا يتقن اللغة العربية بل ولا يعرفها معرفة مقبولة " . وقد تأكدت من هذا الأمر من شاهد عيان هو السيد صبحي فوزات وهو صحفي سوري قديم في مقابلة معه جرت في ٢ نيسان ١٩٨٣ في منزله في الرياض ، حيث أكد عدم معرفة صبحي بركات للغة العربية معرفة جيدة .

من دخول وطنيين الى الوزارة وهما جميل مردم ومظهر رسلان ، الا أنه جرت عملية انتقامية استهدفت العناصر الوطنية ، وكان باعثها التشقي ، وتجلت في تدبير فشل الوطنيين في المفاوضات القائمة مع السلطة الفرنسية ، وكان جميل مردم بك قد تولاهما للوصول الى عقد معاهدة تحدد مصالح الطرفين . ولم تدم هذه المفاوضات طويلا اذ اضطر إثرها الوزيران الوطنيان الانسحاب من الحكومة ، وتقديم استقاليتهما (١) . ورغم اختلاف الآراء حول أسباب الاستقالة ، الا أننا سنحاول الكشف عنها ، من خلال ايراد بعض الشهادات المعاصرة والآراء المعنوية فيما يلي :

- ففي ٢٠ نيسان ١٩٣٣ م نشرت الكتلة الوطنية بيانا أذاعه هاشم الاتاسي وابراهيم هنانو حول استقالة الوزيرين الوطنيين جاء فيه : " وانا لنفتبط بهذه المناسبة من تقدير الأمة لموقف الوزيرين الوطنيين اللذين قدما باستقالتهما ، والنظر في اعجاب واكبار الى ما عانياه في خلال التجربة القاسية من مضى ، وشحملاه من عناء في سبيل تحقيق أماني الأمة التي اولتهما ثقتها المالية " (٢) .

- أما عبد الرحمن الكيالي فقد ذكر : " أن حادث انسحاب الوزيرين الوطنيين السيدين جميل مردم بك ومظهر باشا رسلان من الحكومة في ١٩ نيسان سنة ١٩٣٣ ، وانسحاب الوزيرين من المجلس النخبي ووقف المفاوضات التي جرت بين الوزير جميل مردم وبين المفوض السامي ومثليه ، لأنها لم تحقق امكان ادخال وحدة البلاد السورية ضمن نصوص المعاهدة فعندما أبى الجانب الافرنسي أن يمتد يد الاخلاص والتعاون للعمل في سبيلها رفضوا البقاء في الوزارة والنيابة وفضلوا الانسحاب " (٣) .

- كما جاء في كتاب وجهه الحفار : " استقال الوزيران بسائق الضغط المتزايد من رجال الكتلة الوطنية الذين لم يرتاحوا الى السياسة الجديدة ، ولم يرد فيها ما يحقق أماني البلاد " (٤) .

-
- (١) - الجريدة الرسمية للجمهورية السورية العدد (٩) ١٥ مايس ١٩٣٣ ص ١ .
 - (٢) - د . عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية - ص ١٠٤ - ١٠٥ .
 - (٣) - د . عبد الرحمن الكيالي - المصدر السابق ص ١٠٤ .
 - (٤) - وجهه الحفار - المصدر السابق - ص ١٢٤ .

- ولكن جريدة القبس، وفي عدد من متاليمين، نشرت رأيين مختلفين لجميل مردم بك

من أسباب استقالته؛ ففي ٢٠ نيسان أوردت جريدة القبس لقاء قام به مندوبها مع جميل مردم بك حول استقالته (١) فاجاب: " ان ساعينا منذ تشرين الأول الماضي كانت منصرفة الى حمل الجانب الافرنسي على الدخول في مفاوضات معنا لتحقيق أمانى البلاد، وقد خطونا خطوات مهمة في هذا السبيل... أما قضية الوحدة فقد جاء في بيانات فخامة المفوض أمور تتعلق بها لم نجد لها كافية ولا محققة لرغبة الأمة ولذلك ما برحت ساعينا مستمرة لادراكها".

- وفي ٢١ نيسان ذكرت نفس الجريدة بأن جميل مردم بك عزا استقالته الى سبب (٢)

شخصي بحت؛ ففي رده عن سؤال حول ما اذا كانت الاستقالة نتيجة تصادم مع الافرنسيين كمفاوضين، نفى ذلك وقال: " لم تصطدم مفاوضاتنا مع الافرنسيين بشيء بل كانت مشهورة بروح المسالمة والرغبة الأكيدة في الانتهاء من الوضع الحاضر وتحقيق أقصى أمانى البلاد"، ولما سئل عن سبب استقالة مظهر رسلان، قال: " تضامنا معي للأسباب الشخصية نفسها". وفي جوابه عن سؤال حول بقاءه في المجلس النيابي، أكد بقاءه وقال: " ان لي من الجرأة ما يجعلني أبقى وحدي في المجلس بصفتي نائبا انتخبته للدفاع عن حقوق الشعب".

واذا كانت هذه بعض الآراء حول استقالة الوزيرين الوطنيين، فانه يمكننا حصر هذه

الاسباب في عدة نقاط:

١- الضغط الذي مارسه الكتلة الوطنية على الوزيرين، لرفضها بالأصل المجلس

والعاملين فيه، وكذلك لاصرارها كما رأينا سابقا على تهديم المجلس، وبالتالي كان هدفها من استقالة الوزيرين، احراج موقف الحكومة التي تعتبرها متواطئة وملاينة للفرنسيين تجاه الشعب، وهذا الأمر يقودنا الى حقيقة ما دعا جميل مردم للقول بأن استقالته كانت لسبب شخصي، وكذلك استقالة مظهر رسلان.

٢- فشل جميل مردم في ادخال فقرة (وحدة البلاد السورية) ضمن نصوص المعاهدة،

ما أدى بالتالي الى وقف المفاوضات، فصار الى تقديم استقالته ليرهن على أنه الوطنى المخلص الرافض للمساومة على وحدة البلاد.

(١) - جريدة القبس - العدد ٣٢٦ - تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٣٣ م ص ٢.

(٢) - جريدة القبس - العدد ٣٢٧ - تاريخ ٢١ نيسان ١٩٣٣ م ص ٢.

٢٣ يمكن القول بأن جميل مردم كان مدفوعاً للاستقالة ، وليس برغبته الشخصية ، لذلك لم يذكر موضوع فشل المفاوضات خلال مقابلته مع جريدة القبس ، واكتفى بأن الأسباب الشخصية هي التي دعت للاستقالة (١) .

وفي كل الأحوال فإن رجال الكتلة الوطنية حاولوا أن يشتوا عدم تشبثهم بالوزارة وغيرها ، والتأكيد بأن مصلحة الوطن فوق كل شيء . فقد ألقى لطفي الحفار خطاباً في ٢٥ نيسان ١٩٣٢^(٢) بين فيه حقيقة ذلك بقوله : " ان لكم نواباً ، إن كانوا في البرلمان أقلية عديدة فهم أكثرية حقيقية بتأييد الأمة لهم ، فثقوا بأنهم لن يهتموا قط بالمظاهر الخادعة ولا بالتراسات والوزارات ولكنهم يرغبون مخلصين في أن يكونوا قوة عاملة مفيدة للبلاد في داخل المجلس كما هم في خارجه " .
وتبع استقالة الوزيرين الوطنيين من الحكومة ، انسحاب النواب الوطنيين من المجلس ،

وذلك بدءاً من ١٨ نيسان (١٩٣٣) م ، وفي جلسة البرلمان المنعقدة في ٩ أيار ١٩٣٣ تغيب عن المجلس (٢٥) نائماً (٣) ، كان منهم نواب الكتلة الوطنية السبعة عشر (٤) ، وكانت الجلسة الثالثة في ٨ مايس ١٩٣٣ م ، قد عُقدت لمنح الثقة الى الوزارة الجديدة - التي ألغىها حقي العظم بعد استقالة الوزيرين الوطنيين (٥) . ونالتها بأغلبية الأصوات ، ووددت دمشق بالاضراب ، احتجاجاً على افتتاح المجلس وعلى تشكيل الوزارة (٦) .

وعندما سئل لطفي الحفار عن رأيه في الموقف الحاضر والحكومة الحاضرة ، أجاب " الموقف الحاضر لا يتلاءم بأي وجه من الوجوه مع مصلحة البلاد السياسية والاقتصادية ، واني لا أنتظر قط اصلاحاً مجدياً وعملاً نافعاً الا من الحكومات التي تمثل الفكرة الوطنية تمثيلاً

- (١) - من الجدير بالذكر أن جميل مردم بك ومظهر رسلان كانا يسيطران على الوزارة الحقة وديوانها كنفعايشاء . انظر علي رضا - ص ٣١٤ .
- (٢) - لطفي الحفار - ذكريات - ج ١ ص ٢٣٠ .
- (٣) - جريدة القبس العدد ٣٣٨ تاريخ ٤ أيار ١٩٣٣ م .
- (٤) - علي رضا - قصة الكفاح الوطني - المصدر السابق - ص ٣٢٧ .
- (٥) - ممن دخل الوزارة الجديدة - شاكر نعمت المشهباني وأصبح وزيراً للمالية ، وسليم جنبرت وزيراً للنافعة ، وسميت الوزارة باسم وزارة ادارية .
- (٦) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة ٨ أيار ١٩٣٣ م .
- (٦) - جريدة القبس - العدد الصادر بتاريخ ٩ أيار ١٩٣٣ .

صحيحاً* (١) . كما أشار بأنه كانت لدى الكتلة الوطنية فكرتان ، الأولى ترى موقفاً سلبياً كاملاً ، وذلك بأن ينسحب الوطنيون من الحكومة ومن المجلس وذلك لمحاربة الحكومة من خارج المجلس ، والثانية يرى مؤيدوها أن يبقى النواب الوطنيون في المجلس ليدافعوا عن المبادئ الوطنية داخل قاعة المجلس . ولكن لطفي الحفار أنكر أن يكون وجود فكرتين مختلفتين دليلاً على انشقاق الكتلة وانقسامها ، وقال " أما ما يراد أن يثيره البعض بأن هناك اختلافاً أو انقساماً بيننا وبين اخواننا في الشمال أو في غيره ، فهذه دعايات باطلة يستخدمها الاجنبي لاضعاف نفوذ الكتلة* (٢) وفي الجلسة الرابعة للمجلس من الدورة الاستثنائية تاريخ ١١ مايس ١٩٣٣ ، أي بعد أن قدمت الحكومة برنامجها وحازت على الثقة ، حضر فخري البارودي الى المجلس وألقى كلمة حدد فيها طبيعة الصراع . وطلب من الأعضاء الاصفاء اليه وقال " لنضع حداً فيما بيننا وبينكم أو بينكم وبين البلاد ، أو بين البلاد والمجلس والحكومة وفرنسا* . واستطرد يقول: " انني انتهت اليها السادة لهذا المجلس اليوم على مسؤوليتي الخاصة ، الأمة لا تريد أن أدخل ، والكتلة لا تريد أن أدخل ، فأتكلم بصفتي فخري البارودي فقط وبصفتي نائبا عن هذه الأمة ، وهي التي انتخبني لأدافع عنها في هذا المجلس* (٣) ثم تسأل ما اذا كان هذا المجلس وطنياً أو فرنسياً ، فردت عليه أصوات " نحن كلنا وطنيون* . وكانت جلسة حافلة تصدى فيها شاكر نعمت الشعباني لفخري البارودي ، وبدأ كل منهما يكيل التهم للآخر ، الى أن انتهت الجلسة ولم يخرج فخري البارودي منها بطائل ، لأن رئيس المجلس أشار الى أن " المذاكرة بهذا الشأن انتهت ونحن علمنا واجبنا وأعطينا الوزارة ثقتنا فان هي عملت خلاف ارادتنا سحبنا عنها ثقتنا* (٤) .

(١) - لطفي الحفار - ذكريات - ١ - ص ٢٦٣ .

(٢) - المصدر السابق - لطفي الحفار - ص ٢٦٣ .

(٣) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الرابعة من الدورة الثالثة - تاريخ

١١ أيار ١٩٣٣ م

(٤) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الرابعة - ١١ أيار ١٩٣٣ م ص ١٩ .

ويبدو أن صبحي بركات كانت تساوره مشاعر النعمة لاقصائه عن الرئاسة ، وقد اتهم
الوطنيين بأن لهم يدا في ذلك حين رفضوا ترشيح صبحي بركات وحقي العظم لها ، وراح
يتحين الفرص للانتقام مستغلا قانون تنسيق الموظفين الذي سبق بقانون آخر عام ١٩٢٨ م
ينص على التصفيف الذي حلفه حقوق الموظفين ومماها من العهد (١) ، وفيه تم إبعاد
الأشخاص الذين برهنوا على عدم كفاية في الوظائف ، أو لم يتمتعوا بالسمعة الطيبة أو أصبحوا
عالة على الإدارة بجهلهم وسوء تدبيرهم (٢) . إلا أن المجلس النيابي في جلسة ٣١ أيار
١٩٣٣ م أصدر قانونا يتضمن تعديل ملاكات الموظفين (٣) ، وقد أقره مجلس النواب ، دون
أن يتمكن له الوقت لدراسته (٤) ، ونص أيضا على تنسيق الموظفين وشمل الغاء التصنيف
القديم ، كما عمل في تعديل ملاك الدولة بحيث أبعد حوالي ٢٥ ٪ من الموظفين ، ثم خفضت
الرواتب ، وألغيت بعض الوظائف وأدمج بعضها الآخر ، وطبق هذا القانون على جميع
الوزارات ومنها المدلية ، واستثنيت دوائر الأمن العام من هذا القانون ، وعلى وزير المالية
ذلك ، بأن الحكومة أخذت بعين الاعتبار وجود المادة (١١٦) (٥) .

وفي ٥ حزيران عام ١٩٣٣ قامت وزارة حقي العظم بتسريح عدد من الموظفين بشكل
تعمسفي بحجة أن البلاد تعاني من عجز مالي ، في الوقت الذي كانت فيه سورية تدفع ديون
الحرب العالمية الأولى للحلفاء كتمويض عن خسارتهم في الحرب مع أنه لا يد لها في هذه
الحرب (٦) . وكانت ذيول هذا القانون سيئة على الدولة لأن تحكيم الأهواء والرغبات الشخصية
في أمر كهذا ، فتح المجال لانتشار الرشاوى والتزوير ، كما أنه خرب العديد من الدوائر ،
وتعرض الاقتصاد السوري نتيجة لذلك لهزة عنيفة ، وتسربت السلع خارج الدولة ، حتى قدرت

-
- (١) - عهد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ١ ص ٢٢٦ .
 - (٢) - الحكومة السورية في ثلاث سنين من ١٥ شباط ١٩٢٨ م - ١٥ شباط ١٩٣١ م ،
طبعة عام ١٩٤١ م ص ٩ .
 - (٣) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة عشر - ٣١ أيار ١٩٣٣ م - ص ١٠٦ .
 - (٤) - عهد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ١ ص ٢٢٦ ، وانظر الجريدة الرسمية للجمهورية
السورية العدد (١٠) تاريخ ١٠ حزيران ١٩٣٣ ص ٢٠٦ .
 - (٥) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة عشر - ٣١ أيار ١٩٣٣ م .
 - (٦) - علي رضا - المصدر السابق - ص ٣٢٧ .

الكمية المهرية من مادة الملح بـ (١٨) ألف كيلوغرام (١) .

وكانت أكثر المناطق تضرراً لعطيات (التنسيق) ، هي المناطق الشمالية ، حيث شملت الأشغال العامة والصحة والداخلية والمعارف ، ووصل الأمر إلى إغلاق دار المعلمين والمعلمات وحصرها في دمشق (٢) . وغلب على عطيات التنسيق في الشمال روح التشكي والانتقام .

وأخذت الأوضاع في المناطق السورية تبدد وكراكز قوى متوزعة كل واحدة تعمل ضد الأخرى ، فاستقل حقي العظم بالسلطة التنفيذية ، وهاشمها دون الرجوع إلى البرلمان ، الذي يرأسه خصمه في الانتخابات صبحي بركات ، حتى أن كثيراً من المسائل الهامة لم تُعرض على المجلس ، وخاصة ما يتعلق منها بالزراعة والتجارة والاقتصاد ، وأسهم هذا في زيادة تردى الأوضاع الاقتصادية ، لأنها كانت تشكل مصادر الثروة الرئيسية .

واتضح مظاهر الصراع بين السلطتين ، بينما كان المجلس يناقش مشكلة الفلاح والضرائب التي تثقل كاهله ، إلى جانب ما يمانيه من نفق الأغنام وانخفاض أثمانها بالمقارنة مع ضريبةها ، وأشار النائب فائز الخوري في معرض مطالبته في التخفيف عن الفلاح مندوباً بالحكومة وطوحاً لها بالتهديد بقوله : " إذا لم تأت - يقصد بها الحكومة - بما يرضينا ، فسنستعمل السلاح الذي حولنا إياه الدستور ، وهو اسقاطها " (٣) .

وسنلاحظ في فصل قادم أن مثل هذا التهديد سيتكرر في مناقشات عديدة .

(١) - عهد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ١ ص ٢٢٦ .

(٢) - المصدر نفسه ص ٢٥٤ .

(٣) - محاضر جلسات البرلمان عام ١٩٣٢ م - الجلسة الرابعة ص ٣٦ .

انتهت الجلسة الثانية من الدورة الثانية في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٢ ، والحكومة لم تتقدم ببرنامجها الى المجلس النيابي ، فكان هذا مدعاة لتهم النواب عليها ، لانه لا يمكنها ممارسة صلاحياتها دون الحصول على ثقة المجلس ، ويظهر أن الحكومة كانت في مأزق نتيجة ضغط السلطة الانتدابية عليها ، واضطارها لأخذ موافقة الاخيرة ، خاصة فيما يهم الأمور الخارجية والداخلية ، وجاء هذا الضغط والتأخير في تقديم برنامجها بسبب المادة (١١٦) المذيلة للمدستور ، وتوقف طرح العديد من الأمور ، بانتظار ما سيتم بشأن الموازنة الجديدة . وحاولت الحكومة الرد على الاتهامات الموجهة اليها ، بأنها بحاجة الى مزيد من الوقت لدراسة مختلف المسائل ، وأن الوقت المعدى لها لم يكن كافيا لكي تستطيع جمع المعلومات ودراسة الاحتياجات ، وبالتالي التقدم ببرنامج ناجح أمام المجلس ، الا أن النائب فائز الخوري تهكم على الحكومة وعزا تأخيرها الى رغبتها في انتظار موافقة السلطة الفرنسية (١) . ومن الجدير بالذكر ، أن تأخر الحكومة بتقديم برنامجها ، وبالتالي تأخير تقديم الموازنة الجديدة للعام (١٩٣٣) م ، دعا رئيس الجمهورية ليصدر مرسوما بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٣٣ (١٩٣٣) م ورقم ٦٨٧ ، يتضمن اعتماد موازنة عام (١٩٣٢) م لشهر كانون الثاني ١٩٣٣ (٢) ، ريثما يتم في الجلسة الاستثنائية اقرار الموازنة الجديدة والسير بموجبها (٣) .

- (١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية - ٣١ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ٦ .
- (٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الرابعة عشر ٧ كانون الثاني ١٩٣٣ من الدورة الاستثنائية .
- (٣) - كان المجلس النيابي يجتمع كل سنة في دورتين عاديتين ، الاولى تبدأ في أول يوم ثلاثاء يأتي بعد الخامس عشر من شهر آذار ، وتنتهي مع نهاية شهر أيار ، أما الثانية فتبدأ في أول يوم ثلاثاء يأتي بعد الخامس عشر من شهر تشرين الأول ، وتستمر حتى آخر السنة ، وتخصص هذه الدورة لمناقشة الموازنة الجديدة ، وإذا لم ينته المجلس من مناقشتها في هذه الدورة ، يدور رئيس الجمهورية المجلس لدورة استثنائية تنتهي في آخر كانون الثاني لمتابعة دراستها - دليل الجمهورية السورية - ص ١٧٣ .

بعد انتظار طويل ، تقدمت الحكومة الى المجلس في الجلسة الثالثة (٥ تشرين

الثاني ١٩٣٢) م بثلاث بنود رئيسية :

الأول - طلبت منحها الثقة لتستطيع الدخول مع رئيس الجمهورية في مفاوضات

المعاهدة المرجوة عقد ها مع سلطات الانتداب .

الثاني - وكان عبارة عن مشروع قانون :

٢ - العفو العام .

ب - توزيع الاعانات على المزارعين .

أما الثالث - فكان تقديم مشروع موازنة عام ١٩٣٣ م .

وكانت هذه البنود مجال نقاش طويل ، حيث اعتبر بعض النواب أن هنالك أولويات في المسائل المعلقة ، وأشار النائب وديع الشيشكلي (الجيجكلي) الى أن مشكلة الوحدة يجب أن تكون قبل المعاهدة لأن في سورية دولة الدورز ودولة العلويين ، ولكن النقاش لم يسفر عن شيء ، لأن الحكومة حصلت على الثقة .

ومن المرجح أن المجلس لم يكن لديه خيار واسع في قضية منح الثقة ، فالى جانب الدعم الذي يلقاه حقي العظم ، فإن ما قدمته الحكومة كان ملغيا ، خاصة مشكلة المعاهدة والمغرب العام ، وارتفاع الضرائب وضرورة اقرار الموازنة الجديدة لعام ١٩٣٣ ، هذا وقد مددت الدورة النيابية بصورة استثنائية لأنها الموازنة وتصديقها حتى ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٣ (١) .

هذه المشاكل مجتمعة سهلت الحركة على الوزارة العظيمة ، واستطاعت في الجلسة الرابعة (٧ تشرين الثاني ١٩٣٢) أن تحصل من المجلس على اقرار قانون بشأن مساعدة الزراع (٢) ، وتم التنبيه الى ضرورة التركيز في المساعدة على فقراء المزارعين - الا أن هذا انارة اقراض بعض أصحاب الأراضي كالنائب نوري الأصفرى الذى طلب أن يكون العطاء للجميع فقراء وأغنيا ، مستغلا وضعه كنائب ليجر النعم ناحيته ، الا أن جميل مردم رد عليه ، واتهمه

(١) - علي رضا - المصدر السابق - ص ١٦٤ .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الرابعة تاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ م .

بأنه من أشباه الرجال (١) ، لأنه حاول الحصول من المصرف الزراعي على اعفاء من الديون في اللحظة التي يعمد فيها من المزارعين الاغنيا . وقد تكرر تدخل النواب فيما بعد فسي القوانين والمشاريع لصحريتها فعدة لمصالحهم ، حتى ولو أثرت في بعض الأحيان على الصالح العام . وكانت قد جرت حادثة مماثلة في المجلس النيابي ، عندما وردت برفقة في (٧ حزيران ١٩٣٢) من نواب العشائر (٢) ، بشأن خفض ضريبة الأعشار وتخفيف المصايب الاقتصادية التي كانوا يعانون منها ، فشكل المجلس لجنة لهذا الشأن . واستغل النائب فخري البارودي الفرصة ، وأوضح بأنه يريد أن يضم اسمه لهذه اللجنة لأنه كما قال : " لدعت وكوث قلبي الضرائب ومحروق قلبي من الضرائب " (٣) .

وأصدر المجلس النيابي أيضا في جلسته التاسعة (٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٢) ، قانون العفو العام (٤) ، إلا أن هذا القانون لم يكن متكافلا إذ لم يشمل كل الجرائم ، كما لم يشمل المبعدين السياسيين .

وقد صدر ذيل له في (١٤ كانون الثاني ١٩٣٣) م ، ليصبح شاملا ما قبل تاريخ (٢٤ تموز ١٩٢٠) ونشر هذا الذيل بناء على أمر رئيس الجمهورية ، كما اهتم المجلس بالقضاء ، وتمت تسمية الوزارة المختصة بوزارة المدلية ، وأنشئت لجنة لدراسة حالة المسجونين ومصاريفهم ، واتضح أن عدد هم في أول كانون ثاني ١٩٣٣ هو ألفان وسبعمئة وأربعة وسبعين سجينا (٥) .

-
- (١) - جريدة القيس العدد الصادر في ١٦ كانون ثاني ١٩٣٣ م .
 - (٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة - ١٣ حزيران ١٩٣٢ ص ٣٥ ، كان من جملة التواقيع : عن عشائر عنزة مجحم ابن مهيد - وميرزا عبد المحسن نائب عشائر شمر .
 - (٣) - النشرة الرسمية ملحق العدد (٢٣) ٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ ص ١٠٣-١٠٤ .
 - (٤) - كان الشعب والنواب يطالبون باصدار مثل هذا القانون منذ أيام المجلس التأسيسي ، وذلك لمتسنى لزعماء الثورة السورية (١٩٢٥) العودة الى البلاد . انظر حول ذلك محاضر جلسات البرلمان - الجلسة التاسعة - ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ .
 - (٥) - الجريدة الرسمية العدد (١) تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٣٣ ص ١٠٣ .

ثم بوشر بمناقشة الموازنة في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٣ ، وكشفت البنود عما كانت تعانيه سورية من نظام الضائقة المالية ، كما لوحظت محاولة الحكومة اتباع سياسة التقشف وشدد الأحزمة على البطون لتفادي الازمة (١) . فامتنع عن تعيين موظفين جدد وطنيين أو أجانب ، وعدم ترفع أى منهم وتخفيض الاجر المسمى للعاملين (المياومين) (٥٠ ٪) الى جانب رواتب الموظفين والعمال التي أخضعت الى حسم عام يستوفى من أصل رواتبهم بنسبة قدرها ثمانية ونصف في المئة ، واستثنى من ذلك الذين يبلغ معدل رواتبهم السنوية (٣٠٠) ل . س (٢) ، وكان هذا التصرف والتخفيض من باب سد العجز في الميزانية . وكان أكثر الاشياء اضطرابا باقتصاديات البلد بلاء أعظم مورد وهو (إيرادات مصلحة الجمارك) بيد سلطات الالتداب وتحت رقابتها (٣) . الى جانب ادماج سورية ، بما أسمي (صندوق المصالح المشتركة) (٤) ، وتخوف النواب على اختلاف مذاهبهم من الأرقام التي حملتها الموازنة ، والتي تنذر بتردى الأوضاع الاقتصادية ؛ وفي اثناء مناقشة الموازنة في المجلس اعترض النائب عبد القادر الخطيب على هذا الوضع وقال : " هنالك موارد كبيرة كالجمارك وميزان السياسة الاقتصادية في البلاد ، لم يملكوا هذه الأمة من أن تضع يدها عليها ، وان تقدر وجه انفاقها ، وهنالك مصالح كبرى تنفق لها الأموال دون أن يسأل رأيكم فيها . . . وهنالك مفوضية عليا ، والخلاصة هنالك وضع شان خلقته القوة وخلفه سوء حظ هذه الأمة ، فنحن غايتنا ليس اقرار الوضع الشان ، وانما هي انهاء هذا الوضع الغريب " (٥) .

اما النائب شاكر نعمت الشعباني ، فأراد تهويل الأمر أكثر ، خاصة وان هنالك عدداً بينه وبين وزير المالية جميل مردم بك ، تجلى في عدة اشتباكات كلامية حدثت أثناء انعقاد

(١) - سنعرض في مكان لاحق من البحث للحالة الاقتصادية التي مرت على سورية بدءاً من

عام ١٩٢٠ .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة والعشرون - الدورة الاستثنائية لشهر كانون ثاني ١٩٣٣ .

(٣) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٢ ص ١١٤ .

(٤) - سيرد شرح (صندوق المصالح المشتركة) اثناء الحديث عن مجلس عام ١٩٣٦ م .

(٥) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة السابعة عشر ١٦ كانون الثاني ١٩٣٣ م ص ١٥١ .

جلسات المجلس (١) ، فتحدث عن الموازنة قائلاً : " وكلما ذكرت كلمة الموازنة تضطرب جوانحي أمام تلك الأرقام السوداء في الموازنات ، أنا لا أقول بالاشتراكية ، ولا أقر الشيوعية ، ولكنني انتسب إلى شعب هائس فقير " (٢) . وكأننا أراد الشعباني بذلك ان ينفي عن نفسه المطالبة بتطبيق الاشتراكية ، وان كان يلقي ضوءاً على بعض الحلول لتلك الأزمة . فالاشتراكية والشيوعية لابد وأن تكون قد راودت أفكار بعض النواب المستنيرين في تلك الآونة ، الا أنهم ارتأوا أن الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لغالبية النواب ، وترتب السلطات الفرنسية لايساعدان على اقرار المبادئ الاشتراكية .

تألفت موازنة عام ١٩٣٣ من ثمانية عشر فصلاً شملت مختلف مصالح الدولة ، وانقسمت إلى قسمين ، أحدهما كان يتوافق مع الانظمة والقوانين ، وقد لقي موافقة المجلس . والآخر اختلف فيه النواب ، ولم يتضمن المشاكل التي تعانيها الدولة ، لذلك كانت تتم مناقشة كل فصل من فصوله على حدة ، بمشاركة اللجان المختصة ، كما كانت تتم مناقشة ميزانية الوزارات ومشاكلها لايجاد الحلول لها ، ولم يخل الأمر من المشادات الكلامية التي كانت تحدث بين النواب نتيجة تحيزاتهم ، مثال ذلك ما حدث أثناء مناقشة الفصل الخامس المتعلق بموازنة وزارة الداخلية ، فقد اتهم النائب فخرى البارودي الدكتور توفيق الشيشكلي مقرر اللجنة المالية بجهله بأمر هذه اللجنة ، وانتقص كفايته لكونه طبيباً لا يمكنه أن يدير الأمور المالية ، وكان هذا من قبيل الاثارة ، لأنه اضطر الشيشكلي للدفاع عن نفسه وتجاوز ذلك ، حين راح يكيل للدولة الاتهامات مؤكداً : " أن جمهورية ذات ألقاب فارغة وفخامات إلى دولات إلى أصحاب معالي تشكل نفوسها مليوناً ونصفاً آخرى أن تكون قرية أو مشيخة قرية ، وأما قوله أنني طبيب ومن سوء حظ البلاد أن يكون الطبيب مقرراً للجنة الداخلية فأني أرد عليه بشدة فان

(١) - حدثت مشادة كلامية بين شاكر نعمت ووزير المالية جميل مردم حول التخمين الاجباري ،

حتى أن مردم نعت شاكر نعمت بالكذب ؛ للاطلاع على الموضوع يمكن العودة إلى

محاضر مجلس النواب - الجلسة الثالثة - ٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ - ص ١٤ .

(٢) - محاضر مجلس النواب - الجلسة السابعة عشر ١٦ كانون الثاني ص ١٥٩ .

للطبيب رأيا وقلبا يستطيع معها أن يدرس كل قضية (١) .

أما عن باقي فصول الموازنة ، فقد شغلت وزارة الزراعة الفصل العاشر ، وكانت أوضاعها صعبة بسبب ما تتعرض له من المصاعب والمقبات . كما كان المجلس قد ألغى المدرسة الزراعية بالسلمية وقد كان يعول عليها لتخريج بعض الاختصاصيين ، بحجة أنها قديمة ولا يستفاد منها. لذلك طالب النواب بإحداث مدرسة زراعية ، وطُرحت على أثر ذلك الآراء الإصلاحية وعُرضت الوجوه السلبية ، ومنها أنه لا يوجد في دمشق اختصاصي زراعي واحد يستطيع أن يقدم تقريرا يتفق وحاجة البلاد (٢) ، كما عُرضت بعض الحلول كإعطاء المزارعين قروضا لأمد طويل ومنحهم تخفيضات في الضرائب ، ويدهي أن الاهتمام بالزراعة قد برز بشكل خاص لأنها تعتبر من المصادر الرئيسية حيث لا توجد في سورية صناعة متقدمة يمكن الاعتماد عليها ، لذلك سنورد فيما يلي موجزا عن الأحوال الزراعية في سورية في تلك المرحلة :

لقد أجمعت التقارير والخطب المقدمة من النواب على سوء حالة الزراعة لسوء أوضاع

المواسم الزراعية ، فقد ذكر النائب محمد نوري الفتيح بأنه منذ سبع سنين حتى عام ١٩٣٣ والزراع يعانون من الحشرات والآفات التي أتت على المزروعات ، وأكد النائب سليم جنبرت بأن الفلاح " يشكو الى الله الجذب في الأرض والنقص في الثمرات ولأولي الأمر كثرة الضرائب والى الناس فقر حاله " (٣) . وأيده في ذلك النائب حامد الخوجة الذي عرض حالة القرويين وما يعانونه من ألم الفاقة والفقر لقلة الأمطار وموت الأغنام ، واجمع النواب على ضرورة اتخاذه تدابير سريعة لرفع الضيم عن الفلاح والمزارع والأخذ بأيديهما . فتشكلت لجنة زراعية لتدقيق قانون اعانة الزراعة بناء على ما قرره المجلس النيابي في جلسة (٥ تشرين الثاني ١٩٣٢) ، وقد مت هذه اللجنة قانونا يخول الحكومة عقد قرض لمساعدة المحتاجين من الزراع ، وبلغت قيمة القرض (٥٠٠) ألف ليرة سورية بغاية لا تتجاوز ٥ ٪ ، على أن يبتاع المزارعون بهذه الاعانة بذارا من عنطة وشعير.

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة التاسعة عشرة - الجلسة السادسة من الدورة

الاستثنائية كانون الثاني ١٩٣٣ .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الحادية والعشرون - الثامنة من الدورة الاستثنائية

لشهر كانون ثاني ١٩٣٣ .

(٣) - الجريدة الرسمية - العدد (١) - ١٥ كانون الثاني ١٩٣٣ - ص ١١٥ .

وإثناء استمراري موضوع قرض الزراع ، ذكر النائب فائز الخوري بأن للدولة على الزراع وأصحاب الأملاك " بواقى تزيد عن (٤) ملايين ليرة سورية لم تدفع للخزينة وهي في جيوب أغني المزارعين " (١) ، وأما الفقراء والفلاحون الذين لا يملكون أرضا يزرعونها فقد سددوا كل أو أكثر ما عليهم من الديون . لذلك طلب أن يراعى وضع الفلاحين الصغار ، حتى لا تنحصر الفائدة من قانون مساعدة الزراع بالأغنياء منهم .

وقد احتج بعض النواب المزارعين الأغنياء على كلام فائز الخوري لأنه يحسم أمثال النائب إبراهيم باشا ونوري الاصفري ، متعللين بأن عليهم كثيرا من الضرائب والنفقات التي يدفعونها ، فهم بحاجة الى تلك المساعدة . الا أن النائب حامد الخوجة أيد فائز الخوري على موقفه من الزراع الصغار ، واتهم كبار المزارعين بأن مصاريفهم تذهب على البذخ والاسراف لحياتهم الخاصة .

وبنتيجة المناقشات أقر المجلس مشروع اعانة الزراع ، كما صدر قانون يتضمن المصادقة على التعديلات الجارية لأعشار بعض القرى، ومنح تنزيل عشرة في المئة من أعشار عام ١٩٣٢ ، وصدر القانون في (٣١ كانون الثاني ١٩٣٣) (٢) . وقانون في (٥ حزيران ١٩٣٣) بشأن تجديد وتديد ديون المصرف الزراعي ، وإلى جانب عرض حالة الزراع والدعوة لمساعدتهم ، ذكر النائب أميل سمكوك - القنيطرة - أسباب تراجع الزراعة في البلاد وعزاها الى عدة أسباب منها : جهل الفلاح بالتقنية الحديثة ، وانصراف الملاكين الكبار عن أراضيهم الى حياة المدن ، ووجود الأراضي المشاع دون استثمارها ، وطالب بايجاد زراع متعلمين لأصول الزراعة وتقنياتها ، وضرورة تأمين رؤوس أموال تخدم مايلزم الزراعة الحديثة من تجهيزات ، ثم فرز الاراضي المشاع حتى يعثني كل مالك بأرضه . وعبر النائب الشيشكلي عن مفهوم متطور للملكية الزراعية حين دعا آملا أن تسود " الديمقراطية في بلادنا الى درجة تستطيع بها أن تضع قانونا بتوزيع الأراضي بحسب درجة العامل وعدد نفوسه " (٣) (أفراد عائلته) ، ولكن فائز الخوري علق على

(١) - المصدر نفسه ملحق العدد (٢٣) - ٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ - ص ٢١ .

(٢) - الجريدة الرسمية - العدد (٣) ١٥ شباط ١٩٣٣ - ص ٥٨ .

(٣) - النشرة الرسمية - ملحق العدد (٢٣) ٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ - ص ٢٧-٢٨ .

ذلك بقوله " أما تقيد الملكية فهي نظرية اجتماعية لانعلم مدى احتمال امكان تنفيذها ، بل هي نظرية اشتراكية " .

وفي فصل الأشغال العامة ، جاء الحديث عن فندق بلودان الذي يتطلب بناؤه مبالغ ضخمة في وقت تعاني فيه البلاد من ضائقة اقتصادية ، الا أن هذا لم يمنع الحكومة من الاستمرار في العمل فيه (١) ، مع أنه مع غيره من المشاريع التي أقيمت في مراكز الاضطهاد كانت البلاد في غنى عنه بسبب ضائقتها الاقتصادية وحاجتها للمبالغ التي تصرف لأجلها (٢) .

كما قُدمت دراسة للطريق الممتد من الجنوب الى الشمال ، من جسر بنات يعقوب الى تركيا ، والذي يعتبر العمود الفقري للمواصلات السورية ، كذلك درست خطط لإنشاء شبكة من الطرق وتزفيت ما هو موجود منها .

وأيضاً أعلنت الوزارة المسؤولية بأنها ستهتم بمستشفى دير الزور ، وفي بناء قصر للعدلية . وقد قبلت أغلب المشاريع المقدمة .

أما التعليم ، فقد تناولت دراسته جميع مراحله المختلفة : بالنسبة للتعليم الابتدائي ، كان هنالك اعتراض حول المناهج المقررة ، ومنها أن الاطفال لا يدرسون تاريخ بلادهم أو جغرافيتها ، علماً بأن الحاجة ماسة لدراسة أحوال الوطن الأم ، حتى ينشأ جيل واع لأحداث بلاد ، كما أشار الدكتور توفيق الشيشكلي الى أهمية محو الأمية (٣) ، للتقليل من نسبة الأميين ، ولرفع الكفاءة الفردية ، والى ضرورة إنشاء حدائق والى أهمية الرياضة البدنية (٤) .

(١) - كانت الحكومة الناجية قد أقرت إنشاء فندق بلودان في عام ١٩٢٨م ، ورصدت له مبلغ

(١٨٦٠٠) ليرة سورية . للاطلاع يمكن العودة لكتاب - الحكومة السورية في ثلاث

سنين من ١٥ شباط ١٩٢٨ - الى ١٥ شباط ١٩٣١ ص ١٤ ، وقد صدر مرسوم

رقم ٣٥٥٤ تاريخ ١٤/٢/١٩٣٢ ، بمنح استئجار واستثمار فندق بلودان الكبير

- انظر الجريدة الرسمية العدد (٧) تاريخ ١٥ نيسان ١٩٣٥ ص ٨٩ .

(٢) - الجريدة الرسمية - العدد (٧) ١٥ نيسان ١٩٣٣ ص ٢٣٨ .

(٣) - محاضر البرلمان - الجلسة الخامسة عشر ١٢ كانون الثاني ١٩٣٣ ص ١٤٢ .

(٤) - الجريدة الرسمية - العدد (٨) ٣٠ نيسان ١٩٣٣ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

كما كان هنالك اقتراح حول ايجاد برنامجين ، الأول لمن يريد الاستمرار في الثانوى ، والثاني من أجل فقراء الأرياف والمدن ، ولمن يريد تعلم القراءة ومبادئ الحساب وذلك للقضاء على الأمية .

أما التعليم الثانوى ، فكان يعاني من مشاكل تشابه ما يوجد في المرحلة الابتدائية من حيث المناهج المقررة ، ودروس مشروع للاتجاه الى المدارس الصناعية والزراعية ، لتخريج هيئة تستطيع الخدمة في هذه المجالات ، خاصة وأن مثل هذه الاختصاصات نادرة بحكم الاتجاه نحو التعليم العام ، وبسبب حاجة البلاد اليها ، وكذلك لمنع ازدياد أعداد الموظفين الذين يشكلون عبئا على الدولة .

وبخصوص المدارس المالية والجامعة ، لوحظ أنها كانت ^{ذات فروع} محدودة الكم والكيف ، وكان الاتجاه الغالب فيها دراسة اختصاصات الطب والصيدلة والحقوق ، حتى صار هنالك تنغصم لدى الشباب المتعلم في هذه المجالات ، بينما شهدت الاختصاصات الأخرى كالمهندسة نقصا شديدا في المنتسبين اليها ، بحيث كانت لا تفي بالحاجة ، ولا تسد المعجز الناتج عن تطور الهند (١) ، كما صدر قرار رقم ٣٦٣٧ بشأن الاوضاع الجديدة لمعهد الحقوق التابع للجامعة السورية في دمشق وتنازلت بنوده أسس ونظم التسجيل ومدة الدراسة الخ . . .

أبى جانب هذه الجهات التعليمية ، كانت توجد مدارس خاصة تدعمها الجمعيات الأهلية والخيرية ، وساهمت هذه المدارس بقسط لا بأس به من انتشار التعليم وقد وضع قرار رقم ٣٨٢٠ مكرر بتاريخ ١٣ كانون أول ١٩٣١ (٢) ، وتضمن مراقبة معاهد التعليم الخاص في الدولة السورية ، وأعطى هذا القرار لرئيس الدولة حق البت في فتح المدارس المحلية وإغلاقها باستثناء المدارس الأجنبية الخاصة ، وهذا كما نوقش سوء أحوال المعلمين وضعف رواتبهم الى جانب ما يقدمونه من جهد .

وفي معرض ذكر أهم المؤسسات التي لعبت دورا فعالا في البلاد ، أكد الدكتور الشيشكلي على أنه " اذا أرادت البلاد السورية أن تفاخر بعمل محسوس ملموس ، فهي تفاخر

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية والعشرون - التاسعة من الدورة الاستثنائية

لشهر كانون ثاني ١٩٣٣ م ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٢) - النشرة الرسمية لوزارة سورية العدد (١٠) ٣١ مايس ١٩٣٢ - ص ١٢٤ .

بأربع مؤسسات ، وهي أولا ، أعمال مديرية الصحة العامة ، ثانيا المجمع العلمي ، ثالثا الجامعة السورية وفروعها ، رابعا : دار الآثار دون أن ترجح احداها على الأخرى " (١) .
وان كان في هذا القول شيء من الصحة فانه لا يمكن اغفال بعض الجهات الأخرى التي كانت تعمل كالأشغال العامة التي تولت استصلاح المناطق المحروقة من القرى ، بعد حادثة (الجسر وسقوط القطار) ، وحصلت على قانون مشاعية هذه الأراضي لهتم عمرانها (٢) .
كانت بنود الموازنة تمثل أهم طرق الصرف وأوجه الانفاق ، ولكن كيف تتمكن سورية من تأمين مواردها ؟ . جاء على لسان مقرر اللجنة المالية ، النائب شاكر نعمت الشهباني أن مصادر واردات الحكومة السورية هي (٣) :

١- أرباح الدولة الخاصة / من الحاصلات الزراعية ، والأرباح الصناعية والتجارية .

٢- الجباية / وهي الضرائب والتكاليف الأميرية .

٣- القروض .

وهنا نلاحظ بأنه لم يتعرض لذكر الواردات الجمركية بحكم وقوعها تحت السيطرة الفرنسية المباشرة (٤) ، والاستفادة السورية منها ضئيلة مع أنها تشكل الضريبة المباشرة التي يدفعها جميع الأفراد ، كل حسب قدرته على الشراء والاستهلاك . وقد علق النائب فخري البارودي على ذلك بأن حصصة المفوضية من ميزانية الدولة هي أكثر من نصف وارداتها ، وهي لا تدخل تحسب

(١) - محاضر مجلسات البرلمان الجلسة الثانية والمشرور / التاسعة من الدورة الاستثنائية

كانون الثاني ١٩٣٣ ص ٢٤٩ : لقد وضع قرار رقم ١٦٦ ل . ر . ، تاريخ ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ، بشأن وضع نظام للآثار القديمة يتناول ملكية هذه الآثار من قبل الدولة ، وحماية الآثار القديمة وحقوق الحفر ومنع تصدير الآثار القديمة خارج البلاد . - حول ذلك انظر الجريدة الرسمية العدد (٢٣) ١٥ كانون الأول ١٩٣٣ - ص ٦١٧ ، كما صدر في ١٣/١١/١٩٣٤ مرسوم رقم ٣١٠٥ بوضع ملاك لموظفي المجمع العلمي المصري ومرسوم آخر لتحديد موازنته . انظر الجريدة الرسمية العدد (٢٢) تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٤ ص ٣٣٤ .

(٢) - المصدر نفسه - الجلسة الخامسة عشر ١٢ كانون الثاني ١٩٣٣ ص ١٤٢ .

(٣) - المصدر نفسه - الجلسة الثالثة والعشرون لشهر كانون الثاني ١٩٣٣ ص ٢٦٧ .

(٤) - سيرد في مكان لاحق حديث عن الواردات الجمركية ، ضمن الحديث عن الحالة

الاقتصادية في سورية .

اشرف الحكومة السورية ومجلسها النيابي (١) .

٤- أما موضوع المصرف السوري : فقد نوقش ما تحصل المشورة السورية عليه من فائدة ، فأتضح انه بنسبة واحد ونصف ما يدفعه المصرف للحكومة الفرنسية ؛ فترشان لفرنسا ، يقابلان نصف قره (٢) السورية ، وهذا غاية في الاجحاف ، وفيما يلي لمحة عما يتمتع به هذا المصرف من الميزات (٣) :

- كان في الدرجة الاولى يتمتع بحماية مثلي فرنسا في سورية ؛ وهذا وحده يؤمن له التصرف بحرية كاملة .

- ثم انه كان له امتياز اصدار الورق النقدي .

- كما اتيح له ان يصدر المبالغ التي يريد ها بشرط ان يدفع ضمانا للخزينة الفرنسية من سندات الدفاع الوطني .

ويمكن ان نستدل من ميزانية هذا المصرف على ان معدل ربحه الصافي في السنة

يبلغ (٢٨) مليون فرنك ، الى جانب فائدة قيمتها (٦ ٪) ستة في المائة ، ولم تكن هذه

حاله فقط بل كانت حال العديد من الشركات كشركات النقل ، ولكي نعرف الخبير الذي يلحق

بسورية من سلطات الانتداب ، وبالذات في موضوع المصرف السوري ، سنلاحظ في فصول تامة

الأزمة التي تعرجت لها سورية بعد عام (١٩٣٦) م بسبب انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي

وارتباط العملة السورية به ، وما لاشك فيه ان بقاء سورية عاجزة عن تأمين مواردها المالية ،

كان لابد ان يؤخر اطميتها للاستقلال ودخولها في نادي الدول المستقلة ، ان كان من

الشروط الرئيسية التي ارجعتها لجنة الانتداب الدائمة في جنيف التابعة لعصبة الامم ، وفي

تناقش دخول العراق في العصبة المذكورة ان الدولة التي تكون تحت الانتداب وتتخلص منه ،

(١) - الجريدة الرسمية العدد (٤) ٢٨ شباط ١٩٣٣ ص ١٥٨

(٢) - محاضر جلسات البرلمان الجلسة الثالثة والعشرون - الدورة الاستثنائية

لشهر كانون الثاني ١٩٣٣

(٣) - د . عبد الرحمن الكيالي - الرد على بيان المفوض السامي

في سوريا ص ١٢٣

لكي تستلج إدارة نفسها بنفسها ، يجب عليها ان تؤمن مصادرها المالية " والا فهي بحاجة الى وصاية عليها ، من هنا حرصت فرنسا على وضع يدها على المداخل الرئيسية لسورية واعتبرتها جزءا من صلاحياتها كدولة منتدبة .

قبل التصديق على الموازنة الجديدة صدرت عدة قوانين منها :

٦ - قانون بشأن تحديد تعويضات وتخصيصات رئيس المجلس واعضاؤه المجلس بتاريخ

١٥ شباط ١٩٣٣ (١) .

ب - قانون تحديد العفو عن معاملات النفوس المكتومة المقدم من الحكومة (٢) .

اشاء الحديث عن هذا القانون تم استعراض وضع العشائر وفي حين ذكر النائب فاضل العمود بأن العشائر هي ثلاث: الشعلان وعزة وشمرو ولا يمكن سواها باقي العشائر ~~بها~~ واخضاعها لنظام خاص بل يجب اخضاعها للنظام المدني ، رأى النائب حامد الخوجة ، بأن النظام المدني الذي يلبق بالمحاكم يجرهم للفساد أكثر من نظام العشائر ، ورأى ان يسن نظام خاص للعشائر يسير بهم بشكل تدريجي ليوصلهم الى النظام الذي تتبعه جميع البلاد . وقد اكد النائب عبد المحسن البهسل بأن العشائر الموجودة في سورية هي نصف المجموع تقريبا، فيقتضي سن قانون لهم حسب عاداتهم وأصولهم كما هو مصرح في الدستور السوري (٣) .

(١) - الجريدة الرسمية للجمهورية السورية - العدد (٤) ٢٨ شباط ١٩٣٣ ص ٧٣ ،

ومن الجدير بالذكر ان هذا القانون استغرق عدة جلسات لدراسته .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان ٢٣ أيار ١٩٣٣ - الجلسة السابعة من الدورة الثالثة .

جاء في القانون : مادة (١) - يثابر العمل باحكام المادة ٨٧ من القرار المؤرخ في

١٥ تشرين الاول ١٩٣١ رقم ٣٦٣٣ لغاية عام ١٩٣٣ ، بشرط ان لا تشمل تلك

الاحكام وقائع النفوس التي حصلت عام ١٩٣٢ .

مادة (٢) - بشأن تسجيل نفوس افراد العشائر اذا اعترف بتحضرهم .

وقد كانت هنالك بعض العشائر الموجودة في منطقة الجزيرة ولا تزال تعيش حياة التنقل

ولم تنجح الى الاستقرار بفرض البرلمان ضمها الى قيود النفوس لصعوبة ضبطها

افرادها .

(٣) - النشرة الرسمية للجمهورية السورية العدد (٢٤) ٣١ كانون اول ١٩٣٢

هذا وكانت مصلحة العشائر في المفوضية العليا قد أعدت مشروعا جديدا لاصلاح

أحوال العشائر وذلك عام ١٩٣٢ ، جاء فيه :

- ١- اسكان ١٥٠٠ عائلة من العشائر السورية في القرى واقطاعهم الاراضي اللازمة لتدريسهم على الحياة الزراعية .
- ٢- تعيين اختصاصيين لتعليم العشائر الاصول الزراعية الحديثة لترك حياة الخزو .
- ٣- توزيع بذار على مزارعي العشائر مجانا .
- ٤- تعليم اولاد العشائر .
- ٥- انشاء ثلاث مستوصفات ثابتة في مناطق الحدود والصحراء لمداواة افراد القبائل .
- ح - قانون الاجور المدرسية ، والكراسي المجانية في المدارس التجهيزية - واعتبر هذا القانون ساريا من أول تشرين الاول ١٩٣٣ كما انه سري على لواء الاسكندرونة .
- د - قانون تعيين درجات التعليم العمومي - بكل مراحله - والمواد التي تدرّس فيه ؛ فقد كانت اللغة والآداب الفرنسية تدرس الى جانب اللغة والآداب العربية .
- هـ - قانون تقسيط وتأجيل بقايا الاموال الاميرية - صدر في دمشق برقم ١٣٥٢ تاريخ أيار ١٩٣٣ (١) .
- و - قانون تحديد رسم العاشية في عام ١٩٣٣ .
- ز - قانون تعديل ملاكات الموظفين صدر بتاريخ ٥ حزيران ١٩٣٣ ، وقد استثنيت دوائر الامن من هذا القانون ، وعلى وزير المالية ذلك ، بأن الحكومة اخذت بعين الاعتبار وجود المادة (١١٦) في الدستور .
- ح - تم اعفاء قشور الصنوبر المستعملة في مدايح لواء الاسكندرونة من كافة الرسوم . بعد ذلك صدقت الميزانية كاملة في (١ حزيران ١٩٣٣ م) وبقيت بعض المصاريف المستورة دون مناقشة ، كالمخصصات الزائدة للسيارات وغيرها ، كما انه لم يتم وضع حل جذري

(١) - المصدر السابق - الجلسة الحادية عشر عام ١٩٣٣ ٢٩ آذار .

للاطلاع على مزيد من المعلومات يمكن العودة الى محاضر المجلس النيابي عام ١٩٣٣

الدورة الاستثنائية لشهر كانون الثاني .

لما يعانيه الفلاح وللمزارع ، وأهم من ذلك ، ان كل هذه المناقشات جرت في ظل هيمنة المادة (١١٦) التي يكمن فيها الداء الاساسي .

٥ - مقاطعة الوطنيين للمجلس ومعاودة ١٩٣٣ :

بينما كانت الموازنة تناقش في المجلس ، كان هنالك العديد من المشاكل التي تسيطر على جو المناقشات ، ففي تلك الفترة وبالضبط في (١٨ نيسان ١٩٣٣) كان الوزيران الوطنيان مردم ورسلان قد استقالا ، وانسحب النواب الوطنيون ، وفي بداية كل جلسة واثناء قراءة اسماء النواب الحاضرين ، كان يلاحظ التغيب المستمر للوطنيين (١) ، هذا مع العلم ان النائب هاشم الاتاسي ظل غائبا منذ البداية عن المجلس لاعتقاده بأن المجلس ليس اكثر من اداة بيد الفرنسيين (٢) . وكان الفضل في بعض القوانين التي صدرت يعود لجميل مردم حيث نجح في قضائها الا عشار لانه انزل نصف الضرائب عن المزارعين بسبب رداءة المواسم الزراعية واعلن العفو العام عن معكومي التظاهرات والانتخابات وعن مرتكبي الجنح والمخالفات البسيطة ، وذلك قبل خروج مردم وزميله رسلان من الوزارة (٣) ، ويلاحظ ان العفو لم يشمل المبعدين السياسيين . وبالرغم من نشاط جميل مردم في الوزارة الا انه كان مراقبا في تصرفاته من قبل المفوضية الفرنسية العليا ، الامر الذي حد من صلاحياته ، وانتهى به الحال الى الاستقالة .

ولا تفوتنا ملاحظة الدور الذي كان يلعبه مقرر اللجنة المالية - شاكر نعمت الشهباني - فقد اتخذ اسلوب المعارضة في كل مناقشاته ، وهدفه من ذلك (ضرب عصفورين بحجر واحد) ؛ فمن جهة كثر الدلعن بالوزارة واتهمها بالتقصير وكبت الحريات والفشل في تقديم تقرير عن اعمالها الذي وعدت به ومن غمدنها العمل على الوحدة السورية (٤) ، والمقصود بالوزارة هنا ليس فقط رئيسها حقي العظم ، ولكن الجبهة الوطنية ، التي تتمثل بجميل مردم بك وزير المالية ومظهر

(١) - النشرة الرسمية للجمهورية السورية - طحق العدد رقم ٢٢ - ص ٦ - ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

(٢) - د . عبدالرحمن الكيالي - المراحل - ١ - ص ١٨٤

(٣) - المصدر السابق - ص ١٧٩

(٤) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى - من الدورة الثالثة ٢٢ نيسان

رسلان وزير المعارف والمدلية ، ومن جهة ثانية يبدو انه كان يأمل في الحصول على كرسي في الوزارة بعد ان استقال الوزيران الوطنيان ، وكان لانتكاش الى الحزب الحر الدستوري الذي يتزعمه صبحي بركات ما يشجعه على الكشف عن آرائه بنحو متعمد وغير متعمد ؛ فقد ذكر " ان البلاد صف واحد ، وان البلاد التي تالاب بلسان احزابها متفقة على الاسس ولكنها تختلف بالاساليب والطرق ، واذا نظرتم الى برنامج الحزب الدستوري ، ترون فيه قضية الوحدة السورية مدونة ، ترون فيه كل ما قلته بشأن السيادة والوحدة ، ولا فرق في نظر المعتدلين ، وغيرهم فيما يتعلق بمآل البلاد " (١) وكان الشعباني كان يحاول ان يجعل من نفسه ناطقا رسميا للحزب الحر الدستوري ، وان يظهر حزه بمظهر الحزب الوطني الذي يسمى لتحقيق امانتي البلاد ، ومن المفيد ملاحظة ان صبحي بركات ولطيف غنيمه قد انشقا عن شاكر نعمت الشعباني ، الذي كان يطلق على نفسه اسم (عميد الاحرار الدستوريين) ، وعن بقية اعضاء الحزب الحر الدستوري ، خاصة بعد ان وصل بركات الى رئاسة المجلس ووعده بان يكون فوق الحزبية والحزب . هذا وقد تنبأت جريدة القبس بنهاية الحزب الحر الدستوري حين قالت :

" ولن يقدر لهذا الحزب ان يعيش اكثر من المدة التي تنقضي معها الدورة البرلمانية الحاضرة " (٢) . ونتيجة لما كان يكنه الشعباني من حفيظة على الوزارة تلاول عليها ، وبلغ الامر به ، الى ان نفى وجود سياسة داخلية للحكومة ، وقصر عملها على الاعمال الادارية والكتابية ، الامر الذي افضى بالبلاد الى الفوضى ، وتهكم على قضية الامن ، وان الحكومة ليس لها اي يد فيها ، بل هي في يد غيرها — مشيرا الى فرنسا . وأشار الى ان السياسة المالية بالية وتسير على قوانين تعود الى العهد العثماني ، واكد بأن دمشق باتت تعيش على قوت غيرها ، وخاصة مدينة حلب ، التي فقدت استقلالها بانضمامها الى دمشق ، وفقدت من احتيا عليها المادى الذي استهلكته العاصمة ، وكان اللعن وكيل التهم مهمة ركز عليها شاكر نعمت الشعباني ، لللعن في الوطنيين وابرار نقائصهم في الحكم .

(١) — محاضر جلسات البرلمان — الجلسة الأولى من الدورة الثالثة ٢٢ نيسان

١٩٣٣ .

(٢) — جريدة القبس — العدد الصادر في ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٢ ص ٢

وفي حين كان المصخب يشتد والنقاش يعلو داخل المجلس ، فلن النواب لم يمتصوا
آذانهم عما كان يجري خارج المجلس ، فقد اشار النائب حامد الخوجة - نائب الرقة - الى
القلق واليهيبان اللذين يجتاحان الشعب ؛ والاضطراب الذي عم البلاد (١) ، وعزا ذلك
كله الى انشاعات التي احاطت بمحادثات المعاهدة ، والى استقالة الوزيرين ، اللذين
كانا يشكلان نصف الوزارة المولفة من اربعة وزراء ، والى امر آخر هو عدم حضور الوطنيين الى
المجلس وتشويشهم من الخارج على اعماله ، وكان في هذا الكثير من الصحة ، لان الكتلة الوطنية
وتعريضها بالدرجة الاولى من ابراهيم هنانو، عزمت على سحب رجالها من المجلس ، وبالتالي اشارة
الشعب ودفعه للقضاء على المجلس النيابي .

وتدركا للامر عجلت وزارة حقي العظم الثانية ، بتقديم بيانها للوزراء الى المجلس
بتاريخ (٨ أيار ١٩٣٣) ، و اشار رئيس الوزراء الى ان الحكومة ستسعى لاتقرار السكينة والسير
نحو الاستقلال ومتابعة المفاوضات لعقد المعاهدة ، وتجاهل وضع المبعدين السياسيين ، وقد
منحت الوزارة الثقة (٢) .

كما قد ذكرنا ان من الاهداف الرئيسية لدخول الوطنيين الى المجلس ، السعي لعقد
معاهدة مع فرنسا تحدد المصالح السورية وتعتبر اكثر تحمرا بالمقاس الى المعاهدة العراقية
- البريطانية . كما رأينا ان جميل مردم هو الذي تولى مباحثات المعاهدة ، ولما تأكد انها
لا تحقق الاماني الوطنية ، وان فرنسا تماطل في موضوع الوحدة السورية ، وبسبب ضغط الكتلة
الوطنية ، قدّم استقالته ، وتضامن معه الوزير مظهر رسلان وسحب للوطنيين يد يهابان مناقشات
المعاهدة ، وتولى توضوعها حقي العظم واعضاء وزارته الثانية (٣) .

-
- (١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية ٢٧ نيسان ١٩٣٣
(٢) - الوزارة العظمى الثانية التي فيها المفوض السامي جاءت على النحو التالي :
حقي العظم - للرئاسة والداخلية ، الحاج محمد الاطهلي - للزراعة ، وسليم
جنبريت للاشغال العامة والمعارف ، شاكّر نعمت الشعباني للمالية ، الشيخ سليمان
الجوخة دار - للعدلية .

للاطلاع العودة لكتاب عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ١ - ص ٢١٦

- (٣) - جريدة بردى - سورية بين عهدين - صدرت عام الاستقلال ١٩٤٦ ، ص ٢٧ .

وكان المفوض السامي (بونسو) قد استدعى الى باريس اثر فشل المفاوضات ، وحل مكانه (دوما رتيل) الذي وصل في (١٤ تشرين الاول ١٩٣٣) الى بيروت ، وتابع مفاوضات المعاهدة مع الحكومة السورية الجديدة برئاسة حقي العظم ، وانتهت المفاوضات بمعاهدة عرفت باسم معاهدة الشعباني (١).

وسنتناول هذه المعاهدة وموقف الجهات المختلفة منها وما آلت اليه بعد قليل . ومن الجدير بالذكر ان حكومة حقي العظم الثانية اعطيت صلاحيات واسعة من قبل المفوضية الفرنسية ، وذلك دعما لموقفها لاتمام مشروع المعاهدة ، ولتستطيع السلطة الفرنسية تنفيذ مخططاتها عن طريقها . ومن ضمن الصلاحيات التي حصلت عليها : حق اصدار مراسيم اشتراعية دون العودة الى المجلس النيابي . وكان ذلك تحديا كبيرا للسلطة التشريعية ، وكذلك سمح لها باتخاذ ما تراه مناسبا حتى ولو كان معارضا للقوانين نفسها .

وبناء على موقف القوة هذا الذي تحقق لحكومة حقي العظم ، راحت تخطط لتنفيذ أول الرغائب الفرنسية وهي تهية الجو لقبول المعاهدة الفرنسية ، وأول ما لجأت اليه ، هو استرضاء بعض النواب بأسلوب خفي ؛ فقررت إلغاء الديون التي كانت للدولة على المؤرخين ، وكان هذا طريقا مباشرا اسقطت فيه الديون المترتبة على النواب الذين يشكلون اكبر قسم من المدينين ، وهم الذين تبوأوا هذا القانون حين عرضه (٢) ، فقد بلغت الديون التي بذمة نائب حلب ورئيس بلديتها غالب آل ابراهيم باشا (١٨) ألف ليرة سورية . وأحد عشر ألف ليرة سورية في ذمة نائب جبل سمعان عارف الجزار ، كما بلغ مجموع الديون المترتبة على باقي النواب والمقررين منهم ما لا يقل عن مليوني ليرة سورية . وفي ٢٩ أيار ١٩٣٣ ، صدر قانون بشأن تقسيط

(١) - رجعنا ان الشعباني كان مقرا للجنة المالية في عهد الوزارة الاولى سنة ١٩٣٢ ، واصبح وزيرا للمالية في زمن الوزارة العظمى الثانية عام ١٩٣٣ م بعد استقالة الوزيرين الوطنيين ، وكان طموحا ، الامر الذي اوقعه في شباك الفرنسيين ، وربما ستمت المعاهدة بمعاهدة الشعباني ، لكونه من أكثر المتحمسين لها والمدافعين عنها ، وهذا زاد في كراهية الشعب اليه ، خاصة وان موقفه العدائي من الكتلة الوطنية قديم .

(٢) - د . عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ١ - ص ٢٢٥

وتأجيل باقي الاموال الاميرية (١) ، لو ان الوزارة حرصت على جمع هذه الديون لسد العجز الواضح في الميزانية ، لكان لها ما ارادت ، ولو لكان لها جزء كبير منه ، الا انها هددت السي شراة اسوات النواب حين عرض المعاهدة عليهم ، وفي اقل الاحتمالات لضمان سكوتهم ، وقصد فازت بدعهم وفضاضهم عن تجاوزاتها وانتهاكاتهما لحقوق السلطة التشريعية .

ومعد ان دعت الحكومة موقفها ، قامت باتصالات مكثفة مع المفوض السامي ، تم فيها

تهينة المعاهدة ، وناب عن رئيس فرنسا الكونت (د و مارتيل) De Martel المفوض

السامي في سورية ولبنان . أما عن رئيس سورية فقد ناب حقي المعظم رئيس مجلس الوزراء .

مضمون المعاهدة (٢) : حددت مدة المعاهدة بخمس وعشرين سنة ، وتألفت من

ثلاثة صكوك :

أولا - معاهدة صداقة وتحالف .

ثانيا - بروتوكول " أ " بشأن الاتفاقيات والعقود التي ستوضع موضع التنفيذ في ذات الوقت الذي

تنفذ فيه المعاهدة عند دخول سوريا جامعة الامم .

ثالثا - بروتوكول " ب " بشأن البرنامج الاقتصادي ، تحقيقه خلال المدة التمهيدية لكي يؤمن

بطريقة التعاقد وضمن نطاق القانون الاساسي تطور المؤسسات الحالية ، لاجل نقل

التمتعات الى الحكومة السورية نقلا تدريجيا .

كما ضمت المعاهدة اثني عشرة مادة .

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الحادية عشر - ٢٩ أيار ١٩٣٣ .

(٢) - لمزيد من الاطلاع على مضمون المعاهدة يمكن العودة الى جريدة القبس الصادرة في

٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ م

- وانظر حسن الحكيم - الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية من صفحة

٣٠٦ - الى صفحة ٣٢٥ .

- وانظر د . زوقان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار - من صفحة

٣٧٦ وحتى الصفحة ٣٨٠ .

- يقول وجيه الحذار في كتابه - الدستور والحكم - ص ١٧٤ ، بأن نصوص المعاهدة

وردت من باريس . ويذكر محمد عزة دروزة في كتابه حول الحركة العربية الحديثة

ص ٤٧ بأن المفوض السامي عرض المعاهدة المعدّة .

استدعى المفوض السامي الى بيروت كلا من رئيس الجمهورية السورية ، وهيئة الوزارة برئاسة حقي المصالح ، لإطلاعهم على نص المعاهدة ، وتمرطت الحكومة في التوقيع عليها في ١٦ تشرين الثاني (١٩٣٣) (١) ، قبل عرضها على المجلس النيابي ، وكان هذا موقفا استغفلته فرنسا الى ابعد الحدود .

الا ان سليم جنبرت وزير المعارف والاشغال العامة ، بعد ان اطلع على بنود المعاهدة عاد الى المفوض وقال له فيما قال : " المعاهدة كما هي لا يمكن قبولها ، وانا واول من يرفضها " (٢) وذلك بعد ان خامرته الشكوك في امر المعاهدة ، وتخوف من ان قبولها يعتبر خيانة للوطن ، واتبع ذلك بأن قدم استقالته ، قبل توقيع المعاهدة من قبل الحكومة بيوم واحد ، أي في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، ولم تجد الوسائل على حمله لاستردادها (٣) . وكان لموقفه هذا صدى واسع ، وترهيب في الاوساط الشعبية والوطنية (٤) .

(١) - وجهه الحفار - المصدر السابق - ص ١٧٤

(٢) - علي رضا - المصدر السابق - ص ٣٣٣

(٣) - حسن الحكيم - مذكراتي - ج ٢ ص ١٧٠

(٤) - كان سليم جنبرت مسيحيا كاثوليكيا ، معتدلا في مواقفه مع فرنسا ، الا ان هذا لم يمنعه من اتخاذ موقف وطني ازاء التجني الذي لسه في المعاهدة ، وقد قدّر له الوطنيون بهذا كثيرا ، حتى انه عرض عليه منصب الوزارة مرتين زمن حكم الكتلة الوطنية .

- ذكر الدكتور زوقان قرقوط في كتابه - تطور الحركة الوطنية في سورية ص ١٤٢ ، ان الوزير سليم جنبرت كان ممن وقعوا معاهدة ١٩٣٣ ، وهذا يتناقض تماما مع موقفه الذي اعلن عنه ، حين استقال احتجاجا على المعاهدة التي تخالف رغائب الامة ، ولعله وقع فيسي الاشتباه بسبب ذهاب سليم جنبرت الى بيروت ومقابلته المفوض السامي ، ولكنه عاد على اثر الزيارة رافضا للمعاهدة ، حول ذلك انظر غالب العياشي ص ٣٨٤ .

- ولا بد من الاشارة الى ان سليم جنبرت كان ينتمي الى الحزب الحر الدستوري ، الا انه فصل منه بعد تنصيبه وزيرا للاشغال العامة ، بحجة انه لم يأخذ رأى الحزب في قبوله الوزارة ، وقد اجاب على هذا : " لم احضر اجتماعا من اجتماعات الحزب منذ تأسيسه حتى الآن ، ولذلك لا ارى ما يدعو الى اصدار مثل هذا القرار ، على اني ايضا لم اشترك باسم الحزب في الوزارة " ، نقلا عن جريدة الايام - العدد (١٧٤)

تاريخ ١٧ حزيران ١٩٣٢ م - ص ٢

انتبهز الوطنيون الفرصة ، وأصدروا بيانا يوم الاثنين ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ شرحوا فيه وضع المعاهدة ، وما جاء في هذا البيان (١) :

- ١ - ان المعاهدة خالية من كل معاني السيادة ، وهي تقر وتجزئ تدخل الافرنسيين بالصغيرة والكبيرة من شؤن البلاد الداخلية - الادارية ، والمالية ، والقضائية ، والعسكرية وحتى التعليمية ، وتحرمها من سيادتها الخارجية .
- ب - انها تقر التجزئة اقرارا واضحا وصريحا ، وتطلب من البلاد المصادقة على ذلك .
- ج - انها تفرغ الصلاحيات التي أخذها الافرنسيون لأنفسهم من حقوق البلاد ومصيرة عهد يغلّ عنقها الى مدى لا يعلم انتهاءه ، ويحملها عدا ذلك نفقات هـذا الاستعمار .

أي أن المعاهدة ستكون عملية اقرار من سورية بصلاحيات فرنسا وما نالته بشكل خطي ، هذا وقد ادعت فرنسا أنها أخذت بعين الاعتبار رغائب لسكان بعض المناطق بالانفصال ، لهذا أقرت التجزئة ولم تفرضها ، والحقيقة أن ما ادعته فرنسا لم يكن صحيحا ، فهي لم تأخذ رأي الأهالي في أي قضية مهما كانت جوهرية ، فما الذي دعاها . تسائر في هذه النقطة بالذات ؟ علما بأن الرغبة الاكيدة لدى جميع سكان المناطق ، هي الانضمام للأمم السورية ، وإذا كانت هنالك بعض الأصوات الشاذة لأحزاب أو شخصا عديمة متطرفة تريد استغلال الغرض ، الا أن المسار العام للجماهير العريضة كان وحدها .

هاج الشعب اثر سماعه بالمعاهدة ، وتلقى المجلس العديد من برقيات الاستنكار تحمل اللعنات عليه وعلى الحكومة ، وعلى كل من يوافق على المعاهدة وتحذر النواب من التوقيع عليها (٢) . ولأول مرة تساهم - في السيدات السوريات ببرقيات الاحتجاج . وكن قد ساهمن سابقا في النضال في جميع ادوار الصراع ضد الاجنبي (٣) .

وتحرزا من تدعيم الاحوال يعطل المفاوضات السامي العديد من الصحف ، وأصدر بيانها هدد فيه بانزال العقوبات بكل من يحاول اثارة الشغب والتعطيل على المعاهدة ، الا أن هذا

(١) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل ٢ ص ٢٤ .

(٢) - المصدر السابق ص ٢٦ .

(٣) - جميل العلواني - نضال شعب وسجل خلود - من ١٩١٩-١٩٤٦ ص ٢٦٢ .

لم يجد شيئاً ، ولا سيما بعد أن عجلت السلطة الفرنسية بنشر بنود المعاهدة في الصحف في (١٦ تشرين الثاني) (١) موقعة من الجانبين ، وقبل عرضها على البرلمان ، بما أريـك الحكومة وأوقعها في مأزق حرج أمام المجلس . ولما اطلع صبحي بركات رئيس المجلس على المعاهدة ، انشاق وراءه الاجماع الشعبي وأعلن رفضه لها ، كما هدد باستقالته بدل الموافقة عليها . وكان وقد أدى موقف صبحي بركات هذا الى تغيير جذري على سير الامور في المجلس ، فأغلبية الأعضاء النواب كانوا يدينون له بالولاء ، وله مكانة خاصة في نفوسهم وقد جمعتهم صفة الاعتدال في علاقتهم مع فرنسا ، والرغبة في التعاون معها . أما وقد تغير موقف الرئيس الآن ، فالأرجح أن كفته سترجع ، خاصة وأن الوطنيين سيؤيدون خطوته ، وحدث المتوقع ، ان عاد الوطنيين بعد غياب طويل عن المجلس ، وأعلنوا أنهم من تحت قبته سيحاربون المعاهدة ويقفون في وجه التصويت عليها .

المعاهدة في البرلمان :

على اثر الحرج الذي وقعت فيه الحكومة بعد انكشاف أمرها للشعب ، حاول شاكر نعمت الشعباني أن يمنع مناقشة المعاهدة في المجلس ، ولكن جميل مردم والنواب الوطنيين أصروا على عرضها على المجلس لمناقشتها (٢) .

وفي جلسة الأربعاء ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، كان الجو متوتراً داخل المجلس وخارجه (٣) . ففي الخارج فرضت القوات الفرنسية حماية أمنية حول المجلس ، وفي الطرـق المودمية اليه ، وفرض ما يشبه حظر التجول ، بينما اجتمع النواب في الداخل في انتظار عرض المعاهدة للتصديق عليها ، واستطاع الوطنيين استئصال معظم النواب الى جانبهم ، واستغلال الموقف الايجابي لصبحي بركات ، فصعد جميل مردم الى المنصة وقراء مضبطة موقعة من (٤٦)

(١) - دليل الجمهورية السورية - الدولة السورية - ص ١٦٠ .

(٢) - جريدة القبس - العدد الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

(٣) - عهد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٢ ص ٢٥ ، وقد قامت مظاهرة نسائية خارج

المجلس رغم حشود (السنكال) مستنكرة المعاهدة ، ووصلت اصواتهن الى مسامع

النواب ، فازدادوا حماسة لرفضها .

نائبها ، يرفض المعاهدة وردها (١) ، لأنها تتنافى إمامي الأمة وضد رغائبها ، ويروي النائب حامد الخوجة حادثة رفض المعاهدة في البرلمان - وكان وقتها أمين سر المجلس - على النحو التالي :

لما جاء رد المعاهدة ، أعلنت أنها معاهدة تبالف وحدانية بين البلدين ، ولما بالشرت قرايم فاذا بمردم بك يقوم من مكانه ويقترب من المنصة ، ليلتو المعريضة ، فاذا بالمندوب يقوم من مكانه بجانب منصة الخطابة ، فهجم مردم على المنصة ، وترك معطفه بيد معترض في طريقه ، واندفع وتلا المعريضة يرفض المعاهدة ، بينما المندوب يتلو قرار إيقاف الجلسات (٢) .

على أثرها أوقف مندوب المفوض السامي الجلسة وأجلها أربعة أيام ، وفي ٢٥ تشرين الثاني ، أصدر المفوض السامي قرارا بوقف مناقشات المجلس النهائي (٣) ، وطلب من رئيس الجمهورية استرداد المعاهدة المفروضة ، كما طلب منه أن يتم تمزيق أوراق الجلسة الأخيرة المتعلقة بالمعاهدة ، بحجة أن المناقشة لم تكن نظامية ، ولكن رئيس المجلس رفض الطلب الأخير وأشار إلى أن الجلسة كانت نظامية ، وأن مناقشتها طبعية ، خاصة وأن الموضوع حساس ويمنس مستقبل الأمة .

وتألفت لجنة لمتابعة العمل النهائي ضمت كلا من رئيس المجلس سبهي بركسات ، وهاشم الاتاسي ، وجميل مزلام ، وفائز الخوري ، ونقولا جانجي ، ونوري الاصغري ، وعفيف الصلح ، ونسيب الكيلاني (٤) .

-
- (١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الأولى في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣ .
جاء في نص المضبطة : " لقد اطلع النواب الموقمون أدناء على نصوص المعاهدة التي وقعت عليها الحكومة وعرضتها على مجلسنا النهائي لإقرارها فوجدوها مناقضة لرغائب الأمة وغير ضامنة لمصالح البلاد من وحدة وسيادة واستقلال ، ولذلك فنحن نرى رد هذه المعاهدة وانتخاب لجنة مؤلفة من خمسة عشر نائبا لكتابة قرار البرد ونترح إجراء انتخاب اللجنة حالا ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام " . عن كتاب الدكتور نزيان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار - ص ٣٨٤ .
وكذلك يمكن العودة لكتاب عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ص ٣٤ - ٣٥ .
- (٢) - مقابلة مع الاستاذ حامد الخوجة بين كاتبة البحث وبينه جرت في دمشق بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٣ .
- (٣) - وجهه الحفار - المصدر السابق ص ١٢٥ .
- (٤) - علي رضا - المصدر السابق - ص ٣٤١ .

كما طالب الوطنيين بإسقاط الحكومة العظمية ، واعتبروها ساقطة بسقوط مشروع

المعاهدة المقدم من قبلها (١) وتعتبر على المكتب الدائم للمجلس إقامة الدورة الاستثنائية

لمجلس النواب اعتبارا من (١ كانون ثاني ١٩٣٤) ، كعقوبة من فرنسا لرفض المعاهدة .

والفريب في الأمر أن البرلمان الفرنسي لم يكن راضيا تمام الرضا من معاهدة عام ١٩٣٣

فقد ذكر أحد النواب الفرنسيين ، وهو يشير الى بعض بنودها : " معنى هذا هو ترك الانتخاب

مع الحد الأدنى بتوطيد الأمن والنظام في هذه البلاد ، وهي مهمة تصبح صعبة جدا ، بمد

اضاعتنا سلطة مراقبة شؤونها السياسية " (٢) .

إذا كان هذا رأي الفرنسيين في المعاهدة ، وهي لا تحقق كثيرا من الأماني الوطنية ،

فكيف يمكن أن يتوقع السوريون خيرا من الفرنسيين ؟ والأمر الملفت للنظر أن جريدة القبس نشرت

في أحد أعدادها مقالا ورد فيه : " ان فرنسا لا تفكر البتة في عقد معاهدة مع سوريا اليوم ،

بل تفكر في أن تخلع شيئا فشيئا واجبات الحكم التي اضطلعت بأصنافها على عاتق أهل سورية ،

فتؤلف قوى جندية يمكن الاستعانة بها عند اللزوم لحفظ الأمن والدفاع عن الحدود ، ثم

تنظم القضاء السوري وأنظمة الضرائب ، وتؤلف المجلس الاقتصادي ، وتتصلح مع البرلمان كثيرا

من الشؤون السورية ، أما المعاهدة ، فلن توضع موضع البحث قبل سنة ١٩٣٦ ، أي نهاية

مدة البرلمان الحالي " (٣) . وكأننا أرادت الجريدة للتنبيه بالمستقبل حيث تم فعلا في عام

١٩٣٦ عقد معاهدة بين الوطنيين وفرنسا ، إلا أن الأمر الصحيح هو أن فرنسا لم توقع هذه

المعاهدة ، بل رفضها البرلمان الفرنسي ، وهذا ما سنراه في مكان لاحق ، مما يدلنا على

عدم رغبة فرنسا في أي نوع من المعاهدات ما لم تحقق مآربها في التحكم والاستغلال .

ومنذ رفض المجلس النهائي للمعاهدة ، كانت الدسائس تحاك ضد مصالح البلاد

في الدوائر الرسمية ولدى موظفي الاستخبارات في دمشق (٤) . وازدادت نقمة الحكومة

على المجلس لرفضه المعاهدة والتصديق عليها ، فأصدر حقي العظم كتابا في ٣١ كانون الثاني

١٩٣٤ ، وجهه الى رئيس المجلس ، كانت غايته الانتقام والتشفي ، وفيه يبلغ المجلس بتخفيض

(١) - نجيب الأرناؤزي - سورية من الاحتلال الى الجلاء - ص ٩٦ .

(٢) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٢ ص ١٠٨ .

(٣) - جريدة القبس - العدد الصادر في ٢١ آب ١٩٣٢ م .

(٤) - لطفي الحفار - ذكريات - ج ٢ - ص ٥٦ .

ميزانيته وتسريح بعض موظفيه بحجة الاقتصاد في النفقات (١) . وبعد تلاوة كتاب رئيس الوزارة ،
علق صبحي بركات قائلا : " لي الشرف أن أحيط فخامتكم علما ، أننا قد بلغنا موازنة المجلس
النيابي لعام (١٩٣٤) ، والتي صدّقت على أسس ملوؤها الشجاعة والافتئات على حقوق القوة
التشريعية ، الأمر الذي لم نستغرب صدوره من حكومة احتفظت بها على الرغم من خذلانها وسحب
الثقة منها " (٢) .

وزارة تاج الدين الحسني الثانية :

الا أنه لم تستقم الحال للحكومة حتي العظم ، فقد قدم استقالة حكومته في ١٧ آذار
عام ١٩٣٤ (٣) ، بعد أن خسر ثقة الشعب واستحق غضبه ، وكذلك خسر الجولة مع فرنسا ،
كتب محمد كرد علي في مذكراته في وصف حكومة حتي العظم : " حرص رؤساء الوزارات في كل
دور على استخدام ذريعتهم وخواصهم ، والافضال على أنصارهم وصنائعهم . وأعظم من كان له
الفرام المظلم بحماية الأهل والأقارب حتي العظم " (٤) .

وقال أيضا " أما حتي العظم فما أظنه على طول مقامه في الرياسات خالف المنتدبين
في مسألة واحدة ، حتى قال أحد رجال الانتداب له على كثرة استكانته وسرعة موافقته : انا نريد
رئيس وزارة يقول لنا تارة نعم وتارة لا . لا أن يقول لنا نعم دائما فان هذا لا فائدة فيه " (٥)

وقامت السلطة الفرنسية بتعيين حكومة جديدة تحت رئاسة الشيخ تاج الدين الحسني
في نفس اليوم الذي استقالت فيه حكومة حتي العظم ، وكانت عودة تاج الدين الى السلطة تعني
الكثير ، خاصة وان رئيس الجمهورية محمد علي العابد لم يكن راغبا في هذه الحكومة ، ولكنه
لم يكن يملك من الأمور شيئا في ذلك العهد ، والسياسة الفرنسية ، كانت هي التي تتصرف
بكل شأن مستترة وراء هياكل الحكم من الموظفين ، وسيطرة على كل كبيرة وصغيرة .

(١) - علي رضا - المصدر السابق - ص ٣٤٣ .

(٢) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٢ ص ١٠٨ .

(٣) - وجهه الحفار - المصدر السابق - ص ١٧٥ .

(٤) - محمد كرد علي - مذكرات - ج ٢ ص ٣٢٤ ، ٣٢٧-٣٣٨ .

(٥) - المصدر نفسه ص ٤٧٧-٤٧٨ .

صهنت السلطة الفرنسية تاج الدين الحسيني ، بناءً على مراسيم اشتراعية كانت تصدرها في فترات تعطيل البرلمان ، الامر الذي أبقى حكومة الشيخ تاج حميدة عن نيل الثقة من المجلس ، كغيرها من الحكومات التي تنشأ في ظل نظام دستوري ، بحجة أن المجلس معطل . وكان المفوض السامي قد أصدر في ١٠ آذار ١٩٣٤ قراراً رقم ٥٤ ل. ر. (١) بتأجيل اجتماعات المجلس إلى ١٥ تشرين الاول ١٩٣٤ بينما كان المجلس سيمتد في ٢٠ آذار ١٩٣٤ وذلك دون أن يهدى سبيل لهذا الاجراء ، واضطرت اللجنة البرلمانية في ٢٠ آذار عام ١٩٣٤ أن تصدر بياناً تحتج فيه على التعطيل ، وتهدى تخوفها منه .

ولا ريب في أنه كان للسلطة الانتدابية ما يفسر تصرفها ، فبعد أن انقلب المجلس عليها ، واسقطت الوزارة ، رأت أن تأتي بتاج الدين الحسيني ، بالرغم من اقتناعها بعدم رضا الشعب عنه ، لذلك كان تعطيل المجلس يتيح لها حرية التصرف ، فلم تشروع عن اتخاذ مثل هذا الاجراء ، وهي تعرف تماماً أن تاج الدين لن يمارضها فيما تتخذه من اجراءات .

الا أن بقاء المجلس قائماً كان منفصلاً لها وللحكومة في بعض الأحيان ، ففي ٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ م أرسل صبحي بركات رئيس المجلس احتجاجاً على صرف مبلغ (٣٥) مليون فرنك على المشاريع دون علم النواب (٢) والمجلسودون موافقته على هذه النفقات ، وكان كثير من هذه الأمور يجري بعيداً عن المجلس في محاولة لتجاهل وجوده وتهدى سلطانه .

وأخيراً تم الاستغناء عنه ، في قرار أصدره المفوض السامي دى مارتيل في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٤ وجاء في هذا القرار : " وحيث أن تحقيق عمل الانقاذ العام هذا ، قد يتعرض للخطر بسبب سير الأوضاع البرلمانية في سورية سيرا لم يزل غير كامل ما أوجب قبلاً وقف مناقشات مجلس النواب في تشرين الثاني سنة (١٩٣٣) وفي آذار سنة ١٩٣٤ قرر مايلي : المادة الأولى : توقف مناقشات مجلس النواب المنتخب في نيسان (١٩٣٢) م إلى أجل مسمى " (٣) .

(١) - الجريدة الرسمية العدد (٥) تاريخ ١٥ آذار ١٩٣٤ ص ١ .

(٢) - عهد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ١ - ص ٣٢٣ .

(٣) - عهد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٢ - ص ٢٧٩ .

وعلى أثر هذا القرار أضربت المدن السورية كلها في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٤، احتجاجاً على تعطيل أعمال المجلس، ولكن المفوض السامي تابع خطته بعد أن تخلص من المجلس، فأصدر في ٣٠ كانون الأول ١٩٣٤ م قراراً برقم ١٧٦/ل.ر، منح فيه حق إصدار المراسيم التشريعية لحكومة الشيخ تاج الدين، وذلك باتفاق مع الوزراء، بحيث أعيدت السيطرة الفرنسية على الأمور، وأبعد الشعب عن مناقشتها.

والسؤال الذي يطرح في هذا المعرض هو، لماذا غضبت المدن السورية، وثار الوطنيون وغيرهم لافلاق وتعطيل المجلس النيابي؟ ألم يكن هذا هدفهم منذ البداية حين ذكر إبراهيم هنانو أنه سيتم تهديم المجلس مهما كلف الثمن؟. ويبدو أن ذلك يرجع بنحو رئيسي إلى أن الوطنيين بعد نجاحهم في إسقاط وزارة حقي العظم، وكذلك في رفض معاهدة ١٩٣٣، وتسييرهم المجلس حسب مشيئتهم، شعروا بأنه يمكنهم الاستمرار في هذا المجلس طالما أن الأمور بدت تسير حسب رغبتهم، وبالتالي يمكنهم إعادة الهيمنة على الوزارة، لولا أن المفوض السامي فاجأهم بتعيين تاج الدين رئيساً للوزارة، وتعطيل جلسات المجلس إلى أجل غير مسمى، مما يبدد أحلامهم فذهبت أذراج الرياح.

٦- احوال البلاد حتى استلام الكتلة الوطنية عام ١٩٣٦ :

كانت هنالك مشاكل متفرقة ترافق سير الأحداث، ولعبت دوراً في الحياة السورية منها:

٢ - منح الدويلات صلاحيات نسبية، فبقيت مرتبطة مع العاصمة في أمور كثيرة، ولكنها صحت بحرية الحركة بعد أن صدرت لكل منها دساتير مستقلة (١). ومن هذا الوضع أشار موهيسيم نائب لواء الاسكندرونة إلى أن اللواء قد حصل بناءً على النظام الاساسي الخاص رقم ٣١١٢ المؤرخ في (١٤ أيار ١٩٣٠) على استقلال ذاتي، وأكد على المطالبة بحرية ورعاية مضمون هذا القرار، (٢) علماً بأن اللواء حتى ذلك الوقت كان يمثل في المجلس النيابي ويساهم ببعض الضرائب، وقد حصل في (٢٣ أيار ١٩٣٣) على اعفاء قشور الصنوبر المستعملة

(١) - للاطلاع على نصوص الدساتير يمكن العودة إلى ملحق جريدة الجمهورية السورية رقم ١٢

الصادر في ٢٢ أيار ١٩٣٠ م، وللصفحة الأولى من مجلس عام ١٩٣٣ م، سالف الذكر.

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية عشر - ٣٠ أيار ١٩٣٣ م.

في مداينه من كافة الرسوم (١) كما سرى عليه قانون الأجر المدرسية والكراسي المجانية في المدارس التجهيزية .

ب - مشكلة الآشوريين : (٢)

لجأت مجموعات آشورية الى سورية ، قادمة من العراق في هجرات متقطعة بدءاً من عام (١٩٣٣-١٩٣٦) وحتى عام (١٩٣٦) ، وذلك لسوء العلاقات بينها وبين الحكومات العراقية آنذاك (٣) ، وأصبحت حياتهم متعذرة ، فكان مجيئهم الى سورية مخططاً له من قبل انكلترا والعراق ، ليمت تخلص العراق من مشاكلهم التي كثرت ، ولأرباك سورية بمشاكل جانبية ، خاصة وأن العراق كان يخشى وجودهم في منطقة الموصل ، واستطاع طردهم ونزع الجنسية العراقية عن كثير منهم ، لمشاركتهم في أعمال شغب مسلحة (٤) .

وفي ٥ أيلول عام ١٩٣٤ ، سمحت السلطات الفرنسية لألف وأربعمائة شخص آشوري من العراق باسكانهم في الجزيرة ، واقطاعهم الأراضي الزراعية من املاك الدولة دون أن تنتظر موافقة المسؤولين السوريين (٥) . وتركز الآشوريون في منطقة الخابور ، وتسبب استيطانهم في أرباك أحوال الأهليين بعد أن نازعهم الآشوريون أراضيهم وأسباب معيشتهم . وفي ٥ شباط ١٩٣٥ أرسلت الكتلة الوطنية تقريراً الى الحكومة تحتج فيه على هجرة الآشوريين واسكانهم في الجزيرة ، وضمت التقرير المبررات التالية لاحتجاجها هذا :

١- لان الآشوريين شعب اشتهروا بأعمال الشقاوة والثورة على حكومات بلادهم ، ان رفضت قبولهم حكومات البرازيل وقبرص تجنبنا لما قد يثيرونه هناك من مشاكل ومتاعب .

(١) - المصدر السابق - الجلسة السادسة من الدورة الثالثة - أيار ١٩٣٣ م - ص ٢ .

(٢) - الآشوري ، يدين بالمسيحية على المذهب النسطوري ، ويتكلم اللغة الآشورية .

(٣) - ستيفن هامسلي لونفريخ - تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي - ص ٢٦٩ .

(٤) - أحمد خليل محمودي - الحياة البرلمانية في العراق - رسالة ماجستير - ص ٨٢ ، (الجامعة اللبنانية ١٩٨٨) .

(٥) - علي رضا - المصدر السابق - ص ٣٦٢ .

٢- لأن اسكان الآشوريين في سورية ، مخالف لواجبات فرنسا القائمة أولا وقبل كل شيء على صيانة مصلحة السوريين .

٣- لأن وجود هذا العنصر المقلق في سورية واسكانه على الحدود يعرض سوريا الى مشاكل مع الحكومات المجاورة ، لأنهم قد لا يتورعون عن التأثير من حكومة العراق التي نذتهم .

٤- من المستحيل أن يرتاح السوريون الى هجرة الآشوريين وتشغيلهم في الأعمال ذات المنفعة العامة وحرمان العامل السوري من العمل فيها" . (١) .

وما لاشك فيه أن الوطنيين كانوا على حق في النقاط التي عرضوها ، لان سورية لا تنقصها مشكلة القوميات الى جانب ما يستغل من الواقع الطائفي فيها ، فهي لا تريد أن تتورط أكثر في مشاكل جانبية ، وفوق ذلك لم يؤخذ حتى رأيها في توطيئهم وعلى المسموم ، استمرت عملية التوطين الى آخرها ، وأصبح الآشوريين مواطنين سوريين ، رغم احتجاج دبر الزور في ٢٥ نيسان ١٩٣٥ على اسكان الآشوريين ، وتحذيرها من أن يكون لهذا الاسكان النتائج السيئة التي تمتص من تجمع الصهيونيين في سورية الجنوبية - فلسطين (٢) .

ج- قضية المحاكم المختلطة :

أعلن بونسو أنه سيوحد القضاء بحيث يتناسب مع حقوق الأمة السورية ويحقق مصالح الوطنيين والاجانب ، وحرصا منه على تحقيق هذا أنشأ ما عرف في القضاء باسم (المحاكم الاجنبية) للنظر في قضايا الرعايا والتابعين لفرنسا الى جانب القضاء المحلي المعروف (٣) ، وبذلك خلقت بذور جديدة للشقاق ، وتطاولت فرنسا في غير حقوقها حين خالفت ما عهد اليها من المحافظة على وحدة البلاد ، ومنع تجزئتها .

وتطور الأمر ، حين صدر قرار رقم (٢٠٢٨) تاريخ ٧ تموز ١٩٣٣ ، المتعلق بالمحاكم المختلطة (٤) ، وكان الهدف منها حل المشاكل التي تقع بين المسلمين من جهة والفتيات الاخرى من جهة ثانية ، ويترأس هذه المحاكم قاض فرنسي ، ومن الممكن أن تكون أغلبية المحكمة

(١) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٢) - علي رضا - المصدر السابق - ص ٣٧٠ .

(٣) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ١ - ص ٦٠ .

(٤) - دليل الجمهورية السورية - ص ٤٠٦ .

فرنسية ، وذلك اذا كانت القضية المنظور فيها ، أحد أطرافها أجنبي ، كما أنه يتم تعيين القضاة الفرنسيين ومعاوني وزارة العدلية من قبل المفوض السامي نفسه وتستخدم اللغتان الفرنسية والعربية في تلك المحاكم ، وكل ما يصدر من الأحكام يكون باللغة الفرنسية ، وتستعمل من هذه الأحكام القضايا والمسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية بين المسلمين ، والتي تنظر فيها المحاكم المحلية ، وصارت هذه المحاكم تثار مشاكل وافتراضات بسبب ما حصلت عليه من الصلاحيات ، وقد ذكر عارف النكدي وهو من (كبار القضاة المستقلين) في خطاب له ، تحدث فيه عن القضاء في سوريا سنة ١٩٣٠ ، فوصف معاييب هذا القضاء في عهد الانتداب ، وبين كيف أن الموكل اليهم الارشاد والمراقبة ، أخذوا يتدخلون في الكبيرة والصغيرة ، فدخلوا في بعض الجهات الى المحاكم ويهددون الحكام ويهينونهم * (١) . كما أشار الى أن الآمال بالاصلاح كانت معقودة على التصنيف الذي جرى في تموز ١٩٢٨ ، إذ أخرج بعض العاجزين من القضاة ، ولكن التدخل بتميين الأشخاص ونقلهم حسب المصلحة السياسية والكيفية أفسد عمل التصنيف ، مما جعل " القضاء " في سوريا تحت سيطرة السياسة * . أما النائب زكي الخطيب فقد أسف لكون القضاء في البلاد لا يستند سلطته من الحكومة الوطنية ، وطالب باصلاح جوهره له ، وأكد فائز الخوري بأنه يجب أن يكون القضاء مستقلا بعيدا عن السياسة (٢) .

ومن الجدير بالذكر ، أن رئيس الجمهورية محمد علي المايد كان يرغب في التخلص من المحاكم التي تنظر في القضايا الاجنبية ، لكثرة شكاوى الناس منها ، ولأنه هو نفسه لقي منها مازاد في كرهه لها (٣) ، ولكنه عجز عن ذلك بسبب تمسك السلطة الفرنسية بها .

د - الوقوف الاسلامية :

كانت المادة (١١٤) من الدستور السوري ، قد نصت على أن : " الأوقاف الاسلامية بشكل عام ملك للطائفة الاسلامية دون سواها ، يدير شؤونها مجالس ينتخبها المسلمون بوضع قانون خاص لكيفية انتخاب هذه المجالس وصلاحياتها " (٤) . الا أن فرنسا

(١) - محمد جميل بهيم - الانتدابان في سوريا والعراق ، انكلترا وفرنسا - ص ١١٢-١١٣ .

(٢) - الجريدة الرسمية العدد (٦) ٣١ آذار ١٩٣٣ ص ٢١٤ .

(٣) - نجيب الأرناؤزي - سورية من الاحتلال حتى الجلاء - ص ٩١ .

(٤) - دستور دولة سوريا - الصادر في ١٤ أيار ١٩٣٠ في الجريدة الرسمية للجمهورية السورية المادة (١١٤) .

وامعانا منها في التدخل بأمر المسلمين ، شجعت هذا الحق عن المسلمين فقط وأقرته لغيرهم ،
 وذلك حين جمع المفوض السامي المجلس الأعلى المشكل وفقا للقرار ٧٥٣ بموجب كتاب مسووخ
 في ٤ كانون الأول ١٩٣٠ رقم (٨٦٥٠) ، وأضاف اليه ثمانية أشخاص بالتعيين دون الانتخاب
 وجعل المجلس يسن قانونا بتاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٣٠ ، برقم (١٠) صدقه المفوض
 السامي في ١٦ كانون الأول بقرار رقم ١٥٧ ، الذي عرف باسم " التنظيمات الجديدة " (١) ،
 وكان هذا القانون ناسخا للمادة (١١٤) ، حيث لم يذكر شيئا عن حقوق الطائفة الاسلامية
 وصلاحياتها ، بينما سمح لباقي الطوائف بحرية العمل . ولكي نعرف مدى الأذى الذي لحق
 بالأوقاف الاسلامية ، علينا أن نشير الى أهم أعمال هذه الأوقاف (٢) :

(١) - تنظيم التعليم الديني تحصيلًا وإرشادًا ، وقد وقفت أوقاف كثيرة على ذلك

لتخريج علماء للمسلمين .

(٢) - إقامة الشعائر الدينية والعبادات المفروضة وسائر ما يتعلق بها .

(٣) - تنظيم المصالح الطائفية وسد عوز الفقراء والأرامل بموجب ما فرضه الدين الاسلامي .

ولكي نتحقق فائدة الأوقاف وتستطيع القيام بما أوكل اليها ، لابد أن تكون أمورها
 بيد الأمة الاسلامية تديرها هيئات منتخبة بشكل حر . ولكن الذي حدث أن فرنسا سيطرت
 عليها وأباحت لنفسها حق التشريع في الأوقاف الاسلامية على نحو غير مسبوق . كما أن الحكومة
 كوّلت حق تعيين أعضاء المجالس العلمية والادارية تعيينا ، والاستغناء عن الانتخابات ،
 بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ٣٧ تاريخ ١٦ أيار ١٩٣٤ (٣) ، الذي أقره المندوب السامي
 في ٧ تموز ١٩٣٤ . وقد احتجت حلب على تصرفات السلطة الفرنسية وتعدياتها ، واحتج العلماء
 المسلمون في مؤتمرين متتاليين لهذا الغرض ، للوقوف على السبيل التي تساعد هم في استعادة
 السيطرة على الأوقاف الاسلامية . وفي ٢٩ آب ١٩٣٤ رفعت لجنة أوقاف حلب عريضة تطلب
 فيها تسليم ادارتها الى ممثلي الطائفة بالانتخاب ، ولكن المفوض السامي تجاهلها واستمر في
 خطط له ، فأهملت الى درجة أصبح فيها المسلمون يطلبون اليقين لهذه الأوقاف ، بدل أن

(١) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٣ ص ٢٢٨ .

(٢) - المصدر نفسه - ج ٢ - ص ٢٦٣ - ولمزيد من الاطلاع حول تعديلات السلطة الفرنسية

على الأوقاف الاسلامية يمكن العودة للمصدر نفسه ص ٢٦٣ .

(٣) - الجريدة الرسمية العدد (١٢) - ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ص ١٨١ .

تصرف وإرادتها في سبيل تثقيف وتعليم أولاد المسلمين وقد ذكر النائب فخري البارودي بأن واردات الأوقاف الإسلامية لا تقل عن نصف واردات الحكومة (١). واستغرب النائب فائز الخوري وقوع الأوقاف الإسلامية تحت مراقبة مستشار فرنسي، في حين أن أوقاف غير المسلمين غير خاضعة له. إلا أن رئيس مجلس الوزراء - حقي العظم - قال بأن الحكومة أوقفت تنفيذ قرار الأوقاف الذي كانت تعمل بموجبه المفوضية رهناً تأخذ رأي المجلس، وأن الأوقاف تابعة للحكومة، وإذا أراد المجلس وضع قانون لها فلا مانع لديه.

وفي ١٥ شباط ١٩٣٣، كان قد صدر مرسوم بتأليف هيئة عليا للأوقاف الإسلامية كان من أعضائها وزير المدلية والمعارف ووزير المالية والزراعة، ورئيس محكمة التمييز العليا، والمفتي العام وقاضي العاصمة، رهناً يتم إجراء الانتخابات الوقفية. وفعلاً صدر قرار رقم ١٥٧ حزيران ١٩٣٣ بشأن تنظيمات جديدة لرقابة وإدارة الأوقاف الإسلامية في الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي (٢)، إلا أن التدخلات الفرنسية لم تتوقف، ومعناها كيف احتجبت أوقاف حلب على عدم تسليمها لأمرها عام ١٩٣٤.

هـ - الأوضاع الاقتصادية والمصالح المشتركة :

منذ أن استولت فرنسا على سورية، والبلاد في تراجع اقتصادي مستمر، أعقبها أزمات مختلفة انعكست على جميع الموارد والمصاريف المالية. وفي الوقت الذي حرصت فيه دولة الانتداب على السيطرة على الأوضاع السورية، فإن حرصها الأكبر كان ينصب على الناحية الاقتصادية، فاستطاعت أن تصبح الأولى بين الدول في الواردات السورية والثانية في الصادرات السورية، كما أن مشتريات سورية من فرنسا عادت خمسة أمثال ما تباعه سورية إليها (٣). وبالرغم من الضائقة الاقتصادية التي كانت تثقل كاهل الأهالي، إلا أن فرنسا لم تحاول التخفيف منها، أو دعم الموازنة بأهم مصدر تفتقد، وهو واردات الجمارك، بل زادت الضرائب على التجار وازدادت معها شكاوى الشعب، ولكي نستطيع أن نعرف واقع الحالة الاقتصادية لابد من عرض بداياتها إيجازاً :

- (١) - الجريدة الرسمية - الممدد (١) ١٥ كانون الثاني ١٩٣٣ ص ٨٩ - ٩٠.
- (٢) - المصدر نفسه - الممدد (٤) ٢٨ شباط ١٩٣٣ ص ١٥٠، والممدد (١١) تاريخ ١٥ حزيران ١٩٣٣ ص ٢٢٧.
- (٣) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ص ٢٣.

- على اثر توقيع معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ، كانت حصة سورية من الدين العائس المرتبة على الدولة العثمانية تبلغ (٥٧) في المئة ، بالنسبة لمداءيلها عام ١٩١٢-١٩١٣ (١) علما بأنه لم يسلها شي من الفم ، حتى تدفع هذا الفرم نتيجة انهزام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى .

- وفي ٢٤ أيلول ١٩٢٤ ، أصدرت المفوضية العليا قرارا حددت بموجه توزيع حصيلة رسوم الجمارك على النحو التالي (٢) : (٤٧) في المئة للحكومة اللبنانية و (٥٣) في المئة لبقية الحكومات السورية ، ثم تعدل هذا النظام بالنظر للمدءيل والنفس على أساس (٤١) في المئة الى الحكومة اللبنانية ، و (٤٢) في المئة الى سورية و (٨) في المئة الى حكومة اللاذقية و (٦) في المئة الى لواء الاسكندرونة ، و (٢) في المئة لجبل الدروز . X

- أما في ١٤ أيار ١٩٣٠ فقد أصدر المفوض السامي قرار رقم (٣١١٥) ، ينشر فيه النظام الأساسي لمجلس المصالح المشتركة (٣) . وجاء في المادة الاولى منه : " أنشئ مجلس للمصالح المشتركة لموازنة ممثل الدولة المنتدبة في درس المسائل المالية والاقتصادية المشتركة بين الدول المشمولة بالانتداب وحلها " . وتآلف المجلس من مندوبي الحكومات المعنية في بلاد الشام (- سورية - لبنان - اللاذقية - جبل الدروز) ، وكان يجتمع على مقربة من المفوض السامي (٤) .

وقد عمدت السلطة الفرنسية الى تغطية كثير من مصاريفها عن طريقه ، ويدخل ضمن المصالح المشتركة اثنتا عشرة جهة ، بين دائرة ومقتشية وغيرها (٥) ، ومن هذه الجهات ادارة الجمارك العامة ، وما يدفع من مبالغ لجيوش الشرق المقيمة في المنطقة ، والرواتب التي يقبضها

(١) - الحكومة السورية في ثلاث سنين من ١٩٢٨ - ١٩٣١ م - ص ٢٥ .

(٢) - المصدر نفسه - ص ٢٣ .

(٣) - د . ذوقان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ص ٣٦٧ - ص ٣٦٨ ، ولمزيد من الاطلاع حول مواد انشاء مجلس المصالح المشتركة ونظامه الأساسي يمكن العودة الى نفس الكتاب .

(٤) - Quinze Ans De Mandat - L'oeuvre Française en Syrie et Au Liban , P. 18

(٥) - دليل الجمهورية السورية ص ٤٥٤ .

موظفو الانتداب ، القائمون بالأعمال الإدارية لدى الحكومات السورية واللبنانية . وقد رت ميزانية هذه الجهات منحوتانية ملايين ليرة ، في سنتي ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، وزادت مليوني ليرة وستماية الف ليرة سورية سنة ١٩٣٣ . وكلها لا تدخل ضمن موازنة الدولة العامة ، أي أن سورية كانت محرومة من أفضل الجهات التي يمكن أن تستد عجزها ، وكان من المفروض في معاهدة عام (١٩٣٣) أن تنقل صلاحيات هذه الجهات الى الحكومة السورية ، الا أنها بقيت تحت المراقبة والسيطرة الفرنسية (١) .

كذلك واعتبارا من حزيران عام ١٩٣٠ ، وضع نظام البذلول موضع العمل والتنفيذ من قبل الحكومة السورية (٢) ، وفي ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ ، صدر عن المفوض السامي قرار بتحويل مصلحة البذلول الى مصلحة المونبول (٣) ، وكان القرار تحديا لصلاحيات مجلس النواب لأنه صدر دون عرضه عليه خاصة وان مصلحة المونبول قد وضعت تحت اشراف شركة افرنسية لاستثمارها ، وقد شجع هذا التصرف أطراف المعارضة للحكومة التاجية على استفلاله لصالحها .

لم تكف كل عمليات الاستنزاف السابقة للموارد السورية ، وحصول فرنسا كل سنة على مبلغ يتراوح بين أحد عشر الى ثمانية ملايين ليرة سورية من الجمارك والمصالح المشتركة (٤) ، بل قامت بتحويل الواردات الجمركية لتغطية خسائر شركة الخط الحديدى الذى تضرر أثناء الحرب ، وكان من المفروض أن تنفق تركيا على اصلاحه ، ولكي نعرف مدى الاجفاف الذى لحق بسورية بسبب وجود الدولة الفرنسية الانتدابية ، نستشهد بما ورد في رد اللجنة الاقتصادية على بيانات المفوض السامي بونسو في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٤ ، اثناء وصفها للحالة الاقتصادية (٥) .

-
- (١) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٢ ص ١١٤
 - (٢) - الحكومة السورية في ثلاث سنين - ص ٢٢ .
 - (٣) - البذلول هو " نظام التفتة أو الرسم " - المونبول هو " نظام الحصر والاحتكار " وكلا المصلحتين متعلقتان بالتبغ .
 - (٤) - عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي - ص ١٨٩ .
 - (٥) - المصدر السابق ص ١٧٠ .

- بلغ الفرق بين الوارد والصادر الضعف ، فكان مجموع العجز الذي وقعت فيه سورية

من عام ١٩٢٥ الى عام ١٩٣٠ م هو (٤٠٤٩٠٤٩٥٨٩) ليرة سورية ذهب ، وفي سنة (١٩٣٢) بلغ العجز (٢٣) مليون ليرة سورية ، أي ما يقارب من أربعة ملايين ليرة سورية ذهب .
اما بالنسبة لعام ١٩٣٣ ، فقد أوردت الجريدة الرسمية (١) تقريراً عن الحركة الاقتصادية يتناول أوضاع السوق التجارية والنقد ، والواردات والصادرات ، وذكر التقرير أن حركة السوق التجارية ثابتة ، وأن التجار الكبار والصغار يتألمون من كساد السوق وقلة البيع ، سواء كان بالجملة أو بالفرق ، وقد ساءت أحوال التجار لسوء أحوال المواسم الزراعية لاعتمادها عليها .

لهبوط
وبالنسبة للنفط فقد كان / أسعاره اثر كبير ؛ لأن دمشق لها معاملات كبيرة مع فلسطين والقطر المصري ولها ديون وافرة ، وهبوط الجنيه الانكليزي ، أثر أولاً في أسعار صادرات دمشق التي تركز على العملة الذهبية ، وثانياً في قيمة هذه الديون المسعرة على أساس الذهب .
كما ذكر التقرير أن وفرة المحاصيل الزراعية في الخارج أثر على أسعار المحاصيل الداخلية بالرغم من بعض الاجراءات الجمركية لحمايتها .

أما عن الواردات ، فإن البضائع الواردة من الخارج كانت قليلة جداً لعدم الاقبال عليها ، كما قل التصدير سواء للبلدان الأوربية أو البلدان المجاورة من المنسوجات الحريرية والقطنية والمحاصيل كقم الدين والنقوع اللذين كانت تستورد هما مصر ، وقد قل بسبب الرسوم الجمركية الباهظة التي وضعتها الحكومة المصرية .

وعلى صعيد الحالة الصناعية ، فإن صناعة النسيج وخصوصاً الحرير الاصطناعي كانت مرضية ، وبالنسبة للنسيج القطني فإنه تأخر بسبب المزاحمة الحاصلة لهذه الصناعة من قبل فلسطين ، وقلة الطلب عليه من البلدان المجاورة وإلى جانب منافسة البضائع اليابانية المشابهة للمنسوجات القطنية .

أما صناعة الجرابات فكانت جيدة وتُصرف داخل البلاد السورية . أما المدايخ فليس تفحص ، ولكن المطاحن تحسنت صناعتها بعد وضع جمارك على الحنطة والدقيق الاجنبي الوارد من الى سورية .

والنسبة للسكر فقد كانت صناعته جيدة وعليه اقبال وخاصة من انكلترة . هذا وكانت سورية تصدر الصوف رغم قلة محصوله ، وتصدر الجلد الذي كان الطلب عليه متواصلاً وخاصة من أمريكا .

ومن استطلاع الحالة الاقتصادية التي سبق ذكرها ، لا يمكن أن ننكر دور فقر البلاد وتعرضها للجذب ، كما ذكر الدكتور ذوقان قرقوط في كتابه تطور الحركة الوطنية (١) ، حين عزا الأزمة الى اسباب خارجية تجلت في الانقلاب العظيم الذي طرأ على الشرق الأدنى العربي والاسواق الجديدة التي ظهرت فيه ، وإلى التغيير الذي طرأ على الحالة الاقتصادية بمسند الحرب ، وإن كان ما ذهب اليه فيه كثير من الصحة ، إلا أن وضع البلاد الداخلي من حيث تدوير الحالة الزراعية لا يمكن نكرانه لاعتماد الصناعة والتجارة عليه .

ومناسبة الحديث عن الصناعة ، نشير الى أن النواب اهتموا لأمرها ، وطالبوا بتنشيط المصانع الحديثة ، وذكر النائب فخرى البارودي بأن البلاد " تشهد نهضة صناعية " (٢) لذلك رأى أن تعفى كل المصانع الوطنية من الضرائب لمدة سنتين ، وأن تعفى كل مصانع حديثة تتأسس من الضرائب مدة خمس سنوات تشجيعاً لها .

ويبدو أن الصناعة كانت تهددها المنافسات من الشرق الأقصى ، لذلك طالب النائب الخطيب بأن تكون السياسة الجمركية بأيدي الحكومة السورية ، "حتى تتمكن من القبض على ميزان ثابت يركن اليه في تسيير البلاد" (٣) .

كما تحدث عن قضية الخط الحجازي الذي يدر فوائد كبيرة على البلاد ، ولكن انكلترا وفرنسا وضعتا يديهما عليه ، علماً بأن هذا الخط وقف اسلامي ومن حق البلاد أن تتمتع بموارده . هذا وقد صدر قرار عدد ١١٣ لـ ١٠ ر بتاريخ ١٩ آب ١٩٣٣ ، يتضمن وضع نظام للمناجم في الأراضي الخاضعة للانتداب . وإذا كانت هذه هي حال البلاد ، فما هي أسباب تدوير الحالة الاقتصادية في سورية ؟

١- يعود سوء الأوضاع الاقتصادية بالدرجة الأولى الى السيطرة الفرنسية على الموارد الرئيسية في البلاد وهذه تضم :

(١) د . ذوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية - ص ٤٥ .

(٢) - الجريدة الرسمية - العدد (٦) ٣ آذار ١٩٣٣ ص ٢٧٣ .

(٣) - المصدر السابق نفس الصفحة .

١ - احتكارها لمعدات الجمارك ، وهي اكبر مورد رزق لسورية .

ب - تحكمها المطلق بصندوق المصالح المشتركة .

ج - حمايتها للشركات الأجنبية ذات الامتياز ، ومنحها تسهيلات واکراميات أجحت

بحقوق المواطنين وقضت على منافعهم ، مثال ذلك - المصرف السوري -

وشركة الكهرباء - وشركة التبغ (المونوبول) - ومشروع مسح البلاد السورية

المسمى بمشروع (ديرغور) .

د - المصاريف الباهظة والرواتب التي تكانت تدفع للقوات الفرنسية (جيوش الشرق)

الموجودة في البلاد .

٢ - المعجز في ميزانية البلاد الناتج عن الوضع الجغرافي الشاذ الذي أوجده فرنسا ،

وواقع التجزئة إلى دويلات صغيرة الذي فرضته ، وما ترتب عليه من عرقلة أمور المبادلات

التجارية والتكامل الاقتصادي في البلاد ، إلى جانب هبوط أسعار العملات الأجنبية

وتأثر النقد السوري والخسارة التي نجمت عن ذلك .

٣ - اقامتها لحكومات تخدم المصلحة الفرنسية ، كما حدث أيام حكومة الشيخ تاج الدين

الحسني ، فبعد أن استلم تاج الدين الحسني البلاد في ١٧ آذار ١٩٣٤ بناه على

المرسوم رقم ٢٢٣٩ وبعد قبول استقالة حفي العظم ، قام بالعديد من المشاريع

وسلمها لشركات أجنبية منها (١) :

- تمديد خط بغداد تل زهوان حتى الحدود العراقية . وأشرف على هذا المشروع

وعلى مرفأ بيروت - الذي تم تحسينه - شركات افرنسية كانت عائدات الأرباح تعود

إليها .

- درس اقامة خط عرض على الكهرباء بين دمشق وبيروت .

- تحسين طريق دمشق - بغداد .

- تعلية سد حمص .

كما أعلنت هذه الحكومة عن مشاريع لعام ١٩٣٥ منها :

- جر المياه الى العديد من المدن ، وتجفيف المستنقعات في أماكن مختلفة .

- تنظيم الحراج .

- اقامة سدود .

وصدر مرسوم اشتراعي رقم ١٩ تاريخ ١٩ نيسان ١٩٣٤ ، بشأن احداث غسرف

تجارية في سورية وتنظيمها ، ومرسومين آخرين لاحداث غرف صناعية وتجارية بأرقام (٢٠)

و (٢١) تاريخ ١٥ شباط ١٩٣٤ (١) .

وقد لجأت حكومة الشيخ تاج الى تغطية سياستها المالية لفرنسا ببعض القرارات

التي تعتمد على تنزيل ضرائب مختلفة مثل بدلات التربيعة - منح سلف للمصارف الزراعية (٢) .

٤- سوء الأوضاع الطبيعية وانقطاع الامطار ، وجذب الأرض .

يتضح مما سبق ايجازه ، أن البلاد مرت بمراحل عصيبة ، شجعت الوطنيين على استغلالها

للموصل بالبلاد الى حكم وطني يراعي مصالحها . ففي ٢١ كانون الأول عام ١٩٣٥ ، استغلت

الكتلة الوطنية الحفل التأبيني لابراهيم هنانو ، وألقت بهانا ضمنته ميثاق الأمة ، فالتهبست

المشاعر الوطنية وحرضت الأهالي على العصيان ، واغلاق المحلات والمدارس ، وأتبعته موقفا

هذا باغلاق جميع مكاتبها ، فأعلنت اثر ذلك مقاطعة شركة كهرباء دمشق ، وتجاوبت دمشق

مع هذه الاضطرابات وتبعته باقي المدن السورية .

استمرت الاضطرابات والاضرابات ستين يوما خيم الموت فيها على الاسواق والمرافق ،

ولم تهدأ الاوضاع المتوترة الا باستقالة الشيخ تاج الدين الحسني في ٢٤ شباط ١٩٣٦ (٣) ،

وعلى أثرها أجرت السلطات الفرنسية مفاوضات مع الوطنيين ، أسفرت عن اعتراف فرنسا باستقلال

سورية ووحدتها ، وعلى عقد معاهدة يقوم بها وفد سوري يذهب الى فرنسا .

هنا على ذلك تم تشكيل وزارة مؤقتة تقوم بالاعمال وتصرف شؤون البلاد رهنا بتجسرو

الانتخابات .

(١) - الجريدة الرسمية العدد (٨) تاريخ ٣٠ نيسان ١٩٣٤ ص ١٢٢-١٢٦-١٣٠٤ .

(٢) - الحكومة السورية في ثلاث سنين ص ١٩ - لمزيد من المعلومات حول الموضوع يمكن العودة للصفحات ١٩-٢٠-٢١-٢٢ من نفس الكتاب .

التربيعة هي ضريبة زراعية تقوم على جعل السنوات الأربع اساسا لأخذ واحد من أربعة ، ضريبة على الانتاج الزراعي .

(٣) - وجهه الحفار - المصدر السابق - ص ١٧٦ .

٧- حكومة عطا الأيوبي الانتقالية :

على اثر استقالة حكومة تاج الدين الحسني ، تم تشكيل وزارة جديدة برئاسة عطا الأيوبي وذلك في ٢٣ شباط ١٩٣٦ ، وأطلق عليها اسم " وزارة الانتقال " ، وقيمت في الحكم حتى ٢١ كانون الاول ١٩٣٦ ، ولكنها لم تقم بأي عمل بناءً ، ان تحدد عملها كما جاء في جراب عطا الأيوبي للمفوض السامي دوما رتيل (١) ، بالتمهية لمودة الحياة النيابية ، وعلى أن يكون للحكومة السورية الدستورية التي سينتخبها المجلس النيابي ، حق ابرام المعاهدة مع فرنسا ، وادخال سورية في عصبة الأمم .
وخلال وجود هذه الوزارة في الحكم ، تشكل الوفد المفاوض لمعد المعاهدة ، وتوجه الى باريس ، وفي ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٣٦ جرت الانتخابات الاخيرة للمجلس النيابي ، وفازت الكتلة الوطنية فوزا ساحقا .

.....

الفصل الثالث

المجلس الوطني من ١٩٣٦-١٩٣٩ م

قيام المجلس النيابي عام ١٩٣٦ م :

يختلف مجلس عام ١٩٣٦ م ، اختلافا جوهريا ، عن مجلس عام ١٩٣٢ م ، السابق ذكره وذلك في نشأته وتكوينه ، والأحداث التي رافقته والتي مرت بالبلاد السورية وتركت آثارا هامة في تاريخها ويتركز هذا الاختلاف فيما يلي :

١- ففي حين قام مجلس عام ١٩٣٢ في ظل الحماية الفرنسية له ، وتحت ضغطها ، ورفض الشعب لوجوده ، ترى ان مجلس عام ١٩٣٦ نشأ في حماية الشعب ودعمه ، وبالموافقة ^{الفرنسية} المكروهة ، بعدما فشل مندوبيها السامون في ايجاد وضع مستقر يتيح للسياسة الانتدابية ممارسة نشاطها وتحقيق مطالبها في البلاد .

٢- كان نواب المجلس الاول قد وصلوا الى الكراسي النيابية بمساعدة فرنسية ، وباللجوء الى اساليب التزوير والرشوة ، لذلك نهذهم الشعب ورفض نيابتهم ومجلسهم . بينما ضم مجلس عام ١٩٣٦ م نوابا اختارهم الشعب بالاجماع من الرجال الوطنيين ، الذين ناهضوا الانتداب منذ استيلائه على البلاد ، واقرنت اسماؤهم بالنضال ، لذلك كانت الآمال الكبيرة الموقودة على المجلس الوطني ، لا يوجد ما يماثلها في المجلس المنبؤ .

٣- كلا المجلسين تعرض لمحنة المعاهدة مع فرنسا ، وكلاهما فشل في تحقيقها ، ولكن فشل مجلس عام ١٩٣٢ في تصديق معاهدة عام ١٩٣٣ ، جاء من رفض الشعب لها ، والتفافه حول الوطنيين للقضاء عليها وعلى صانعيها ، وقد نجح في اسقاطها ، اما معاهدة عام ١٩٣٦ فبالرغم من الاعتراضات المحلية عليها ، الا ان رفضها جاء من الجهة الفرنسية نفسها ، وفي الوقت الذي صادق عليها المجلس النيابي السوري ، وكان الشعب قد رضي بها رغم صيورها ، ما دام قادتهم الوطنيون قد وضعوها .

٤- كان مجلس عام ١٩٣٦ م اكثر تجانسا ، على الاقل من الناحية الحزبية ، من المجلس الذي سبقه ، وهذا ما عبّر عنه رئيسه فارس الخوري في جلسة الافتتاح في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٦ حين وصفه قائلا : " لا يوجد في هذا المجلس نزعات حزبية ، بل الكل متضامنون ،

متجانسون ، متساندون على رأى واحد ، وتقدم كذا الى الانتخاب على أساس واحد لم
يمتوره تبديل ، وهو القيام على مبادئ الكتلة الوائنية * (١) ، مشيراً بذلك الى سيادة الكتلة
الوائنية على المجلس وتراجع باقي الاحزاب امامها ، والى الدور الذى تشهده الكتلة بأنها ستقوم
به لكونها الحزب الاوحد المسيطر .

أما مجلس عام ١٩٣٢ ، ورغم غلبة الاعتدال على نوابه ، إلا أن الوائنيين الذين تجاوز
عددهم سبعة عشر نائباً ، قاموا بنشاط ملحوظ في معارضة الحكومة ، مما اقلق هذه . فاستقالت
وانتهى ^{الزعم} بالمجلس الى تعليق جلساته ، وإذا كانت المعارضة التي تشكلت داخل مجلس عام
١٩٣٦ م ، قد ضاقت الحكومة ، إلا أنها افتقرت الى القوة لانها العهد الوطني ، لولا الاخطاء
التي وقع بها رجال الحكم الوطني ، فالشعب الذى مني جانب منه بخيبة امل مريرة ، هو
الذى انقلب على الحكومة ، وبذلك انهاروا علق على العهد الوطني .

٥ - اتصف المجلس الوطني بتعاونيه الى اقصى الحدود مع الحكومة الوائنية ، وإيجاد
المبررات لاطوائها ، كما سنلاحظ في تلور الاحداث القادمة ، في الوقت الذى حدث فيه انشقاق
كبير بين الحكومة العظمى عام ١٩٣٣ م من جهة ، والمجلس النيابي برئاسة ميسر برات ،
والوائنيين من جهة ثالثة ، وكل منهم ينتسب الى جماعة هزبية اوجدتها ليدعم نفسه بها ، ويسعى
لتعقب اخطاء الآخر والتشفي منه .

بعد هذا المرز الموجز لاهم صفات مجلس عام ١٩٣٦ ، نتابع الاحداث بدقة أكبر
خاصة وأنه رافق وجود هذا المجلس مشاكل كثيرة مست بالدرجة الاولى الوحدة السياسية للأرض
السورية ، كقضية لواء الاسكندرونة ، واغترابات في مناطق الجزيرة ، والملويين ، وجبل
العرب ، اثر نجاح الكتلة الوائنية في الانتخابات ، عقد المجلس النيابي جلسته الاولى في
٢١ كانون الاول ١٩٣٦ م ، وافتتحها فارس الخوري رئيس المجلس بخيابة ، حدد فيه مهام
المجلس وقال انه " يضع القوانين والانظمة ويقرها ، ثم يراقب تنفيذها من قبل السلطات الاجرائية
ومهمته الرسمية محصورة تحت هذه القبة وضمن هذه الجدران " (٢) ، وتناول حرية المجلس

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية في ٢١ كانون الاول

١٩٣٦ ص ٣

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية في ٢١/١٢/١٩٣٦ م ص ٣٠

الذي أصبح بيد الشعب بعيدا عن السيطرة الفرنسية المباشرة .

وحتى ذلك الوقت كان محمد علي العابد لا يزال رئيسا للجمهورية السورية ، الا ان استقرار الاوضاع لصالح الولائيين ، اشعره بصعوبة الاستمرار في منصبه ، في حين يشمل وجوده المهدد القديم المبنود . فرأى ان يتنحى عن الحكم لصالح جماعة الكتلة الوطنية ، قبل ان يفرض هذا عليه ، لذلك تقدم في ٢١ كانون الاول ١٩٣٦ م . باستقالته الى المجلس وجاء في غلاب الاستقالة (١) : " الآن وقد دخلت البلاد عهدا جديدا ، واوشكت ان تتسلم مقاليد الحكم الفئة التي اولتها الامة ثقتها أصبحت اعتقد ان مهيتي قد انتهت ، وانه قد آن ان يفسح المجال لهذه الفئة المختارة حتى تضطلع باعباء الحكم المطلقة على عاتقها " . فقبلت استقالته بالاجماع من المجلس ، وكأنه ينتظرها بفارغ الصبر ، وعلى أثرها تم انتخاب هاشم الاتاسي زعيم الكتلة الوطنية ، رئيسا للجمهورية السورية . ومن المؤكد ان رجال الكتلة كانت لديهم النية المسبقة للسيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية ، ففي نفس اليوم الذي استقال فيه محمد علي العابد ، اجتمعت الكتلة الوطنية في منزل جميل مردم بك وعرض رئيسها هاشم الاتاسي قضية الكتلة وتنظيماتها الجديدة ، وأعلن انه بعد ان ينتخب لرئاسة الجمهورية لا يستطيع الاحتفاظ برئاسة الكتلة الوطنية ، ولذلك فهو يستقيل منها ويرغب في ان يضطلع في اعبائها الاستاذ سمد الله الجابري ، وقد وافق رجال الكتلة الوطنية بالاجماع على هذا الاختيار (٢) .

وفعلا تم انتخابه لرئاسة الجمهورية ، كما تم في نفس الجلسة تشكيل الوزارة برئاسة جميل مردم بك (٣) ، خلفا لوزارة الايوبي . وتألفت جميعها من رجال الكتلة الوطنية ، بحيث تم توزيع المناصب الوزارية فيما بينهم (٤) ، وأصبح منذ ذلك الوقت يلقب " عصر الكتلة الوطنية " .

(١) - نجيب الارنازي - المصدر السابق . ص ١٠٣ .

(٢) - جريدة القبس - العدد (١٠١٧) تاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٣٦ م ص ٥ .

(٣) - وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٧٨ .

(٤) - تشكلت وزارة جميل مردم بك على النحو التالي : جميل مردم بك رئيس الوزارة ، سمد الله الجابري وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ، هكري القوتلي وزارة المالية ووزارة

الدفاع ، عبد الرحمن الكيالي وزارة العدلية ووزارة المعارف .

لمزيد من المعلومات انظر كتاب عبد الرحمن الكيالي المراحل ٤ ص ٤١٩

على الفترة التي عاشتها من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩، حين استقالت وزارة جميل مردم بك في ٢٣ شباط .

المجلس النيابي في العهد الوطني :

باشرت الحكومة أعمالها قبل نيل الثقة من المجلس النيابي بناً على تخويلها حق اصدار مراسيم اشتراعية (١) وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٣٦ م التي جميل مردم رئيس الوزارة في المجلس، بينما وزارها اشار فيه الى قيام وزارتي الخارجية والدفاع وضمها الى الملك الوزاري ، وقال ان الوزارة حرصت على هذا الضم ليتم سلطان الامة الخارجي ، فالجيش عنوان هذا السلطان (٢) ، وقد تجاهل ان وزارته والمجلس النيابي نفسه يعملان في ظل المادة (١١٦) ، التي حرصت على استئثار فرنسة بالسيطرة على الامور الخارجية ، لكونها الدولة المنتدبة ، كما رغب في بياضه بك تحول مشائقي اللاذقية وجبل العرب ، وأكد ان موضوع تخويلها للمجلس وانضمامها لسورية جزء من المعاهدة التي ستطرحها الحكومة على البرلمان ح وبمخصوص السياسة العامة لحكومته ، اوضح بانها وليدة ارادة الامة ، تسمى الى السهر على مصالح البلاد جليلها وصغيرها ، والجد في نشر ائوبة الايمان في البلاد كلها ، والتمسك على اصلاح الشؤون المالية ، وانعاش الاحوال الاقتصادية وتوزيع الضرائب .

أما عن علاقة الحكومة بالمجلس فقد قال جميل مردم بك: " وغني عن البيان انه سيكون بيننا وبين هذا المجلس الذي هو مرآة رغائب الامة وصورة حقيقية لها ، تعاون ثابت مكين ، يستند الى القواعد الدستورية السنونة ، والصلات الراسعة بين رجاله وبين رجال الحكومة التي نشأت عنه ، وقد علق النائب ناظم القدسي على بيان الوزارة قائلاً : " اظن انني أعبر عن شعور كل منكم باننا سنكون لها عوناً - اي للوزارة - ، ولن ندع اية شكاية كانت ، كما تشكرو الحكومات من البرلمانات " (٣) واستطرد يقول " وازاني مضطراً ان اصرح باننا في هذه

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى - ٢١ كانون الاول ١٩٣٦ .

(٢) - المصدر السابق - الجلسة الثانية - ٢٢ كانون الاول ١٩٣٦

(٣) - محاضر جلسات البرلمان ١٩٣٦ - ١٩٣٧ الجلسة الثالثة ٢٣ كانون الاول

المهد الذي تكلف الحكومة نفسها بالاصلاح يوثق على عاتقها المسؤولية وان يكون النواب
عند حسن ظنهم ، وان يعدوها وعدا قاطعا بأن لا يصرقلوا عليها باستيفاحات قد يكون لا ملائلا
تحتها .

وفي هذا التعليق دليل واضح على الصلة الوثيقة التي قامت بين الحكومة لمجلس وكان
اجماع النواب على منح الوزارة الثقة ، مؤمرا وانحازا على ان هذه الوزارة موثوقة بها ، وأن
المجلس سيتعاون معها حتى النهاية .

الا ان أول بادرة لنشوء حركة معارضة للحكومة داخل المجلس ، جاءت على لسان النائب
الدكتور منير المجلاي ، حين وقف متحديا الوزارة بقوله :

" على أنني أقول للوزارة الموقرة أننا سننتقد أعطالها شديدا لا هوادة فيه ، وسنقول لها
في كثير من الصراحة ان كان الخطأ ، وامن كان الصواب " (١) وقد تحقق تهديد هذه
وبات مصدر قلق للحكومة داخل المجلس ، وفيما بعد كان من أبرز عناصر المعارضة في البرلمان
وعلى اثر تقديم البرنامج الوزاري الى المجلس النيابي ، سلم رئيس الوزارة جميل مردم بك
المجلس كتابا مرفقا بفسخ المعاهدة وذيولها وملاحقتها ، وجاء في نص الكتاب : " حضرة رئيس
المجلس النيابي المحترم ، نتشرف بأن نقدم اليكم نسخة من معاهدة الصداقة والتحالف التي
وقّعناها بتاريخ اليوم مع مثل الحكومة الفرنسية الكريمة ، فخامة الكونت دو مارتيل وذلك للتكرموا
بمعرضها على مجلسكم الموقر لتصديقها ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام " (٢) .

وفي نفس اليوم انتخب المجلس لجنة لتدقيق نصوص المعاهدة الفرنسية السورية .

نشوء المعارضة في البرلمان :

لم تكن الاوضاع تستتب داخل المجلس ويطمئن رجال الكتلة الوانبة الى ان التوفيق بدأ
يحالفهم في السيطرة على مقدرات البلاد ، بدت عيوب الكتلة للاعين بعد اشهر من توليها
الحكم (٣) . وانقلب عدد من النواب وفي مقدمتهم الدكتور منير المجلاي على الكتلة ورجالها ،

(١) - المصدر السابق - الجلسة الاستثنائية ١٧ نيسان ١٩٣٧ .

(٢) - معاصر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة ٢٢ كانون الاول ١٩٣٦ ص ٤٥

(٣) - محمد كرد علي - مذكرات - ج ٢ ص ٥٧٨ .

بالرغم من أنه وصل عن طريقها الى المجلس (١) ، وشكل جناحا معارضا في البرلمان ، وانضم
اليه نائب حمص اكرم الاتاسي ، وبدأ كأن المعارضة قد شدت لمن ازرها عودة المبعدين السياسيين
او بمعنى اصح ، ان عودة المبعدين السياسيين هي التي ابرزت المعارضة . هذا وكان المفوض
السامي دو مارتيل قد اصدر قرارا بالعفو عنهم في (١٧ نيسان ١٩٣٧) . وعاد عدد منهم الى
سورية ، واعتبرت فرنسا هذا القرار مكافأة منها للمجلس النيابي لقبوله معاهدة ١٩٣٦ . وكان من
ضمن المائدين ، سلطان الارش وعبد الرحمن الشهبندر ، وعادل ارسلان (٢) .

(١) — رأينا في حديثنا عن العطية الانتخابية لعام ١٩٣٦ ، كيف تم ترشيح الدكتور منير المجلاني

ضمن قائمة الكتلة الوطنية ، وقد فاز فيها .

(٢) — محاضر جلسات البرلمان — الجلسة الاستثنائية ١٧ نيسان ١٩٣٧ . وجاء في قانون

العفو ما يلي :

١- المادة الاولى — يشمل العفو الممنوح ، جميع الاعمال التي لها صفة سياسية والتي
ارتكبت قبل اول آذار ١٩٣٦ في جميع الاراضي الواقعة تحت
الانتداب .

٢- المادة الثانية — يحتفظ بالحقوق الشخصية والمدعين الذين لم يعرض عليهم حتى
تاريخ هذا القرار ان يراجعوا المحاكم العقوقية .

٣- المادة الثالثة — ان هذا العفو يؤدي الى توقيف كافة العقوبات الاساسية
والفرعية التي تكون صدرت اثناء الحكم .

٤- المادة الرابعة — يكلف امين السر العام بتنفيذ هذا القرار .

وكان هنالك عدد من الذين احتفظت المفوضية بأمرهم ، اي لم تفرج عنهم ، منهم :

أحمد دياب — هاشم نجيب — فوزي القاوقجي — ميشيل نحاس . كما اقر المجلس

النيابي قانون العفو العام بكل بنوده في ٢٧ حزيران ١٩٣٧ ، في جلسته السادسة

عشر ص ٨٥٣ ، وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٧ ، اقر المجلس قانونا آخر برفع الحجز عن

أماك المحكوم عليهم السياسيين الذين سبقهم العفو السابق ، حول ذلك انظر محاضر

جلسات البرلمان جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٧ ص ٨٢٦ - ٨٥٣ . وانظر

الجريدة الرسمية العدد (٣١) ١ ايلول ١٩٣٨ ص ١٥٠ .

حاولت المعارضة الالتفاف حول الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، كواجهة وطنية ، بل من
 بالحكم الوطني ومنجزات الحكومة ، ومن المعروف أن للشهبندر مواقف وطنية مشهودة من فرنسا ،
 كما كانت له آراء متحفظة تجاه الكتلة الوطنية ، بعد أن أقامت علاقات ودية مع فرنسا على أساس
 المعاهدة ، وقد اضرب عن موقفه هذا في حديث لجريدة القيس ردا على سؤالها : " لماذا
 سلكتم خطة المعارضة للمعاهدات الجديدة الذي حدث في سورية " . فاجاب : " لمقيدتي ان في
 المعاهدة نقضا اساسيا وان هذا النقص سيتجلى في القريب العاجل " (١) .
 وكان هذا هو السبب المعلن ، أما الاسباب الحقيقية للمعاداة بين الشهبندر والكتلة
 الوطنية ، فتعود الى عهد بعيد عندما كان شكري القوتلي والشهبندر يعملان معا ايام الثورة
 عام ١٩٢٥ م (٢) ، وعندما عاد الشهبندر للبلاد ، استطاعت المعارضة ان تستغل لضعفه
 وموقفه تجاه تورط الكتلة بالمعاهدة وان تحدث شرخا بين صفوف الكتلة ، بدأ طفيفا ، ثم اتسع واصبح
 علنيا ، بحيث مثل اكرم الاتاسي حزب الشهبندر في البرلمان (٣) .
 وشددت المعارضة حملاتها على الحكومة ، فشهد المجلس النيابي مشادات كلامية
 حادة ، خاصة بين الدكتور منير المجلاني ، ورئيس الوزارة جميل مردم بك . وفي حين حاول
 لطفي الحفار التخفيف من الامر بأن قال : " يجب علينا ايها السادة ان نسمع صوت المعارضة ،
 ولكنني اريد ان يبقى هذا الصوت محصورا ضمن جدران المجلس الكريم ، الذي يعبر بحق عن
 رأى البلاد واراادتها ، لا ان يرتفع في الشوارع لغايات مختلفة واساليب شاذة لا تتفق
 مع المصلحة الوطنية " (٤) ، فان جميل مردم انتقد منير المجلاني ومن يمثلهم بقوله : " ليس
 هناك وطنيون ولا وطنية في غير الكتلة الوطنية ، وهي التي اوجدت هذه الوطنية " وقال للمجلاني
 " فانت عرفت الكناح ايام الفنائم لا في ايام الضارم " (٥) .
 ثم وجه كلامه للطفي الحفار : " انني لا اشاطرك ولا اشأ ارياً كان الرأي في وجود سوء

(١) - جريدة القيس - العدد (١٠٣٠) ٦ كانون الثاني ١٩٣٧ .

(٢) - محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة - ج ٢ ص ٧٠ .

(٣) - د . عبد الرحمن الكيالي - المراحل ج ٤ ص ٥٢٦ .

(٤) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى ٢٢ آذار ١٩٣٧ ص ١٠ .

(٥) - المصدر السابق ص ١٠ - ١٢ .

نية من الجانب الفرنسي ، فانا افاضهم بنفسى ، وابحث معهم بنفس الروح التي عقدت بها معاهدة المراق . . . ولكنني واثق كل الثقة من ان التصديق على المعاهدة محتم .

ووقف النائب صبرى العسلي في صف رئيس الوزارة ضد المعارضة ، وفاز من قناة المعارضين بقوله : " اما اخونا المجلاني وجماعته ، فانهم يريدون ان يجعلوا العرب عربين ، والصف الوطني صفين ، يريدون ان يجزئوا الراى العام ويجعلون قسمين ، احدهما هنا والاخر هناك ، هو يقول ان هذه الحكومة اضاعت البلاد وباعت البترول وامتياز البنك . . . ان الجماعة التي يماشيها هذا الرجل تردد هذه الاقوال كما ذكرت وتقول فوق ذلك ، ان المجلس اداة مسخرة للحكومة " (١) .

والحقيقة ان المجلاني استغل الاتفاقات (٢) التي عقدها جميل مردم بك مع فرنسا في ١١ كانون الاول ، وهاجم رئيس الوزارة في جلسة المجلس النيابي في ٣٠ كانون الاول ١٩٣٧ م ، كما وجه اليه تهمة اضطهاد حرية الشهبندر ، وتحداه بان يستقيل ويشرح نفسه للنيابة خذها .

ويبدو ان المعارضة كانت قد قويت فعلا ، حتى تمكن نير المجلاني من اتخاذ هذا - الموقف ، ولا يخفى ان الشهبندر ، وقف موقفا سلبيا من كل ما عرضته عليه الكتلة من الاعمال ، (٣) ويرجع ان هدفه من ذلك ، اثبات وجهة نظره ، واحراج الحكومة ، واظهارها بمظهر المتهاون بحقوق الوطن . وربما يشير الى ذلك الخطاب الذي القاها جميل مردم في المجلس النيابي في جلسة ٣١ ايار ١٩٣٨ م ، حين اشار الى ان " حملة التهديم والتخريب التي يقوم بها خصوم سياسة التحالف والوثام بين فرنسا وسوريا ، فاننا نمر بها غير متحرشين ولا مباليين ، فهي في تناقضها وتباينها صائرة لا محالة الى الفشل والاختفاق " .

- (١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى ٢٢ آذار ١٩٣٧ م ص ١٣
- (٢) - سيأتي تفصيل هذه الاتفاقات في مكان لاحق من البحث .
- (٣) - عرضت حكومة الكتلة الوطنية على الشهبندر ، الذهاب الى جنيف للاهتمام مع ممثلي الحكومات العربية بمسألة فلسطين ، كما عرضت عليه بعض المناصب الوزارية فرفضها جميعا ، وكان من اسباب عدم تعاونه مع الولائيين انه لم يدعى للمشاركة في وفد المعاهدة الذهاب الى باريس ، ولم يشارك في التشكيل الوزاري .

الا انه ورغم وقوف الحكومة في وجه المعارضة ، استطاعت المعارضة ان تجمع حولها عددا من النواب يؤيدونها في مواقفها داخل المجلس ، كما أثرت المعارضة بشكل مباشر في اضعاف موقف الكتلة الولنية أمام الشعب ، وان لم تكن ذات قوة شعبية ، ولم تكن لديها القدرة لتصحيح حزبا مزاحما للكتلة الولنية ، تحل مكانها في الحركة الوطنية (١) . ولقد وقف فائز الخوري يقول بمنتهى الصراحة أمام المجلس : " فانا اذا وجدت اعوجاجا في الحكومة يجب ان اصح به " ويجب على الحكومة " ان تعتبر اننا لا نريد وزارة ولا نريد مقاما ، انا لا اوافق ان يحمل رجل اربع وزارات " (٢) . ملوحا للوضع الذي وصل اليه جميل مردم بعد استقالة وزارة شكرى القوتلي ، وأضاف " المعارضة يا سادة هي لمصلحة الحكومة وهي لمنفعتيها ولخدمتها " . وقد ايده في كلامه النائب رشدى كخداء ولكن من غير ان يتهم على الحكومة وقال : " فالبليه التي تقع في الرأى العام والمعارضة التي نراها الآن ليست لان الحكومة لم تتمكن من القيام بالواجب ، بل لان فرنسا لم تصدق المعاهدة ، وعدم تصديقها هو الذى يحدث لهذا التبليل بالرأى العام " (٣) .

وتصاعدت موجة المعارضة داخل المجلس ، وساعدتها عوامل الفوضى التي آلت اليها - البلاد ، وعجز الحكومة الواضح امام المعضلات الرئيسية التي واجهتها ، وعلى رأسها معاهدة ١٩٣٦ التي فشلت في التوقيع عليها من قبل فرنسا ، وقضية الاسكندرونة التي ضاعت امام عينها وسمعها ، ففي شباط ١٩٣٨ ، اجابت حكومة مردم على مذكرة الشهبندر التي اتهمتها فيها باعطاء امتيازات غير مقبولة لفرنسا ، وعدم دفاعها عن حقوق سورية بلواء الاسكندرونة ، باعتقال انصاره الرئيسيين بتهمة توزيعهم منشورا يكرر هذا الاتهام ، ورغم انكارهم لهذه التهمة الا انه حكم عليهم بالسجن " (٤) .

(١) - محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة - ص ٧١

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى ٢٢ آذار ١٩٣٨ ص ٧

(٣) - المصدر السابق ص ٨ .

(٤) -

هذا وقد عثرت مجلة قكاهية مطلعة على احوال الحكومة والمعارضة بقولها (١) :

— الطريق الموصل للوزارة — المعارضة .

— الطريق الموصل للنيابة — الاتفاق مع الحكومة .

— الطريق الموصل للمعارضة — اجتماع مع الدكتور شهبندر .

وفي كل الاحوال ، شغلت المعارضة حيزا كبيرا في السياسة السورية لتلك الفترة ، وفي عام ١٩٣٩ ، طالب منير العجلاني المجلس النيابي في جلسة ١٦ كانون الثاني ، ان يتم الاعتراف بوجود المعارضين رسميا ، وان يمنحوا هم ومجالسهم وصحفهم حق التعبير عن آرائهم في اي قوت كان ، كما طالب بأن تكون الوظائف على اساس الكفاءات ، لا ان تراعي الحكومة اتباعها (٢) فقط ، حيث كان رجال الكتلة قد اتوا الى بعض الوظائف بجماعتهم وبعض من اعتمدوا عليهم . وكانت بعض الصحف التي عرضت قبلا بميولها للكتلة الولنية ، قد مالت الى جناح المعارضة وبدأت تنشر افكارها ، مما عرضها للتمليل الاداري ، كما حدث لجريدتي القيس والايام (٣) .

الا ان الاحساس بالخطر نتيجة الانشقاقات في صفوف الحكومة والمجلس دفع منير العجلاني وهو المعارض دائما ، الى الاقتراح على المجلس النيابي ، بأن "تؤلف لجنة نيابية لتوجيه الصفوف بصورة عملية سريعة" (٤) . وقد اشار النائب ناظم القدسي في جلسة المجلس النيابي في ٣١ كانون اول ١٩٣٨ ، الى انه لا اختلاف في هذه البلاد حينما يكون الموضوع متعلقا باستقلالها ووحدتها ، وأكد ان الشهبندر والحكومة والمجلس والرأي العام بكل فرد فيه لا يعرف الا الاستقلال السوري ، والوحدة السورية ضمن نطاق الوحدة العربية الكبرى . كما قال : "فحينئذ ما يختلف انما نختلف في مسائل لغيفة ولكن عندما يحق الحق وتتخرج الازمات فاننا يد واحدة وصف واحد" .

(١) — مجلة المضحك المبكي — عدد ٣٦٧ تاريخ ٢٣ نيسان ١٩٣٨ ، وتعتبر مجلة

المضحك من المحلات الساخرة التي تتناول الاحداث السياسية باسلوب التعليقات دون الاسهاب .

(٢) — محمد كرد علي — مذكرات ج ٢ ص ٥٧٨

(٣) — محاضر جلسات البرلمان — الجلسة الثالثة — ٣١ آذار ١٩٣٨ ص ٣٤

وانظر حول ذلك الجريدة الرسمية — الممدد (٢٦) تاريخ ١٥ تموز ١٩٣٧ ص ٥٨٣ — ٥٨٤

٤ — محاضر جلسات البرلمان الجلسة الثامنة ١٦ كانون الثاني ١٩٣٩ م

نفدى الوحدة والاستقلال بدمائنا " (١) .

ولكن هذه الرغبة في تلافي الخصومات لم تكن مجدية ، وانتهى حكم الكتلة الوائية
غير مأسوف عليه .

أزمة الوزارات والاضاع السياسية في البلاد حتى نهاية الحكم الوائى :

كان لابد قبل الاطلاع علي منجزات المجلس النيابي الوطني ، من التعرف على الظروف
والملاسات السياسية التي رافقت وجوده ، حتى نتمكن من دراسة مدى النجاح الذى حققه
في اىصال البلاد الى وضع سياسي واقتصادي واجتماعي يتناسب مع آمال الشعب المعقودة عليه ،
لهذا نعرض لحوال الحكومات فيما يلي :

ذكرنا سابقا ، كيف تم تشكيل الوزارة المردمية الاولى ، ثم كيف كان حالها مع المعارضة
التي وقفت بالمرصاد لكل صغيرة وكبيرة تصدر عنها ، وقد حاولت حكومة جميل مردم ان تحقق
بعض الخطوات على طريق التطور ، وان تنهض ببعض الاعباء^{الله} ، انها كانت مشغولة بالدفاع عن
وجودها امام خصومها . قدم رئيس الوزارة امام المجلس النيابي في نهاية عام ١٩٣٧ م (٢) ،
كشفا عما انجزته الحكومة ، وكان لا يتجاوز بعض الاصلاحات البسيطة ، وحاول ان يمرر تقصير
حكومته بما يلي : " وقد يرى فريق اننا لم نغير معالم كل شي " ، فنجيب هو " لا اننا نريد
ان نسير في لين وهواده وبدون تسرع وعجلة " ، اما بالنسبة للامور الخارجية فذكر " وقد قمنا
في هذه الفترة بتنفيذ كل ما عاهدنا عليه فيما يتعلق بنا ، ولا نستطيع الا ان نفتبط بما وجدناه
حتى الآن من مثلي فرنسا في سورية " . والحقيقة ان التقصير نتج عن عدم تفرغه
وحكومته للقيام بواجبات الوزارة ، وانشغاله في السعي وراء تصديق المعاهدة من
قبل البرلمان الفرنسي . وبينما كانت الانظار تتجه الى العهد الجديد ، لاح اول نذير
بالخطر ، حين تقدم وزير المالية شكرى القوتلي باستقالته من الوزارة ، الى المجلس النيابي

(١) - المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة عشر ، ٣١ كانون الاول ١٩٣٨ .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان ، الجلسة الثانية عشر ، ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ م

في (٢٢ آذار ١٩٣٨) وجاء في بيان الاستقالة ان مرضه يحول دون متابعة العمل في الوزارة ، وان هذه الاستقالة تتيج له في الوقت نفسه " العودة الى مقاعد النواب " (١) الا انه لم يفتح عن السبب الحقيقي ، وحتى لا يسمح للمعارضة باستغلال استقالته للتهجم على الحكومة ، صرح بأنه يرفض وجودها - اي المعارضة - لأن " هذه المعارضة اقرب الى الفتنة التي تحدث البلبلة والتفريق منها الى المعارضة الصحيحة التي تترفع عن النزوات الشخصية والاغراض الخاصة المادية . . . ان المعارضة في هذا الدور الانتقالي وفي الاحوال الحاضرة معارضة آثمة فسي نظري " .

ويبدو ان الاسباب التي قدمها القوتلي لاستقالته تتصل بالنزاع الذي نشأ بينه من جهة وبين رئيس الوزارة ووزير الداخلية والخارجية سعد الله الجابري من جهة ثانية ، بسبب اقدام مردم على توقيع اتفاقات مع فرنسا (٢) ، مستغلا غياب القوتلي لاداء مناسك الحج (٣) . الامر الذي تسبب في مشادات كلامية حادة بينهما ، تطورت الى استقالة القوتلي (٤) . ويغلب على الظن ان وزير المالية ، احس بخروج الوزارة عن اتجاهها الوطني المتشدد ، وقبولها بعض التسهيلات كوندفاعها نحو تمهيع الموقف لرضا الطرف الفرنسي ، بانتظار الموافقة الفرنسية

-
- (١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى ٢٢ آذار ١٩٣٨ ص ٥ - ٨ .
 - (٢) - شهود الى هذه الاتفاقيات ، اثناء الحديث عن المشاكل الاقتصادية التي واجهت المجلس
 - (٣) - وجهه الحفار - المصدر السابق ص ١٧٩
 - (٤) - علقت الكتلة الوطنية استقالة القوتلي بانها نتيجة الصدام مع فرنسا . حول ذلك انظر دليل الجمهورية السورية ص ١٦٤ . بينما يرى الدكتور صلاح العقاد ، ان سبب نزاع القوتلي مع الحكومة هو رفضه للحلول الوسط . انظر كتابه المشرق العربي المحاصر ص ٣٧ . اما حسن الحكيم فيرى ان الاستقالة حصلت فعلا ، لان جميل مردم وقع اتفاقيتي البترول والبنك السوري ، وشكرى القوتلي كان يود هو بذاته ان يتم الاتفاق . انظر حول ذلك كتاب مذكراتي لحسن الحكيم

على المعاهدة ، وكلامه من ترحيبه بالعودة لصفوف النواب ، يؤكد رغبته في التخلص من تهمة أعمال الحكومة ، والتوصل من المسؤولية ، ريثما تتضح الأمور .

ولقد أعلن جميل مردم بك ، ان رئيس الجمهورية والحكومة قبل الاستقالة ، كما تلتني

القرار الجمهوري رقم ٢٧٩ وجاء فيه :

١- تقبل استقالة السيد شكرى القوتلي وزير المالية والدفاع الوطني .

٢- يسمي السيد جميل مردم بك رئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني ، وزيرا للمالية

والدفاع الوطني .

دمشق في ٢٢ آذار ١٩٣٨

هاشم الاتاسي

جميل مردم بك

هذا وقد طلب رئيس الوزارة الثقة لتولي هذين المنصبين / فمنحه أيها المجلس بالاجماع

باستثناء النائب منير المجلاني ، الذي شن هجوما على الحكومة وجرح معه فائز الخوري ، ووقف

هذا منتقدا تقصير الحكومة بقوله (١) : " انا لا اثق بوزير لا يجد وقتا لدرس الموضوع الذي

يكلف به ، فيتركه لاحد الموظفين الذين لا نثق بهم . . . والواقع بكل اسف ان الثقة التي

يطلبونها الآن لا يطلبونها لانفسهم بل للموظفين الذين لم تثق الامة بهم من قبل ولا تثق

بهم الآن ، واذا كانت الوزارة عاجزة عن ايجاد اشخاص يتعاونون معها ، فلا كان الاستقلال

ولا كان هذا الدور .

وامتصاصا للنقمة جري في ٢٦ تموز ١٩٣٨ م تعديل على الوزارة بحيث دخلها وزيران

جديدان هما : لفي الحفار للمالية ، وفائز الخوري للاشغال العامة ، واعيد توزيع الحقائق

الوزارية الاخرى من جديد (٢) .

ولئن حاولت حكومة جميل مردم ان تحسن من مصداقيتها بهذا التعديل الوزاري ، الا

ان حقيقة هامة برزت ، وهي مدى التفكك الذي اصاب رجال الكتلة بعد وصولهم للحكم وسوء .

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى ٢٢ آذار ١٩٣٨ م ص ٧

(٢) - للاطلاع على ^{توزيع} حقائق الوزارة الجديدة انظر وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٧٩

الاضاع في البلاد الذي عجز الحكم عن تلافيه ، فقد واجه الحكم عقبات كثيرة ، اهمها انقسامات الكتلة الوطنية وتعزّب كل مجموعة لافرادها ، بعد ان كانت الكتلة السند القوي للحكومة ، يسير من ورائها الشعب ويسلمها زمامه ، اضافة الى اخلاء الحكومة والمحسوبين عليها ، ونشوء المعارضة ، واخير الدور الفرنسي الخفي في تهديم العهد الوطني .

كان من المتوقع ان تتخذ الكتلة الوطنية موقفاً موحداً من خصومها ، وان تحاول تقويم اخطائها ، وحل مشاكلها قبل ان تستفحل ، او على الاقل تبعد عن نفسها التهم التي وجهت اليها من المعارضة . ولكنها وقفت مفككة تتنازعها المصالح الفردية والشخصية ، وكان اول ضحاياها شكرى القوتلي (١) ، الذي ردّ على رفضه لاختلاء الكتلة بموقف سلبي ، وهو انسحابه من الحكومة بحجة المرض ، بينما توالى اخلاء رئيس الحكومة سببا في ذلك احراجات للمجلس وللكتلة ، حيث اصبح يتردد وباستمرار على باريس (٢) لمعللا ذلك في محاولته متابعة اقرار المعاهدة ، الا انه تورط في ١١ كانون الاول عام ١٩٣٧ م ، بالتوقيع على رسائل ودية (٣) مع فرنسا ، دون علم المجلس النيابي ، تتعلق بضمان تأكيدات سورية اغرافية لاحترام حقوق الاقليات (٤) ، تمنح بعض الامتيازات وتتمتع ببعض الحصانات واستعدادا لقبول الخبراء والمستشارين الذين تعينهم فرنسا (٤) ، كما الحق بالمعاهدة ملاحق لتفسيرها ، فأثارت هذه التصرفات مشاعر الغضب في المجلس النيابي لما تنطوى عليه ، من تجاهل لوجود السلطة التشريعية .

واضطر المجلس لكي يعمز موقفه ويتخلص من هذا المأزق ، ان يقرر في جلسة ٣١ كانون الاول ١٩٣٨ م وبالاتفاق مع الحكومة ، رفض الملاحق والتسك بالمعاهدة وحدها ، فأما ابرام المعاهدة من غير تعديل اول قبول بالذيول ، او الاستقلال بدون معاهدة ، كما رفض التنازلات التي قدمها رئيس الوزارة ، ويذكر الكيالي ان رئيس المجلس النيابي فارس الخوري ، كان من اكثر المتعصبين

(١) - مجلة المضحك المبكي - العدد (٤١٥) تاريخ ٦ أيار ١٩٣٩ ص ٥

(٢) - الجريدة الرسمية - العدد (٣٠) - ٢٥ آب ١٩٣٨ ص ٩٦٩ مرسوم بشأن سفر جميل مردم الى باريس .

(٣) - ستيفن هاسلي لونفريغ - تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي - مترجم ص ٣٩١

(٤) - للاطلاع على هذه الاتفاقيات بشكل مفصل يمكن العودة لكتاب حسن الحكيم - الوثائق

التاريخية ص ٣٤٧ ، وكانت هذه الاتفاقات قد تمت بين جميل مردم بك والسيود وتسان .

لرفض أعمال الحكومة ، لما كان يضره من الشك حول انفراد جميل مردم بالتصرف (١) .

نتائج اتفاقات ١١ كانون الاول ١٩٣٧ م :

على الاقليات واللوائف :

كانت اللوائف في سورية قد حصلت على قوانين نظمت امورها زمن حكومة الشيخ تاج الدين وياهماز من المفوضية ، لم يشر موضوع اللوائف وقتها الى جدل ، لان حقوقها كانت مرعية ، ورغم ذيلها الكثيرة ، الا ان احدا لم يفكر بها ، الا اذا استغلت واشيرت عن قصد . وبعد ان تسلمت الكتلة الوطنية الحكم ، حاولت السلطة الفرنسية استخدام موضوع اللوائف ، فاثناء الحديث عن المعاهدة حاول بعض اعضا " لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف المطالبة بايجاد الضمانات الكافية في نصوص المعاهدة لحفظ حقوق الاقليات ، بحجة ان ما جاء في المعاهدة من ضمانات غير كاف لحفظ هذه الحقوق ، وقصد استمطر المجلس النيابي السوري هذا الامر ، وعلق عليه النائب عبد الله فركوح قائلا " ان من يطالع هذه الابحاث يخيل اليه ان الاقليات في الجمهورية السورية هضيمة معتدى عليها ، ان ابناء البلاد السورية جميعا دون تفريق بين اقلية واكثرية قد اشتركوا في الجهاد لتحقيق حرية الوطن واستقلاله " . تصفيق " (٢) .

وعقب النائب محمد سليمان الاحمد (٣) على كلامه " وبعد ياسادتي اين هي الاقليات التي يشيرون اليها ، اهم العلويون ؟ .. اننا نرفض باها " وهزم ان نكون الاقليات المنشودة فنحن والحمد لله من صميم العرب ، ولا يوجد في كسل هذا التراث المنشور على المتوسط الازرق من هو اعرق في عرويته من العلويين " . تصفيق " . " أم هل يريدون الدروز ، والدروز فريدة منظومة في عقد المنصر العربي ، أم يريدون بها الاكراد ، وقد كتب الاكراد في التاريخ صحائف من نور ، أم يريدون بالاقليات النصارى والنصارى في هذه البلاد احفاد غسان ولحم انبثقوا من نبعين صافيتين نبعة غسان ونبعة ابن ماء السماء " (٤) . تصفيق " .

واعقب محمد سليمان الاحمد ، النائب فخرى البارودي محددا المفهوم الحقيقي للاقليات بالمفهوم الذي يعتدل في ذهن كل عربي في الماضي والحاضر ، فقال : " أما الاقلية والاكثرية

(١) — عبد الرحمن الكيالي — المراحل — ج ٤ — ص ٤٤٧

(٢) — محاضر جلسات البرلمان — الجلسة الثانية عشر — ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ص ٢٣١ .

(٣) — يعتبر محمد سليمان الاحمد (بدوى الجبل) — وهو من جبل العلويين — من أعظم الشعراء العرب في القطر العربي السوري ، توفي منذ عام ونيف الى عام ١٩٨٢ م خلفا وراءه تراثا شعريا غنيا .

(٤) — المصدر السابق — المعاصر — ص ٣٢ — ٣٥ .

فحسب ما افهمها أنا ، ان الاكثية هي الوطنيون (وهذا منها) مشيرا الى فارس الخوري رئيس المجلس) ، والاقلية هي الخائنون (والشيخ تاج منها) ، " تصفيق " .

ولكن فرنسا حاربت هذه المشاعر الوطنية بشتى الاساليب ؛ ففي ١٣ آذار عام ١٩٣٦ م كانت المفوضية قد اصدرت قانونا رقم ٦٠ ل . ر . جا فيه (١) :

" تتمتع شرعا الطوائف ذات الاحوال الشخصية ، الطوائف التاريخية التي صدر تنظيمها ومحاكمها وشرائعها بموجب نص تشريعي ، ولها بعض الامتيازات وتتمتع ببعض الحصانات .

وممثل الطوائف والمؤسسات والرهبنات في علاقاتها مع السلطات العامة ، رئيسها الديني الاعلى رتبة ، وان كان غير موجود في الاراضي السورية فيجمل مندوبا عنه .

يمكن لهذه الطوائف ان تملك منقولا وغير منقول بموجب قرار المفوض السامي رقم ٢٥٤٧ تاريخ ٢ نيسان ١٩٢٤ م " .

وبالنسبة للطوائف ذات الحقوق المدنية جاء : " نظام هذه الطوائف شؤونها وتديرها بحرية ضمن حدود القوانين المدنية " .

وقد هاج الشعب لهذا القرار ، وثار البلاد من اقصاها الى اقصاها محتجة عليه ومطالبة بالغاء ، لمخالفته تعاليم الدين الاسلامي ، لانه اعتبر المسلمين طائفة من طوائف كثيرة ، وهذا يضرب اساس النظرية الاسلامية التقليدية للدولة (٢) ، وعلى اثر تصاعد موجة الغضب اصدر المفوض السامي قرارا معدلا له تحت رقم ١٤٦ ، ولكن استمرار سخط الشعب على هذا القانون ، اضطره في النهاية الى اصدار قرار يخرج المسلمين منه ، على ان دائرة المفوض السامي كانت قد عرضت فكرة نظام الطوائف هذا على الحكومة الوائمية ، وقد منحتها هذه الموافقة المبدئية ، على ان تلغ على المشروع وتعرضه على المجلس (٣) . الا ان هذه الدائرة صرحت علنا في بيان وزعته في الصحف لزيادة ثورة النفوس التي انتظمت البلاد ، بأن القرار رقم ١٤٦ المعدل للقرار رقم ٦٠ ل . ر . لم يتخذ الا بعد اخذ موافقة الحكومة السورية عليه (٤) .

(١) - دليل الجمهورية السورية ص ٤٠٩ - ٤١٢ .

(٢) - Rondot , Op.Cit., P. 400.

(٣) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٤ ص ٥٢٥

(٤) - حسن الحكيم - مذكراتي - ج ٢ ص ١٢٥

كما قامت بنشر بنود هذا القانون ، مخالفة بذلك اتفاقها مع الحكومة ، الذي كان شرطه عرض القانون على المجلس النيابي قبل نشره ، وكان هدفها من ذلك احراج موقف الحكومة والوطنيين عامة امام الشعب (١) .

وفعلا اعتبر المجلس هذا التصرف من الحكومة اعتداء صريحا على صلاحياته لكونه صاحب الحق في كل تشريع ، كما شن النواب هجوما على الحكومة ، وخاصة جماعة المعارضة امثال الدكتور منير المجلاي ، والنائب كامل القصاب ، ولم يقتصر الامر على المجلس ، فقد شجب جماعة الشيوخ والمدارس الدينية تصرف الحكومة هذا ، مما زاد في تأزم الاوضاع .

وفي ٢٨ آذار ١٩٣٩ ، قدم كل من النواب ناظم القدسي وعبد العزيز الحلاج ، ورشدي كهيلا تقريرا بالفا نظام الطوائف الذي اصدره المفوض السامي ذي الرقم ٦٠ ، والقرار المعدل له ذي الرقم ١٤٦ ل . ر ، وذلك لانهما لم يعرضا على المجلس ، مصدر كل تشريع كما ورد في الدستور (٢) . وتمكنت حكومة جميل مردم بك ، وقبل استقالتها من الوقوف في وجه المفوضية وتحديها لأول مرة ، وذلك بالفائها قانون الطوائف ، ولكن ذلك الاجراء جاء متأخرا ، بسبب النعمة التي ملأت قلوب الشعب عن الحكم . ومن الجدير بالذكر ان قانون الطوائف هذا ، كان القتيل الرئيسي في اشمال اضطرابات الجزيرة واللاذقية وجبل العرب والتي أثرت وبشكل مباشر على فشل تجربة حكم الكتلة الوطنية .

(١) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ٤ - ص ٢٥٥ ، يقول عبد الرحمن الكيالي ان المفوضية نشرت القانون في الجرائد قبل عرضه على الحكومة وعلى المجلس ، ويبدو ان الاصح في هذا ، ان المشروع ، عرض على الحكومة ووافقت عليه مبدئيا ، على ان لا ينشر قبل اخذ موافقة المجلس عليه . وهذا ما ذهب اليه الدكتور ذوقان قرقوط نسي كتابه تطور الحركة الوطنية في سورية - ص ١٦٣ ، حيث يشير الى ان الحكومة احتفظت بنسختها ، واغلب الظن ان فرنسا لم تكن تستطيع نشر القانون ما لم يكن لديها دليل على موافقة الحكومة به الا فكيف تستطيع احراجها دون ادلة .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية - ٢٨ آذار ١٩٣٩ م

المناطق السورية بين الوحدة والانفصال - الجزيرة واللاذقية وجبل العرب :

بناءً على معاهدات معاهدة ١٩٣٦ حول الوحدة السورية ، ومطالبه الوفد السوري بإعادة منطقتي اللاذقية وجبل العرب إلى الوطن الأم ، أصدر المفوض السامي قراراتين الأول في (٢ كانون الأول ١٩٣٦) رقم ٢٦٥ ل. ر. ، بضم جبل الدروز ، والثاني في (٥ كانون الأول ١٩٣٦) ورقم ٢٧٤ ل. ر. بضم منطقة جبل العلويين إلى سورية (١) ، ونص القرارات على أن تساهم المنطقتان بالموازنة المركزية ، وأن يُلحق عليهما نظام الاسكندرونة من حيث الاستقلال المالي والإداري وعدم عرض موازنتيهما على المجلس النيابي (٢) ، واعتبر هذا القرار ساري المفعول بمجرد إبرام المعاهدة ، أي أن منطقتي العلويين وجبل الدروز كانتا دائماً محكومتين من قبل السلطة الفرنسية باستثناء الفترة من عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، إلا أن السيطرة الإدارية السورية في منطقة الجزيرة لم تتأكد إلا نحو عام ١٩٣٨ (٣) ، وبذلك تكون المعاهدة قد تناولت الوحدة السورية ولكن ليست الكاملة (٤) ، فلا المنطقتان السابقتان عادتا بأنصهار تام ، ولا الأراضي التي سُلمت عن سورية وُضعت إلى لبنان كانت مجال نقاش ، وفرنسا كانت على استعداد لوقف مناقشة المعاهدة لو تمسك السوريون بعودة المناطق التي شكلت لبنان الكبير ، فقد كانت تعتبر لبنان معقلاً لنفوذها في البحر المتوسط ، لذلك اعرض الوفد السوري عن إثارة تلك القضية وضرب صفحاً عنها (٥) واكتفى رئيس الوزارة جميل مردم بك بالقول (٦) : " وتسوية الأمور المتعلقة بالمصالح المشتركة بيننا وبين لبنان ، ونحن لا نقرر منها الآن قاعدة انفصال ولا اتصال ، ولكننا نقترح أن تبقى الحالة كما هي لمدة معينة ، يتناول فيها كل فريق ما يخصه ، وذلك بوضع ضريبة جمركية واحدة " .

(١) - حسن الحكيم - الوثائق التاريخية - ص ٣٤٩

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الخامسة عشر - ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٧ ص ٢٧٧

(٣) - Hourani, Syria and Lebanon , P. 226 .

(٤) - نجيب الارناؤي - المصدر السابق - ص ١٠٤

(٥) - وجيه علم الدين - مراحل استقلال دولتي لبنان وسورية ص ١٠٣

(٦) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية عشر - ١٨ تشرين الثاني

هذا وكان حق الاشراف على منطقتي اللاذقية وجبل العرب تابعاً للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٤ تاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠ م ، أما منطقة الجزيرة فكان الفرنسيون قد انشأوا لها ادارة خاصة في دير الزور بحجة تعدد العناصر والجماعات في المنطقة مستغلين وضمها للنائي . وبمودة هذه المناطق للدولة السورية أصبحت تتألف من عشر محافظات (١) ، وساهم ستة عشر نائماً من منطقة اللاذقية ، وخمسة عن جبل العرب (٢) في مجلس عام ١٩٣٦ ، إعتباراً من ٢٨ تشرين الاول . ولا قى وجودهم بين اخوانهم النواب ترحيباً حاراً واشاد رئيس المجلس فارس الخوري بهذه الخلوة قاطلاً : وانني باسم النواب اجمع الذين يمثلون الامة جميعها ارسب بهم - النواب الجدد - واحسب هذه الساعة بداية حياة جديدة . وأكد ان هذه المحافظات مجتمعة "تؤلف أمة واحدة وشعباً واحداً ولا يمكن أن يتأرق الى فكر احدى منهم الانفصال " (٣) وقد ردّ نواب العلويين امثال منير العباسي ، علي الحناوة بالشكر وخطب سليمان الاحمد - نائب بانياس - : " ها نحن نعود اليكم لنحمل معكم ما نستطيع حمله من ميدان الامجاد . . . المربية " (٤) " تصفيق " .

وطلبت الحكومة موضوع الوحدة ، بتعيين محافظين لكل من اللاذقية وجبل العرب ، . . فأرسل النائب مظهر رسلان محافظاً ممتازاً لمنطقة اللاذقية لمدة ستة أشهر ، على ان يتقاضى

(١) - دليل الجمهورية السورية ص ١٢ - المحافظات العشر هي : دمشق - حلب - حمص - حماة - الفرات - الجزيرة (وتضم الحسكة والقامشلي) - حوران - اللاذقية - جبل العرب - اسكندرونة ، وكان قد صدر قرار عدد ٥ ل . ر تاريخ (١٠ كانون الثاني ١٩٣٦) بشأن ادارة المحافظات ، حيث قُسمت الجمهورية السورية الى ثمان محافظات هي : حلب - دمشق - حمص - حماة - حوران - الفرات - الجزيرة - الاسكندرونة ، وتدار بموجب نظامها الاساسي . حول ذلك انظر الجريدة الرسمية العدد (٢) ٢٥ كانون

الثاني ١٩٣٦ ص ٢٣

(٢) - انقسم نواب جبل العرب الى : ثلاثة من الدروز - وواحد مسيحي - وواحد بدوي .

(٣) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الخامسة ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٧ م ص ٢٧ .

(٤) - المصدر السابق الجلسة نفسها ص ٦٩ .

الراتب والتعويضات المخصصة من موازنة المحافظة المذكورة (١) ، وعيّن نسيب البكري محافظاً لجبل الدروز بنفس الشروط السابقة ، هذا وكان يتم تحديد موازنة هاتين المحافظتين في مال كل عام وتصدر في الجريدة الرسمية للجمهورية السورية . الا ان الفرحة بالوعدة لم تتم ، فسرعان ما عادت فرنسا الى اثاره المشاكل ، وجرّت رئيس الوزارة الى توقيع تعهدات ١١ كانون الاول ١٩٣٧ ، وكان منها الى جانب الاعتراف بحقوق الاقليات ، موضوع استثمار البترول الموجود في منطقة الجزيرة (٢) ؛ وبدأت تُشيع فكرة فصل منطقة الجزيرة واوقعت بين القبائل الموجودة فيها ، وحركت فتنة طائفية ، لم تكن لتتم لولا تسوياتها وجهودها . وقد استنكر نواب الجزيرة هذه السامي المهرضة ، وألقى الشيخ دحام الهادي خطاباً قال فيه : " بصفتي رئيساً لأكبر عشيرة في الجزيرة ، وبصفتي نائباً شرعياً أمثل الجزيرة مصرحاً بأن معظم أهالي الجزيرة بل ربما يمكنني القول عمومهم وهم الذين يمثلونها اصدق تمثيل لا يقبلون ولن يقبلوا ، بأي فكرة اساسها فصل هذه المنطقة التي هي عضو سوريا الوحيد ، كما انه ليس ثمة اقلية في الجزيرة لا مسيحية ولا كردية ، بل نحن كلنا أهالي الجزيرة من مسيحيين وموسويين وأكراد وعرب - متساوون في الحقوق والواجبات " (٣) .

في حين حلّ النائب محمد عز الدين الحلبي الموقف الفرنسي وموضوع الاتفاقات بشكل اشملي ، فقال : " تتناقل الالسنه ويتحدث الكثيرون من ابنا الشعب ، بأن لقضية البترول في الجزيرة ومسألة الحدود الشمالية ، ولقضية الاسكندرونة والملاحق التي تكرر البحث عنها في الصحف وبين الناس ، بأن هناك ملاحق وضمانات جديدة تفسيراً لبعض نصوص المعاهدة ، .

(١) - جريدة القيس العدد (١٠٣٣) - تاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٣٧ ص ٤

و (١٠٣٨) - تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٣٧ .

(٢) - بشأن موضوع البترول يمكن العودة لمحاضر البرلمان للاطلاع على تفاصيله .

الجلسة التاسعة ١١ أيار ١٩٣٧ ص ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٨

الجلسة الثانية عشر ٣ أيار ١٩٣٨ م ص ١٨٥

وغيرها من الجلسات التي رافقت رفض البرلمان لاتفاقيات رئيس الوزارة جميل مردم بك .

(٣) - محاضر البرلمان - الجلسة الثانية عشر - ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ ص ٢٣٤ .

علاقة بهذه الحوادث " (١) .

ومرت المناطق الثلاث الجزيرة واللافتة وجبل العرب بسلسلة من الفتن والاضرابات - المفتلة ، ففي الجزيرة وقع نزاع بين عشائر العنزة والولده ، وطلب النائب وهبي المجيلي تدخل الحكومة لابقائه ، كما وقعت حادثتان دخلتا الى جانب الحوادث الاخرى ، الاولى في ٦ تموز ١٩٣٧ (٢) ، ذهب ضحيتها اربعة من رجال الدرك مع جرح عدد من رجال الشرطة ، والثانية اغتلاف المحافظ توفيق شامية وتعريض زوجته وطفله للضرب ، ولم تتخذ الحكومة ازاء هذه الاحداث الخطيرة اي اجراء ، وقد ندد النائب فخرى البارودي بتقصير الحكومة وغمز من قنافة سلطات الانتداب وقال : " قبل ان تبدأ حركات الجزيرة بشهرين وانا القى التقارير من اخواني واقدمها للحكومة ، وكانت الحكومة تطلب الي السكوت والانتظار على أمل ان تنتهي الحالة الى نتائج مرضية ، فانا اطلب من الحكومة ان توقف بحزم وجراءة امام السلطة - يقصد الفرنسية - فاما ان تكون علاقاتها معنا ودية وصريحة وأن تنفذ نصوص المعاهدة التي عقدناها معها بشرف وصدق ، كما نفعل نحن ، او ننسحب من مقاعد الحكم ، ونحن لا يمكن ان نتغلب عن الجزيرة بصورة من الصور " . (٣)

الا ان النائب محمد المايش اشار بأن الحكومة لانغوز لها في الجزيرة ، فالحل والربط في ايدي اشخاص من أهالي تلك المنطقة ، وهم يهددون رجال الحكومة كل يوم ، وأكد النائب سعيد اسحق بأن " الممران حبي لم ينفك عن دعاياته ومساغيه بل خلب في الكنيسة قبيل عيد الفصح داعيا الناس للاضراب عن المعاهدة ما لم ينالوا حقوقهم " (٤) .

وبالمودة الى وقائع الامور ، نرى الدور المتوالي الذي قامت به فرنسا ، لكي تخرج الحكم الوائني وتحبط مساعيه التوحيدية ، في محاولة لاثبات عبزه عن تحقيق اي هدف واسني .

-
- (١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة التاسعة - ٢٧ نيسان ١٩٣٨ - ص ١٤٠
 - (٢) - وأصل الحادث ان السلطة الفرنسية كانت تشجع بعض الاغراد للقيام باعمال الشغب ووضع الذمائم للسيارات الحكومية ، وذلك لاريك الامن في المنطقة والتشويش على الحكم الوائني
 - (٣) - محاضر البرلمان - الجلسة الخامسة والعشرين - ٢٣ كانون الاول ١٩٣٧ .
 - (٤) - محاضر جلسات البرلمان - جلسة ٢٧ نيسان ١٩٣٨ - ص ١٤٦ .

ففي الوقت الذي كانت فيه منطقة الجزيرة تخلي بالاضرابات ونشبت في معاناة اللادنية فتن واضرابات ، وحزت حوادث سلب وعصيان تزداد اتحدوا في المجلس النيابي (١) .

وفي منطقة جبل العرب تحركت جماعة بقيادة عبد الغفار الاطرش ، وقامت بالرد القضاة العدليين بحجة انهم غرباء عن الجبل ونادى هو نفسه بانفصال الجبل ، فانهالت على المجلس البرقيات التي ترفض تصرفاته ، منها واحدة وصلت من مدينة مكسيكو (٢) جاء فيها : دولة فارس بك الخوري - دمشق : " نحتاج بشدة على فصل جبل الدروز عن سوريا وعلى تصريحات عبد الغفار الاطرش واعوانه " . اتحاد الجبل العربي .

وشجب النائب شكري القوتلي الاعمال التي يقوم بها عبد الغفار الاطرش وقال : " انه لم يخن بها امته فحسب ، بل خان ابن عمه سلمان باشا ، فليست الحركة القائمة هناك حركة درزية ، وليس هم الدروز القائمون بها ، انما هناك افراد لا يتجاوزون عدد الاصابع يثيرونها " (٣) ونذكر في هذا المجال انه تم انتخاب زيد الاطرش ، سليمان نصار ، عقلة اللطاسي ، عودة السرور نوابا عن الجبل في المجلس النيابي (٤) .

واذا كانت مجموعة هذه الاضطرابات والمشاكل قد ثارت في اوقات متقاربة ، فالقضية ليست قضية سليمان المرشد ، ولا قضية عبد الغفار الاطرش ، ولا المطران حبي ، وغيرهم ، وانما العامل الاكبر والدافع المحرك لهؤلاء ، هم الموانغون الافرسيون الذين تستخدمهم الحكومة الفرنسية لابقاظ الفتنة المائتية في البلاد السورية ، وما داموا ينفخون في نارها ، فلم تكن الاحوال لتهدأ ابدا .

وما مر معنا ، نلاحظ انعكاس هذه التطورات على النواب (٥) ، وتفاعلهم معها ، والروح الوطنية العالية التي تمتعوا بها ، بغض النظر عن كل انتماءاتهم ، ولولا الساعي الفرنسية

(١) - المصدر نفسه - الجلسة الحادية عشر - ص ٢٣٤ ، ٢٧٤ كانون الاول ١٩٣٨ .

(٢) - معاصر البرلمان - الجلسة الثانية - ١ كانون الاول ١٩٣٨ ص ١٥ .

(٣) - المصدر نفسه - الجلسة الحادية عشرة - ص ٢٣٤ ، ٢٧٤ كانون الاول ١٩٣٨ .

(٤) - الجريدة الرسمية - العدد (٢) ١٣٤ كانون الثاني ١٩٣٨ ص ٣٠ .

(٥) - نجيب الارنازي - المصدر السابق - ص ١٢٧ .

وكتاب عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٤ - ص ١١٨ .

الحيثية ، وضعف بعض النفوس أمام المصالح الشخصية ، لم تجز فرنسا ان تنال من هذه الامة او من وحدتها ، ولنجاح الخط الواحدى في سورية ، ولا أدل على ذلك من ان محافظ السويداء نسب المبكرى ، قدام اول عمل ايجابي وجدوى حين اعلن بوشك تسلمه لمنصبه الجديد ، بضرورة جعل اللغة العربية للغة الرسمية لجميع بواشر الحكومة ، ولا تجوز المخاطبات بها كان شأنها الا بها (١) . وهدفه من ذلك القضاء على اى نفوذ فرنسي يحول دون الانتقاء للوطن ، ولكن فرنسا لم يعد ان سقلت حكومة جميل مردم في ٢٣ شباط ١٩٣٩ م ، وفشلت المعاهدة المأمولة كما استشرت الفوضى - ارسل مندوبها المفوض السامي الى رئيس الوزارة السورية الجديد لطفي الحفار مذكرة في ١٢ آذار ١٩٣٩ م يطلب فيها تعيين شوكت المباس محاذيا للاذقية ، وادعى ان كل الفئات موافقة عليه ، كما طلب تعيين حاكم فرنسي لرئاسة محكمة الاستئناف في السويداء ، وحاكم فرنسي آخر لرئاسة محكمة المبدئية في المدينة نفسها (٢) . وذلك في محاولة لاعادة انفصال هذه الاجزاء عن الوطن الام . الا انه وخلال عام ١٩٤٠ م بدأ شي من الاستقرار يعود الى منطقتي جبل العلويين وجبل العرب ، وعُيّن بعض الدمشقيين موظفين في كلتا المنطقتين ، كما خضعوا لسلطة المحافظ ، وان كان هذا المحافظ الدمشقي موضوعا تحت مراقبة المفوضية (٣) .

قضية البنك السوري وهبوط الفرنك الفرنسي :

من خلال حديثنا عن مجلس عام ١٩٣٣ م ، عرضنا ايجازا لوضع المصرف السوري ونشأته وكيف تعود علاقة فرنسا معه الى الفترة العثمانية ، عندما كان فرعاً للبنك العثماني ، وكانت - هنالك مساهمات لشركات افرنسية مختلفة فيه . وعندما استلمت فرنسا امور البلاد ورأت الارواح التي تحققها الشركات عن طريق هذا المصرف ، حرصت عليه لدرجة ان مواقفها من الاوضاع في سورية كثيراً ما ارتبطت به ، فضبط النواب الفرنسيون في برلمانهم على حكومتهم لكي تستمر

(١) - جريد القيس - العدد ١٦٠٣٩ ، تاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٣٧ م ص ٣

(٢) - د . ن . ذوقان قرقوط - المشرق العربي المخلص ص ٤٩٩

(٣) - د . ن . ذوقان قرقوط - المشرق العربي المخلص ص ٤٩٩

في سياسة السيطرة المباشرة على سورية (١) .

كما اقدمت على ربط العملة السورية - وكانت ذهباً - بالفرنك السوري ، وحولتها الى ورق ، علماً بأن المعاملات التجارية كانت تجري بين الناس عادة بالعملة الذهبية (٢) ، وتروج الاوراق النقدية التي استحدثها الفرنسيون كان يعني استبدال هذه الاوراق بذهب البلاد . وبينما كانت الليرة السورية ويوم دخول الافرنسيين تساوى (٥٢) قرشاً ذهبياً أصبحت في عام ١٩٣٣ م تساوى (١٨) قرشاً ذهبياً (٣) ، واستمرت هذه الحال زمناً استلام الكتلة الوطنية للحكم في سورية عام ١٩٣٦ م . وفي المعاهدة التي عقدت بنفس المصام ، بحث النقد السوري من وجهة نظر واحدة ، وهي التعادل بين العملات السورية والفرنسية ، ولم توجد في المعاهدة السورية مادة تتعلق بنظام هذا النقد ، وخصوصاً بنظام المصرف الذي يقوم باصدار النقد . اي من سيصدره ، هل سورية أم المصرف السوري ، أم مصرف اجنبي وعندما نالت الحكومة موافقة المجلس على منحها حق اصدار المراسيم الاشتراعية ، اشار النائب منير المجلاني الى : " ان مسألة امتياز البترول والبنك السوري قد يظن البعض من فسير هذا المجلس انها داخلة ضمن الامتيازات الممنوحة للحكومة . . . فانا اصح كأمر حقوقي مفروغ منه بأنه لا يجوز للحكومة ، ولا اظن ان الحكومة تفكر بأن تستند الى سلطة المراسيم الاشتراعية وتعطي امتياز البنك السوري او البترول ، لان الدستور يجعل لمنح الامتيازات قانوناً خاصاً لا يجوز لفير المجلس النيابي ان يقره " (٤) .

وقد صادف بداية الحكم الوطني هبوط قيمة النقد الفرنسي وتوالى هبوطه ، فاصاب سورية بضرر بالغ أثر في احوالها الاقتصادية والمالية اسوأ أثر ، فتقدمت الوزارة ببيان لا يوضح موقفها من هذه الازمة ، خاصة وان جميل مردم كان قد أجرى مراسلات مع ممثلي السوري وأوضح انه تمسك بمذهب الاشتراك في المنافع بين سورية وبين اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية " واذ لم تكن الفوائد متبادلة ولم تكن هناك قناعة بالمصلحة المتقابلة ، فكل اتفاق يعقد لا يخرج عن

(١) - نجيب الارمنازى سورية من الاحتلال الى الجلاء - ص ٣١

(٢) - ساطع الحصرى - يوم ميسلون - ص ١٠٠

(٣) - عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة على بيانات المفوض السامي بونسو - ص ٣٨

(٤) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة السابعة عشر - ٢٧ أيار ١٩٣٧ ص ٨٨٧ .

طور الاتفاق لانه لا يكون فيه رضى واختيار (١) . على اثر هذا البمان ساغر حميل مردم بك الى فرنسا ، وهناك تورط باتفاقيات مع فرنسا ، كان من نتيجتها توقيع اتفاق مع جورج بونيسه Bonnet - وزير خارجية فرنسا - في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٣٨ ، يتضمن الاتفاق بروتوكولا ، يوجب التزام الحكومة السورية بتجديد امتياز البنك السوري ، واستثمار آبار البترول في سورية ، على ان تطرح معاهدة ١٩٣٦ لمطالعتها على المجلس النيابي الفرنسي للمصادقة عليها في موعد أقصاه ٣١ حزيران ١٩٣٩ م ، وعليه حدد رئيس الوزارة امتياز البنك السوري الى اجل غير مسمى (٢) ، علما بأن مدة العقد الماضية كانت خمسة عشر عاما كادت ان تنتهي في عام ١٩٣٩ م .

ومن المفيد ان نذكر بأن الحكومة ، وعلى اثر انخفاض سعر الفرنك وهبوط سعر الليرة السورية تبعاً له ، وضمت مرسوماً اشتراعياً مؤرخاً في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٦ ورقم (٧٦) ، يقضي بزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين اعتباراً من ١ تشرين الاول ١٩٣٦ بنسبة قدرها عشرون بالمئة (٣) .

الا ان هذا الاجراء لم يخفف من الخسارة السورية ، فمن الموازنة التي ينشرها المصرف السوري في كل اسبوع اتضح ان مقدار الليرات السورية المتداولة حتى تاريخ ٢٨ ايلول ١٩٣٦ بلغ ١٥ مليون ليرة سورية ونيف . فهبوط قيمة الفرنك بنسبة (٢٥٣٤) في المائة كان يلحق بسورية خسارة تزيد على ربع هذا المبلغ ، اي ما يعادل اربعة ملايين ليرة سورية تقريباً (٤) . ولم يقتصر الضرر نتيجة هذا الهبوط على السوريين حاملي العملة الورقية السورية ، بل تعداهم الى التجار الكثر الذين لهم ديون بالعملة السورية وعليهم ديون بالعملة الانكليزية والامريكية وغيرها . أما الحكومة السورية فانها استفادت بشيء واحد هو . انها كانت تجبي اكثر ضرائبها على اساس الذهب الديناري ، وهي العملة القديمة المتداولة

(١) - المصدر السابق - الجلسة الثانية عشر - ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ص ٢٢٨

(٢) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ٤ - ص ١٣٨ .

(٣) - محاضر البرلمان الجلسة الخامسة - ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٧ م ص ٧٥

(٤) - جريدة القبس - العدد ٩٦٠ - ٢٨ ايلول ١٩٣٦ - عن مقال ل احمد السمان .

وتدفع الرواتب على اساس الورق .

ولكن المستفيد الحقيقي كان الحكومة الفرنسية التي نامت هديونها وجاء هذا التدبير - هبوط الفرنك - يخفف عنها ازمته ويحمي تجارتها وصناعتها ، حيث ربحت اموالا بلغت قيمتها (٨٥٠) مليون ليرة سورية . أما اتفاقات رئيس الوزارة السورية التي سمحت باطالة عمر المصرف السوري الي امد غير مسمى (١) ، فقد اعتبرت تنازلا كبيرا منها وتفریطا في حق الشعب السوري ، وجاء رفض البرلمان الفرنسي التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ م ليكمل المخططات الفرنسية ، الا ان المجلس النيابي في جلسة ٣١ كانون الاول ١٩٣٨ ، رفض كل الاتفاقات والذبول التي وضعت للمعاهدة ، واعتبر سورية في حل منها ، كما تراجع جميل مردم نفسه عنها (٢) .

استقالة وزارة جميل مردم بك واستلام لطفي الحفار لرئاسة الوزارة :

بعد ان تراجعت فرنسا عن توقيع معاهدة ١٩٣٦ م ازدادت المناطق السورية اضطرابا ، وعمت المظاهرات البلاد ، وقد شارك الطلاب فيها ، واصطدموا مع قوى الامن ، وساء وضع الحكومة المردمية الى درجة كان يستحيل معها الاستمرار في الحكم . وفي تلك الفترة كان المفوض السامي الفرنسي (بيو پيول) في زيارة لسورية في مطلع كانون الثاني ١٩٣٩ ، فاجتمع برئيس الجمهورية ورئيس المجلس ورئيس الوزارة ، وهدفه من ذلك الاطلاع على آخر التطورات في سورية بالرغم من رفض المجلس لمحبة لان الاعتقاد كان بأنه جاء لواء المعاهدة (٣) فتقدمت الحكومة بأربعة مبادئ توضح الشكل الذي ستسير عليه ، وهذه المبادئ هي (٤) :

(١) - وقع الاتفاق على تجديد امتياز المصرف السوري في ٢٥ شباط ١٩٣٨ ، وصدر القرار

المفوض السامي بذلك يحمل رقم ٤٩ ل . ر .

(٢) - للتوسع في موضوع المصرف السوري واتفاقات جميل مردم فيه انظر : محاضر مجلس

النواب السوري - جلسة ١٧ نيسان ١٩٣٧ - جلسة ٢٠ نيسان ١٩٣٧ - جلسة

٢٧ ايار ١٩٣٧ - جلسة ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٧ - جلسة ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٧

جلسة ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ - جلسة ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ م وجلسة ٦ نيسان

١٩٣٩ - وغيرها .

(٣) - Hourani , Op. Cit., P. 225 وانظر غالب العياشي - الايضاحات السابقة .

محاضر البرلمان - الداسة الثامنة - كانون الثاني ١٩٣٩

الاول : اننا لا نقبل بأن معين مقررنا مفوضون سامون أو هيئات الكليكية أو رأسمالية أو أية هيئة أخرى .

الثاني : اننا لا نقبل بأي شكل أن نكون جزءاً من فرنسا مهما كانت فرنسا عظيمة .

الثالث : اننا لا نقبل بتجزئة ثانية عن المبدأ الذي يسمونه (فيدراسيون) .

الرابع : اننا نريد التحالف مع فرنسا في أي ظرف كان ولا بد من التحالف .

الا ان اعلان المبادئ هذا لم ينقذ الحكومة التي شارفت نهايتها ، لذلك قدم جميل

مردم بك استقالة حكومته في ١٨ شباط ١٩٣٩ ، وجاء في كتاب الاستقالة (١) : " حضرة

رئيس الجمهورية ، بناءً على تطور الموقف السياسي الأخير وتعذر الاستمرار على العمل ،

اجتمع مجلس الوزراء وقرر تقديم استقالة الحكومة من اعباء الحكم ، لذلك اتشرف بتقديم استقالتيها

راجياً قبولها حفاظاً لمقامكم السامي " ، حررت الاستقالة في الثامن عشر من شباط ١٩٣٩ .

وفي ٢٣ شباط ١٩٣٩ م أصدر رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي مجموعة مراسيم ، منها

المرسوم رقم (١٦٩) بقبول استقالة وزارة جميل مردم بك ، ومرسوم رقم ٧٠ بتسمية لاهي .

الحفار رئيساً لمجلس الوزراء (٢) ، الا ان لطفي الحفار لم يتمكن من البقاء في رئاسة الحكومة

اكثر من شهر تقريباً ، فقدم استقالته في ٤ آذار ١٩٣٩ (٣) ، وبين ان اسبابه

استقالته تعود الى الاضطرابات وحوادث العصيان التي شملت المناطق

(١) - المصدر السابق - الجلسة الثانية - ٢٨ آذار ١٩٣٩ - ص ٨

(٢) - الجريدة الرسمية العدد (٨) ٢ آذار ١٩٣٩ ، وصدرت عدة مراسيم في نفس

التاريخ لتسمية اعضاء وزارة الحفار وهم :

لطفي الحفار للرئاسة والمعارف بالوكالة

مظهر رسلان للداخلية والدفاع الوطني

فائز الحوري للمالية والشؤون الخارجية

وسيب البكري للعدلية

سليم جنهرت للاقتصاد الوطني .

(٣) - لطفي الحفار - ذكريات - ج ٢ - ص ١٨٤ - ١٨٥

الثلاث الجزيرة واللائحية وجبل الدروز ، وكان أسوأها حرق العلم السوري في الجزيرة أثناء زيارة السفير الفرنسي وأمام عينيه ، ولم تستطع الحكومة السورية ان تفعل شيئاً ، وصوّت الحفار : " ان مصلحة بلادنا ومصلحة فرنسا نفسها لا تتفقان مع اية سياسة تستوحى من خطط الانتداب واساليه . . . وكنا نرى ان الاستمرار في الحكم بهذه الشروط وضمن هذه الظروف هو مناف لمبادئنا الوطنية ، ومناقض لمواثيقنا ، فاننا نرفع الى مقامكم السامي استقالة الحكومة راجين قبولها " (١) وقد قبلت استقالة وزارته بناءً على المرسوم رقم ٣٣٧ تاريخ ٥ نيسان - ١٩٣٩ (٢) ، وكان لطفي الحفار يشعر بأنه تسرع في قبول تشكيل الوزارة ، لما رآه من انقلاب الشعب على حكم الكتلة وصرح في مؤتمر الكتلة الوطنية الذي عُقد في قدسيا في صيف عام ١٩٣٨ " بأن هذه التجربة قد فشلت وان لا سبيل للمضي فيها ، وأنه يجب ان ننهي هذا الامر مع فرنسا ، وان نرجع الى صفوف الشعب ونقول لهم الحقيقة لاجل ان يتخذوا أهبتهم ويدافعوا عن حقوقهم ، ولكن اكثرية الاخوان - يقصد رجال الكتلة الوطنية - كان رأيهم ان نمضي في هذه التجربة حتى النهاية " (٣) .

وبناءً على هذه التطورات اصدرت الكتلة الوطنية بياناً (٤) في ٢٠ آذار ١٩٣٩ م ، ايدت فيه ما ورد في استقالة الحكومة الوطنية الثانية (٥) ، واعتبرت الازمة القائمة ، ازمة - سياسية قومية ، كما اعلنت عدم جواز استمرار الكتلة الوطنية في الحكم ، الذي يجب ان يقوم على اساس تنفيذ مصادرة (١٩٣٦) م ، وعدم تأييد اية حكومة لا تقوم على هذا الاساس وهدت الشعب الى رص صفوفه في هذا الموقف العصيب .

وافتح المجلس النيابي دورته النيابية الخامسة في ٢١ آذار ١٩٣٩ ، الا ان اكثرية النواب لم يحضروا ، وكانت قد حدثت في فترة تعطيله استقالة وزارة جميل مردم ، ووزارة الحفار ، وبقيت البلاد بدون وزارة حتى ذلك التاريخ . وقد حاول رئيس المجلس تأليف وزارة بناءً على - طلب رئيس الجمهورية ، الا ان الاكثرية في المجلس ، اتخذت قراراً بعدم الاشتراك بالحكم ، وقد ذكر رئيس المجلس فارس الخوري بأن السلطة الفرنسية استلمت في محافظة اللاذقية

(١) - محاضر البرلمان - الجلسة الثانية ٢٨ آذار ١٩٣٩ ص ١٢

(٢) - الجريدة الرسمية العدد (١٤) ١٣ نيسان ١٩٣٩ ص ٤٦٧

(٣) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثامنة كانون الثاني ١٩٣٩ ص ١٥٠

(٤) - دليل الجمهورية السورية ص ١٦٤

(٥) - استمرت وزارة جميل مردم الاولى من ٢١ كانون الاول ١٩٣٦ - الى ٢٦ تموز ١٩٣٨

والثانية من ٢٦ تموز ١٩٣٨ - الى ٢٠ كانون الاول ١٩٣٩

ادارات الامن العام ، كما مستلعتها في دمشق (١) ، ولثلاثي تدهور الاوضاع أصدر رئيس الجمهورية المرسوم الجمهوري رقم ٣٣٨ تاريخ (٥ نيسان ١٩٣٩) سمي على اثره نصوحي البخاري رئيسا لمجلس الوزراء ، وصدرت مراسيم تعيين وزراء حكومته (٢) لم وقد طلبت الحكومة الجديدة امهالها في تقديم بيانها الوزاري بسبب الاوضاع القلقة في البلاد ، الا انها لم تلبث ان امتنعت عن الحضور الى المجلس ، وبدأت تتهرب من الاسئلة الموجهة اليها ، ولم يكن نصوحي البخاري من انصار الكتلة الوطنية ، بل من خصومها الذين حاربتهم في الانتخابات النيابية ، وهو من كبار رجال الجيش ، ولعل هذا يعلل عدم رغبته فسي الحضور الى المجلس ، وأكد هذا خالد المعظم (٣) - وكان وزيرا للعدلية والخارجية في حكومة نصوحي البخاري - حين قال : " بحثنا علاقة الحكومة بمجلس النواب الذي كان جميع اعضاءه من الكتلة الوطنية ، ولم يكن خافيا علينا عقلية جماعة الكتلة ، وهي انها لا تقبل بارتياح تحقيق آمال البلاد على ايدي سواهم ، فهم اثنانيون من هذه الناحية " . وقد تعرضت وزارة البخاري الى تهجمات في البرلمان ، ففي (٢١ نيسان ١٩٣٩) ، القى عبد الرحمن الكيالي كلمة ندد فيها بهذه الحكومة واستنكر بقاها في الحكم رغم ان المجلس لم يمنحها الثقة وقال (٤) : " ما فائدة الجمهورية والحكومة لدستورية ، والمجلس النيابي . وكلهم مصابون بالحيرة والتناقض " .

(١) - محاضر البرلمان - الجلسة الثانية ٢٨ آذار ١٩٣٩ م ص ٧٠ .

(٢) - الجريدة الرسمية - العدد (١٤) ١٠٣ نيسان ١٩٣٩ ص ٤٦٧-٤٦٨ وتألقت وزارة البخاري

من : نصوحي البخاري - رئيسا للوزراء - ووزيرا للداخلية والدفاع

خالد المعظم - وزيرا للعدلية والخارجية

حسن الحكيم - وزيرا للمعارف

محمد خليل المدرس - وزيرا للمالية

سليم جنبرت - وزيرا للاقتصاد

(٣) - مذكرات خالد المعظم - ج ١ - ص ١٩٦

(٤) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل ج ٤ - ص ٤٧٠ .

الا انه لم يكن بمقدور حكومة البخارى الوقوف وسط تيار المشاكل المتصاعدة ، فقد حاول بيو *Pauline* المفوض السامي الاجتماع في ١٥ أيار ١٩٣٩ بأعضاء الوزارة السورية ، وطلب اليهم الدخول في مفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٣٦ (١) ، بعد ان نكلت بها فرنسا ، على اساس اعادة نظام الحكم الذاتي الى جبل العلويين وجبل الدروز خشية الاضطرابات واعادة النظر بالانفلاق العسكري ، وذلك لتأخير الجلاء بحجة تأزم الحالة الدولية ، ولكن وزارة نصوحي البخارى لم توافق على ذلك ، وقد قدمت استقالتها الى المجلس النيابي في ١٥ أيار ١٩٣٩ ، بعد ان عاينت عجزها بازاء ثقاف الاوضاع التي بلغت حدًا من الحرج لا يوصف ، وقد قبلت استقالتها ، الا ان رئيس الجمهورية طلب منها ان تدير الاعمال ريثما تنجلي الازمة (٢) .

ويلاحظ انه بالرغم من التفسيرات الوزارية المتكررة ، وانسحاب رجال الكتلة الوطنية من الحكم ، الا ان هاشم الاتاسي بقي في منصبه حتى ٧ تموز ١٩٣٩ ، ولم يقدم استقالته الا بعد ان اقدم المفوض السامي على حل المجلس النيابي ، فكيف ينسجم هذا الموقف مع انتماء الرئيس الاتاسي للكتلة الوطنية ؟ يترنح نجيب الارنازي (٣) - وكان رئيسا لفرفة رئاسة الجمهورية - عدم استقالة رئيس الجمهورية عند استقالة الوزارة الوطنية الاولى - والثانية بأن الوضع في المجلس وفي البلاد لم يكن واضحا ، كما ان الكتلة لم تكن على وفاق ، ولم يكن رئيس الجمهورية يشاطرها كل آرائها ، وهذا يتوافق مع كل ما قاله لطفي الحفار بأنه كان هنالك ضمن الكتلة مجموعة تحبذ العودة لصفوف الثواب والشعب وأخرى وهي الغالبية ، ترى الاستمرار حتى النهاية في التجربة .

وفي ٨ تموز ١٩٣٩ اصدر المفوض السامي القرار رقم ١٤٤ ل.ر. ، مستفلا صلاحياته كممثل للانتداب ، وجاء في القرار ثلاثة امور رئيسية :

١- ايقاف تطبيق الدستور السوري .

٢- حل المجلس النيابي .

-
- (١) - حسن الحكيم - الوثائق التاريخية ص ٣٠٤ .
 (٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة ٢٣ أيار ١٩٣٩ ص ٧٦
 (٣) - نجيب الارنازي - المصدر السابق - ص (١٣٤ - ١٣٦) .

٣- تأليف حكومة مديرين ، من مديري مصالح الدولة ، برئاسة مدير الداخلية

العام (بهيج الخليب) واشراف المفوض السامي (١) .

رد رئيس الجمهورية على هذا التصرف بتقديم استقالته للمجلس النيابي ، وذكر في خطاب

الاستقالة :

" فذهبت ضياعا تلك الآمال التي توجهنا بها الى سياسة التحالف والتعاون ،

وشهدنا عودة الى اساليب قديمة وتجارب جديدة تناقض ما تعاهدنا عليه ودخلنا الحكم على

اساسه " (٢) .

وبقيام حكومة المديرين الجديدة (٣) ، عادت السيطرة الفرنسية المباشرة على سورية ،

وكان اول ما فعلته هذه الحكومة هو إلغاء وزارتي الخارجية والدفاع الوطني ، وتسريح

موظفيهما ، وتسريح جميع من شغلوا مناصب في الدولة من الوطنيين ، وانصار الوطنيين ،

وقد تميزت حكومة المديرين باساليب التنكيل وكبت الحريات (٤) . وكان التفسير المتكرر للوزارات

التي اعقبت نهاية الحكم الوطني ، دليلا واضحا على حالة الفوضى والاضطرابات التي اجتاحت

سورية ، وعلى التخبط الذي اصاب الشعب نتيجة فشل الحكم الوطني بتحقيق امانه الكبيرة .

المعقودة على الوطنيين ، وكذلك على نجاح السلطة الفرنسية بالوصول بالبلاد الى هذه الحالة

التي سمحت لها ، بالعودة لاساليبها القديمة ، والتراجع عن سياسة التعاقد والتحالف .

(١) - جريدة هردى - سورية بين عهدين - ص ٤٢ صدرت عام الاستقلال ١٩٤٦ .

وانظر الجريدة الرسمية العدد (٢٨) ط ٢٠ تموز ١٩٣٩ ص ٢٣ .

(٢) - وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٨٢ .

(٣) - تألف حكومة المديرين من :

بهيج الخليب رئيسا - حسني البيطار لمديرية المالية العامة - يوسف

علاء الله للاقتصاد الوطني العام - عبد اللطيف الشطي لمديرية المعارف العامة .

علما بأن حكومة المديرين استمرت في الحكم ، حتى تم اصدار قرار بتأليف الدولة السورية

من حكومة يولفها الوزراء .

(٤) - حسن الحكيم - مذكراتي - ج ٢ ص ١٧٩ .

مدخل الى تقويم الحكم الوطني :

باستقالة رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي في ٧ تموز ١٩٣٩ م يكون العهد الوطني قد انتهى على صعيد السلطتين التنفيذية والتشريعية وعادت الأمور الى ما كانت عليه قبل المعاهدة بل زادت سوءاً .

ويشبه هذا العهد مرحلة انتقال بين السيطرة المباشرة الفرنسية وبين الحكم الوطني ، إلا أننا لا يمكن أن ننعت بعهد الاستقلال أو الاستقرار ، لأن الشعب لم يصل الى ما كان يصبوا الى تحقيقه وإن كان قد خف الضغط الاستعماري عليه ، كما أن البلاد لم تصرف الهدوء بل نشأت الأحزاب المعارضة للكتلة الوطنية مستغلة أخطاءها لتغيير الناس منها ، واطهار الوطنيين بمظهر المتهاافت على الحكم ، وربط بالفت مجلة فكاهية حين عبرت عن هذا الممضى ، فذكرت : " يترك الباب مفتوحاً في وجه كل انسان ليؤسس الحزب الذي يريده ، حتى ولو اقتصر هذا الحزب على أفراد عائلته فقط " . (١)

كما أن المعاهدة التي تتمثل أساس قيام الحكم الوطني ، أوقعت الوطنيين في شرك الحكم ، في محاولة فرنسية لاثبات عجزهم عن الحكم أمام الشعب ، وبذلك يسهل على فرنسا إسقاط هذه الفئة التي شكلت ازواجاً لها لمدة طويلة ، وقد سأل الدكتور عبد الرحمن الكيالي وزير الصحة ، سعد الله الجابري عن سبب قبول الكتلة للحكم فأجابه " قضي الأمر فلنندبر " (٢) ولكن لا يمكننا الجزم بأن الكتلة لم تكن ترغب بالحكم ، وأنها تعتبره ورطة ، لأن كل الدلائل كانت تشير الى تهالك رجال الكتلة على الحكم وانشغالهم بصراعاتهم الداخلية وبالكيد للمعارضة ، وتقاعسهم من تصعيد مقاومتهم لفرنسا التي توافدت على سلاح لواء الاسكندرونة ، من سورية عام (١٩٣٩) م ، تحت سمع ونظر الحكومة ، التي برهنت عن عجزها في مباشرة كل ما يحصل دون انفصال هذا الجزء النهائي من الوطن . ويقول محمد كرد علي في مذكراته بأنه نسيح

(١) : انظر مجلة المضحك المبكي - العدد (٤١٥) تاريخ ٦ أيار ١٩٣٩ م ص ٤ ، لقصد صرف عبد اللطيف العناشواي من الخدمة - وهو صاحب هذه المجلة - بالقرار رقم ٢٠٠ تاريخ ٣١ كانون ثاني عام ١٩٣٦ لانتقاداته اللاذعة .

(٢) : عبد الرحمن الكيالي - انمراحل - ج ٤ ص ٤٤٦

رجال الكتلة ألا يدخلوا في الحكم ويغتنبوا للوزارة جطاف من الحاديين ، ويبقون هم في المجلس يراقبون عمل الحكومة سنتين أو ثلاثة فإذا تقلدوا ^{الحكم} بعد ها ، أخذوه نظيفا من الشوائب (١) وقد اتهمت الكتلة بأنها كانت مسؤولة بالدرجة الاولى من فشل هذا الدور ، وقد رد عبد الرحمن الكيالي على هذا الاتهام في المجلس النيابي ، ودافع عن حكم الكتلة وامتدح رجالها بقوله (٢) : " يقولون أن الكتلة الوطنية ورجالها هم العلّة لأنهم عنصر قوى ومنظم وحركة دائمة تصمد للحوادث تغلوا عن الحكم ، فأثاروا الشغب ، أو يقولون أن الشباب الوطنيين الحاملين منهم والمثقف هم العلّة لأنهم أصحاب شعور حساس وأصحاب أمانى عظام تدفعهم قوة الدم العار وحب الحياة الحرة فيشتتون بجرأة ولا يخشون الصعاب ، ويقولون أن المجلس النيابي ونوابه كطوبى هم العلّة والعامل ، يبقون عشرة في سبيل كل حل لا يتفق مع مبادئهم ولا يحدون من عهدهم " .

والحقيقة أن التصدع الذي أصاب الكتلة الوطنية في صفوفها ، وانسحاب الكتليين من الميدان السياسي ، مرده الى تصدع صفوفهم والى تفرق كلمتهم ، وشعورهم بأن الجماهير تخلت عنهم ، ولم تعد مستعدة لتأييدهم والسير خلفهم كما كانت تفعل منذ عام ١٩٢٨ . ومرده كذلك الى فشل سياسة التفاهم مع فرنسا ، وهي السياسة التي حرصت الكتلة عليها طوال حكمها (٣) وظهرت في تصريحات زعمائها ، وفي جلسة ١٦ كانون الثاني ١٩٣٩ م صرح شكرى القوتلي أمام المجلس بأن " الكتلة أخذت على عاتقها مسؤولية هذا الدور ، وهي ماضية في سياسة التحالف الى النهاية ، وهي تعلن موقفها بلا تردد على لسان الحكومات التي تتولاها الكتلة الوطنية " ، كما أشار الى أن الكتلة " على استعداد لخوض كل غمرة لارجاع وارغام الطرف الآخر على التعاقد الذى اتفقنا عليه سواء كنا على كراسي الحكم أو خارج الحكم " .

ومن المؤكد أن الوطنيين لم يتصوروا أن تسمير الامور الى هذه النهاية المحزنة ،

- (١) : محمد كرد علي - مذكرات - ج ٢ - ص ٥٧٨ .
- (٢) : محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية - ٢٨ آذار ١٩٣٩ - ص ١٥ .
- (٣) : حول ذلك انظر محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة - ج ٢ ص ٦٣ .

"أما الشهيد الحي فقد كان الدكتور عبد الرحمن الشهبندر" (١)

أهم القضايا المطروحة على المجلس النيابي (١٩٣٦ - ١٩٣٩) :

الى جانب للمواضيع التي ناقشها المجلس وعرضها لها آنفاً ، كان ثمة مشكلتان رئيسيتان تواجهانه وهما مشكلة التصديق على المعاهدة السورية الفرنسية التي أبرمت في نهاية عام ١٩٣٦ ، ومشكلة لواء الاسكندرونة . وقد سيطرت هاتان المشكلتان على اجسواء المجلس منذ جلساته الأولى .

وسببت واستقطبت الأولى منهما خاصة اهتمام المجلس ، وسببت ردود فعل متنوعة ، سنعرض لها فيما يلي لتتصرف على تطورها ونهايتها .

بعد أن نجح الوطنيون في حشد تأييد الجماهير الشعبية من حولهم ، اختلست وزارة عطا الايوبي أعضاء الوفد الذي سيسافر الى باريس لعقد معاهدة مع فرنسا بناء على اتفاق جرى في أول آذار ١٩٣٦ بين الحكومة الفرنسية ودون مارتيل وتألف الوفد السوري الحفاوض من هاشم الأتاسي ، فارس الخوري ، جميل مردم بك ، وسعد الله الجابري من الوطنيين ، والأخير مصطفى الشهابي وأدمون حمصي من الوزراء (٢) ومثل الجبهة الفرنسية دون مارتيل (٣) ، وجاء تعيين أعضاء الوفد ، دليل على اقتناع فرنسا بأنه من طريق الوطنيين فقط يمكن تسوية الاوضاع المتردية في سورية . وأكد صحة هذه القناعة ، نجاح الوطنيين في باريس بعد ستة شهور من مكوثهم هناك في وضع مشروع معاهدة ، تم الاتفاق عليه في أيلول عام ١٩٣٦ .

وكادت معادلات المعاهدة تقف لوجود مؤيدي الاستعمار في الحكم في فرنسا ،

(١) : مباحثة المضحك المبكي - العدد (٤١٥) تاريخ ٦ أيار ١٩٣٩ ص ٤٠٤ .

(٢) : جريدة بردي - سورية بين عهدين - عام الاستقلال ص ٢٧ .

وانظر الجريدة الرسمية العدد (٤٧) تاريخ ٢٤ كانون الاول عام ١٩٣٦ .

ومن الملاحظ أن الوفد تشكل من الوجوه القديمة الطلوفة في حزب الكتلة ولم يضم الوجوه الجديدة الشابة التي دخلت الحزب وهذه الفئة ستثور في المستقبل ضد رجال السلطة والنفوذ في الكتلة ، وسيتمهمونهم بالاستئثار بالأمر ونهم .

ولكن من حظ الوفد أن كانت المصادفة بفوز المسيو بلوم وحزبه في الانتخابات (١)، حيث انتخب خلفه لمسيوده لاريسه ، فمادت المفاوضات على أسس واسعة وانتهت بمقد المعاهدة . بعدها عاد الوفد للمفاوض الى سورية واستقبل استقبالاً حافلاً ، وصرح جميل مردم بك " أن المعاهدة موجودة بنودها ونصوصها وسيطلع عليها الرأي العام قبل الانتخابات " (٢) . ولكن يعني أن الانتخابات للمجلس النيابي ستجرى على أساس المعاهدة ، بحيث تكون كاستفتاء للأمة لتقول كلمتها فيها عن طريق مجلسها النيابي .

المعاهدة أمام المجلس النيابي السوري :

بعد أن قدم جميل مردم بك - رئيس الوزارة - الى المجلس النيابي نسخ للمعاهدة وذيولها وملاحقها ، ثم انتخاب لجنة برلمانية لتدقيق نصوص المعاهدة السورية للفرنسية ، وعرضها على المجلس النيابي ، وقد رفع فائز الخوري تقريراً عن المعاهدة الى المجلس فـ في ٢٦ كانون الاول عام ١٩٣٦ ، وصف فيه مقدمة المعاهدة بأنها وثيقة تاريخية خطيرة ودليل سياسي باهر على حق السوريين في السيادة والاستقلال . (٣) ثم تعرض بعد ذلك لمواد المعاهدة واحدة واحدة ، معتبراً عن رأي اللجنة البرلمانية فيها ، وقد غلب على تقويم المعاهدة أمران :

الأول المديح : وهذا تناوله فائز الخوري في حديثه عن مسؤوليات فرنسا لحل الخلافات التي وردت في المادة الثامنة والطبعة من نص المعاهدة ، والتي حسب قوله تمنع فرنسا من كل تدخل مباشر في شؤون سوريا الداخلية . كذلك في شرحه للمادة السادسة ، التي تتعلق بتعديل المعاهدة وملاحقها ، فقال أن هذه المادة تزيل القلق من أن المعاهدة آية منزلة لا يجوز تعديلها ، فالمحالفة بين الدولتين تعني التفاهم والاتفاق ، وإعادة النظر في المعاهدة ، اذا تبين لأحد الطرفين أن في ذلك مصلحة ومنفعة .

- (١) : وجيه علم الدين - مراحل استقلال دولتي لبنان وسورية ١٩٢٢ - ١٩٤٣ ص ٤٦ .
- (٢) : جريدة الجزيرة - العدد (٥٢٩) تاريخ ١١ تشرين الاول عام ١٩٣٦ ص ٣ .
- (٣) : محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الخامسة ٢٦ كانون الاول عام ١٩٣٦ ، ص ٧٠ .

والأمر الثاني، هو تقرير النواقص التي ورثت في المعاهدة : كما هو الحال في المادة الثالثة التي تتعلق بنقل الحقوق والواجبات الناشئة عن الحقوق السيادية إلى الحكومة السورية، وفقد أشار فائز الخوري إلى أن قبول هذه المعاهد في المعاهدة واجبة حقوق لا يمكن ألا فلات منه، وقد قبله شقيقنا المصطفى في معاهدة الأخيرة (١) وكذلك الحال بالنسبة للاتفاق المسكوك، الذي يبرط سورية بفرنسا، فقد قال " هل علينا ملامة إذا تحالفنا محالفة عسكرية دفاعية مع دولة عظيمة غيلة كفرنسا ؟ !

وبالنسبة للمراسلة الثامنة بالمعلقة بالحقوق المكتسبة : كالمصرف السوري - وللخطوط الحديدية - وعقود الماء والجبر والتطوير في المدن السورية ^{فقد} وصفها بأنها شير لا بد منه ومصيبة لا مبد لها .

وأخيراً اعترف فائز الخوري بأنه " إذا كانت المعاهدة خطوة كبيرة نحو الاستقلال ، فهي ليست بالاستقلال نفسه ، لأنها فضلاً عن النقص التي تحتوي عليها والتي لم يكن بد من قبولها مؤقّتاً نظراً للظروف ، إلا أن الصورة ليست في النصوص وإنما في النفوس " .

وقد أدلى عدد من النواب بآرائهم في المعاهدة ، فأشار النائب سميد الصرفي (٢) إلى خلو المعاهدة من الوحدة التامة لعدم احتوائها على القضية الأربعة ، ولا لواء طرابلس ولا لبنان الذي قال فيه " نرجو أن يكون هو وسورية متحدتين ، لا بل تندمج سوريا في لبنان فيكونا دولة واحدة " . (٣)

أما النواب الأكراد فقد تحدث منهم النائب مصطفى شاهين وقال :
 " اننا أكراد سوريا لا نطلب شيئاً غير ما يطلبه اخواننا السوريون العرب ، بل جلد نطلب هو أن نتمتع في العهد الجديد الذي ستوجده المعاهدة بنفس الحقوق التي يتمتع بها

(١) : محاضر البرلمان - الجلسة الخامسة - ٢٦ كانون الاول ١٩٣٦ - ص ٧٤ .

(٢) : سميد الصرفي - نائب دير الزور ، وهو زعيم النهضة الوطنية في الفرات والجزيرة دون منازع مع وجود العصبة العشائرية واعتباراتها ، لمزيد من الاطلاع حول حياته يمكن العودة لكتاب أد هم آل جندى - أعلام الأدب والفن - ج ٢ ص ٣١-٣٣ .

(٣) : محاضر البرلمان - المصدر السابق . ص ٩٩ .

اخواننا العرب السوريون " (١)

ولقد طلب فلتر للحرى المجلس الاسراع بتصديق المعاهدة واقرارها ، للتخلص من المادة / ١١٦ / من الدستور ، لأنها نص مؤقت يزول عليه انوار المعاهد شظايا قلبت المعاهدة ثم التخلص منها . ولكن فخرى البارودى شدد على أنه يريد افهام الأمة أن عطيل لم ينته بمحلولين ينتهي " اني أريد ألا تتخذ أعصاب الشعب هذه ^{الجرى} ~~الحرية~~ المصيرية من الحرية للقطر السوري " (٢) ، وأكد لطفي الحفار أنه ليس في المعاهدة " جميع ما نصبوا اليه من وحدة واستقلال تام ، والمعاهدات لم تكن يوما من الايام بغاية من الغايات ولكنها وسيلة لتحقيق الغايات الكبرى " (٣) .

ان التخوف والقلق والتحفظ الذي طبع كلمات النسواب موعدهم اطمئنانهم التباين لنصوص المعاهدة ، دليل واضح على عدم ركونهم الى صدق ثوابا فرنسا ، في المعاهدة الصتيدة ، ولم يملكو سوى الأمل في أن يكون التطبيق صحيحا ، لذلك وافق النسواب بالاجماع حين عرّضت عليهم المعاهدة للتصديق .

(١) : معاصر البرلمان - المصدر السابق نفسه ص ١٠٩ .

(٢) : جريدة القبس العدد (١٠٢١) تاريخ ٢٧ كانون الاول ط ١٩٣٦ م .

(٣) : لطفي الحفار - ذكريات - ج ٢ - ص ١١٠ .

المعاهدة بين المنم والفرس

(١) تألفت المعاهدة من ١٠ أفرق مسكوكى ، وخمسة مروتوكولات ، واحدة عشرة مراسلة ، واعتبرت فترة الانتقال ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على المعاهدة ، على أن يتم نقل السلطات من فرنسا لسورية خلال السنتين الأوليين ، وبعد السنة الثالثة تطرس الحكومة السورية صلاحيتها وأعمالها كدولة مستقلة .

وتنفذا لما سبق ، بدأت الأنظمة والقوانين تصدر عن المجلس النيابي بتوقيع رئيس الجمهورية . كما استلمت الحكومة ، الاشراف على العمل من المجالس ، ولم ضم اللانقية وجبل المسرب الى سورية ، وهذا لأن السوريين يمارسون مظاهر السيادة في بلادهم ، وفي ذلك شيء من الحقيقة وكثير من التمييز لأن حصول سورية على هذه المكاسب كان من حقها الطبيعي ، وأما الشيء غير الطبيعي ، فهو أن تطلق يد سورية في المسائل التفصيلية ، بينما تبقى فرنسا مسيطرة على الجانب الجوهري والاساسي من الامور .

ولوقارنا بين معاهدة عام ١٩٣٣ م ومعاهدة عام ١٩٣٦ م ، لا تضح لنا أن الأخيرة تفضل الاولى بعدة أمور : كانت معاهدة ١٩٣٣ خالية من الملاحق فك شيء فيها يُعقد فيما بعد ، ولا يصرف من يكون العاقد ، ولا متى يكون العقد ، أما المعاهدة الجديدة فقد حاولت أن تعدد الامور ولم تتركها للمستقبل الا فيما ندر . (٢)

ب معاهدة ١٩٣٣ م حاولت تحقيق الوحدة السورية بشيئين :
أولاً : ب ان يكون مجلس الاوقاف في دمشق مرجعاً أعلى للأوقاف في اللانقية وجبل الدروز .
ثانياً : ب أن تكون محكمة التمييز في دمشق صاحبة لروية الدعاوى التي ترفع لها بطريق النقض والابرار من اللانقية وجبل الدروز ،

أما المعاهدة الوطنية فقد أوجدت بين سورية الداخلية واللانقية وجبل الدروز وحدة حقيقية على الأسلوب اللامركزي البسيط ، فمجلس واحد يضم نواب كل هذه المناطق ،

(١) : دليل الجمهورية السورية ص ٤١ .

(٢) : انظر جريدة الجزيرة ، العدد (٥٨١) تاريخ ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٣٦ م ، للاطلاع على بقية الخواص .

وحكومة واحدة تشرف عليها ، وليس واحد يتولى حمايتها ، وتشرع واحد مسؤول فيها .

وفي المعاهدة الأولى تنق الحاصل المشتركة بين فرنسا ، وبالتالي الاقتصاد السوري يخضع لمصالحها .

أما في المعاهدة الثانية ، فإن "سلطات التشريع والإدارة" المتعلقة بالمصالح المشتركة تعود للدولة السورية بحيث يمكنها أن تستوفي رسومها الجمركية مستقلة عن لبنان ، إن لم يشأ الاتفاق معها . (١)
منذ بعض الأبحاث في معاهدة عام ١٩٣٦ م ، وفي الأبحاث فقط إذا توفرت بمعاهدة الشعباني عام ١٩٣٣ م ، ولكن الحقيقة غير ذلك ، لأن المعاهدة كانت دون طبرية الشعب وسعى الوطنيين لا بل أنها لم تصل في بعض مكاسبها إلى ما وصلت إليه المعاهدة العراقية الانكليزية ، والتي كان الشعب يطالب بأن تكون له معاهدة مثلها .

فبالنسبة للدفاع عن البلاد جاء في المادة الخامسة من المعاهدة العراقية أن مسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي مع مراعاة أحكام المادة الرابعة المتعلقة باشتراك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب - ومسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي تنحصران في ملك العراق .

بينما جاء في المادة الخامسة من المعاهدة السورية عام ١٩٣٦ " أن مسؤولية حفظ النظام في سورية ومسؤولية الدفاع عن أراضيها هما على الحكومة السورية ، والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية الى سورية مدة المعاهدة وفقا لنصوص الاتفاق الملحق " .
ويلاحظ الضموض في المعاهدة السورية بحيث أن سورية مسؤولة عن الدفاع الداخلي ، أما الدفاع الخارجي فتشارك به فرنسا على مستوى واحد . (٢) وغير هذه الأمور مما يتعلق بالبعثة العسكرية ، التي ستفقد في سورية حكومة مستقلة داخل حكومة أخرى . (٣)

(١) : جريدة القبس - العدد الصادر في ١١ كانون الاول عام ١٩٣٦ م ص ٦ .

(٢) : جريدة الجزيرة - العدد رقم (٥٨٣) تاريخ ٢ كانون الاول عام ١٩٣٦ م ، من مقالة للدكتور عبد الرحمن الشهبندر .

(٣) : جريدة الايام - العدد (١٢٥٣) تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٦ . ذكر عبد الرحمن الشهبندر أن العراق وسورية رغم المعاهدتين ^{تتبعها} مقيدتين في سياستها الخارجية تقييدا طبيعيا المصلحة الجوهرية التي لا نكتلها أو فرنسا فيهما .

ويمكن أن نحدد نقاط المعاهدة فيما يلي :

- ١- الوحدة السورية : ورغم مظهرها الخارجي بحال أن معاهدة ١٩٣٦ م ، أقرت بوجود لبنانيين وعلويين ودروز وسوريين ، هذا غير الاسكندرانيين ، وعين لم تلحق القضية الاربعية بسورية ، وتركت الحاصل المشتركة مع لبنان بحل ولجأت للحكومة الى الصمت حوله . (١) وكذلك حين وضع نظام اداري ومالي خاص لباقي المقاطعات .
- ٢- اضطرار سورية الى نبذة (حليقتها) عند اشتراكها في نزاع ، وأن تضع في حالة الحرب تحت تصرفها كل وسائل مواصلاتها البرية والبحرية والجوية .
- ٣- اضطرار سورية الى التشاور (بصورة تامة ودون تحفظ) مع الحكومة لافرنسية في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمسّ سلطتهما المشتركة . وفي هذا تقييد لحوية سورية في ممارسة سيادتها الوطنية الخارجية ، والعصر الأمر في تعيين ملحقين سوريين ضمن البعثات الفرنسية (٢) في كل من استنبول وبغداد والقاهرة ، كما أوفد دبلوماسي سوري برتبة وزير الى باريس ، الا أن حركة هؤلاء الدبلوماسيين كانت مشلولة ، بينما كان يعترف بما تطلبه فقط البعثات الدبلوماسية الفرنسية من مواقف في تلك الدول .
- ٤- تعهد الحكومة السورية بحماية مسالك الحبوب (الترانزيت) الجوية للحكومة الفرنسية التي تجتاز الاراضي السورية ،
- ٥- تحديد المعاهدة بخمسين سنة وعدم تجديدها أو تعديلها الا بعد السنة العشرين من وضعها موضع التنفيذ .
- ٦- اعتماد النص الفرنسي فقط في المعاهدة .
- ٧- تقييد الحكومة السورية باستعمال الاسلحة والتجهيزات الافرنية .
- ٨- تقديم سورية لفرنسا قاعدتين جويتين مدة التحالف .

(١) : د . نوقان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار . ص ٨ .

(٢) : ستيفن لونغريخ - تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي - مترجم ص ٢٨٩ .

٩- التزام الحكومة السورية باستخدام المستشارين والفنيين والقضاة والموظفين الأجانب من فرنسا .

١٠- تعهد الحكومة السورية باعترام الحقوق المكتسبة باسم سورية واحصاءة فرنسا .

وإذا كانت كل هذه النقاط موجودة في معاهدة ١٩٣٦ م ، فلا يمكننا أن نؤكد بأن المعاهدة كانت في مصلحة الطرفين ، كما أشار إلى ذلك رئيس مجلس الوزراء السوري (١) فقد كانت في مصلحة فرنسا لا سورية ثم كيف لنا أن نعتبر سورية وفرنسا على قدم المساواة من حيث الصلاحيات ، والفرق واضح بين صلاحيات وحقوق كل منهما ؟!

ومن المرجح أن وجود الوطنيين في تلك الفترة قد ارتبط بنجاح المعاهدة لأنهم قاموا على أساس تحقيقها . وكانت سيطرتهم على السلطة التنفيذية مما سهّل مهمة قبولها في المجلس النيابي . وقد عبّرت عن ذلك مجلة المضحك المبكي عین وصفت الجبهود المصنية التي كان يبذلها رئيس الوزراء بحميل مردم بك أثناء عرض المعاهدة على المجلس ، فذكرت بأن همّه كان " أن يعرض الملاحق والاتفاقات على المجلس وينال موافقة عليها " . (٢)

المعاهدة بين مؤيديها ومعارضيه داخل المجلس وخارجه :

في حين أعلن الوطنيون وقوفهم الى جانب المعاهدة وسياسة التفاهم والوفاء مع فرنسا ، انشق الجناح غير الحاكم منهم داخل المجلس النيابي وخارجه ، ونشأت عدة تكتلات منها :

١- الوطنيون "المتطرفون" : وكان منهم ناظم القدسي وغيره ، ويرون أن لا تفاهم مع فرنسا ، لانه لا تتوفر لديها النوايا الحسنة . الا أنهم فضلوا السكوت ، لكي يتيحوا لأصحاب الاتجاه المعتدل المضي في سياستهم (٣) وبالتالي سيتضح للشعب الحقيقة ، فاما تفاهم على طول المدى ، أولا تفاهم أبدا .

٢- الوطنيون المعتدلون : ويمثل هؤلاء الجناح الذي بيده السلطتين ، التشريعية

(١) : محاضر جلسات البرلمان - جلسة ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ - ص ١٢٣ .

(٢) : مجلة المضحك المبكي - العدد (٣٦٨) - ١٠ نيسان ١٩٣٨ - ص ٥٥ .

(٣) : محاضر البرلمان - جلسة ٢٤ كانون الاول عام ١٩٣٨ م .

والمتنفذية . وكانوا يحملون الى سياسة التفاهم مع فرنسا حتى أن جميل مردم على الرغم من حرصه على الاستقلال ، كان عريضا أيضا على التحالف مع فرنسا في أى ظرف كان (١) بل وكان يرحب بالانتداب الفرنسي بسورية (٢) . وكانت هذه الفئة هي الأكثرية داخل المجلس النيابي .

٣- المعارضة : ومثلها داخل المجلس النيابي أكرم الاتاسي ومنير العجلاني وغيرهم ، وكانوا يتصدون للحكومة باستمرار ، ويتمقبون زلاتها ، ولقد هبوا وضع المعاهدة القلق ، نقطة ضعف مؤلمة ركزت عليها المعارضة في هجومها على الحكومة داخل المجلس .

كذلك انشق صبرى الحسلي على الكتلة ، وكون حزبا انصب برنامجه على معارضة مشروع المعاهدة وتأكيد فكرة الوحدة الحربية مع الاستقلال لسورية . وفي خارج المجلس تركّز محور المعارضة حول شخصية الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، الذي كان يكن للاحتلوين عداً قديماً ، ازداد بسبب تجاوزه - وهو الوطني القديم المنفي في مصر لمحاربه الاستعمار واستعداد من المساهمة في الاعداء المحيرة التي تجتاح سورية ، وعلى رأسها مسألة المعاهدة وتعدد العلاقات مع سلطات الانتداب .

(١) : محاضر جلسات المجلس النيابي - الجلسة الثامنة - كانون الثاني ١٩٣٩ ص ١٤٤ .

(٢) : د . نوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية في سورية - ص ١٢٧ .

يذكر يوسف الحكيم في كتابه - سورية والعهد الفيصلي - ص ٨٨ ، وخلال حديثه عن علاقة ذوات سورية مع الانتداب ما يؤكّد ميول جميل مردم بك للفرنسيين حيث يقول : " غير أن ثلاثة من الذوات السوريين كانوا منذ ولدت فكرة الانتداب جسد صريحين في تفضيلهم الانتداب الفرنسي على سواه ، أولهم حقي المعظم وكان مقيماً في القاهرة . . . والثاني هو جميل مردم بك ، الذي طاف عدة بلدان سمياً لترويض فكره الفرنسية ، بما هو معروف عنه من عدة الذكاء وطلاقة اللسان . والثالث هو عسني البرازي ، من كبار الوجع ، فقد ظل في سورية مجاهداً برأيه بجرأة وقوة حمية .

وقد برّر عبد الرحمن الشهبندر معارضته للمعاهدة بحجة أن فيها نقصاً أساسياً قال انه سُميت في القريب العاجل . ورأى أن هذه المعاهدة ستسمح بعدة محاذير هي : (١)

١- قبول نظام داخلي للجزيرة واسع النطاق باسم الحافظات يهدد صلتها بسورية بالمستقبل، والجزيرة هي ثروة السوريين بزراعتها وضرعها وزيتونها المتجمع بالأعناق .

٢- قبول اتفاق البناء السوري طبقاً لوجهة أصحابه السياسية .

٣- قبول عقود الموظفين الأجانب وتعدد همها .

٤- قبول تعيين مستشارين اختصاصيين جدد .

٥- الاعتراف بحق فرنسا في الدفاع عن الأقليات

وأوضح لجريدة القبس في لقاء معه ، أن " من مصلحة سورية الجوهرية أن يكون - نقض المعاهدة - متجلياً وباحوساً حتى تُجمع الأمة على إصلاحه في مثل هذا الوقت المناسب ، وكلما كان هذا النقص متعلقاً باقتصاديات البلاد ، كان الشعور به أقوى والحاجة الى إصلاحه أتم ، ولا يُرد على مثل هذا الكلام بما حدث من قبول المعاهدة بالاجتماع والتصديق لها ، فالبلاد سئمت الحالة التي كانت عليها وهي تريد التنوير والانتقال من حالة شقية الى حالة تظن أنها لن تكون أشقى منها " . (٢)

وانطلاقاً من قناعة الشهبندر هذه ، حاولت كل الفئات المعارضة للحكومة العمل تحت اسمه منطلقاً من مواقفه الوطنية المحروقة .

رفض المجلس النيابي الفرنسي التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ ، وموقف المجلس النيابي السوري منه :

كان الخوف مسيطراً على المجلس النيابي ، وعلى حكومة الكتلة الوطنية بسبب عدم تصديق فرنسا على المعاهدة ، وفي محاولة للاطمئنان على سير الأمور ، أرسل رئيس المجلس النيابي السوري فارس الخوري لرئيس البرلمان الفرنسي يستحثه على إبرام المعاهدة ، فتلقي منه رداً شافوياً مطمئناً . (٣)

(١) : غالب العياشي - الايضاحات السياسية - ص ٤٢٢ .

(٢) : جريدة القبس - العدد (١٠٣٠) ٦ كانون الثاني ١٩٣٧ .

(٣) : محاضر جلسات البرلمان ، جلسة ٢٧ أيار ١٩٣٨ .

ساورت

ولكن المخاوف الوطنية بسبب تفسير الواجبة الحاكمة في فرنسا ، حيث كانت على

سدة الحكم الجبهة الشعبية ذات الأصول الحرة^(١) عين تم الاتفاق على المعاهدة ، ولكن باستلام

الجناح اليميني المتطرف الذي يحمل للسياسة الاستعمارية ، رفض التوقيع على المعاهدة

وفضل الصودة التي سياسة السيطرة المباشرة . ولم تلبث أن تحققت^{المخاوف؟} فقد أعلنت اللجنة

الخارجية في مجلس النواب الفرنسي رفض مجلسها التوقيع على معاهدة (١٩٣٦) م.

وفي ٣١ كانون الأول ١٩٣٨ م . انعقد المجلس النيابي السوري لدراسة آخر

التطورات التي حدثت . وكان النواب في حالة هيجان ونقمة على الفرنسيين وعلى الحكومة .

وقد وقف النائب ثوفيق الشيشكلي منتقداً كوص فرنسا : "أيها السادة ادا طوا ، الافرنسيون المعاهدة

فنعن لن نطويها ، باعتبارها وثيقة تاريخية في يدنا تثبت لنا أدنى حق من حقوقنا نطالب فيه" .^(٢)

أما النائب ناظم القدسي فقد صب جام غضبه على الحكومة وقال " ثم نفكر بكثير من الألم

كيف أن الإدارة الوطنية شجعت الانفعال بغية الاستعجال ، وتركت الخائن بنية الاصلاح ،

وأهملت الوطني ترفعا من أن يقال أنه يشاركها الحكم أو الرأي ، وكيف أنها لا تزال مثابرة

على خطة الاستسلام والمسايرة حتى الآن " .^(٣)

ولكن بعض النواب وجدوا في تراجع البرلمان الفرنسي عن توقيع المعاهدة خيرا ، وكما

قال النائب عبدالقادر السرميني بأن الرفض "تسبب في توحيد الصفوف بين الأمة" ، وهذا

وقد وقف رئيس الوزارة جميل مردم بك ، موقف المتعجب ، وحاول التحدث بالعموميات ،

دون الرد على النواب واتهاماتهم له بالتقصير بحق الوطن .

أما النائب صبري الحسلي ، فلأن أكثر النواب تحمسا ضد أية علاقة ودية مع فرنسا

تنشأ بعد ذلك ، وقال : " نحن لا يمكننا بعد الآن أن نجرب أية تجربة ، ولا يمكننا أن نفاوض ،

ولا نسمح لأي حكومة أن تفاوض أية هيئة من فرنسا أو تذهب اليها ، لأننا لا نرتضي إلا بالمعاهدة

التي صدقت من قبلنا دون ملاحق أو اتفاقيات جديدة سواء التي اسميت دى تيسان - مردم ،

(١) : د . أحمد طربين - الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر (١٨٠٠-١٩٥٨) ص ٨

(٢) : محاضر البرلمان - جلسة ٣١ كانون الأول عام ١٩٣٨ م ص ٢٧٢ .

(٣) : المصدر السابق - نفس الجلسة ص ٢٧٦ ، ولزيد من الاطلاع على آراء النواب يمكن

العودة للصفحة ٢٧٧ - ٢٧٨ .

أوبونة - مردم* (١)

وفي نهاية هذه الجلسة اتخذ المجلس عدة قرارات تاريخية ، برفض الملاحق
والذي يول التي ألحقت بالمعاهدة ، كما طالب الحكومة السورية بالمحافظة على جميع الحقوق
المؤيدة لاستقلال سورية ووحدتها ، ودعا الشعب للتكاتف ورفض الصفوف ، وأعلن صراحة : فاما
تنفيذ المعاهدة بدون نيول وملاحق ، أو استقالة الحكومة .
وأعقب موقف المجلس هذا ، تطور في الأحداث حيث تمت الاضطرابات (٢) والمظاهرات
وشهدت محافظات اللاذقية والجزيرة وجبل العرب انتفاضات ضد الحكومة المركزية الوطنية
في دمشق .

فاستقالت الحكومة ، وتحمها تعطيل الدستور والحياة النيابية ، وشددت السلطة الفرنسية
قبضتها على المناطق السورية بحيث أصدرت عدة قرارات (٣) تتعلق بوضع النظام الأساسي
الإداري والمالي لكل من منطقة الحلبيين والدروز والمستقلين ، وقرار بشأن إدارة محافظة
الجزيرة بحيث تعود السيطرة الفرنسية لها .

ولقد كان من المفروض أن تصادق الحكومة الفرنسية على المعاهدة ، لأن الانتداب
بالضرورة كان يجب أن ينتهي بها ، لأنها من طبيعته وجوهره ، بحيث يجب أن تكون
مؤيدة لفجر الاستقلال ولكن فرنسا ، حققت ما تصبو اليه ، وحرمت الشعب من آماله المعقودة
على الوطنيين ، وأوصلته الى حالة من الفوضى ، يحتاج تجاوزها الى وقت طويل .

-
- (١) : محاضر البرلمان - جلسة ٣١ كانون الاول ١٩٣٨ - ص ٢٨٤ .
(٢) : نجيب الارمنازي - سورية من الاحتلال الى الجلاء ص ١٣١ .
(٣) : الجريدة الرسمية - الاعداد (٢٣) و (٢٤) تاريخ ٣١ / آب / ١٩٣٩ ، والقرارات
رقم (١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٩) .
(٤) :

قضية لواء اسكندرون :

الارتباط التاريخي للواء الاسكندرون بسورية أمر معروف ، ولكن الذي جدد فيه ، هو رغبة تركيا الحديثة بضمه اليها ، ووقوف كل من انكلترا وفرنسا الى جانبها في هذه الرغبة ، فالأولى كانت حريصة على ارضاء تركيا لضمان عدم انضمامها الى ألمانيا وإيطاليا ، أما فرنسا فلم تكن تهتم باللواء ، ورأت فيه فدية تدفعها مقابل سيادتها على سورية ، ثم انها لا تريد ارباك نفسها في حروب جانبية تشغلها عن قضية الانتداب . ورغم معرفتها بأن هذا يتنافى مع شروط الانتداب الذي تولت شؤونه ، والذي اشترط المحافظة على أراضي الكيان السوري موحدة ، الا أنها أقدمت على مساعدة تركيا ، وسلخ اللواء عن سورية ، ولكي نفهم ما جدد على أحوال اللواء بعد عام ١٩٣٦ م نعود قليلا الى بدايات

المشكلة .

لحظة تاريخية من اللواء حتى عام ١٩٣٦ م :

حين وقعت هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الاول عام ١٩١٨ م ، كان من شروطها أن يتخلى الاتراك عن كيليكيا ومعايير داوروس ، وقد فعلوا ذلك وحلّ الحلفاء محلهم ، الا أن الكماليين شنوا حربا شعواء على الافرنسيين استمرت حتى عام ١٩٢١ م ، وعقدت على اثرها معاهدة أنقرة في ٢٠ تشرين الاول من نفس العام (١) ، وذلك لحل التناقضات الاستعمارية بين فرنسا وانكلترا (٢) ولم تكن سورية في ذلك التاريخ معينة الحدود بسبب القتال التركي الافرنسي ، ولكنها كانت تحت الانتداب الفرنسي بموجب قرار مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان عام ١٩٢٠ م (٣)

- (١) : لمزيد من الاطلاع - انظر غالب الحياشي ص ٤٤٠ - ٤٥٣ .
 - (٢) : زهير ناجي - مشكلة اسكندرون والعلاقات الدولية . ص ٤٦ (رسالة تخفى قدمت لقسم التاريخ عام ١٩٥٣ م) .
 - (٣) : جريدة القبس - الحدود الصادر في ٢ كانون الاول عام ١٩٣٦ .
- عن مقالة لفارس الخوري .

أن فرنسا عقدت الاتفاق بصفتها دولة منتدبة . وبناء على المادة الثامنة من الاتفاق ،
ر انسحاب تركيا وراء الخط الممتد شمالي بايار شرقاً وراة خليج الاسكندرونة ، وورد موضوع
اسكندرونة في المادة السابعة فقط حيث ذكرت أنه : " ينشأ نظام اداري خاص
منطقة الاسكندرون ، وسكان هذه المنطقة الذين هم من أصل تركي ، يتمتعون بكل التسهيلات
لما ثقافتهم ويكون للمغة التركية فيها الموضع الرسمي " . (١)

وفي ٤ تموز سنة ١٩٢٣ م ، عقدت معاهدة اوزان ، واعترفت فيها الحكومة التركية
أن لواء الاسكندرون يشكل جزءاً غير منفصل عن سورية ، وجاء ذلك في المادة الثالثة التي
شير الى أن الاراضي الواقعة جنوب بلدة بايار ، جزء من الاراضي السورية .

وأثناء الفترة من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٢٦ م ، تمت اتفاقات عديدة بين تركيا

فرنسا بصفتها دولة منتدبة على سوريا ، وتتعلق هذه الاتفاقات ب :

١- السكك الحديدية التي تعبر الاراضي التركية والاراضي السورية بما فيها منطقة
الاسكندرونة .

ب - العلاقات الجمركية بين تركيا وسوريا .

ت - حسن الجوار بين سوريا وتركيا .

ث - توطيد الامن على الحدود ، وقد ذكرت فيها البلدان الواقعة في اللواء
كبلدان سورية .

ج - تبادل المجرمين بين البلدين .

ح - التمثيل السياسي ، حيث تعترف تركيا بسكان سورية قامة ، بما فيهم سكان
اللواء كروايا سوريين ، كما تعتبر كل الرعايا الاتراك الموجودين في منطقة

الاسكندرونة ، منهم من في الاراضي السورية .

خ - النظام الصحي بين تركيا والبلدان المسلوغة عن السلطة العثمانية ... الخ .

(١) : جريدة القبس - العدد (١٠١٤) تاريخ ١٤ كانون الاول سنة ١٩٣٦ م ، ص ٥ .

ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول كل المعاهدات والاتفاقات التي
عقدت مع تركيا حتى عام ١٩٣٦ ، بالعودة الى نفس العدد ، لانه يهوى مذكرة الوفد
السوري الى مجلس عصبة الامم عن الاسكندرونة . وفيه شرح لوجبة نثار تركيا ، ورد الوفد
السوري على عتبتها .

هذا وقد رغب الجنرال غورو ١٩٢٢ في تهدئة النفوس كفاً نظام الاتحاد السوري بين دول دمشق وحلب والحلبيين ، ولكن خلفه الجنرال ولفان عاد فألقى الاتحاد وقصره على دولتي دمشق وحلب باسم دولة سورية ، وحل ارتباط اللواء الاسكندرونة بدولة حلب السابقة ، فخرج عن النطاق السوري منذ ذلك الوقت .

ومنذ قيام الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨ م . كان اللواء الاسكندرونة يشارك فيها بنواب عنه ^(١) وقد سبق أن وافق المجلس التمثيلي في اللواء على قرار يقول بأن هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من سورية وذلك في عام ١٩٢٦ م ^(٢) .

الا أنه في ١٤ أيار عام ١٩٣٠ م ، نشر المفوض السامي الفرنسي النظام الاساسي اللواء الاسكندرونة الذي يتضمن نظاماً خاصاً للواء يتعلق بالادارة والمالية ^(٣) . على أن يرتبط بسورية بأموره الخارجية وعلى أن يشارك في صندوق المحاصيل المشتركة ويؤدى ما عليه ، وجاء اصدار هذا القرار مترافقاً مع صدور دستور الدولة السورية ، وكان الهدف منه الا يحد بانفصال اللواء عن سورية مع بقاء التسمية الاسمية . ويمكننا القول أن المرحلة من عام ١٩٢٦ م ، وحتى عام ١٩٣٦ م شهدت الجهود التركية والفرنسية المستترة وهي تسعى الى فصل اللواء عن سوريا وبالتدريج ، أما المرحلة من عام ١٩٣٦ م وحتى عام ١٩٣٩ م ، فقد شهدت تركيز الجهود على الحاق اللواء بتركيا .

لواء الاسكندرونة بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٩ م :

في ١ أيلول عام ١٩٣٦ م ، نجح الوفد السوري في باريس بالتوقيع مع ممثلي الحكومة الفرنسية على مشروع معاهدة تحالف وصداقة . وقد رحبت الحكومة التركية بها ^(٤) ، الا أنه بدأت تظهر تطورات جديدة في علاقتها مع سورية ، وقد تبعت أولاً بتقديم مذكرة للحكومة الفرنسية في ٩ تشرين الاول عام ١٩٣٦ م ، تطلب فيها منح اللواء الاسكندرونة استقلالاً تاماً أسوة بسورية ولبنان ، لأن معاهدة ١٩٣٦ م ، تتعلق بسورية فقط ولم يذكّر فيها اللواء الاسكندرونة لأن الانتداب لا يشطبها .

- (١) : د . أحمد طربين في المشرق المعاصر ص ٤١٦ .
- (٢) : عبد الرحمن الكيالي - المراحل ج ٤ ص ٤٠٢ .
- (٣) : جريدة العاصمة - ١٤ أيار عام ١٩٣٠ م . ص ١٢ .
- (٤) : جريدة القبرص العدد (١٠١٤) ١٤ كانون الاول عام ١٩٣٦ م .

وفي حركة سياسية بارزة، الحكومة الفرنسية على مذكرة الحكومة التركية، بأنها تعتبر لواء الاسكندرونة جزءاً من سورية، وانما تحتفظ له بنظام خاص اداري بحسب ما وعدت في الحادثة السابقة من اتفاق أنقرة سنة ١٩٢٠م، وأنها لا تستطيع أن تمنع هذا اللواء كيانه سياسياً منفصلاً عن سورية. وكان الهدف من هذه الحركة، تظاھر الفرنسيين بالدفاع عن سورية وسقوطها في اللواء.

والضح من تبادل المذكرات الفرنسية التركية، ليس فقط اصرار الحكومة التركية على عدم الاعتراف بأن الاسكندرونة وانطاكية جزء من سورية، وانما أيضاً انكارها أن يكون صدر عنها مثل هذا الاعتراف (١)، وتلا ذلك اقتراح فرنسي على الحكومة التركية بمعالجة القضية على مجلس عصبة الأمم، وكان هذا التصرف من فرنسا - في اخراج قضية اللواء الاسكندرونة الى النطاق الدولي - هو الطريق الوحيد الذي يمكن لفرنسا أن تتبعه لاعلاء اللواء لتركيا، دون أن تتسبب تباعدات حقوقية دولية وأدبية (٢)، لأن عصبة الأمم ستتناول القضية من وجهة سياسية بحثة لفض الخلاف، وبما أن سورية غير ممثلة في مجلس العصبة، فانه سيكون لتركيا المصلحة فيها موقف متميز لصالحها (٣)، يبعد السوريين عن متابعة مباحثاتها. وان ظلّامتهم عليها.

بعد أن تولى الوطنيون في سورية زمام الامور، تم تأليف وفد في ١٠ كانون الاول عام ١٩٣٦ بناءً على المرسوم رقم ١٠١٠/الملاحقة قضية لواء الاسكندرونة أمام عصبة الأمم في جنيف، وتشكل الوفد من الدكتور عبدالرحمن الكيالي رئيساً، واحسان الميازين/وحسن جبارة عضوين (٤).

(١) : جريدة القبس - العدد (١٠٠٨) ٧ كانون الاول عام ١٩٣٦ م.

(٢) : زهير ناجي - المصدر السابق - ص ٥١.

(٣) : د. صلاح المقاد - المشرق العربي المعاصر - ص ٣٢-٣٣.

(٤) : الجريدة الرسمية - العدد (٤٧) تاريخ ٢٤ كانون الاول عام ١٩٣٦ م.

ولم تسفر المناكرات المتكررة بين الوفد السوري والوفد التركي ممثلاً بوزير الخارجية
رشد آراس عن أى حل ، أما الوفد الفرنسي الذى كان يشارك في المناكرات فقد عبر بلسان
شوفيل (١) ، للوفد السوري عن رأيه الأخير حين قال : " ان

الاتراك يصرون على وضع لواء الاسكندرونة تحت تصرفهم ونفوذهم ، وان فرنسا ليست مستعدة
لا هراق نقطة دم من جيشها اذا أعلنت تركيا الحرب عليها في اللواء " (٢)

ومن المعلوم بأن المندوب السامي الفرنسي ألقى في مجلس العصبة كلمة فـسـيـ

١٤ كانون الاول عام ١٩٣٦ م جاء فيه :

" ان اللواء كان سورياً ومنذ أن أوجدت هذه الدولة في ١٩٢٢ م ، وأنه اشترك في
الحياة البرلمانية والوطنية مع سوريا ، دون أن يحتج أحد ويدّى لبطلان محينة سواء من قبل
تركيا ، أو من قبل سكان اللواء الذين لم يظهر لهم أى ميل خاص للاستقلال خاص المجموعة
السورية التي ينتسب اليها اللواء " (٣) والتناقض الملحوظ بين الموقفين ، يدل دلالة
واضحة على ايمان فرنسا بحق سوريا في اللواء ، ولكن مقتضيات مصلحتها الخاصة
لاقامة علاقات حسنة مع تركيا ، كانت الأهم ، لذلك كانت تتنازل بسرعة عن الحقوق السورية
أمام الضغط التركي ، منتهكة بذلك ميثاق عصبة الأمم وينود الانتداب الموكل اليها .

قضية لواء الاسكندرونة بين المجلس النيابي السوري والحكومة السورية :

قدمت حكومة جميل مردم بك ، بياناً للمجلس النيابي السوري في ١٧ نيسان ١٩٣٧ م
عن وضع المفاوضات بين سورية وتركيا وفرنسا في باريس وجنيف من أجل لواء الاسكندرونة ، وذكرت
في البيان أن مجلس العصبة اتفق على عدة أمور منها : أن يكون اللواء مجموعة مميزة يتمتع باستقلال
تام في أموره الداخلية ، وتتولى الدولة السورية ادارة شؤونه الخارجية مع بعض التحفظات ،
والأهم من ذلك ، أن تكون اللغة التركية لغة رسمية ، وللمجلس أن يقرر الى جانبها لغة أخرى ،
وأن يكون اللواء تحت مراقبة مجلس العصبة الذى يمثل فيه مندوباً فرنسي ، ولا يكون في اللواء جيش ،

(١) : شوفيل كان مندوب المفوض السامي في دمشق ، ثم شارك في الوفد الفرنسي أثناء بعثته
قضية الاسكندرونة .

(٢) : علي رضا - قصة الكفاح الوطني في سورية - ص ٤٤٧ .

(٣) : زهير ناجي - المصدر السابق - ص ٥٤ .

كما يعقد بين فرنسا وتركيا اتفاق لضمان سلامة اللواء ، ويعقد اتفاق ثلاثي بين فرنسا -
 وتركيا وسوريا لضمان الحدود التركية السورية ^(١) ، وذكرت حكومة مردم أنه منذ أن وصلت
 أخبار هذا الاتفاق ، احتجت لدى وزارة الخارجية الفرنسية ، ولدى عصبة الأمم ، وشكلت
 وفداً حكومياً من رئيس الوزارة ووزير الخارجية والداخلية للدفاع عن حقوق سورية في باريس ،
 وبينيف .

وثارت نفوس النواب لدى سماع هذه الأنباء المزعجة ومهاجرت خواطرها . وشورتهم
 هي انفجار غضب لكرامتهم ، فلم تكف فرنسا باحتلالها للوطن العربي السوري البشريح ،
 وبألوف الضحايا الذين ضاعوا في لجة الدم التي فاضت بسورية ، وإنما صممت على سلب
 اللواء العيب من أمه الرؤوم ، كما صمم (شيلواك) على رطل اللحم يقطعه من جسمهم
 (انطونيو) . وتميزت جلسات المجلس في تلك الفترة بعدة النقاش ، وكيل التهم اكل من
 الحكومة الفرنسية ، ونسي النواب كل الفوارق ، ولم يحرفوا الا عروبة اللواء ، بل يهتفوا الا بحرية
 العرب ووعدهم باستقلالهم . واستنكروا موقف فرنسا وتواطؤها . وتساءل كل من ناظم
 القدسي وادمون رباط ونجيب البرازي عما قدمته الحكومة بشأن الاسكندرونة ، وأكد البرازي
 على عروبة اللواء ، ثم قال : " كنا نأمل من حليفتنا فرنسا أن تقف معنا موقفاً يتناسب مع
 شرفها ومع شرف العقد الذي جرى بيننا ، لا أن تعطينا المعاهدة باليد اليسرى ، وتأخذ
 منا الاسكندرونة باليمين ؟ ... فقد كفى ما اقتطع من البلاد حتى الآن ^(٢) " ، " تصفيق " .
 هذا وقد تكلم عدد من نواب اللواء وانطاكيا ، فأكدوا رغبتهم في البقاء ضمن سوريا ، ورفضوا
 الانفصال عنها ، وقال النائب صادق معروف : باسم زملائي نواب اللواء الاسكندرونة
 أقدم الشكر المحكومة المحترمة ولزملائي النواب الكرام على موقفهم هذا ، واهتمامهم بقضية اللواء
 الاسكندرونة ، ومن نواب اللواء نائب باضرار من حكومتنا الذهاب الى بينيف . قبل أن يهت
 في قضية اللواء ، ونطالب بالحاج أن يبقى هذا اللواء سوريا وعربيا كما هو الآن ، ونكرر ما طلبناه
 بأن يبقى نوابه مشتركين معكم في العمل تحت قبة هذا البرلمان وأن تكون اللغة العربية هي
 اللغة الرسمية ^(٣) " تصفيق .

(١) : معاصر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى ١٧ نيسان ١٩٣٧ م .

(٢) : = = = = = الرابعة عشر ٢٥ أيار عام ١٩٣٧ م ١٩٤٤ - ١٩٤٥ .

(٣) : المصدر السابق ص ٧٥٠ .

وردت الحكومة على تساؤلات النواب، فيما قدمته من أسهل اللوا، بأنها احتجت لدى الجهات المسؤولة، وأصدرت أمراً لممثلها حسن جبارة بأن يعود دون توقف، علماً بأنها فوجئت بالقضية قبل أن يجتمع المجلس، ولكن النائب سعيد اسحق، تصدى للرد على الحكومة وقال: إن موضوع الاسكندرونة أشير قبل اجتماع المجلس، وهذا صحيح، " ولكن كان ذلك قبل التصديق على المعاهدة السورية الفرنسية، وفي حينه طرحت على الحكومة الموقرة فأبابت عليها بشيء، يطمئن الأفكار، ولكن النتيجة أتت خلاف رغبات النواب والأمة، وأنا أعتقد أنه لو لم نصدق المعاهدة لكان الموقف غير هذا " (١)

وقد شنّى النائب نوري الأصفرى على هذا الرأي وقال: " فنحن في تصديق هذه المعاهدة ألزمتنا فرنسا بالدفاع عنا، لأننا وضعنا حقوقنا ومصالحنا ومصيرنا بين يديهم، واستسلمنا اليها بكل صدق واخلاص. "

اذن كان الاعتقاد الراجح لدى العديد من النواب، بأن التصديق على معاهدة ١٩٣٦م، قبل بلورة موقف فرنسا من لواء الاسكندرونة كان خطأ كبيراً، لأن عدم التصديق كان يفسح لهم مجالاً للضغط على فرنسا، وعدم تسليم أمور الدفاع عن سورية اليها. لذلك فقد المجلس النهائي السوري جلسة مشهودة في ٣١ أيار ١٩٣٧م - وما أن سورية كانت لا تملك من أمورها شيء - فقد تركزت غلب النواب على رفض ما جاء في قرارات عصبة الأمم، واقترح وهبي العجيلي ارسال مذكرة الى الوفد السوري، يبلغه فيها رفض المجلس الاعتراف بقرار عصبة الأمم المتعلق بلواء الاسكندرونة، وقال: بما أن قرار العصبة الأخير اتخذ بدون ارادة الأمة السورية وحكومتها ومجلسها النهائي، ولما كنا لا نستطيع المقاومة الفعلية فسي الحال الحاضر " (٢)

وبعد الاستماع الى خطاب النواب في الاحتجاج على ما آلت اليه الامور في المفاوضات بين سورية وفرنسة وتركيا، تمت موافقة المجلس النيابي على نص اقترحه النائب منير المجلانسي، بالرفض والاحتجاج على كل محاولة ترمي الى اقتطاع جزء من الاراضي السورية،

(١) : معاصر جلسات البرلمان - الجلسة الرابعة عشر - ٢٥ أيار ١٩٣٧م ص ٧٥٣.

(٢) : المصدر السابق - الجلسة الثانية والعشرون - ٣١ أيار ١٩٣٧م ص ١٠٩٥.

أو نزع السيادة عنها ^(١) وأولها اللواء الاسكندرونة .

ولا حاجة الى القول بأن هذه الاحتجاجات المتكررة من الحكومة للسورية

والمجلس النيابي ، لم تستطع إيقاف عملية سلخ اللواء الاسكندرونة عن سورية ، فبعد مدة أنزل العلم السوري من اللواء ، وكرر المجلس النيابي احتجاجه في جلسة ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ، على موافقة فرنسا الحاق اللواء بتركيا في ٢٦ حزيران ١٩٣٧ م بحجة أن ذلك يضمن ولاء الاتراك للغرب ويحفظ مضايق الدرنيل والبوسفور في الحرب العالمية الثانية التي كانت يهاجمها طوع في الأفق القريب ، بحيث تتفرن فرنسا لاتحاد يد / الفاشي ليهالها في منطقة شرقي البحر المتوسط ^(٢) .

ولم تلبث أن جاءت لجنة دولية في ١٠ تشرين الاول ١٩٣٧ م للقيام بعملية احصاء لمعرفة الاكثية السكانية وللاشراف على الانتخابات المجلس التمثيلي في اللواء ، علما بأن سكانه يبلغون (٢٢٠) ألفا معترف بهم كموطنين ، ويتألفون من الوجهة العنصرية من عرب (مليون وسنونيون ونصاري أرثوذكس) وأتراك وأرمن ، وكان العرب يشكلون نصف السكان ، في حين أن السكان من الأصل التركي يشكلون الثلث ، والاكراد والارمن السدس ^(٣) . الا أن اللجنة لم تصل الى نتيجة مرضية ، فقد بدا لها فساد الجو الانتخابي الناتج عن التدخل التركي والفرنسي ، وأساليب الارهاب المتبعة فيه لحرمان العناصر غير التركية من حق التصويت ، فانسحبت من الاشراف على عمليات الاقتراع ، واتهمت فرنسا بالحنورة وسوء القصد ^(٤) . ولم تلبث أن انجلشت الانتخابات عن فوز الاتراك بها كثرية ٦٣٪ من الأصوات .

حتى ذلك الوقت كان النواب الاسكندريون يحضرون جلسات المجلس ، ولكن فسي ١٧ آذار عام (١٩٣٨) م ، وكالعادة حضر نواب اللواء ^(٥) ، طاعدا النائب محمد الأضه لسي

- (١) : عبدالرحمن الكيالي - المراحل - ج ٤ ص ٣٦٦ .
- (٢) : د . أحمد طربين - تاريخ المشرق العربي المعاصر ص ٤٢٠ .
- (٣) : جريدة القيس - العدد (١٠١٤) ١٤ كانون الاول ١٩٣٦ م ص ٥٥ .
- (٤) : د . أحمد طربين - المصدر السابق - ص ٤٢٠ .
- (٥) : كان من نواب اللواء كل من : موريس ديسر كالوسيان ، صادق معروف ، محمود بك ، باشازاده ، داوود الريحاني ، محمد الأضه لسي ، مصطفى القصيري .

والنائب مصطفى القصير ، فقد تخلط من الحضور ، وكنت تلك بداية النهاية لملاقة اللواء بسورية ، فبعدها وفي ٩ حزيران ١٩٣٨ صدر قرار بإبعاد مندوب الحكومة السورية السيد فؤاد مفرج عن اللواء بالقوة ، بعد أن رفضت سورية سلاح اللواء ، وفشلت محادثات عادل أرسلان - الوزير المفوض - مع رشدي آراس وزير الخارجية التركي ، في مقدام اتفاق حسن بجوار ، ثم أعلن من قيام ولاية (هاتاي) في لواء الاسكندرونة ، واعتبارها الولاية الثالثة والسبعين من ولايات الجمهورية التركية . (١)

على اثر ذلك اتخذ المجلس النيابي في ١٣ كانون الاول عام ١٩٣٨ م قرارا بإبطال نيابة نائبي اللواء محمد الأضه لي وداود الريحاني ، لقبولهما النيابة في المجلس المنشأ في (ولاية هاتاي) ، بينما تم تثبيت نيابة مصطفى القصير . (٢)

الا أن فصل النائبين ومحادثات أرسلان لم تجد نفعا ، ففي ٢٣ حزيران عام ١٩٣٦ م تم فصل اللواء رسميا عن سوريا والحقه بتركيا .

- ونعرض فيما يلي لأهم أسباب فشل الحكومة الوطنية في الدفاع عن لواء الاسكندرونة :
- ١ - اقتصرت الجهود التي بذلت من قبل الحكومة على الاحتجاج المستمر ، تارة لفرنسا ، وأخرى لمصبة الأمم .
 - ٢ - كذلك الحال بالنسبة للمجلس النيابي ، فان جهوده انصبت على الاستنكار والتنديد ، وأخيرا ألغى عضوية النائبين اللذين تعاونوا مع الأتراك في اللواء ، ولكن بمسند قوات الأوان .

- ٣ - كان من الممكن أن يكون الموقف السوري أقوى ، لو أن حكومة جميل مردم لم تجر وراء هدف واحد ، هو ارضاء فرنسا ، لجعلها تصادق على معاهدة ١٩٣٦ م . فقد

(١) : زهير ناجي - ص ٦٧ وهذا وقد صدر في الجريدة الرسمية مرسوم رقم ١٢١ تاريخ ٦ تموز عام ١٩٣٨ ، يمنع دخول جريدة هاتاي الى الاراضي السورية .

(٢) : محاضر جلسات البرلمان - الجلسة السادسة . ١٣ كانون الاول عام ١٩٣٨ م . نال الأتراك في مجلس ولاية هاتاي (٢٢) مقعدا من أصل (٤٠) مقعد ، بحيث صار بإمكانهم ادارة المجلس . د . صلاح العقاد - المشرق العربي المعاصر ص ٣٣ .

انشغلت الحكومة بالمشاكل الداخلية ، ولم تول مسألة لواء الاسكندرونة ما تستحقه .
وانعكس ذلك على النواب والصحافة السورية . وتركز اهتمامهم هو^١ على تفضيصة
أخبار المحافظات السورية واضطراباتها ، وضاعت مشكلة اللواء في خضم هذه الأحداث ،
فلم تكن تذكر الا اذا حدثت مصيبة جديدة ، فهتم مجالسها بالاحتجاج .

٤- ان لجوء مردم بك الى سياسة التقاهم النزيه مع فرنسة - أى على أساس استقلال
سورية - دون مقدرة منه على كشف أساليبها الملتوية ، جعل من لواء الاسكندرونة
ضحية هذه السياسة . (١)

٥- لقد غابت حقيقة النوايا الفرنسية تجاه لواء الاسكندرونة حتى من أكثر الوطنيين
تطرفا ، وهو الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، ففي حديث له مع جريدة القيس فسي
٦ كانون الثاني ١٩٣٧ م رد على السؤال التالي :

س : ما هو مصير الاسكندرونة في نظركم ؟

أجاب : بعد أن استعرض الموقف : " في نظري أن مصير الاسكندرونة لا يتوقف
فقط على الاكثية العربية من سكان اللواء ، بل يتوقف أيضا - وهو الأهم - على ما أشار اليه
المسيو فيكتور بيرار ، من الشأن الخباير الحربي الذي تتمتع به الاسكندرونة في نظر فرنسة .
وطاد امت فرنسة باقية في شرق البحر المتوسط بالمعاهدات التي عقدتها معنا ، فستكون
في جانب الاكثية المائلة من السكان وهم العرب " (٢) وهكذا نجحت فرنسا بايهام السوريين
بأنها بجانبهم في موضوع اللواء .

وأخيرا ورغم موقف تركيا العدائي لسوريا من قضية الاسكندرونة ، تجاوز السوريون
هذا الموقف ، وأرسلت الحكومة وفدا برئاسة فارس الخوري رئيس المجلس النيابي ، لممثل سورية
في مراسيم التعزية الرسمية بوفاة رئيس جمهورية تركيا (كمال أتاتورك) ، في نهاية تشرين
الثاني عام ١٩٣٨ م ، وقد هنا الوفد الرئيس التركي الجديد (اينونو) ، وكأن شيئا لم يكن .

(١) : مجلة المضحك المبكي - العدد ٣٦٥ تاريخ ٩ نيسان ١٩٣٨ م . ص ١٥

(٢) : جريدة القيس - العدد ٣٠ . تاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٣٧ م . ص ١

(٣) : محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية . ١ كانون الاول ١٩٣٨ م . ص ١٠

ولعل سورية أرادت أن تبقى على شيء من الصلة مع تركية على أمل التفاوض بشأن اللوامة مستقبلاً . وهذا وكانت أعداد من اللاجئين من أهالي محافظة الاسكندرون قد وصلت سورية ومنحتها الحكومة مساعدات مالية من خزانة الدولة (١)

الموازنة والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

كانت فرنسا قد وعدت بأن يكون اليوم الاول من كانون الثاني عام (١٩٣٧) م ، هو بداية السنوات الثلاث الانتقالية لتطبيق معاهدة عام (١٩٣٦) م (٢) ومن ضمن الخطوات التي اتخذتها لتحقيق هذا الوعد هي أن يكون مجلس النواب والحكومة معهما المسؤولين عن اعداد الموازنة والتصديق عليها واقرارها .

وبما أن سورية لم تكن قد بدأت حياتها النيابية في الموعد المحدد لمناقشة الموازنة العادية حسب نصوص الدستور السوري (٣) ولم تكن الحكومة الدستورية قد تشكلت ، فقد اكتفى بتقديم موازنة اثني عشرية من شهر كانون الثاني (١٩٣٧) م بدلاً من موازنة الحكومة الوقت الكافي لاعداد الموازنة العامة على أساس يحقق احتياجات الامة ومصالحاتها (٤)

(١) : الجريدة الرسمية - العدد (٤٥) ٢٩ أيلول ١٩٣٨ ص ١١٣٧ .

(٢) : نجيب الارمازي - المصدر السابق ص ١٧٣ .

(٣) : تنص المادة (٩٩) من الدستور السوري على أن الحكومة تقدم موازنة الدولة للسلم المجلس النيابي في بدء دورة تشريع الاول من كل سنة ، وتنص المادة (١٠٢) على أنه اذا لم يبيت المجلس في مشروع الموازنة قبل الانتهاء من الدورة المخصصة لدرسه ، فيدعور رئيس الجمهورية المجلس الى دورة استثنائية تنتهي في آخر كانون الثاني ، لمتابعة المناقشة في الموازنة ، على أن تفتح في هذه الحال اعتمادات مؤقتة بموجب مرسوم ، على أساس جزء من اثني عشر جزءاً من اعتمادات السنة المالية السابقة . وهذا ما جرى في بداية مجلس عام ١٩٣٦ م ، حيث اعتمدت الموازنة الاثنى عشرية ، على أساس جزء من اثني عشر جزءاً من موازنة عام ١٩٣٥ م ، ولمصدة ثلاثة أشهر فقط .

(٤) : معاصر جلسات البرلمان - جلسة ٢٩ كانون الاول عام ١٩٣٦ م .

وقد تألفت الموازنة الاثنى عشرية من ثمانى عشر بابا ، وبلغت في مجموعها لأقل من مليون ليرة سورية ، موزعة على الوزارات ، وطلى المشاريع الاستثنائية . (١) كما صدرت عدة قوانين - من في تلك الفترة - سنحاول تصنيفها في نهاية حديثنا عن الموازنات التي طرحت في المجلس النيابي منذ قيامه عام ١٩٣٦ م حتى تعليقه والغاء العمل في الدستور في عام ١٩٣٩ م .

ومن الجدير بالذكر أنه منذ عام (١٩٢٥) م لم تكن نفقات لواء الاسكندرون تناقش ضمن ميزانية سورية ، رغم اندماج اللواء في الوحدة السورية لانه كان يتمتع بنظام مالى مستقل . (٢)

كما أن بقاء فرنسا مسيطرة على الحصالح المشتركة ، جعل الموازنات السورية تعانى من عجز مستمر أسهم فيه ارتباط العملة السورية بالفرنك الفرنسي ، والذي تعرض للمسرات مختلفة ، نجم عنها هبوط قيمة العملة السورية ، وما انعكست آثاره للضربة على الحياة الاقتصادية في سورية .

موازنة عام ١٩٣٧ :

في ٢٧ أيار عام ١٩٣٧ م ، قدمت اللجنة المالية برئاسة لطفي الحفار ، تقريراً إلى المجلس النيابي ، شرحت فيه أسباب تأخرها في دراسة الموازنة ، بسبب الاحوال السياسية التي ألجأت عدداً من رجال الحكومة للسفر الى اوروبا ، فلم يبق سوى اثنين من الوزراء لمطابقة الموازنة ، وأشار تقرير اللجنة الى أنه (٣) " كان من نتائج هذه الظروف القاهرة أن وضعت الموازنة الماروحة أمامكم وهي لا تختلف في جوهرها عما سبقتها من الموازنات في المصهور السابقة ، وان اختلفت في شكلها وظاهرها من حيث الترتيب والتقسيم ، ولكنه اختلاف سطحي ، فالموازنة الحاضرة موضوعة لسنة عام ١٩٣٧ م ، وخاضعة في وارداتها ونفقاتها لقوانين عام ١٩٣٦ م وما قبلها " .

وكانت الموازنة قد قُدمت للمجلس في ٢٠ نيسان ١٩٣٧ م ، فبلغت واردات الجمهورية السورية لذلك العام ، بحسب الطرق والوسائل المطبقة بشأنها ، مبلغاً اجمالياً قدره

-
- (١) : محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثامنة ٣١ كانون الاول عام ١٩٣٦ م .
- (٢) : محاضر جلسات الندوة - الجلسة الرابعة عشر عام ١٩٣٥ م . ص ٢٠١ .
- (٣) : محاضر جلسات البرلمان - الجلسة السابعة عشر ٢٧ أيار ١٩٣٧ م . ص ٨٦٤ .

٨٢٥٣٥٠٠) ليرة سورية أشارت الحكومة لإجازا الى العجز الذي أصاب الموازنات السورية ، فقالت أن حساب موازنة عام ١٩٣٣ م أغلق بعجز قدره (٣١٢٣٦٥) ليرة سورية ، أغلق حساب موازنة عام ١٩٣٤ م بعجز قدره (١٠٠٥٧) ليرة سورية ، وأغلق حساب موازنة عام ١٩٣٥ م برقم متماثل تقريبا من الواردات والنفقات مع بقاء عجز السنتين السابقة . (١) كما أن الحكومة أصدرت في عام ١٩٣٦ م مرسوما اشتراعيًا بزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين اعتبارًا من أول شهر تشرين الأول عام ١٩٣٦ م ، بسبب تنزيل قيمة الفرنك / دون أن تكون قد هيأت موردًا مقابلًا لتلك الزيادة التي ستقتصر سنويًا بمبلغ ستة وعشرين ألف ليرة سورية .

تألفت موازنة عام ١٩٣٧ م على نحو يعتبر نموذجًا لأوجه الصرف في الموازنات السورية ، وفيما يلي أهم أبوابها :

الباب الأول : - رئاسة الجمهورية : اعتماداتها (٣٢٦٦٠) ليرة سورية ، وقد زادت عن الاعوام السابقة بسبب تخفيض سعر الفرنك ، وأدخال بعض الاعتمادات لبعض النفقات الضرورية ، ومنها ثلاثة آلاف ليرة سورية لشراء أثاث للمقر الجمهوري .

رئاسة الوزراء : اعتمادها (٣٢٣٨٤) ليرة سورية ، وقد زادت عن الاعوام السابقة بسبب زيادة الرواتب بعد تخفيض الفرنك .

دائرة الافتاء : اعتمادها (٤٩٩٠٣) ليرة سورية ، وفيها زيادة للأسباب السابقة .
مجلس الشورى : اعتماده (١٨٨٥٢) ليرة سورية ، وفيه زيادة للأسباب السابقة .

الباب الثاني : المجلس النيابي : بلغت اعتماداته (١٧٣٤٥٨) ليرة سورية .

الباب الثالث والباب الرابع : - وزارة الخارجية والدفاع : بلغ اعتمادها الاجمالي (٩٠) ألف ليرة سورية . وذلك بصورة مؤقتة ربما تحدد التشكيلات اللازمة لدوائرها .

الباب الخامس : الدين العام : وبلغ اعتماد هذا الباب (١٢٦٣٤٣٤) ليرة سورية .

ويلاحظ أن معظم رواتب التقاعد كانت مدورة على الحكومة السورية منذ زمن الحكومة العثمانية ، وقد كان من الواجب ادخال هذا القسم منها في جملة الديون العامة

(١) : محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية . ٢٠ نيسان ١٩٣٧ م .

للدولة العثمانية ، وتأتي من حساب المصالح المشتركة حتى لا يسبق عنها مثقل فلتسحق
الخزينة السورية وحدها .

وكل مصاريف هذا الباب تعتبر من النفقات الاجبارية وهي مبنية على اساس تشريع نافذ
تعدد أرقامها في حدود القرارات الصادرة بموجبه .

الباب السادس : - وزارة المالية : بلغ اعتمادها (٢٧٥٢١٠) ليرة سورية .

الباب السابع : وزارة الداخلية : بلغ اعتمادها (٢٩٦٦٩٢) ليرة سورية ، وهناك زيادة
من الاعوام السابقة بسبب تخفيض قيمة الفرنك والمخال بعض الموظفين لاجل ديوان
المطبوعات واعمال النفوس وغيرها .

الباب الثامن : الدرك والحرس السيار : اعتمادها (١٤٥٨٩٥٢) ليرة سورية ، وفيه زيادة
ناجمة من تخفيض الفرنك وترفع بعض الضباط .

الباب التاسع : الشرطة : اعتمادها (٥٢٠٦٣٩) ليرة سورية وفيه زيادة بسبب تخفيض
الفرنك وبسبب نقل ^{بعض} الاعتمادات اليه من موازنة وزارة المالية .

الباب العاشر : الصحة والاسحاف : اعتمادها (٢٤٣٥٣) ليرة سورية ، كذلك فيه زيادة بسبب
تخفيض الفرنك ، وبناءً ملحق لمستشفى ابن سينا ونقل اعتمادات من وزارة المالية
اليها .

الباب الحادي عشر : وزارة العدلية : اعتمادها (٦٦٤٣٦٥) ليرة سورية ، وفيها زيادة بسبب
تخفيض الفرنك ، وزيادة الرواتب عام ١٩٣٦ م ، ونقل اعتمادات من وزارة المالية
اليها .

الباب الثاني عشر : آ - الزراعة والاقتصاد : اعتمادها (١٠٣٦٩٧) ليرة سورية .

ب - البيطرية : اعتمادها (٢٤٢١٤) ليرة سورية .

وكلاهما اشتمل زياداً بسبب تخفيض الفرنك الفرنسي .

الباب الثالث عشر : المصالح العقارية واملاك الدولة : اعتمادها (٢٦٠٨٩٧) ليرة سورية ،
ويلاحظ في هذا الباب انخفاضاً عن الاعوام السابقة ، وكان من الممكن أن ينخفض
أكثر لولا هبوط قيمة الفرنك ونقل اعتمادات اليه من موازنة المالية .

الباب الرابع عشر : وزارة الاشغال العامة والرى : اعتمادها (٥٤١٥٧٦) ليرة سورية .

ولدى التأمل في البيانات السابقة يظهر جليا أن موازنة عام ١٩٣٧ م لم تكن أقل سخاء للمشاريع العامة من الموازنات السابقة ، ذلك أنها تضمنت مبلغا قدره : (١٣٦٥٠٠) ليرة سورية لصيانة الطرق ، واعتمادات أخرى للمشاريع الجديدة المتعلقة بالرى وغيره .

الباب الخامس عشر : البريد والهوى : اعتمادها (١٩١٦٨٥) ليرة سورية ، وفيه زيادة بسبب خفض الفرنك ، وهناك مبلغ (٤٥٥٠) ليرة سورية لاصدار طوابع جوية وتذكارية للمعاهدة ، وادخل مبلغ قدره (١٣١٣) ليرة سورية للصون السنين السابقة .

الباب السادس عشر : وزارة المعارف : بلغ اعتمادها (١٢٢٩١٩٥) ليرة سورية ، وفيها زيادة بسبب خفض قيمة الفرنك ، ولاعداد مدارس اضافية بسبب حاجة البلاد للتعليم وعلى الاخص محافظتي الفرات والجزيرة ، ولاعانة المدارس الاهلية ، ولأجل اتمام بناء دار التوليد في الجامعة .

الباب السابع عشر : وخصص للنفقات الاستثنائية .

كانت هذه هي أبواب الموازنة ومخصصات كل باب منها حسبما عرضت على المجلس النيابي في ٢٠ نيسان ١٩٣٧ م ، وقد جرت مناقشتها على مدى عدة جلسات ، ولوحظ أنه لا يوجد اختلاف واضح بينها وبين الموازنة السابقة عام ١٩٣٦ م ، فهي وإن اختلفت في أبوابها وأقسامها وفصولها ، إلا أنه لا يوجد فرق بينها فيما يتعلق بالواردات ومعظمها من الضرائب التي تجبى مباشرة من المكلفين .

كما أنه من الطبيعي أن لا يحدث تغيير جذري في الموازنة عن سابقتها ، لان الحكومة كانت حديثة عهد باستلامها دفعة الامور في البلاد ، وبسبب ضخامة الاحداث التي واجهتها داخليا وخارجيا كما رأينا ، وانشغالها في حلها . وهذا ما أكدّه النائب نوري الفتحي حين قال : ^(١) " الموازنة لا يمكن تغيير أرقامها ، إلا أن تتغير الاسس التي بنيت عليها ، وحيث لم تتغير الانظمة المالية الوجودية ، فسيبقى الشعب مكلفا بتأدية هذه الضرائب غير العادلة ،

(١) : للاطلاع على مزيد من آراء النواب في الموازنة يمكن العودة لمحاضر جلسات البرلمان المبلسة الرابعة ٢٤ نيسان عام ١٩٣٧ م .

يبقى الموظفون يتقاضون رواتبهم المعينة بالملاكات وبمطابق تغير الملاكات الموجودة.

أما موازنة عام (١٩٣٨) م: فقد كانت هي الأخرى تعاني من مشاكل متعددة ،
على رأسها الأوضاع الاقتصادية الجارية في البلاد ، بعد المشاكل التي فاتها العملة السورية
سني كانت في الأساس تعتمد على الذهب ، وتحولت إلى الورق نتيجة للسيطرة الفرنسية
في المصرف السوري واستغلال النقد الذهبي في سورية واستنزافه .

وقد أشار تقرير اللجنة الحالية أمام المجلس الى أن "د" الموازنة الحقيقي هو عدم
 جهود موارد كافية في الوقت الحاضر تمكن الدولة من القيام بالمشاريع العمرانية التي تحتاجها
 لبلاد " كما أن " التشريع الحالي في سورية بوجه عام بعيد جداً عن المثل الأعلى ولا يزال
 متخبط في مرحلته الأولى ، ويرجع الخطأ الاساسي فيه الى الاساليب الفاسدة القديمة
 المتخذة لمعرفة حقيقة الايراد وتعيين مقداره " (١) .

وقد أكد وزير المالية في بيانه عن موازنة عام ١٩٣٨ م على أنها وضعت من حيث الشكل ، على اساس الهيكل المقبول لمعاهدة (٢) ١٩٣٦ م . وأنه قد روعي فيها ————— لتوفيق بين الحالة الناجمة عن تقلل أسعار النقد ، وقيم الاشياء وبديل الاعمال ، وبين قدرة المكلفين والرغبة في التخفيف . هذا مع العلم أن ملاكات الموثقين المحصول بها حتى ذلك التاريخ ، تعود في وضعها الى عامي ١٩٢٨ - ١٩٢٩ م ، وقد وضعت على اساس العملة السورية الذهبية ، كما ذكر وزير المالية بأن جميع السلف التي أغذت من المصارف السوري في أعوام ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، تكون جميعها قد سددت تماما في عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ م .

وبلاحظ أن موازنة عام ١٩٣٨ أولت اهتمامها وعنايتها للأمور التالية :

اتمام تنظيمات وزارة الخارجية المركزية وتأسيس مفوضية وسبع قنصليات .

احداث أقضية الزاوية وجسر الشفور .

انشاء مؤسسة لمكافحة مرض التيفوئيد ، وانشاء بناء لمستشفى الامراض الزهرية .

(١) : محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى ٣ كانون الثاني ١٩٣٨ م. ص ٥٤٠-٥٤٦

(٢) : المصدر السابق - الجلسة الخامسة . ٣ تشرين الاول عام ١٩٣٧ م ، ص ٧٤ .

- اعتماد مبالغ كبيرة من أجل ترميم الطرق ، وبناء ضريحين لهنانو وأبي العلاء المصري وقبة الشهيد .

- إنشاء بناء للبريد والبرق في دمشق .

- احداث معارف حمص وحماه . وتأسيس ثمانين مدرسة ابتدائية في المدن والقرى والحشائر وقبول خمسة آلاف تلميذ اضافي .

وقد رصدت لكل هذه المنشآت والمشاريع اعتمادات ضمن موازنة الوزارة التابعة

لها ، ^(١) مع الاهتمام بالزراعة والصحة والتعليم بالنسبة للزراعة كان التركيز على سدالديون

لمصرف الزراعي ، ومكافحة الحشرات ، أما عن الصحة فكان الاهتمام منصباً على مكافحة الامراض المعدية وبالنسبة للتعليم رصدت مبالغ لفتح مدارس جديدة وتعيين معلمين .

أما بالنسبة للمكلفين ، فلم تفرض ضرائب جديدة ، ماعدا بعض الرسوم على الاسمنت

الوارد الى البلاد أو المستخرج منها وقدره (ليرتان سوريان) من الطن الواحد ، وازافة حوالي (٢٥) في المئة على ضريبي الاعشار والتمتع من جراء هبوط الفرنك .

وقدرت ميزانية سنة ١٩٣٨ على الشكل التالي :

الايرادات :	١٠٣١٢٠٤٧ ليرة سورية	{ يلاحظ تماثل الايرادات مع المصروفات
المصروفات :	١٠٣١٢٠٤٧ ليرة سورية	

لذلك أكد وزير المالية على أن حالة الخزينة حسنة جداً ^(٢) ولكن ذلك لم يغفل

وزارته من المناقشات الحادة ، وآراء النواب المختلفة التي تطلب المزيد من الاعتمادات لهذه الوزارة أو تلك ، فذكر النائب منير العجلاني بحق أن وزارة الزراعة تستحق أن تأخذ حصة أكثر من الاعتمادات لان سورية بالذراعية ، وطق غير ، على نقاط أخرى ، ولكن الضائقة المالية التي كانت تمر بها سورية ، وانخفاض الموارد ، كل ذلك أدى الى نقص مخصصات المشاريع الحيوية وعلى رأسها الزراعة .

(١) : للاطلاع على مخصصات كل وزارة على حدة ، يمكن الاطلاع على محاضر البرلمان - الجلسة

الثامنة ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٧ م . ص ٧٨ .

(٢) : محاضر البرلمان - الجلسة الثانية ١ كانون الاول عام ٣٨ ، م١٠ ص ٣٢ .

موازنة عام ١٩٣٩ م : وهي آخر موازنة وضعها المجلس الوطني ،

تألف مشروع الموازنة هذه من (٢٨) مادة ^(١) ، في مختلف نواحي الصرف للوزارات والضرائب وغير ذلك ، وبموجب القانون رقم (١١٦) والمؤرخ في ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٣٩ بلغت موازنة هذا العام (١١٣٥٢٤٧٠) ليرة سورية لمختلف جهات الصرف ^(٢) . وقد ناقش المجلس النيابي أبوابها ، وتم التصديق عليها من قبل المجلس ، وقبلت بالاكثرية في جلسة ١٤ كانون الثاني عام ١٩٣٩ م . الا أن بعض المشاكل الرئيسية لم تكن قد حلت ، وخاصة ما يتعلق منها بنظام الواردات وطرق الجباية ، وعلى رأسها قضية المصالح المشتركة والبنك السوري ، وذلك لبقاء السيطرة الفرنسية عليها ، وحرمان الشعب السوري من الاستفادة منها . وهذا ما لفت النائب عز الدين الحلبي النظر اليه ووصفه بأنه واقع مؤلم .

ورغم ذلك فقد كانت هذه الموازنة أشمل في دراستها من الموازنات السابقة ، وتناولت جميع المشاريع التي يرتقب اقامتها ، أو التي تحتاج الى دعم واصلاح . كما ذكر وزير المالية ، أن فيها زيادة من العام السابق ، بسبب اضافة اعتمادات كبيرة للاشغال العامة والزراعة والتعليم ، وبسبب انخفاض قيمة الفرنك .

وبعد أن اطلعنا على أحوال الموازنات الثلاث واعتماداتها ، نعود لمتابعة أهم القوانين التي صدرت وتناولت مختلف النواحي والموضوعات لنرى مدى النجاح الذي حققته .

(١) : محاضر جلسات البرلمان - الجلسة السابعة ١٤ كانون الثاني

عام ١٩٣٩ م . ص ١٣٥١ .

(٢) : دليل الجمهورية السورية ، ص ١٥٢ .

الحالة الاقتصادية في البلاد :

من المعلوم أن فرنسا التي أوكلت إليها عصبة الأمم أمانة الانتداب على سورية بغية مساعدتها على التطور والنمو والاستقلال ، جعلت الاقتصاد الوطني فيها متخلفا وتابعا ، وذلك عن طريق :

- ١- تشجيع إقامة المنشآت الأجنبية ، والفرنسية خاصة ، لممارسة مختلف النشاط الاقتصادي في سورية ، وربط النقد السوري بالفرنك الفرنسي ، وتكليف بنك سورية ولبنان بإصداره والاحتفاظ لديه بالتغطية القانونية . والبنك المذكور شركة فرنسية مركزها في باريس ، وتتلقى من الحكومة الفرنسية شتى المساعدات والتسهيلات لممارسة تلك النشاط بما يحقق لها أقصى درجات الربح ، وبمميز عن المصالح الحقيقية السورية .
- ٢- استخدام المؤسسات المصرفية والتجارية التي قامت في سورية في استثمار قطاعي الزراعة والتجارة عن طريق تسليف المزارعين ، وبخاصة مزارعي القمح والشعير والذرة ، وشراء محاصيلهم بالأسعار التي تفرضها عليهم ، لتصديرها إلى الخارج ، وإغراق سورية بالمنتجات والسلع الأجنبية المستوردة بحيث تكون سورية مستودعا للمواد الأولية اللازمة للصناعة الفرنسية ، والسوق الملائمة لتصريف المصنوعات الفرنسية والغريبة .
- ٣- عدم تقديم التسهيلات اللازمة لإقامة المعامل والمصانع في سورية ، والتذرع بحجة ضعف الرساميل الوطنية ، وانخفاض مستوى التعليم فيه ، والإفادة من تركيز الاهتمام على الزراعة أكثر من الصناعة والتجارة ، وذلك ضمانا لمصلحة الصناعة الفرنسية وتوفير الحماية لمنتجاتها في السوق السورية .
- ٤- تعامل الانتداب والشركات والمؤسسات الفرنسية والأجنبية مع جماعة محدودة من المواطنين تمثل قوة الاقطاع والبرجوازية الوطنية ، وتقديم التسهيلات اللازمة لها على نحو يضمن المصلحة المشتركة للطرفين ، بصرف النظر عن مصلحة جماهير المواطنين والاقتصاد الوطني .

وانطلاقا مما سبق ذكره ، ومن الأوضاع الاقتصادية التي آلت إليها البلاد في ظل الهيمنة الفرنسية سنتناول الحالة الاقتصادية في سورية من ثلاث نواح أساسية ، وهي الزراعة - الصناعة - والتجارة ، وبما أن سورية بلاد زراعية بالدرجة الأولى ، فقد نذكر

الاهتمام حولها ، وكانت أغلب القوانين الاقتصادية تتناول شؤونها . وفيما يلي نعرض لكل ناحية على حدة من دور الذي مارسه المجلس النيابي لتحسينها :

١- الزراعة :

اهتم المجلس النيابي السوري في الفقرة من عام ١٩٣٦ - وحتى عام ١٩٣٩ م بالزراعة اهتماما كبيرا ، وكانت تقدم اليه العرائض المختلفة المتعلقة بالمصرف الزراعي ، وقضايا الاعشار والافانم ، والضرائب ، ويمر اهتمام المجلس بهذه الناحية بالذات ، لأن الاكثرية فيه يعملون في الزراعة ، أو يتصلون بشؤونها سواء من النواب أو من الوزراء (١) . وكذلك لأن الزراعة في سورية ، كانت تعاني من مشاكل متعددة ، وفي مقدمتها الأمراض والآفات الزراعية ، والحشرات ، وقد تعرضت في تلك الفترة لحشرة السونة ، مما ألتف المزروعات ونشأ على مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة قمحا . ولم تكن تتوفر في سورية مخابر فنية ، تستطيع كشف هذه الآفات وتبين طرق الوقاية منها ومكافحة أخطارها التي تهدد حياة المزارعين ، لذلك حرصت الحكومة على ان تقدم في موازنتها مشاريع زراعية (٢) ، ومساعدات للزراع ، في محاولة لتفادي هذه الأوضاع الزراعية السيئة والتخفيف من اضرارها ، ففي موازنة وزارة الزراعة لعام (١٩٣٨) م ، رصد مبلغ خمسة آلاف ليرة سورية لإنشاء مراكز زراعية ، ومبلغ أحد عشر ألف ليرة سورية لمكافحة الحشرات الزراعية ، كما اهتم ببناء حمامات وملاجي* ومحلات لسقي الافانم (٣) .

وفي ١٧ كانون الثاني عام ١٩٣٩ م . قدم وزير المالية بيانا عن موازنة مصرف الجمهورية السورية الزراعي لعام ١٩٣٩ - وكان هذا المصرف يقوم بتقديم قروض زراعية للمزارعين .

-
- (١) - معاصر جلسات البرلمان - الجلسة السابعة - ٦ تشرين الثاني - ص ١٥٣ .
 - (٢) - للاطلاع على هذه المشاريع ، يمكن العودة لمحاضر البرلمان - الجلسة الثالثة - ٢٦ تشرين الأول ١٩٣٧ ملحق القوانين ، ص ٣-٤-٥ .
 - (٣) - معاصر جلسات البرلمان - الجلسة الخامسة - ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٧ - الباب الثاني عشر من الموازنة .

وقد أقرت زيادة قدرها (٢٠٠٠٠) ليرة سورية عن الحصة المقدرة في موازنة عام (١٩٣٨) م^(١) ووافق المجلس عليها .

ولاهتم المجلس النيابي السوري ، بدراسة الأوضاع الزراعية وإصدار قوانين مختلفة في كل ما يتعلق بالزراعة ، وهيمت مناقشاتها على كثير من الجلسات ، ومع ذلك فأهميتها القصوى كانت تستحق المزيد من العناية بشؤونها ، وقد عبّر نائب عن هذا الواقع بقوله :
 " لا غرابة إذا أطلال حضرات النواب البحث في موضوع الزراعة لأنه بحث يحز ألمه النفوس ، إن بلادنا بلاد زراعية بحتة ولسوء الحظ لا يصرف شي من العناية الى هذه الناحية أبداً " (٢) .

وفيما يلي سنذكر عدداً من القوانين التي ناقشها المجلس النيابي بشأن الزراعة :

- أ - مرسوم اشتراعي رقم ٣٥ بشأن حشرة السونة التي تتلف المزروعات ، والقاضي بتحديد مساحة مزروعات الحنطة للقضاء على تلك الحشرة (٣) ، وقد أقره المجلس .
- ب - قانون المصرف الزراعي وقد أقره المجلس بكل أبوابه الستة - ومنها تجديد ديونسه للمزارعين . واعتبر نافذاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (٤) .
- ج - أقر المجلس النيابي مجموعة المراسيم الاشتراعية التالية (٥) :
- مرسوم رقم ٣١ تاريخ ٨ حزيران ، والمتعلق بتجديد مدة التجرى لمسكّ المواشي عن عام ١٩٣٧ م .

-
- (١) - المصدر السابق - الجلسة التاسعة - ١٧ كانون الثاني ١٩٣٩ م ص ١٦٨ .
 - (٢) - هو النائب حكمة الحكيم المصدر السابق - الجلسة السابعة - ٦ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ص ١٥٤ .
 - (٣) - معاصر البرلمان - الجلسة السادسة عشر - ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧ م - ص ٣١٦ .
 - (٤) - معاصر البرلمان - الجلسة الخامسة عشر - ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ص ٢٧٧ .
 والجلسة السادسة عشر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ص ٣١٧ .
 - (٥) - المصدر السابق - الجلسة الثالثة - ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٧ م ص ٢٤٤-٢٥٠-٢٤٩ . ويمكن الاطلاع على لوائح الاسباب الموجبة للمراسيم الاشتراعية والتوانين التي صدقها المجلس النيابي بالمرور الى المحلّات من ١٩٣٧ م - من المصفحة ٤٤٩ الى

- مرسوم رقم ٤٨ تاريخ ٢٠ تموز ١٩٣٧ ، والمتضمن اسقاط بدلات أعشار القرى التي تضررت بسبب الحريق والسيول .

- مرسوم رقم ٥٩ تاريخ ١٤ آب ١٩٣٧ ، والمتضمن توقيف تحقيق وجباية عشر الحرير عن سنة ١٩٣٧ ، وذلك لتشجيع تربية دودة القز .

- مرسوم رقم ٦٠ تاريخ ١٤ آب ١٩٣٧ م ، ويتضمن اعفاء بقايا الأعشار من الفائدة المنصوص عليها في المادة (٣٠) من قرار الأعشار .

د - كما اهتمت الحكومة بتنمية الأحراج ، وأصدرت قوانين لمنع قطع أشجارها وتهريب أغصانها .

إلا أن كل الاجراءات السابقة ، لم تستطع حل المشاكل المستعصية التي كان يعاني منها الزراع والزراعة ، فبالنسبة للمزارعين عانوا مما عانى منه المصرف الزراعي من نوائد وأرباح ، وحين كانوا يمجزون عن سدادها ، كان المصرف لا يتورع عن طرح املاكهم للبيع وتسجيلها باسمه بقيمة دون قيمتها (٢) .

هذا ما ذكره النائب عبد الميز الحلاج أمام المجلس ، اما الزراعة فان الكوارث الطبيعية من سيول وحرائق وحشرات قد انهكتها ، وانعكس وضعها على المواشي ، فنفق قسم منها ، وورث المزارع تحت وطأة العجز والفقر .

٢- الصناعة والتجارة :

لم تنل الصناعة والتجارة في سورية حظا وافرا من الاهتمام في المرحلة التاريخية التي نحن بصدد دراستها وسبب ذلك ، طبيعة المجتمع السوري في ذلك الوقت والذي كان في أغلبه زراعي بحتا ، تتحكم به أسواق عالمية غنية (٣) ، لعبت دورا في بقاء اليد العاملة

(١) - محاضر البرلمان - الجلسة السابعة والعشرون - ٢٩ كانون الاول ١٩٣٧ م .

ص ٥٥٥ .

(٢) - المصدر السابق الجلسة العاشرة - ١٥ أيار ١٩٣٧ م ص ٥٣٦ .

(٣) - تاريخ الاقطار العربية المعاصر - ص ٧٨ .

محصورة في الاراضي الزراعية ، الا أن هذا لم يمنع مع الوقت من ظهور صناعات محلية بسيطة ، اعتمدت أغلبيتها على الموارد الزراعية ، كالقطن والحبر وغيره . وظهرت طبقة عاملة مضطهدة ، لم يكن حالها أفضل من حال المزارعين ، وقد وصف النائب سميد العرفي حال العامل في سورية بأنها : " أشبه بحال الحيوان ، فزى صاحب العمل يستخدمه مدة ثم يطرده " (١) . وهو محقق في هذا لأن سورية لم تكن تعرف حتى ذلك الوقت وضع الحياة الصناعية ، وكانت أغلب المعامل فيها ، تابعة لأفراد يتولون تسييرها وفق احتياجات السوق المحلية او العربية المجاورة . ويبدو أنه لم يكن ثمة ما يحول دون عسف بعض أصحاب المعامل بعمالهم . وفي ٧ تشرين الأول عام ١٩٣٧ ، قدّم العمال الى المجلس النيابي السوري مجموعة مطالب كانوا يأملون أن تتحقق في هذا العهد الوطني ، وهي (٢) :

- ١- حرية تأليف النقابات .
- ٢- تحديد ساعات العمل ما بين ٤٢ - ٤٨ ساعة أسبوعياً .
- ٣- الأجور - رفع أجورهم المنخفضة جداً .
- ٤- التسريح بدون تعويض - وطالبوا بتعويض العامل في حالة المرض والمطلات الاضطرارية .
- ٥- الوقوعات : ضرورة تعويض العامل عن أضرار العمل .
- ٦- الاطفال الاحداث وثقاتهم : ضرورة مراعاة سن الاطفال العاملين ، وان لا تقل شهادتهم عن الابتدائية .
- ٧- ضرورة مراقبة أمكنة العمل .
- ٨- تعيين درجات العمال : من حيث القدم والكفاءة .
- ٩- الاجازات السنوية والراحة الاسبوعية ، من أجل احتساب أجرة اليوم السابع ، والراحة السنوية للعامل ومقدارها (١٥) يوماً .

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة المباشرة - ٢٨ نيسان ١٩٣٨ ص ١٥٦ .

(٢) - كتاب مطالب العمال الأساسية - لاتحاد نقابات العمال بدمشق في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٧ م ص ٩ .

- ١٠ - الساعات الاضاحية والليلية : لتعيين أجور مضاعفة للساعات الاضاحية .
- ١١ - الحصانة ضد الطرد : ضرورة تعيين حد ود لا يتجاوزها صاحب العمل .
- ١٢ - حماية اليد العاملة ومكافحة الغش : وجاء في هذا البند : " وها ان
المصنوعات الأجنبية وبالأخص اليابانية والصهيونية التي تعبت بأسواقنا ،
فتشل حركتها وتتبوأ أسمى المراكز فيها " (١) .
- هذا وقد أكد الاتحاد أن " شعارنا تأييد الحكم الوطني والتفاني في خدمته " .
الا أن هذه المطالب لم تتحقق ، وبقي وضع العمال سيئا ، مع أن بعض النواب
طالبوا الحكومة باتخاذ بعض الترتيبات والتشريعات لصالحهم ، فذكر النائب اد مون الرباط (٢) :
" ان العامل والفلاح في هذه البلاد وهم الذين أوصلونا الى هذه الكراسي لندافع عن
حقوقهم ، فالتشريع مفقود تماما لحمايتهم ، والحكومة لا تنظر الى مصلحتهم والطبقات كلها
تظلمهم ، فاليها أطلب مسا عد تكم واليها أوجه انظاركم ، وبصورة مختصرة ان تضموا تشريعا
عاما كاملا لحماية الفلاح والعامل ببرنامجكم الوزاري " ، والى الموضوع نفسه ، أشار النائب
جورج صحنواوى الى أنه : " بمناسبة تقدم الصناعة في القطر السوري من الضروري وضع
تشريع خاص بالعمال والاهتمام باليد العاملة " (٣) .
- وقد أصدر المجلس النيابي عدة قوانين ، بهدف رفع مستوى الصناعة والتجارة ،
والارتقاء بهما ، ومنها على سبيل المثال :
- المرسوم الاشتراعي رقم ٩٧-٩٨ (٤) ، المتعلق بتنظيم الغرف الصناعية والتجارية
وقد حددت المادة الخامسة عدد أعضاء الغرف التجارية والصناعية بين ١٢-٤٠ (أعضاء ،
واشترطت أن يكون نصفهم من التجار والنصف الآخر من أرباب الصناعة .

(١) - المصدر السابق - ص ١٣ .

(٢) - محاضر البرلمان - الجلسة الثالثة لعام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - ص ٤٢ .

(٣) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة العاشرة - ٢٨ نيسان ١٩٣٨ - ص ١٥٦ .

(٤) - المصدر نفسه - الجلسة السابعة عشر - ١١ كانون الاول ١٩٣٧ ص ٣٣٦-٣٤٠ .

هذا وقد قبل مبدأ تفريق الخريقتين في دمشق وحلب .

- أقر المجلس مشروع قانون في ٢٩ أيار ١٩٣٧ ، يتضمن إعفاء وقود الآلات مسن
الضرائب وأحالة للحكومة لدراسته .

- كما قدّم النائب وحيد دويدري اقتراحاً يتضمن توصية الحكومة بعدم إعطاء رخص
لتأسيس المعامل في المحلات التي ليست بحاجة لها بسبب المنافسة التي أدت إلى
خسارة كثير من أصحاب الأعمال ، وقد أجاب رئيس المجلس بإرسال توصية للحكومة
بهذا الخصوص (١) .

كما صدرت في تلك الفترة مجموعة قرارات بشأن تأليف شركات منها (٢) : قرار رقم ٧٨١
بتأليف الشركة الوطنية للتعهدات العامة المساهمة بدمشق ، ومرسوم رقم ٩٠٠ تاريخ
(٥ تشرين أول ١٩٣٧) بالسماح بتأليف الشركة السورية لإنتاج السكر وتغريعاته التي مركزها
حمص . ومرسوم رقم ١٣٤ تاريخ (١٤ شباط ١٩٣٩) بالسماح بتأليف شركة عمل الجليل
والتبريد الوطنية بدمشق .
وبلاحظ أن الالتفات لموضوع الصناعة والتجارة ، لم يكن متوازناً مع موضوع الزراعة .
ويرجع ذلك أساساً إلى السيطرة الفرنسية على السوق السورية ، والرغبة في إبقائها استهلاكية
ومرتبطة بالمصنوعات والمنتجات الفرنسية دون غيرها من الدول ، بحيث تبقى سورية غير مصنعة
وتحت رحمة فرنسا .

(١) - المصدر نفسه - الجلسة الثالثة والعشرون - ٣١ أيار ١٩٣٧ ص ١١٣٠ ، سنلاحظ
في فصل لاحق وعند حديثنا عن الخلفية الاقتصادية للنواب ، أنه كان لدى عدد
منهم بعض الشركات الصناعية .

(٢) - انظر حول هذه الشركات أعداد الجريدة الرسمية ، العدد (٢٧) تاريخ
٢٢ تموز ١٩٣٧ ، والعدد (٤٠) ٢١ تشرين أول ١٩٣٧ ص ٨٩١ ، والعدد
(٨) ٢ آذار ١٩٣٩ ص ٢٦٣ .

٣- التعليم :

عانى التعليم في الدولة السورية من نفس المشاكل التي عانتها بقية مرافق الدولة ، وأهمها ، إحكام السيطرة الفرنسية ، وإعاقة أي تقدم قد يحدث في البلاد ، كذلك عانى من الضائقة المالية التي ألقت بالبلاد وعطلت كل المشاريع الحيوية فيها ، إلى جانب إهمال الحكومات له رغم رصد المبالغ له في المجلس وعدم متابعتها .

وقد اهتمت حكومة معاهدة عام ١٩٣٦ م الوطنية بمشاكل التعليم ، وحاول الدكتور عبد الرحمن الكيالي وزير المعارف أن ينهض به رغم ضيق الإمكانيات العامة المتاحة له ؛ ففي ٢٢ نيسان عام ١٩٣٧ م ، قدّم بياناً عن مناهج التعليم (١) ، وشرح فيه صعوبات العمل ، كما أشار إلى نسبة الأمية في سورية والتي بلغت (٦٢٪) ، بينما بلغت في العراق (٨٥٪) . وقال أنه كان من الممكن تقليص هذه النسبة أكثر ، لو أن الحكومات السابقة سارت حسب القانون الذي ينص على أن التعليم اجباري ، ولكن سعيها وراء المال وحاجتها للمدرسين أبعداها عن السير الصحيح .

كما ذكر أنه في فترة حكم الكتلة الوطنية ، بلغ ما يُصرف على التعليم بمراحله الابتدائية والاعدادية والثانوية سدس ميزانية الدولة ، وكان هذا منصباً على التعليم فقط دون الاهتمام بالناحية التربوية ، في حين كانت هنالك حاجة إلى دور الأطفال وإلى وجود أخصائيين تربويين لكي تترافق العملية التعليمية مع العملية التربوية الاخلاقية .

كذلك أشار وزير المعارف موضوعاً هاماً ، وهو قضية المنايا بإيجاد مدارس اختصاصية وصنعية (زراعية وصناعية) لكي يتاح للمخرجين مجال للعمل - حيث كان عدد من خريجي المدارس العامة يمانون من البطالة والتسكع لاعتمادهم على طلب العمل في الوظائف الحكومية دون أن يكون ذلك متوفراً دائماً . كما أن حاجة البلاد الزراعية ، واهتماماتها الصناعية والتجارية المبتدئة ، كلها كانت تشير إلى ضرورة وجود المدارس الاختصاصية .

(١) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل ٤ ص ٤٨١ .
وهناك بحث مفصل في نفس الكتاب عن التعليم في سورية بكل مراحله وأنواعه ، يمكن العودة إليه من الصفحة ٤٨١ وحتى الصفحة ٥٥٩ .

وقدم النائب صبرى العسلي الى المجلس النهائي تقريراً (١) مفصلاً ووافياً عن وضع التعليم في الجمهورية السورية ، والسبل الناجمة للقضاء على مشكلاته ، وأبرزني مضطرة أن أثبت هنا بعد تلخيصه لما لهذا التقرير من أهمية ، ولأن وزير المعارف نفسه قد جعله نصب عينيه (٢) في كل ما سيقدمه للتعليم من دعم وعناية .

تناول تقرير صبرى العسلي النقاط التالية :

بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي : أشار الى أن الحاج فيهما لا تفي بموادها وغاياتها ، حاجة البلاد ومقتضيات البيئة ومستلزمات القومية .

كما أشار الى أن " نظام التعليم عندنا نظام لاتيني " (٣) ، وهو يهتم بالتعليم *Instruction* فقط ، بينما النظام السكسوني يهتم بالثروة *Education* وهذه نقطة مهمة جداً وخاصة للشعوب الناشئة . وطالب بتخفيف المواد العلمية عن الطالب ، حتى يتمكن من الاستفادة منها ، ولكي ينمو لديه فيما بعد حب المطالعة والاستنتاج بدل أن يهرب منها ويأخذ عنها فكرة سيئة ، وركز على أهمية دروس الرياضة .

مدارس الأطفال : ألح على ضرورة اقامة مدارس الأطفال ، وخاصة (مدارس الحضانه) والاهتمام بها ، ودعا الى العناية و " درس الخطابة " لما لها من أثر قوي في تكوين الشجاعة الأدبية في نفس الطفل .

مدارس الاناث : طالب فيها بزيادة دروس الخياطة والتطريز والتدبير المنزلي زياداً محسوسة وذلك لتأهيل البنات ليكن ربات بيوت .

اما التعليم الثانوي : فقال بأن حملته قلّة ، لا يشكلون سوى واحد في الألف من مجاليهم ، وأنه من الضروري جعل الشهادة الابتدائية أساساً لكل عمل .

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة التاسعة - ١١ أيار ١٩٣٧ م - من الصفحة

٤٣٨ حتى ٤٦٦ .

(٢) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل ح ٤ - ص ٤٩١ .

(٣) - المصدر السابق ص ٤٤٠ ويقصد أنه مستلهم من النظام التعليمي اللاتيني المعمول

به في فرنسا .

اللغات : أشار اليها بأن " مدارسنا الثانوية فرضت عليها لغة واحدة هي الفرنسية ، وطولب تلاميذنا بدراستها الى حد لا يقل عن برنامج البكالوريا (الفرنسية) كثيرا (١) " لذلك رأى ضرورة تقوية اللغة الأصلية (العربية) وتعليم لغتين جديدتين الى جانبها .

المدارس الفنية : وفيها ناقش النقص الموجود في سورية منها " ففي بلادنا اليوم مدرسة مختصر - ان صح التعبير - للتجارة ، ومدرسة أخرى للصناعة في حلب ، وكان قديما في قضاء السلمية مدرسة للزراعة قضي عليها أن تبقى بحقولها ومزارعها طريحة الاهمال بل الفناء " وأشار الى أهمية هذه المدارس ، نظرا لكون سورية بلاد زراعية وحاجة الى الخبرات الزراعية لرفع شأنها والاستغناء عن الخبرات الأجنبية .

المدارس الصناعية وقد تحدث عنها قائلا : " أما الصناعة ومدارسها فأمرها يختلف اختلافا ظاهرا عن الزراعة ؛ ذلك لان الذي دلت عليه الاحصاءات الرسمية يتضح منه أن الأقلية من سكان البلاد تشتغل بالصناعة (٢) ، وانما نعني بالصناعة هنا ، هذه الصناعات الأولية التي لا تزال كما كانت قبل قرون ، فالتعليم الصناعي ، حاجة البلاد اليه ماسة لاشك فيها " . وخلاصة القول " أن بلادنا لا تحتاج الى مدارس صناعية كبرى في الوقت الحاضر ، وانما هي محتاجة أشد الحاجة الى مدارس صناعية أولية ، تفتح أبوابها للطلاب خاصة ، ولعمامة الناس في ساعات محدودة من النهار فيستفيد الأهليون من كل ما يمكن ادخاله في التحسين على صناعاتهم " .

المدارس التجارية : أشار الى أنها " لا تزال في بلادنا أولية كتجارتنا على أنه يجدر بنا أن ننبه أن الدور التجارية الكبرى مازالت تستعين برجال لا يمتون الى هذه البلاد بسبب أو نسب وما ذلك الا لفقرنا من الرجال الأكفاء الذين يمكن الركون اليهم والاستفادة منهم " .

(١) - المصدر السابق ص ٤٤٧ .

(٢) - بلغت نسبة العاملين في الصناعة والتجارة والأعمال الحرة في سورية (٢٠ %) من السكان ، في حين أن العاملين في الزراعة بلغوا نسبة قدرها (٦٧ %) من السكان ، وذلك حتى عام ١٩٣٧ ، وبناء على تقرير عبد الرحمن الكيالي في كتابه المراحل

مدارس العشائر : " ان بعض القبائل ادركت ضرورة التعليم ، وأحست الحاجة الى الضبط على أولادها لتلقي هذه المبادئ الضرورية . وهذه أول بادرة من بوادر تحضير الهدوء . ونحن نرى أن لاعلاج لهذه القبائل الرحالة الا أن تزود بمدارس متنقلة ، تذهب معها الى حيث يقودها رزقها ، ويجب أن تزود بمختلف الوسائل المسلية التي تسترعي أنظار الأطفال وتقودهم الى العلم " (١) .

دور المعلمين : وقد ذكر أن العثمانيين أسسوا دارا للمعلمين بقيت الى عهد قريب ، ثم ما لبثت أن قضي عليها قضاء مبرما ، ولكن قام مقامها صف المعلمين الابتدائي في قضاء السليمية وصف المعلمين العالي في دمشق . الا أن هذه لن تغني عن دار المعلمين لأن الحاجة اليها شديدة .

البكالوريا : قال أنها أدخلت الى بلادنا السورية عام ١٩٢٨ م ، وقد كان نظامها أثرا من آثار الثقافة الفرنسية المنتشرة في طول البلاد وعرضها . كما أن " شعبة العلوم سُوي فيها بين الآداب العربية والفرنسية . أما شعبة الآداب فقد رجحت فيها كفة اللغة الفرنسية على كفة اللغة العربية رجحانا ليس له مبرر وقد قصد من ذلك غايتان ، أولا هما تقوية اللغة الفرنسية في جميع المدارس ، وثانيهما مساعدة المدارس الأجنبية مساعدة ظاهرة " (٢) . كما تحدث النائب صبرى المسلي عن باقي جوانب التعليم ومواده ، وشدد على تعليم اللغة العربية بقوله : " فأحرى بنا أن نجتهد في تعليم أولادنا لفتحهم تعليمنا لا نخشى من بعده على قلوبهم " .

أما وزير المعارف عبد الرحمن الكيالي فقد أكد في تقريره للمجلس النيابي في ٩ كانون الثاني ١٩٣٨ م أن الوزارة اختطت لنفسها برنامجا تدريجيا ينفذ على عشر سنوات للقضاء على الأمية (٣) .

- (١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة التاسعة - ١١ أيار ١٩٣٧ ص ٤٤٣ .
- (٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة التاسعة - ١١ أيار ١٩٣٧ ص ٤٥٣ .
- (٣) - المصدر السابق - الجلسة السادسة ٩ كانون ثاني ١٩٣٨ ص ٩٣ وانظر الجريدة الرسمية العدد (٢٢) ٣٠ حزيران ١٩٣٨ ص ٧٤٩ .
- وذكر عبد الرحمن الكيالي أن عدد طلاب المدارس في عام ١٩٣٦ كان (٤٦) ألف طالب ، وعندما ترك الوزارة كان عددهم (٧٥) ألف طالب وذلك عام ١٩٣٩ م .

وقد صدر قرار في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٣٨ ، باحداث صف لتعليم الأميين ليلا ، وتمييز معلمين له وأكد أنه سيتم تعميم نظام الكشفية بصورة اجبارية اعتبارا من بداية عام (١٩٣٨) م على جميع المدارس .

هذا وقد صدق المجلس النيابي المرسوم الاشتراعي رقم (١١٦) الصادر في ١٤ تشرين الأول ١٩٣٧ م ، لزيادة عدد المعلمين في مدارس القرى والمدن والعشائر ، ضمن حدود الاعتمادات المقبولة (١) . و صدر قرار رقم ٢١٢ تاريخ ٢٥ كانون أول ١٩٣٧ ، بتمييز معلمين لعشائر الرولة والحسنة (٢) .

ومن المواضيع التعليمية التي حظيت بمناقشة طويلة في المجلس النيابي موضوع البعثات وذلك حين عرض المرسوم الاشتراعي رقم ٧٩ ، والمتعلق بإيفاد طلاب لبعثات في الخارج لمتابعة تحصيلهم . وكان الاختلاف بشأن المرسوم ، حول الجهة التي تختار الطلاب لإيفادهم ، وقد اعترض النائب منير المجلاني على وزارة المعارف ممثلة بوزيرها عبد الرحمن الكيالي التي تقوم هي باختيار من ستوفد هم ، وطالب بأن يكون الانتقاء على اساس مسابقة ، وذلك تفاديا للزلفى والوساطة ، وقال المجلاني " أنا أقول لكم أيها السادة أن ممالي الدكتور الكيالي ليس من الوزراء الذين تروج لديهم الالتماسات ولكن القوانين لا توضع لرجل و إنما توضع لتبقى " (٣) .

وقد تمت مصادقة المجلس النيابي على مرسوم البعثات بالاكثرية ومخالفة الدكتور المجلاني (٤) وفيما بعد يبدو أن المجلاني اتهم وزير التعليم بأنه لم يراع المصلحة العامة في اختيار المبعوثين ، وإنما انتقى جماعة مقربة من الوطنيين ، وقد ردّ الدكتور عبد الرحمن الكيالي على هذا الاتهام ، بأنه تقيّد بنظام البعثات الذي صدقه المجلس (٥) .

-
- (١) - المصدر السابق - الجلسة الرابعة ٢١ تشرين الاول ١٩٣٧ ص ٤٧ .
 - (٢) - الجريدة الرسمية العدد (٥) ٣ شباط ١٩٣٨ ص ٢٠٢ .
 - (٣) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة السابعة - ٦ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ص ١٥٥-١٥٧ .
 - (٤) - المصدر السابق - الجلسة العاشرة - ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ص ١٩٣ .
 - (٥) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٤ ص ٥٢٣ .

كما أن وزير التعليم اتخذ خطوة إيجابية نحو حفظ التراث من السرقة والتفريب ، بأن استصدر من المجلس النيابي قانونا باعتبار الكتب القديمة من الآثار التي يجب أن تسجل لدى مصلحة دار الآثار ، ويمنع إخراجها أو بيعها إلا بعد أخذ موافقة الحكومة عليها ، وتعلق هذا القانون بشكل خاص بالكتب المخطوطة ، وهو بذلك سجل ماثرة في الحفاظ على تراثنا العربي القومي من السرقة والاندثار ، ومن تعرضه ليكون بضاعة يساوم عليها الباعة واللصوص .

ومن الجدير بالذكر ، أن سورية كانت سباقة في ميدان الاهتمام بالتعليم ، وتخرج طبقة مثقفة ، يمكن ملاحظة وجودها في المجلس النيابي ، وخارجها في الحياة السياسية ، ولعبت هذه الطبقة دورا هاما في تاريخ سورية ، وخاصة ضد الانتداب ، وكان من نتيجتها أن ازدهرت :

الصحافة السورية :

أن وجود دولة منتدبة في سورية ، كان دافعا أساسيا للطبقة المثقفة الوطنية للتوجه الى الصحافة كطريق لنشر آرائهم ضد الانتداب ، وكشف عيوبه ، والمتعاملين معه ، لذلك كثيرا ما تعرضت الصحف التي يتعاملون معها أو يشرفون عليها ، لغلاق مكاتبها ، ومنعها من الصدور ، كما حدث لجريدة " القبر " اليومية ، التي كانت تمثل وجهة نظر الوطنيين ؛ فقد تعطلت اثني عشر مرة (١) ، بينما تعرض العديد من رؤساء التحرير للمقاسبات ، وتم إيقافهم . ولقي غيرها من الصحف الوطنية نفس المصير . (٢) ومع بداية الحكم الوطني عام ١٩٣٦ م ، مرت الصحافة بفترة ، اتصفت بالحرية النسبية ، فكانت تمثل آراء جميع الفئات الوطنية ، والمعارضة ، والملاينة للانتداب .

(١) - د . عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ص ٢٠١ .

(٢) - حول قرارات تعطيل الصحف انظر الجريدة الرسمية العدد (٢٣) والعدد (٢٥) عام ١٩٣٨ تاريخ ٧ و ٢١ تموز ١٩٣٨ حيث صدرت عدة مراسيم منها : مرسوم بتعطيل جريدة برق الشمال بحلب ، ومرسوم بتعطيل جريدة الأهالي بحلب ، ومرسوم بتعطيل جريدة النذير بحلب .

كما أشرف عليها عديد من رجال الفكر وحملته المشهديات المالية ، منها جريدة (النضال) وكان صاحبها الدكتور عمر المجلاي ، وكان هنالك سبع وعشرون صحيفة ومجلة تصدر في دمشق وعشر صحف في حلب ، وصحيفة في حمص ، وخمس جرائد في اللاذقية (١) . وكانت حصيلة عمل هذه الصحف والجرائد ، هي شحن مشاعر المواطنين بالروح الوطنية ، ورفع مستوى الشعب للاحساس بقضايا الوطن والقومية ، بحيث دخلت السياسة كل بيت سوري تقريباً ، واشركت الجميع باحداث البلاد .

الا أنه بعد أن تشكلت المعارضة ضد الوطنيين الحاكمين ، بزعامة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر التي حولته نفر يناصرونه من النواب ، وصارت للمعارضة صحف تناصرها وتنطق باسمها مثل صحيفة " الأيام " . ومع أن صحيفة " القبس " الدمشقية بقيت فترة تؤيد حكم الكتلة الوطنية ، الا أنها ، لم تلبث أن انقلبت على الحكومة ، وراحت تنتقد سياسة الكتلةيين وتكيل لهم الذم والقدح ، ثم أخذت تثير الرأي العام ضد هم ، فردت الحكومة عليها بقرار رقم (٦٨٧) ، تاريخ ٥ آب ١٩٣٧ م القاضي بتعطيلها (٢) ، وقد تكرر هذا التعطيل عدة مرات .

وقد وقف بعض النواب بجانب هذه الصحف ، وطالبوا بحريتها في العمل ، وقد ذكر النائب منير المجلاي أمام المجلس أن " الدستور السوري ينص على أن الفكر والقول حران ، ولكن نعمة الحرية التي شملتنا في هذا العهد الجديد لم تشمل صحافتنا ، فانها مازالت مكبلة بالقيود والاغلال ، وتستطيع الحكومة في كل وقت أن تعطلها الى أجل غير مسمى والتعطيل هو بمثابة السجن ، فكان الحكومة تملك الحق بأن تسجن الصحف أو أن تعيّن مــــدة سجنها " (٣) .

كما قدم المجلاي اقتراحاً باصدار قانون يلغي القرار رقم (٦٩) الذي يقيد حرية

الصحافة وتحديد مدة التعطيل الاداري .

- (١) - د ايل الجمهورية السورية - ص ٥٢٩ .
- (٢) - شمس الدين الرفاعي - تاريخ الصحافة السورية - ص ١٢٠ .
- (٣) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة عشر - ٢٠ أيار ١٩٣٧ م ص ٦٧٧ .

الا أن الحكومة استمرت بتعطيل صحف المعارضة التي كانت تعمل ضدها ، ولكن هياج الشعب السوري والبرقيات التي كانت تصل الى المجلس النيابي من الطلاب ورؤساء الاحياء للافراج عن الصحف المعطلة اداريا ، شجع النواب اكثر على مهاجمة الحكومة ، فقد احتج النائب فائز الخوري على تعطيل جريدة القبس ، وعلى السهولة التي يتم فيها تعطيل الصحف (١) .

كما رفع نقيب الصحفيين الى المجلس النيابي مريضة بسبب التمتعيل المستمر للصحف ، وشرح فيها ما يعانيه الصحفيون من فقر بسبب التمتعيل (٢) .

وقد رد سعد الله الجابري ، وزير الداخلية والخارجية على احتجاج المجلاني لتعطيل جريدة الايام ، التي كانت لسان حال الكتلة الوطنية ، بأن الحكومة حريصة على حرية الصحافة ، ووعد أن يأخذ الموضوع بعين الاعتبار .

وفعلا ، أصدر المجلس النيابي قانونا بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٣٨ ، يقضي بأن مدة تعطيل أية صحيفة يجب أن تحدّد بقرار تعطيل الصحيفة (٣) . وقد تم ذلك بعد مناقشات طويلة في المجلس .

ومع نهاية الحكم الوطني ، بدأت حركة رجعية متمصبة للضغط على الصحافة الوطنية المعارضة للأوضاع الاستعمارية المتمثلة في مجلس المديرين وحكم الشيخ تاج الدين الحسني ، الذي شجع الصحافة المأجورة لمقاومة الصحافة الوطنية (٤) .

ومن اطلعنا على موضوعات الصحف في العهد الوطني نراها كثيرا ما غيرت مواقفها ، وخاصة الوطنية منها ، وتغييرها اما مع الحكومة او عليها ، وذلك تبعا للمواقف المختلفة والمراحل التي مرّت بها حكومة الكتلة الوطنية ، وقد كتبت مجلة المضحك المبكي في ٦ أيار ١٩٣٩ ، تصف أوضاع الصحف :

(١) - المصدر السابق - الجلسة الرابعة - ٥ نيسان ١٩٣٨ - ص ٤٧ .

(٢) - شمس الدين الرفاعي - تاريخ الصحافة السورية - ص ١٢٨ .

(٣) - شمس الدين الرفاعي - المصدر السابق ص ١٢٩ .

(٤) - المصدر نفسه - ص ١٥٤ .

" - يسقط لقب المعارضة من جريدة للأيام وتصبح جريدة حكومية .

- يطلق على جريدتي القبس والانشاء من الآن وصاعداً ، جرائد معارضة ويسقط

عنها حالا لقب الجرائد الحكومية كما كان في السابق " (١) .

ورغم كل انتقادات هذه الصحف والجرائد ، ورغم ما كانت تثيره في نفوس الحكومة والشعب من تأييد أو تنفير ، إلا أن الوعي السياسي الذي أحدثته في تلك الفترة ، يعتبر خطوة ايجابية كبيرة في تاريخها ،

القضاء

اتخذ النظام القضائي بعد ابرام معاهدة عام (١٩٣٦) م ، وجهة جديدة استهدفت

تحقيق مبادئ أهمها :

- وحدة القضاء في جميع المحاكم ، ثم خفض عدد القضاة للفرنسيين .

- منع التلاعب في القضايا التي كانت تستغل لجهات أجنبية ، ثم عدم اشتراط نقل

الصلاحية بين الرعايا السوريين .

ودفعاً لمشاكل المحاكم الأجنبية والمحاكم المختلطة ، قدم وزير العدلية الدكتور

عبد الرحمن الكيالي ، تقريراً للمجلس النيابي في ٦ كانون الاول عام ١٩٣٨ م يتضمن خطة

لاصلاح القضاء (٢) . واقترح فيها الغاء بعض الوظائف في محافظتي اللاذقية والسويداء

لعدم الحاجة اليها ولأنها لا تنطوي على فائدة ما ، ولا سيما بعد اندماج هاتين المنطقتين

في الوحدة السورية . وذكر كذلك أنه تمت مراعاة مصالح المناطق اثناء تعيين القضاة فيها ،

وروعيت حقوق الأقليات والمذاهب مراعاة تامة ، حتى لا يكون هنالك مجال للشكوى في هذه

الناحية فتستغله السلطات الفرنسية المتربسة لتفسد وحدة البلاد .

هذا وقد اهتم المجلس النيابي بالقضاء وتناوله في قوانين عديدة (٣) تركزت

أغلبيتها حول محافظتي اللاذقية والسويداء ، لتنظيم القضاء فيهما بعد أن عادت إلى

الارتباط بالوطن الأم ، ودخلتا في الوحدة السورية مع مراعاة الوضع الخاص لهما ، لذلك

(١) - مجلة المضحك المبكي - العدد (٤١٥) تاريخ ٦ أيار ١٩٣٩ ص ٤٠

(٢) - د . عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٤ ص ٥١٧

(٣) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الرابعة - ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٧ ص ٥٦

صدر قانون بتصحیح المرسوم الاشتراعي رقم (٢٣) الصادر في ٣٧ آذار عام ١٩٣٧ (١)، بشأن مرجع القضايا الادارية في محافظتي اللاذقية والسويداء، وقد جاء في المادة الاولى منه : " يعود حق النظر في القضايا الادارية في محافظتي اللاذقية والسويداء الى مجلس الشورى في الجمهورية السورية " .

كما أقر المجلس في ٢٦ آذار ١٩٣٨ م ، قانونا بتنظيم القضاء في جبل الدروز (٢) ، جاء فيه :

المادة الاولى - تلغى التنظيمات والقرارات والأصول العدلية في محافظة جبل الدروز . ويحل محلها التنظيمات والقرارات والأصول العدلية في الجمهورية السورية .

المادة الثانية - تؤلف المحاكم النظامية في محافظة جبل الدروز وملاكاتها كالآتي :

أ - المحاكم الصلحية .

ب - محكمة البداية .

المادة الثالثة - وتناولت المحاكم المذهبية .

بعد ذلك اهتم المجلس النيابي بمراجعة مشروع مجلس الشورى ، فألغاه بناء على القانون رقم ٢٦ تاريخ ١٢ نيسان ١٩٣٨ وأوكل القضايا التي ينظر بها الى محكمة التمييز فجاء في المادة الاولى من قانون الغائه (٣) :

- ألغى مجلس شورى الدولة المؤلف بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ تاريخ

٢ كانون الثاني ١٩٣٤ م ، وتنظر محكمة التمييز السورية في جميع القضايا التي كان لمجلس

الشورى حق النظر فيها ، عملاً بأحكام القرار المذكور .

- كما قبل المجلس المرسوم الاشتراعي رقم ١٩ ، المتعلق بمنع تدخل مجلس الشورى

في احوالة الموظفين للتأديب ، ومن الجدير بالذكر أن مجلس الشورى كان ينظر في بعض

(١) - محاضر البرلمان - الجلسة التاسعة - ١١ أيار ١٩٣٧ م ، وقد صدر هذا القانون قبل إلغاء مجلس الشورى .

(٢) - المصدر السابق - جلسة ٢٦ آذار ١٩٣٨ - ص ٢٦ .

(٣) - المصدر السابق - الجلسة الخامسة - ٧ نيسان ١٩٣٨ - ص ٦٧ .

وانظر للاستزادة حول هذا القانون - الجريدة الرسمية العدد (١٣)

٢٨ نيسان ١٩٣٨ ص ٤٢١ .

القضايا الادارية ، وفي فتح المراسيم الجمهورية كما كان من وظائفه النظر في قضايا الضرائب ، وقضايا رواتب الموظفين ، وفي قضايا التعويض عن الاضرار الناشئة عن تنفيذ اشغال الدولة ، وينظر بصورة قطعية في الاختلافات المتعلقة بانتخابات المجالس البلدية ، كما أن الحكومة ، هي التي كانت تعين أعضاء المجلس (١) الاستشاري .

ويبري خالد العظم ، أن المجلس الاستشاري خير ألف مرة من مجلس نيابي مؤلف من رجال الاحزاب السياسية ، أو بالاحرى التكتلات الحزبية ، وذلك لفشل هذه المجالس النيابية في النظر في أوضاع الدولة (٢) . ولكن المجالس النيابية الحقيقية لابد أن تحقق الأغراض المرجوة منها ، ولا سيما بناء الحياة الديمقراطية السليمة المتحضرة .

الخلاصة :

كان رئيس الوزراء قد أعلن أمام المجلس النيابي في ٢٢ كانون الأول ١٩٣٦ م ، عن انشاء وزارتي الخارجية والدفاع ، وعلى الرغم من مطالبة الرأي العام بتأليف جيش وطني يذود عن حياض الوطن ويحمي المصالح السورية ، إلا أن ذلك كان مرهونا بتسليم الحكومة الوطنية للقوات السورية التي جددت في نطاق جيب شل الشرق الفرنسي بسورية .

وعند ما عقدت معاهدة عام (١٩٣٦) م ، اتضح أنها لم تطلق يد سورية في أمور الخارجية والدفاع ، بل ربطت ذلك بالمشورة الفرنسية أي أن الكلمة الاخيرة بيد فرنسا وليس لسورية أن تتصرف في هذين المضامين دون الموافقة الفرنسية عليهما ، الامر الذي حرم سورية من السيطرة على قواتها العسكرية البرية ، والبحرية ، والجوية (٣) ، لأمد بعيد ، أي ان المعاهدة لم تحقق لسورية سيادتها الوطنية العسكرية ، واعتبر الاتفاق العسكري الملحق بمشروع المعاهدة من أشد القيود التي حالت دون استقلال سورية ، فقد احتفظت فرنسا بقواتها البحرية في البلاد مدة خمس سنوات دون ان تحدد المناطق التي ستربط فيها القوات .

- (١) - الحكومة السورية في ثلاث سنين ١٩٢٨ - ١٩٣١ ص ١١ .
- (٢) - مذكرات خالد العظم - ج ١ - ص ٢١٢ .
- (٣) - نجيب الارمنازي - سورية من الاحتلال الى الجلاء ص ١٠١ .

لذلك عندما أعلن المجلس النيابي رفضه لنكول فرنسة عن إبرام معاهدة عام (١٩٣٦) م طالب أيضا بتولي السلطات كاملة بكل فروع الحكم ، بما فيها السلك الدبلوماسي والجيش (١) . وكانت الماطلة الفرنسية قبل رفضها للمعاهدة قد فازت بربط تسليم الجيش السوري للحكومة السورية بانتهاء الفترة الانتقالية ، الا أن شيئا من هذا لم يتحقق بسبب النكول عن المعاهدة . واكتفت فرنسا بأن منحت السلطات السورية صلاحية الاشراف على مهام رجال الشرطة في المدن .

وكسوع من مساعدة الموظفين العسكريين القدامى في سورية ، أقرّ المجلس النيابي قانونا في ٢٤ كانون أول ١٩٣٨ م (٢) ، جاء في المادة الاولى منه : ان الموظفين الملكيين والعسكريين والمتقاعدين الذين سبقت لهم خدمة في العهد العثماني في ضمن ملاك الدولة الثابت بوظيفة تابعة لحسميات التقاعد ، واشتركوا بثورة عام ١٩٢٠ م أو بثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ م ، واشتركوا في خدمة القضية الوطنية واستشهدوا ، أو حكم عليهم من أجلها بالاعدام أو الحبس أو النفي ولم يستخدموا من بعد الحكم عليهم حتى مبدأ الدور الوطني الحاضر ، تضم الى مدة خدمتهم السابقة المدّة التي بقوا فيها خارج الوظيفة في عهد الاحتلال حتى مبدأ العهد الوطني .

وبما أن مسؤولية الشرطة في المدن انتقلت الى الحكومة الوطنية ، فقد عملت هذه على زيادة عدد قوى الضابطة وتسليحها لتساعد في حفظ الأمن والقانون ، وقد صادق المجلس النيابي على المرسوم الاشتراعي رقم ٢٦ ، المؤرخ في ٨ نيسان ١٩٣٧ م بالان لقيادة الدرك بمقد نفقة لاستخدام عشرين دركيا ، واعتبر هذا المرسوم قانونا نافذا من تاريخ نشره (٣) .

(١) - ستيفن لونغيرغ - المصدر السابق ص ٢٩٣ .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة العاشرة - ٢٤ كانون أول ١٩٣٨ -

ص ٢٠٥ .

(٣) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الخامسة - ٢٧ نيسان ١٩٣٧ .

هذا وقد استحدثت مصلحة الاستخبارات على يد وزير الداخلية سعد الله الجابري ، لتمتد الحكومة بالمعلومات (١) ، الا أن هذه المصلحة است خدمت ضد أعداء الحكومة والوطنيين بشكل عام ، وقد هاجمها عدد من النواب في المجلس النيابي ، وطالبوا الحكومة بالفائها بسبب الأذى الذي سببته لأهرياء بعيد من عن الشبهة .
وبانتها الحكم الوطني ، عادت السيطرة الفرنسية المباشرة على كل الأمور ومنها الأمن والشرطة .

ومن الأمور التي اهتم بها المجلس الوطني :

المشائر :

اهتم المجلس النيابي بموضوع المشائر ، وتحضيرهم ، كما رصد مخصصات لرؤسائهم وقد وصفها رئيس المجلس النيابي بأنها : " جعلت لرؤساء المشائر مقابل مسؤولية كل منهم عن حفظ الأمن في عشيرته ، وعدم اعتداء أحد أفرادها على حقوق المباد ، فبدلا من أن تقيم الحكومة مخافر شرطة أو درك تتجول مع المشائر السيارة لضبط الأمن في المشيرة ، يتعهد رئيس المشيرة بذلك " (٢) .
كما أن النائب طراد اللحوم ، طرح مشروعا ، طرحه مرارا من قبل ، بشأن سن قانون ينظم العلاقة بين البدو والحضر ويحلّ الأمور والمشاكل التي تحدث بينهم (٣) ، الا أن المجلس لم يبت فيه لعدم اجماع المشائر على موقف موحد من التعاون مع الحكومة ، ولكن الدولة حرصت على انشاء مدارس متنقلة لتعليم البدو ، ومرافقتهم حيثما يذهبون ويحلون لتسهيل عملية تعليمهم (٤) .

(١) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ه ٤ ص ٤٥٩ .

(٢) - معاصر جلسات البرلمان - الجلسة الرابعة - ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٧ ص ٥١ .

(٣) - المصدر السابق - الجلسة العاشرة - ٢٤ كانون أول ١٩٣٨ ص ٢٢٠ .

(٤) - حول ذلك انظر عن التعليم في مجلس ١٩٣٦ - ١٩٣٩ .

كذلك فان المجلس النيابي أقر مرسوما اشتراعيًا رقم ٨ تاريخ ٢٦ أيار ١٩٣٧، بشأن ضم أرض قبيلة السبعة الى أملاك الدولة الخاصة ، بسبب تركها لها (١) وذكر النائب وهبي العجيلي أهمية ربط جميع القبائل بنظام واحد هو نظام العشائر وأن تعطى الحكومة لقبائل وادي الفرات كل ما تتمتع به قبائل البادية من امتيازات (٢) .

الأوقاف الاسلامية :

كانت الأوقاف الاسلامية تعاني من نواصع وعيوب ومشاكل كثيرة ، طالما اشتكى المسلمون من سوء إدارتها واستمرت على هذا الحال حتى قيام الحكم الوطني بسورية وبالرغم من أنه شكلت لجان لاصلاحها ، الا أنها لم تتغير عما كانت عليه منذ عام ١٩٢٠ م . وقد قال النائب رشدي كتخدا بأن " هذه اللجان هي نفسها التي قضت على أوقاف المسلمين العظيمة " (٣) . كما ذكر النائب ناظم القدسي بأن السياسة هي التي لعبت في الأوقاف في جميع البلاد السورية " ولو كانت أوقافنا تدار من قبل الطائفة لما وقع ما وقع " (٤) .

والحقيقة أن موضوع الأوقاف الاسلامية ورد في الدستور السوري الموضوع منذ عام ١٩٢٨ م في المادة (١١٤) التي نصت على أن " الأوقاف الاسلامية هي بوجه عام ملك للملائمة الاسلامية دون سواها . ويدير شؤونها مجالس ينتخبها المسلمون ، ويوضع قانون خاص بكيفية انتخاب هذه المجالس وسلطاتها " ، وفي مجلس عام ١٩٣٢ م ، طالب النائب فائز الخوري بتنفيذ احكام هذه المادة . الا أن المجلس لم يصادق على أي قانون بشأنها . فلم تستفد الطائفة الاسلامية من أوقافها وقيمت تدار حتى عام ١٩٣٨ م بموجب قرار صادر من المفوض السامي .

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الخامسة عشر - ٢٦ أيار ١٩٣٧ ص ١٧٨٤

(٢) - المصدر نفسه - الجلسة السادسة - ١٣ كانون الأول ١٩٣٨ ص ١٤٨ .

(٣) - محاضر جلسات البرلمان - الدورة الاستثنائية - ١٧ نيسان ١٩٣٧ م .

(٤) - المصدر السابق - الجلسة الخامسة عشر - ٢٦ أيار ١٩٣٧ م ص ٧٩٠ .

وفي ٢٧ نيسان ١٩٣٧ م قدم للمجلس تقرير بشأن الأوقاف الاسلامية الغرض منه المطالبة بتطبيق المادة (١١٤) من الدستور بشأن الأوقاف (١) .

ثم قدم تقرير آخر في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٧ لمنع سوء الاستعمال الحاصل فسي الأوقاف الاسلامية وربط به مشروع قانون سنه عبد الرحمن الكيلاني نائب حلب ، وزير المدلية والمعارف برقم ٣٠ ، لتحسين أوضاعها .

ولم تجب الحكومة على هذه التقارير ، الا في ١٦ نيسان ١٩٣٨ م عندما رد جميل مردم بك قائلا :

" فاني أقول أن الأوقاف الاسلامية هي الآن في أيدي المسلمين . . . ان الحكومة منذ أن استلمت ، وهي تحاول ايجاد توازن في ادارة الأوقاف من جهة ومنع سوء الاستعمال الذي كان موضع الشكوى في الماضي من جهة أخرى " (٢) .

تلك كانت أبرز المشاكل التي عاصرت المجلس النيابي بدءا من عام ١٩٣٦ م ، وحتى عام ١٩٣٩ م ، والتي توقفت مع انتهاء العهد الوطني ، دون أن تنال حثا وافرا من الانجاز كما مر معنا .

.....

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الدورة الاستثنائية - جلسة ٢٧ نيسان ١٩٣٧ م ص ٢١٢ .

(٢) - محاضر البرلمان - الجلسة الثامنة - ١٦ نيسان ١٩٣٨ م - ص ١١٢ .

للمزيد عن الأوقاف الاسلامية انظر في بحث الاقليات والطوائف اثر اتفاقيات رئيس

الوزارة في ١١ كانون الاول ١٩٣٧ السالفة الذكر .

الفصل الرابع

"المجلس النيابي والسياسة الخارجية في سورية"

٢- العلاقات مع الدول الأجنبية

ب- العلاقات مع الدول العربية

المجلس النيابي والسياسة الخارجية في سورية:

منذ أن وقعت سورية تحت السيطرة الفرنسية ، ارتبطت سياستها الخارجية بمسلطات الانتداب . وقد أعلنت فرنسا من البداية عن سيطرتها المباشرة على السياسة الخارجية وأمر الدفاع/الملمها بأنهم من أبرز عوامل ومظاهر الاستقلال ، الأمر الذي كان سببا فسي تعطيل المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨/ حين شلت دستوره الذي ضمن للسوريين سيطرتهم على أمورهم الخارجية ، وكذلك في النقمة الشعبية على مجلس ١٩٣٣ الذي تهاون ورؤسي بوجود الانتداب مع قليل من الحرية الداخلية ، وفي فشل مجلس عام ١٩٣٦ ، حين تخلصت فرنسا من التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ التي تضمن للسوريين سيطرتهم على شؤون الدفاع والخارجية .

لغني كل المراحل السابقة بامت الحكومات المتوالية بالفشل في محاولاتها لاستعادة السيطرة الوطنية السورية على أمورها الخارجية والدولية ، بينما تمسكت فرنسا بها لأنها تعتبرها من صميم واجباتها الانتدابية وتحدد موقفها أمام المجتمع الدولي من حيث مصالحها فيما أوكل اليها من تمثيل سورية في المحافل الدولية .

ولقد اشتمت جميع العلاقات الخارجية في فترة الانتداب ، بكون فرنسا هي الطرف الأساسي والأول ، بينما بقيت سورية تابعا لها ، وانطلاقا من هذا ، لم تكن الدولة المنتدبة تهتم بالسياسة الخارجية الا بالمقدار الذي يناسبها ، ويتفق مع مصالحها ، ويراعي علاقاتها مع دول العالم الأخرى ، معتمدة على المادة الثالثة من قانون الانتداب ، الذي يعتبر أن

(١)

الشؤون الخارجية تخضع لأشراف فرنسا وحدها .

(١) - لونغرين ، المصدر السابق ، ص ٣٢١ .

وقد أكد المفوض السامي في بيان ألقاه أمام لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف ، ونشر في ٤ شباط (٢٩٣٣) م ، بعد أن أوجدت السلطات الفرنسية مجلساً نيابياً سورياً من الملائين سياستها ، أكد أنه " يمكننا القول أن الحكومة السورية تمارس سيادتها الداخلية ، ممارسة تامة ، أما ما لا تمارسه الحكومة السورية ، فهو السلطات التي يقوم بها المفوض السامي لأجل حفظ النظام والأمن ، لا سيما ما يتعلق بالعلاقات الخارجية " (١) أي أن فرنسا لم تفرض سيطرتها على الأمور الخارجية رغم وجود حكومة موالية لها .

والحقيقة ان نظرة السياسيين السوريين لمسألة العلاقات الخارجية ، كانت تتركز بالدرجة الأولى على عقد معاهدة مع فرنسا (٢) تسوى من خلالها المشاكل الناجمة من الاحتلال الفرنسي ، وهذا ما حرص عليه الوطنيون في عام ١٩٣٦ م ، ليتسنى لسورية ممارسة حقوقها وسيادتها ، وتحقيق استقلالها ، وزادوا على المعاهدة ، مطالبتهم بتأسيس دائرة لممثل الحكومة السورية لدى فرنسا ، فقد شدد النائب توفيق الشيشكلي أمام المجلس النيابي بمناسبة سفر رئيس الوزراء جميل مردم للدفاع عن قضية الاسكندرونة ، على أهمية " مسألة التمثيل الخارجي " ، وضرورة انشاء مثل هذه الدائرة بأقرب وقت ممكن " لكي يتسنى للحكومة أن تكون على اتصال دائم في كل وقت وكل آن بالحكومة الحليفة ، لتخفيف وطأة هذا الدور الحصيب الذي نحن فيه ، ولتخفيف الأسفار التي تضطر اليها بين حين وآخر ، وأرجو أن لا نرانا مضطرين الى ذلك بعد الآن انشاء الله " (٣) (تصفيق) .

هذا ويمكن أن نقسم العلاقات الخارجية التي أنشئت مع سورية الى علاقات مع الدول العربية ، وعلاقات مع الدول الأجنبية . ويلاحظ أن مستوى هذه العلاقات كان أقل بكثير مما كان يسهر الى تحقيقه السوريون ولا سيما مع الأقطار العربية الشقيقة .

(١) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل ج ١ ص ٢٠٥ .

(٢) - نجيب الارمازي - المصدر السابق ص ١٠٤ .

(٣) - معاصر جلسات البرلمان - الجلسة السابعة عشر ٢٧ أيار ١٩٣٧ م ص ٨٨١ .

الملاقات الخارجية مع الدول الأجنبية :

كانت فرنسا على رأس الدول الأجنبية التي لها علاقات مع سورية ، وتمكنت من المحافظة على نفوذها السياسي ، وعلى رجحان وضعها الاقتصادي على أية دولة أخرى في سورية ، وحرصت في كل مناسبة على تأكيد هذا الأمر . وفي عام (١٩٣٦) م - عندما عقد الوطنيون معاهدة مع فرنسا ، على أمل أن تحقق للشعب السوري أمانه الوطنية - لم تحرز المصالح المتعلقة بالسياسة الخارجية التقدم المرجو ، فقد حصرت التشاور بفرنسة فيما يتعلق بالأمور الخارجية وفيما يمس مصلحة البلدين ^(١) . وأعطت الحرية للسوريين في الشؤون غير السياسية ، كمقدد الاتفاقيات والمعاهدات التجارية والصحية مع أية دولة أخرى ، وكذلك عقد المحادثات السياسية التي لا تمس مصالح حليفتها فرنسا ، ولا تسيء إلى علاقاتها مع الدول الأخرى .

وفي المادة الثالثة من معاهدة عام (١٩٣٦) أشارت فرنسا إلى أنها نقلت إلى سورية الحقوق والعهود التي قطعتها باسم سورية مع دول عربية مختلفة ، وغير عربية ، مثل العراق وفلسطين وشرق الأردن ، ومصر وتركيا ، وحملت بذلك سورية أعباء وتكاليف منع أنها لم تكن هي التي أبرمتها .

الآن أن فارس الخوري ، رئيس المجلس النيابي السوري ، هلك على موضوع نقل الحقوق والعهود إلى سورية أثناء تصديق المجلس على معاهدة (١٩٣٦) ومدى التضييق الذي فرضته فرنسا إزاءها بقوله : ^(٢) " تعلمون أن صلاحية المجلس النيابي حيال المعاهدات الخارجية محدودة . . . لأن في مثل هذه الحالة تطرح المعاهدة على المجلس مجتمعة ، فاصلاً أن يقبلها برمتها ، وأما أن يرفضها برمتها دفعة واحدة ، أي أنه لا يملك حق تعديل المواد وتنقيحها لأن ذلك متعلق بحق الخير ومتصل بحكومة أخرى ، ومثلها المقاولات والحقود التي تهيئها الحكومة وتعرضها على المجلس " .

(١) - للاطلاع على مزيد من الشرح يمكن العودة لمعاهدة عام ١٩٣٦ ، من هذا البحث

أثناء عرض منجزات المجلس النيابي لعام (١٩٣٦ - ١٩٣٩) .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة ٢٦ تشرين الأول ١٩٣٧ ، ص ٢٤ .

لقد وافق المجلس النيابي السوري بالاجماع عام ١٩٣٦ على المعاهدة برغم سلباتها وخاصة المادة الثامنة منها^(١) وصرح جميل مردم بك رئيس الوزراء في بيان ألقاه في المجلس " هذا واننا نفتتح هذه المناسبة لنصرح عند تأليف أول وزارة دستورية في عهد الاستقلال والسيادة ، بأن سياستنا مع سائر الدول ، ستكون قائمة على الولاء والمودة المتقابلتين . أما البلاد العربية المجاورة او البعيدة فستكون روابطنا وصلاتنا معها على أفضل ما يمكن أن تكون بين بلاد تولف بينها حوزة مشتركة لذكريات حافلة موروثه وأما في ونا في مستهل هذا العهد نرسل اليها جميعها تحية الاخاء العربي والجامعة التي لا انفصام لها^(٢) .

ورغم كل التنازلات السورية ، فقد رفضت فرنسا التصديق على معاهدة عام ١٩٣٦ ، وكانت لا تزال في سنوات الانتقال ، وأحداث سيطرتها المباشرة على الأمور ، مع أنها وعدت سورية بتعيين ملحقين سوريين ضمن البعثات الفرنسية ، في استانبول وبغداد والقاهرة ، كما أوفد ديبلوماسي برتبة وزير الى باريس^(٣) الا أن هذا كله لم يكن الا أسلوبا من أساليب المراوغة الاستعمارية .

أما بالنسبة لعلاقة سورية مع الدول الأجنبية الأخرى ، فقد تولى الخبراء الفرنسيون التفاوض معها ، نيابة عن السوريين كما كان الحال مع اليابان وألمانيا وروسيا ، بشأن التبادل التجاري والتمرفات الجمركية^(٤) . ففي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٢ ، قامت فرنسا بمقتدا اتفاقان فيما بين رئيس الجمهورية الفرنسية واللجنة التنفيذية لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية :

- (١) - حوت المادة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ على الحقوق المكتسبة التي حصلت عليها فرنسا في سورية ، والمتعلقة بالناحية الاقتصادية بالدرجة الأولى .
- (٢) - محاضر جلسات البرلمان عام ١٩٣٦ ، جلسة ٢٢ كانون أول عام ١٩٣٦ .
- (٣) - لوغريغ - المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .
- (٤) - المصدر نفسه ص ٣٢١ ، وانظر الجريدة الرسمية : العدد (٢) ٣١ كانون الثاني عام ١٩٣٣ ص ٥١ - ٥٢ ، والعدد (٦) ٣١ آذار عام ١٩٣٣ ، ص ١٣٥ ، والعدد (٣٢) ٨ أيلول عام ١٩٣٨ ص ١٠٧٧ .

الأول ، يتعلق بمعااهدة عدم اعتداء يلتزم بها الطرفان .

الثاني ، اتفاق يتعلق بالأصول المتبعة للتوفيق بين المتعاقدين .

كما صدر مرسوم رقم ٣٠ ل . ر تاريخ ٢٧ شباط عام ١٩٣٣ ، بتطبيق الاتفاق التجاري بين الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي والبرازيل ، وقد عقدته فرنسا نيابة عن سورية . وفي ٣٠ تموز ١٩٣٨ ، أصدرت المفوضية الفرنسية في سورية قراراً رقم ٩٣ ل . ر بتطبيق الاتفاق التجاري ، واتفاق الدفع المعقودين في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٧ بين دولتي سورية ولبنان والحكومة الألمانية في جمهورية النمسا الاتحادية القديمة ابتداءً من أول آب ١٩٣٨ . ومن حيث علاقة سورية بتركيا ، فقد رأينا ما أثارته قضية لواء الاسكندرونة من المشاكل ، والموقف الفرنسي المؤيد لتركيا في ضم اللواء إليها . وقد اتسمت العلاقة بين سورية وتركيا بالجفاء والهرود بسبب الاستيلاء غير المشروع على اللواء ، واستغلال الظروف الصعبة التي كان يمر بها الشعب السوري في فترة مهيدات الحرب العالمية الثانية .

ولم تكن تركيا وحدها التي تطمح في سورية ، فقد كان لكل من إيطاليا وانكلترا أطماع فيها ،^(١) واستطاعت بعض هذه الدول تأسيس قنصليات كإيطاليا - لها قنصلية في حلب - ، وإرسال بعثات تبشيرية كالأرساليات الخيرية ذات الأغراض الدينية والخيرية والسياسية إلى سورية ، مستخدمة الطائفية ، لاثارة المشاكل وفساد الأمر على الوطنيين في سورية .

وقد وصف النائب منير العجلاني وزارة الخارجية السورية في أثناء الحكم الوطني بأنها تقوم " بأعمال رمزية " ^(٢) مؤكداً بقوله هذا على عدم فعاليتها في ظل الانتداب الفرنسي الذي شلّ حركتها .

علاقات سورية مع الدول العربية :

كانت سورية سبّاقة في تطلعاتها القومية العربية ، فقد عاش بين ظهرانيتها نخبة من القوميين العرب ، كانوا في طليعة الحنادين بالوحدة العربية قبل الحرب العالمية

(١) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٤ ص ٥٣٧ .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الأولى ٣ كانون الثاني عام ١٩٣٩ ص ١٧ .

الأولى وبعدها ابتداءً من الجمعيات السرية إلى الحكم العربي الفيصلي الذي تجلت فيه ، بعد عصور متطاولة من الجمود ، معاني الحركة العربية القومية . فقد كان الأمير فيصل وحاكمه العسكري علي رضا الركابي ، وكل الحاملين في الحقل الوطني ، غير راضين عن تقسيم البلاد العربية إلى مناطق نفوذ للاستعمار الفرنسي والبريطاني ^(١) . لذلك فقد حرصت حكومة الركابي أن تضم رجالاً من سورية ولبنان وفلسطين والعراق والأردن والحجاز ، ينفذ النظر عن انتماء كل منهم لأي ولاية ، واتهمت نفس الخطة في مجلس الشورى ومحكمة التمييز (النقض) وديوان الأمير . وعندما جاءت اللجنة الأمريكية للاستفتاء (كنغ كرين) قدم لها المؤتمر السوري قراراً كان قد اتخذته ، ومن بنوده : ^(٢)

" - اننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية ، المعروف بفلسطين ، والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان عن القطر العربي السوري ، ونطلب أن تكون وحدة البلاد مضمونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان .
اننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرر ، ونطلب عدم ايجاد حواجز اقتصادية بين القطرين " .

ولكن فرنسة المحتلة ، وخوفاً من هذه الروح القومية المنتشرة في المناطق السورية ، سمعت لثب بذور التفرقة ، وهدت إلى إقامة دولة لبنان الكبير ، الموسَّعة على حساب الأراضي السورية ، سمياً وراء ضرب الحركة القومية العربية في سورية ، ولتثبت في أذهان اللبنانيين ضرورة وجود الحماية الفرنسية لهم ، لتمد عنهم خطر الاندماج العربي المسلم مع سورية . فثار الشعب العربي في سورية ، واحتج المؤتمر السوري على قيام دولة لبنان الكبير ، وضم بعض المناطق السورية إليها ، وفي مطلع تشرين الأول ١٩١٩ ، سارت في العاصمة دمشق تظاهرة شعبية هادئة نظمها النادي العربي تأييداً لاحتجاج المؤتمر

(١) - يوسف الحكيم - سورية والعهد الفيصلي ، ص ٣٥ ، للاطلاع على أسماء المشاركين

في الحكومة العربية الركابية ، يمكن العودة للكتاب المذكور .

(٢) - ساطع الحمصي - يوم ميسلون ص ٢٦٤ .

(١) السوري.

لقد تركّزت الفكرة العربية القومية حول شخصية الملك فيصل ، الذي كان معقد أمل القوميين ، ولكن اضطرار فيصل - تحت وطأة الضغط الأجنبي وخروج الأمر من يده - إلى حصر عنايته واهتمامه باستقلال سورية ووحدتها - مناطقها الثلاث الشرقية والغربية والجنوبية - جعل السوريين يعدلون مؤقتاً عن الوحدة العربية الشاملة مركزين أنظارهم على استقلال سورية (٢) ، فبعد أن خرج فيصل إلى العراق استمرت مساعيه الوحدوية ، بينما رأى الوطنيون السوريون أن سعيهم لتحقيق استقلال سورية ووحدتها مناطقها ، هو خطوة في طريقهم إلى الاتجاه العربي المقبل (٣) ، باعتبار أن هذا أقرب إلى مقتضيات السياسة الدولية آنذاك . ورغم كل المحاولات الفرنسية ، لزعزعة المشاعر القومية من قلوب السوريين ، إلا أنها عجزت بسبب رسوخها في أذهانهم ، فقد كانت سورية تتجاوب مع جراح شقيقتها ، فوفقت مع العراق في ثورته عام ١٩٢٠ م ضد الإنكليز (٤) ، وبقيت أنظارها معلقة حول شخصية فيصل الذي استقر في العراق ، على أمل أن يوحد القطرين الشقيقين . وقد تجاوب فيصل مع هذا الاتجاه ، ولكن فرنسا لم تكن ترتاح لهذه المشاعر الوحدوية ، ورأت أن انكلترا هي المحرك الخفي لها ، لكي تدمج القطرين السوري والعراقي تحت سيطرتها ، ورغم وفاة الملك فيصل في أيلول ١٩٣٣ ، إلا أن موضوع الاتحاد مع العراق لم يطفئ بل بقي خالداً في نفوس القواد الوطنيين الجدد . ولا أدل على نمو الروح القومية العربية في سورية من قيام عصبة العمل القومي عام ١٩٣٣ ، وتركيز برنامجها على دعم سيادة العرب واستقلالهم ووحدتهم الشاملة (٥) .

وفي عام ١٩٣٦ أجرت جريدة القيس حديثاً مع الدكتور عبد الرحمن الشهبندر - وهو

من أبرز الحاملين للقضية العربية - حول الأسباب التي توصل الأمة إلى هدفها الأسمى ، فأجاب (٦)

(١) - النادي العربي : أسسه أنصار الوحدة السورية والعربية معا أثناء حكم فيصل ، وعُهد بإدارته إلى سامي العظم ، فكان هذا النادي مجعلاً للعمل السياسي والوطني ، تلقى فيه الخطب التاريخية والملحية والأدبية .

(٢) - يوسف الحكيم - المصدر السابق - ص ٧٠ .

(٣) - د . أحمد طربين - تاريخ المشرق العربي المعاصر ص ٤٥٨ .

(٤) - د . أحمد طربين " الوحدة العربية " ص ٢٢٧ .

(٥) - حول ذلك ارجع إلى موضع الأحزاب والنواب من هذا البحث ص ٢٢٨ -

(٦) - جريدة القيس - العدد (١٠٣٠) تاريخ ٦ كانون الثاني عام ١٩٣٦ ص ١ .

" هي الاستمرار على العمل من غير هوادة ولا ملل ، وأن تكون أول مادة في منهاج أمتنا السياسي ، أن سورية جزء لا يتجزأ من بلدان العالم العربي ، وأنني أعتقد اعتقاداً جازماً ، رسخته في صميم نفسي اختبارات خمس وثلاثون سنة ، أن سورية لن تعيش من الناحية الاقتصادية ما لم تضع هذا الهدف نصب عينيه ، وحسبنا أن نقابل بين سورية في العهد العثماني ، لما كانت مفتاح الجزيرة العربية والسوريون عملاء العرب ، وبين سوريا في عهد ما المفك المنعزل الحاضر " .

أما من رأيه في الجامعة العربية فقد قال :^(١) " الجامعة العربية باعتبارها ثقافة هي موجودة ، شاء أعداؤها أم أبوا ، ولا يُنكر أنها ثقافة تسير بهبطاً على الطريقة القديمة من غير أن تفالج بالطرق الحديثة إلا في السنين الأخيرة " .

وانطلاقاً من هذه المواقف القومية ، فقد كان لسورية علاقات راسخة مع كل من لبنان والعراق وفلسطين نوجزها فيما يلي :

العلاقة مع لبنان :

لقد رأينا في فصول سابقة الألم الذي سببته إقامة لبنان الكبير على حساب الأراضي السورية ، ورفض الشعب واحتجاج الوطنيين لفصل هذين الجزئين ، لأنهم لم يكونوا يعتبرونه - لبنان - إلا جزءاً منهم ،^(٢) ولم تخلو مناسبة من المطالبة بوحدة أجزاء سورية بمناطقها الثلاث ، منذ بدء الاحتلال الفرنسي لسورية ، فقد وقف المؤتمر السوري مطالباً بحقوق سورية بمناطقها المقتطعة ، وبوحدة سورية ولبنان ، وعندما عقد الملك فيصل اتفاقية مع كليمنصو ، رفضها المؤتمر السوري رغم موافقة مجلس الوزراء عليها لوجهة نظر لديه ، فقد ورد في الاتفاقية رقم (٤) : " يعترف الأمير فيصل باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي بالحدود التي سيقربها مؤتمر الصلح ، آخذاً بعين الاعتبار حقوق الأهليين وأمانهم " .^(٣)

ورغم المطالبة المستمرة من السوريين بوحدةهم مع لبنان ، وإعادة الأراضي التي اقتطعت

(١) - جريدة القبس - المصدر السابق ص ٨ .

(٢) - يمكن تتبع هذه المواقف في كل المجالس النيابية المذكورة في هذا البحث .

(٣) - يوسف الحكيم - المصدر السابق ص ١٦٢ - ١٦٣ .

منهم ، إلا أن فرنسا قاومت هذه الفكرة خوفاً من أن تخسر لبنان ، بل وقاومت كل فكرة الوحدة العربية تحسباً من أن تخرج من يدها الاقطار العربية التي تقع تحت سيطرتها كتونس والجزائر والمغرب .

وفي عين حرصت سورية على الاتحاد مع لبنان وعدم انفصاله عنها ، نرى أن الموقف اللبناني كان في اتجاه مخالف لذلك ، فكان الخوف من الوحدة العربية أن تكون ستاراً لصهر المسيحيين اللبنانيين في البوتقة المسلمة العربية ، التي تحرمهم من امتيازاتهم ، جعل موقفهم يبدو أكثر حذراً وتخوفاً ، وتمكنت السلطة الفرنسية من تعزيز النعرات الطائفية في لبنان ، وصبغه بالصيغة المارونية ، ذات الاكثرية العددية بين الطوائف ، فاتخذت الصفة الانفصالية مظاهر فكرية كـ (لبنان الفينيقي) وثقافة البحر الابيض المتوسط المايينة للثقافة العربية ، ومظهراً سياسياً كالحركة القومية السورية الاجتماعية^(١) ، التي تعارض الحركة القومية العربية ، وفي الوقت الذي رحب فيه أغلبية اللبنانيين باستقلاله ، كانت هنالك أصوات تنادى بالعودة لسورية الأم والوحدة معها ، ولكن أغلب هذه الأصوات جاء من مسلمي القضية المقتطعة من سورية والملحقة بلبنان ، وقد أرسل هؤلاء فرائض وبرقيات الى الهيئات السياسية والدستورية في دمشق ، يعربون فيها عن مشاركتهم في المشاعر الوحدوية^(٢) . وعندما عقدت معاهدة ١٩٣٦ م بين فرنسا ولبنان على غرار المعاهدة السورية الفرنسية ارحب موارنة لبنان بها ، لأنها تؤمن الحماية الفرنسية لهم ، في حين استقبلها المسلمون بالقلق ، واعتبروها ضربة موجبة لأمانيتهم . وقامت الاضطرابات والاصطدامات في كل من بيروت وطرابلس ، ولكن الحكومة سارعت الى كم الافواه المطالبة بتسوية مسألة الحدود على أساس العودة الى حدود عام ١٩٢٠ م مع سورية الأم^(٣) .

(١) - د . أحمد طربين " الوحدة العربية . . . " ص ٢٣٦ .

(٢) - محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ ص ٩٩ .

(٣) - د . أحمد طربين " الوحدة العربية . . . " ص ١٩٤ .

ولكن الحذر اللبناني من الوحدة العربية لم يكن قاطعا ؛ ففي منتصف الثلاثينات ،
وُجد تنظيم حزبي سمي " الكتلة الدستورية " ترأسه بشارة الخوري ، وكان هذا ^{ذا} أميول عربية
غير متطرفة على أساس المحافظة على لبنان .

وكان يقابله حزب " الكتلة الوطنية " الذي : تزعمه أميل اده - وكان متطرفا يهتمه
صيانة استقلال لبنان والدفاع عن حدوده - وأثناء اجتماع عقد بين بشارة الخوري وجميل مرد بك
في مصر بمنزل النحاس باشا ، رئيس الوزراء المصري ، أجاب بشارة الخوري على سؤال حول موقف
لبنان من الدول العربية بأن : ^(١) " لبنان يريد استقلاله التام ضمن حدوده الحاضرة ، واننا
نريد التعاون مع الدول العربية الى أقصى حد على هذا الأساس " واستدرك قائلا : " ان عددا
من المسيحيين لا يمتنع هذا المذهب ، وقد يحاكسه ^{لدينا} ضرورة حماية أجنبية لبلاد ، أما أنا
ورفقا ئي فمقتنعون بهذه النظرية ، ومستعدون للدفاع عنها ولتنفيذها " .

وقدرّ جميل مرد بك على هذا الكلام قائلا : " نحن نشق بكلام الشيخ بشارة ،
وعندما تطمئن سورية لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية ، فنحن مستعدون لأن ننتزل عن
كل مطلب لنا في لبنان ، بل أن نوسع أراضى لبنان اذا لزم " . يتضح من هذا الحوار
أنه بالرغم من الصراع بين النزعة الاقليمية القائمة في لبنان ، والنزعة الوحدوية في سورية ،
الا أن بارق الأمل في بث الأمان لدى اللبنانيين وانماء الشعور القومي عندهم لا يزال محتلا . ^(٢)

* علاقة سورية مع العراق :

في حين كانت الروح القومية العربية نامية في سورية ، كان العراق رائدا فيها ؛ وكما
كان الملك فيصل في سورية الشخصية العربية التي هفت لها النفوس لتقود حركتها العربية ،
كان في العراق قائدا لحكومة العراق العربية . وكان السوريون ينظرون اليه على أنه الأمل المنتظر ،
ورغم أن العراق مال كغيره من الاقطار العربية للسمي وراء استقلاله أولا ، ثم الاندماج

(١) - بشارة خليل الخوري ، حقائق لبنانية - ص ٢٤٥ .

(٢) - لمزيد من الاطلاع حول تطور الفكرة القومية العربية في لبنان يمكن العودة لكتاب الدكتور

أحمد طربين - تاريخ المشرق العربي المعاصر ، ص ٤٦٦ .

بالوحدة العربية الا أنه كان مضطرا الى ذلك لكي يتمكن من سحق القيود التي تغل يده
عن العمل في حقل القضية العربية^(١) . الا أن الفكرة القومية بقيت راسخة فيه، وحافظت الأحزاب
الرئيسية في برامجها على الفكرة القومية العربية^(٢) ، واستقطبت حولها السواد الأعظم من الشعب،
فكانت موثلا وملذا للقوميين العرب . وبقي فيصل يرنو ببصره الى إقامة اتحاد غيرالسي
سوري عراقي ، الهدف منه خدمة العراق وتأمين واجهة بحرية له ، وتحقيق خطوة على طريق
الاتحاد العربي ، وان لم يستطع أن يفعل أكثر من تأييد الأمانى الوطنية بمذكرات كان
يرسلها الى فرنسا وبريطانيا .

ولم يوقف موت فيصل التيار القومي ، فقد سار ابنه الملك غازي على خطاه وتابع المسيرة
القومية ، رغم معرفته بوقوف الانكليز موقفا معاديا لسيره العربي . وقد وقف العراق مع سورية
يوأزرها الى جانب الدول العربية في الأحداث التي كانت تجري فيها عام ١٩٣٦^(٣) ، كما رفع
مجلس الشيوخ في العراق ، والمجلس النيابي العراقي احتجاجات في ١٣ شباط عام ١٩٣٦^(٤) ،
على فعال السلطة الفرنسية في سورية ، وشهدت العلاقات العراقية السورية بعد استلام
الوطنيين الحكم تطورا مطردا ، وخاصة بعد تسوية مشكلة عشائر البدو المتنقلين على الحدود
السورية العراقية ، والتوصل الى عقد معاهدة (حسن جوار) بين القطرين^(٥) ٢٤ نيسان ١٩٣٧

- (١) - أسعد داغر - مذكراتي - على هامش القضية العربية ص ١٨٨ .
- (٢) - انظر للمزيد عن النزعات القومية في العراق للدكتور أحمد طربين " الوحدة العربية " ص ٢٥٢ - ٢٥٦ .
- (٣) - لطفي الحفار - مذكرات ج ٢ ص ٥٨ . وانظر حول مواقف العراق من سورية ، أسعد داغر - مذكراتي ص ١٨٨ .
- (٤) - علي رضا - المصدر السابق - ص ٤١١ .
- (٥) - تألفت معاهدة حسن الجوار السورية العراقية عام ١٩٣٧ من الفصول التالية :
الفصل الاول - وتناول حقوق التنقل والرعي والزراعة .
الفصل الثاني - بحث في موضوع الضرائب .
الفصل الثالث - وتناول الأمن : أ - أحكام عامة .
ب - أحكام خاصة تطبق على العشائر الرحل وشبه الرحل .
الفصل الرابع - بحث عن المنازعات .
الفصل الخامس - أحكام عامة .
هذا وقد استمعين برأي بعض نواب العشائر ورؤسائها أمثال الامير فواز الشعلان ،
ود حام الهادي ، لإقرار على المعاهدة .

وقع عليها من الجانب السوري سعد الله الجابري وزير الخارجية السوري ، ومن الجانب العراقي ناجي الأصيل - وزير الخارجية العراقي - ووافق المجلس النيابي السوري بالاجماع على هذه المعاهدة في جلسة ٢٦ تشرين الاول عام ١٩٣٧ . وقال النائب ناظم القدسي " ان اللجنة سميدة بأن تتقدم الى مجلسكم الموقر ، باقرار هذا الاتفاق ، لاسيما وأنه أول حق تمارسه وزارة الخارجية السورية مع قطر عربي " (١) .

ولم تشغل هذه المشاكل الجانبية كلا البلدين عن التفكير في مشروع الوحدة ، وكانت المبادرة من سورية في مرحلة الثلاثينيات ، حيث كانت ترى في العراق الجار القوي ، والدعم ضد سلطات الانتداب الفرنسي ، وكلما تأزمت الاوضاع بين سوريا وفرنسا ، كانت سورية تتطلع الى العراق ، وكان السياسيون السوريون والوطنيون يطالبون فرنسا بمعقد معاهدة تشبه المعاهدة الانكليزية مع العراق ، ويعتبرون أنها قد حققت للعراق شيئاً من أمنه الوطنية .

وفي غضون ذلك كان الشعب العراقي يراقب التطورات والمشاكل التي تمر بها سورية ، ويرسل برقيات الاحتجاج الى عصبة الأمم أو المفوض السامي ، لرفع الضيم عن السوريين . (٢) وقد اتضح السير الوحيد للعراقيين مع سورية عندما قامت حركة رشيد عالي الكيلاني في أيار عام ١٩٤١ (٣) ودعت الى تحرير وتوحيد سورية مع العراق . فكانت هذه الثورة نتيجة حتمية للحقد الكامن في نفوس العراقيين على الاعمال الانكليزية ، وصدى لما يتحدث به القوميون العرب من أن الدول الاوربية لن تخرج الا بالقوة (٤) . الا أن اخماد هذه الحركة عزل العراق من القضايا العربية حتى ثورة ١٩٥٨ م .

وكانت سورية تشارك أحزان العراق ، وقد أرسل المجلس النيابي السوري برقية الى مجلس النواب والاعيان في العراق يعزى فيها ب وفاة الطك غازی الأول عام ١٩٣٩ (٥) .

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة - ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٧ م - ص ٢٤ .

(٢) - عبد الرحمن الكيلاني - المراحل ج ٤ ص ٢٤ - ٢٦ .

(٣) - د . مدوح الروسان - العراق وقضايا الشرق العربي القومية ص ١٥٥ .

(٤) - د . أحمد طربين - تاريخ المشرق ص ٤٩١ .

(٥) - محاضر البرلمان - الجلسة الثالثة - ٤ نيسان ١٩٣٩ م ص ٢٦ ، والجلسة الرابعة ٦ نيسان ١٩٣٩ م ص ٣٠ .

تصيرا من أساهم على عقد أطل كان ينتظر منه الكثير للقضية العربية - وقد ذكر منير المجلاي ،
أنه "إذا كان العراق يبكي ملكا والحرب تبكي عظيما فقال الشام تبكي رجلا" (١)
قضية فلسطين :

استأثرت مسألة فلسطين منذ المبدئية باهتمام سورية طويلا ، فتصمت بلهفة واشفاق
فصول المأساة ، وهتفت دلائل لحرريتها ضد ما يحاك لها من مؤامرات التمهيد والاستيطان
المدعومة من بريطانيا المنتدبة على أديم فلسطين .

ومن سورية خرج أول قائد لشوكة تفجرت ضد الاستعمار البريطاني هو الشيخ
عزالدين القسام عام ١٩٣٥ ، كما أرسلت المتطوعة السوريين مثل فوزي القاوقجي ومحمد سعيد
الحام للمشاركة في الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ ، وأقيم على أراضيها مؤتمر عربي لبحث
القضية الفلسطينية عقد في بلودان في ٨ أيلول عام ١٩٣٧ ، هيأت أسباب اجتماعه
لجنة الدفاع عن فلسطين في سورية برئاسة نبيه العظمة (٢) وشاركت فيه وفود من مصر
والعراق ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين .

وفي ١٤ نيسان عام ١٩٣٨ ، وجه منير المجلاي نظر الحكومة السورية الى ما تعانيه
فلسطين ، وإلى ضرورة التعاضد مع أحرارها ، وذلك أمام المجلس النهائي السوري . كما أشار
النائب محمد عزالدين الحلبي (٣) الى أن "اللجنة الفنية الانكليزية (ودييد) ستأتي الى
فلسطين في هذا اليوم - ٢٨ نيسان عام ١٩٣٨ - لاقار مشروع التقسيم الجائسر" ،
وطالب سورية " بضرورة مشاركتها البلاد العربية والحكومات العربية في استنكار المصل
الفظيع الجاري في فلسطين ، واستنكار التقسيم ومشاطرة اخواننا هناك ألا مهيم" .

(١) - منير المجلاي - العراق - ص ١٢٠ .
(٢) - الارنازي - المصدر السابق - ص ٢٠٤ ، ولقد كان من مقررات الدول العربية

التي حضرت مؤتمر بلودان : ايقاف الهجرة اليهودية فورا ، ومنع انتقال الاراضي
العربية الى اليهود ، كذلك فقد معاهدة مع فلسطين كما هو الواقع في مصر
والعراق وسورية .

(٣) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة العاشرة ٢٨ نيسان عام ١٩٣٨ ص ١٥٥ .

كما قدم رئيس لجنة الدفاع عن فلسطين - نبيه العظمه - كتابا^(١) للمجلس النيابي ، يطلب فيه أن يهجر المجلس من موقفه بارزاً الأحداث الخديرة البارزة في فلسطين ، بعد أن أرسل المجلس استنكاره . وأشار إلى أن اللجنة أكدت للحكومة البريطانية ، بأن تصميمها على مقاومة مشروع التقسيم الجائر هو تصميم مستمر ، وكذلك تنديد لها بالمطالبة الوحشية التي يلقاها الفلسطينيون على أيدي زبانية الاحتلال ، والمستوطنين الصهاينة الذين يهتئون ورائهم ، وأكد عجز الدول العربية المجاورة ، الحديثة الاستقلال من احتمال فقائهم الصهيونية بعد أن ضاقت الدول المتحضرة باليهود ذرعا .

والحق كانت الأوضاع التي عاشتها سورية في ظل الهيمنة الفرنسية قد شلت حركتها كثيرا ، فبينما كانت تخشى التورط في مشاكل مع بريطانيا ، كانت لا تستطيع التصرف دون مشاورة فرنسا ، لأن الأمر يمس بحلاقاتها الدولية ، وقد منع رئيس المجلس النيابي السوري - فارس الخوري - من السفر لانتكرا لعضو مؤتمر لندن عام ١٩٣٨ ، ضمن وفد المؤتمر البرلماني العربي ، وذلك لمنع اسطاع صوت سورية فيما يدبر فلسطين ، حيث طالب من رئيس الحكومة السورية - وكان موجودا في باريس - أن يهرق لفارس الخوري لضعفه من مهامه السفر إلى لندن^(٢) واجتمع المجلس باسم النائب نوري الفتيح وشكري القوتلي على هذا المنع ، وطلب من الحكومة الحليفة فرنسا ، تفسيراً لما يحدث ، وبمسن فارس الخوري حقيقة الأمر ، وقال :^(٣) " ليست انتكرا التي منعتني من الذهاب ، ولكنها استشارت فرنسا في أمراشترك سوريا في مباحث تتعلق بتقرير مصير فلسطين ، والحكومة الفرنسية لم توافق " . والمؤسف في الأمر أن الحكومة السورية انضاعت للأوامر الفرنسية ، حرصا منها على ارضا فرنسا .

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الحادية عشر ٣٠٠ نيسان عام ١٩٣٨ ،

ص ١٦٨ .

(٢) - محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة ج ٢ ص ٦٢ .

(٣) - محاضر البرلمان - الجلسة الثالثة ٦ كانون الاول عام ١٩٣٨ ص ٥٩ .

لا نقان المعاهدة ، وحتى تتم الموافقة الفرنسية عليها .

أما النائب عز الدين الحلبي فقد قال : " نحن ننظر الى قضية فلسطين كخطر من

القضية السورية ، بل الشطر الا هم منها ، وهي من أخطر القضايا العربية الموجودة لدينا . (١)

وعبّر عن نفاق صبر السوريين وخيبة أملهم بانصاف بريطانيا للعرب في فلسطين ، فقتل مهدها

" واني أخاف اذا توفق الصهيونيون بهذه النقطة لاسمح الله ، أن يضطر العرب للاستجداد

بشعب معروف بكرمه وعداوته للصهيونية ، أجل اذا حلت الكارثة في فلسطين لا يستبعد أن

يستجد العرب بهتتر " (٢)

وتلقى المجلس النيابي كتابا من سكرتير المؤتمر البرلماني العالمي العربي المنعقد

في مصر ٧ - ١٢ تشرين الاول عام ١٩٣٨ ، مرفقا بقرارات المؤتمر حول فلسطين وهي : (٣)

أولا - اعتبار تصريح بلفور باطلا من أساسه ، ولا قيمة له في نظر العرب والمسلمين .

ثانيا - ضرورة منع هجرة اليهود لفلسطين من الآن منعاً باتاً .

ثالثا - رفض تقسيم فلسطين على أي نحو كان ، والتمسك ببقائها بأملها قاطرا عربيا .

رابعا - ضرورة انشاء حكومة وطنية دستورية بمجلس نيابي منتخب بالتشكيل النسبي من العرب

واليهود ، ومقد معاهدة تحالف ومودة بين انكلترا وفلسطين ينتهي بها الانتداب .

خامسا - المغو العام الشامل من المتهمين والمحكوم عليهم في حوادث الثورة الفلسطينية ،

واطلاق سراح المعتقلين والمسجونين ، واعادة جميع المبعدين والمنفيين السياسيين .

سادسا - أن تنفيذ الطلبات السابقة هو الحل الوحيد لقضية فلسطين وبالتالي لاصادة

الهدوء والسلام اليها ، ولايجاد الصداقة والثقة بين انكلترا وبين العرب

والمسلمين ، والا فالشعوب الاسلامية والعربية في جميع أقطارهم يعتبرون موقف

الانكليز واليهود منهم موقفا عدائيا ، جديرا بأن يقابل بحثله ، وأن يقرن بالنتائج

الطبيعية له حيال الصلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

(١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية ١ كانون الاول عام ١٩٣٨ م ص ١١ .

(٢) - المصدر السابق - ص ١٣ .

(٣) - المصدر السابق - ص ١١ .

سابعاً - حث ملوك وحكومات الأمم العربية والإسلامية وشعوبها على العمل على تنفيذ هذه القرارات بكافة الوسائل الممكنة وتبليغها إلى هذه الحكومات والحكومة الانكليزية وعصبة الأمم .

ثامناً - انتخب المؤتمر لجنة دائمة تتوب عنه في اتخاذ ما تراه من الوسائل المؤدية لتنفيذ هذه القرارات ، ويكون مقرها الرئيسي بمصر ولها أن تضم إليها وأن توكل عنها من تشاء .

هذا وكان من أعضاء اللجنة الدائمة هذه فارس الخوري رئيس المجلس النيابي السوري . وقد برزت في هذا المؤتمر الأخوة الدينية الإسلامية إلى جانب الأخوة القومية العربية ،^(١) للعمل على انتصار عروبة فلسطين .

وهكذا كانت مسألة فلسطين تشغل الرأي العام السوري ، إلى جانب باقي الأقطار العربية ، إلا أن تقصير سورية عن تنمية علاقاتها مع الشقيقات العربية ، وتمتين أواصر التضامن العربي معها انتصاراً للقضية الفلسطينية ، يهود بالدرجة الأولى إلى وجود الاستعمار الفرنسي وهيمنته على شؤونها الداخلية والخارجية وحرصه على عزل سورية^(٢) عن التضامن مع الدول العربية . ومع ذلك فقد أرسلت سورية مندوبين للمشاركة في بعض المؤتمرات العربية ، كما حدث عام ١٩٣١ ، حيث شاركت في المؤتمر العربي الذي عقد في القدس في ١٣ كانون الأول ، وحضرته وفود عربية ، استطاعت أن تضع الميثاق القومي الذي نص في مواده ، على وحدة البلاد العربية ، ورفض كل تجزئة طرأت عليها ، وعلى توجيه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى استقلالها التام من الاستعمار ، ورفض الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية .

وتضافرت الجهود العربية القومية مع الرغبة الحقيقية لدى الفلسطينيين في الانتماء لكيان عربي موحد ، فقد كان الفلسطينيون يخالفون بعض الطوائف اللبنانية في نظرتهم للاتحاد العربي ، ففي الوقت الذي كان اللبنانيون يخشون فيه الانصهار مع العرب المسلمين ،

(١) - د . أحمد طربين - تاريخ المشرق . ص ٤٨١ .

(٢) - دروزة ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .

ويطلبون الحماية الأجنبية ، نتيجة نزعة الحذر والتوجس التي تكونت لديهم أيام الحكم
العثماني ، كان الفلسطينيون حريصين على الالتصاق بالحرب والعروبة جهدهم ، ولا يعتمد
عن الروح الاقليمية الصنيقة ، وذلك لدرء الخطر الصهيوني الذي كان يترص بهم ، فكانت
عواطفهم مع كل حركة تحررية وحدوية في جميع الاقطار العربية ، وقد حرصت جميع الاحزاب
الفلسطينية في برامجها على المطالبة باستقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً ، وعلى وحدتها
وأكدت على عروبة فلسطين وانتماؤها العربي .

لقد كان أحداث فلسطين ومارافقها ، دور كبير في ازكاء الروح العربية وانمسا
الوعي القومي ، وكانت نقطة الارتكاز التي جمعت العرب حولها ، وبصرتهم بمساوى الانقسام
والعمل المنفرد بعيداً عن الارتباط العربي .

=====

الفصل الخامس

" نواب المجالس النيابية - الانتماء الحزبي والخلفية الاقتصادية والاجتماعية "

أ - الأحزاب والنواب .

ب - البنية الاقتصادية والاجتماعية للنواب .

أ - الأحزاب والنواب :

بالرغم من حملات التشهير والتهم التي وجهت للدولة العثمانية خلال فترة سيطرتها على العالم العربي ، والتي استهدفت اتهامات بتأخر العرب وانحطاطهم في جميع مناحي الحياة ، وخاصة الفكرية والاقتصادية وغيرها ، إلا أن الشعب العربي لم يعرف مدى الحيف الذي لحق به إبان الحكم العثماني ، إلا بعد أن ابتلي بالاستعمار الحديث وقاسى مرارة الضغط والظلم (١) . فالحكم العثماني وخاصة في الفترة الدستورية التي تلت سقوط السلطان عبد الحميد الثاني ١٩٠٩ ، لم يغفل أحقية الشعوب التي يحكمها في إقامة ما يشبه الأحزاب ، فلقد منح الدستور العثماني عام ١٨٧٦ (٢) ، هذا الحق للسوريين وغيرهم ، ومارسوه خلال تلك الفترة ، حتى الحرب العالمية الأولى ،

وبدخول الفرنسيين الى سورية ، بدأت المشاكل تظهر ، والاضطهاد والضغط والارهاب يتضح ، فلم يكد يمضي على وجود الانتداب الا فترة قصيرة ، حتى أصدر المفوض السامي الفرنسي (قانون قمع الجرائم) ، وكان في ظاهره لقمع الشيوعيين ، وفي حقيقته لضرب التجمعات الوطنية (٣) .

ومع تعاظم الكره للفرنسيين المستعمرين نما لدى السوريين شعور بضرورة التكتل ، فنشطت أحزاب متفرقة التّف حولها الأهالي ، يحدوهم أمل الخلاص من التسلط الفرنسي ، وتجمعهم الشعارات الوطنية التي كانت تعلنها الأحزاب .

(١) - د . عبد العزيز محمد الشناوي - الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ، ص ٥٠ .

(٢) - Nashabi, Hisham , Political Parties in Syria, 1918 - 1939 , P. 78 .

(٣) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ص ١١٥ .

وفي الحقيقة لم تشهد سورية حتى عام ١٩٣٤ احزابا بالمعنى الحقيقي ، فالاحزاب التي قامت فيها كانت في مبادئها وتنظيماتها وجمهورها ، أشبه ما تكون بالتكتلات (١) التي قامت من حول شخصيات معروفة في المجال الشعبي . فكان منها ما تألف على شكل مجموعات تنتمي الى مناطق مختلفة من سورية ، وساعد على بقائها السياسة الفرنسية القائمة على مبدأ " فرق تسد " ، والمستندة الى تشجيع النمرات الطائفية ، والفصل بين المحافظات والوقعية بينها ، بحجة حماية الاستقلال الداخلي لكل محافظة .

والمتتبع لتاريخ الشعب العربي في سورية ، يلحظ بأنه على الرغم من حداثة تجربته السياسية ، فإنه شعب لا يستطيع العيش دون انتماء قومي وسياسي ؛ ولا أدل على ذلك من وجود خمسة وعشرين حزبا في الفترة ما بين عام ١٩٢٨ - ١٩٣٤ (٢) في دمشق وحدها ، وهذا ما عثرت عنه جريدة القبس حين ذكرت أنه " في دمشق أحزاب كثيرة ، وليس فيها ولا حزب واحد - تقصد حزب حقيقي منظم - فتأليف الاحزاب في دمشق أسهل من اصدار الجرائد " (٣) .

ظهور الأحزاب السورية ؛

تنقسم الأحزاب السورية حسب الفترة الزمنية التي نشأت فيها الى عدة أقسام :

- ١ - أحزاب نشأت في ظل الاستقلال عن الدولة العثمانية ، وخلال حكم الملك فيصل الوطني ، ومثالها " الحزب الوطني " الذي انشأه الملك فيصل ليقف معه في حالة معارضة حزبي " الفتاة " و " الاستقلال " له (٤) .
- ٢ - أحزاب نشأت في عهد الانتداب وانتهت بالتدرج حتى عام ١٩٣٤ . وكانت

(١) - لعزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع يمكن العودة الى كتاب لونغيرغ - المصدر السابق ص ٢٣٣ .

(٢) - د . نوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية في سورية ص ١٠٥ .

(٣) - جريدة القبس - العدد (٥) ٣ كانون الاول ١٩٣١ .

(٤) - Nashabi Op. Cit., P. 107 .

أحزاب هذه الفترة كثيرة، وغير منظمة بشكل واضح (١)، يجمعها كرهها للاستعمار ومطالباتها بتحقيق الاماني الوطنية، وتتميز بعضها عن بعض في مدى تباعدها أو تجاوبها مع سلطات الانتداب، وإن كان أغلب هذه الأحزاب يميل الى سياسة التفاهم مع فرنسا، وتغلب عليه صفة الاعتدال، (٢) مقابل العناصر الوطنية التي نعتتها فرنسا بالطرف، ومنها أفراد " حزب الشعب " الذي كان يرأسه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، عام ١٩٢٥ م، " والحزب الوطني " الذي يعتبر أقلّ تصلباً من حزب الشعب. وكان بعض هذه الأحزاب يفصلها عداوات قديمة تعود الى العهد الفيصلي في سورية. ويظهر الكتلة الوطنية عام ١٩٣٤ كحزب له وزنه السياسي وشعبيته الواسعة، تلاشت هذه الأحزاب (٣)، وانضم كثير من أعضائها الى " الكتلة الوطنية " التي بدت في تلك الفترة وكأنها ممثلة الشعب الاولى، والجهة المرشحة الوحيدة للتفاوض مع السلطات الفرنسية.

أحزاب نشأت في عهد الانتداب واستمرت حتى عام ١٩٣٩ م، وأهمها على الاطلاق حزب الكتلة الوطنية (٤)، الذي تسلم زمام الدفاع عن الشعب السوري، وتصدّر لحلّ مشاكله والمطالبة بحقوقه. وانتهى هذا الحزب بسقوطه السياسي عام ١٩٣٩ م اثر فشل معاهدة عام ١٩٣٦ م، وتخلّى عن الحكم، ولكن أعضائه لم يفرقوا نهائياً، وسرعان ما أعادوا تنظيم أنفسهم، واستمروا في حلبة الحياة السياسية عام ١٩٤٣ م. وفي عام ١٩٤٧ م شكّلوا " الحزب الوطني " الذي ترأسه سعد الله الجابري، ثم خلفه نبيه المظمة (٥).

- (١) - من هذه الأحزاب : " الحزب الدستوري " الذي نشأ عام ١٩٣٠ برئاسة صبحي بركات . " الحزب الحر السوري " أسسه شاكر نعمة في مطلع الانتداب ، " حزب الميثاق الوطني " تشكل بعد اقرار دستور عام ١٩٣٠ . " حزب الاصلاح السوري " الذي تأسس عام ١٩٢٩ برئاسة أحد الموظفين الاتراك سابقا ، وللإطلاع يمكن العودة لكتاب لونغريغ ص ٢٢٣ .
- (٢) - د . زوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية ، ص ١٠٥ .
- (٣) - المصدر السابق - ص ١٧٦ .
- (٤) - تعود بدايات الكتلة الوطنية الى عام ١٩٢٧ عندما عقدت مؤتمراً في ١٩ تشرين الاول للرد على بيانات المفوض السامي بونسو ، وكان يرأس المؤتمر وقتها هاشم الاتاسي ، وكان قد قام حزب الكتلة على انقاض حزب الشعب ، حول ذلك انظر محمد عزة دروزة " حول الحركة العربية الحديثة " ، ص ٢٤٢ .
- (٥) - حرب فرزات - الحياة العزبية في سوريا - ص ٢٢٢ .

٤- أحزاب نشأت لغرض سياسي وانتهت بتحقيقه : وهذه الأحزاب كان مقدرا لها أن تلعب دورا معيناً ، كما حصل مع " الحزب الحر الدستوري " الذي تزعمه صبحي بركات ، و " حزب الائتلاف " الذي ترأسه حقي العظم (١) . وكان هذان الحزبان يمثلان كتلة الشمال وكتلة الجنوب ، وقد ساهمت فرنسا كثيرا في قيامهما ، على أمل أن ترجع كفة المتعاونين معها في الانتخابات النيابية ، وانتخابات الرئاسة ١٩٣٢-١٩٣٣ ، وانتهى الحزبان مع نهاية مجلس ١٩٣٢ ، ومع رفض معاهدة ١٩٣٣ .

في ضوء ما سبق يمكننا استخلاص بعض الحقائق :

- ان هذه الأحزاب كان لها أهداف سياسية وشخصية ، وان استمرت بواجهة وطنية ، وقد تفاوتت بين النجاح والافاق في تحقيق ما تريد .
- ان أغلبية هذه الأحزاب لم تترك أثرا في الحياة السياسية السورية ، بسبب نشأتها الضعيفة ، وعدم وجود أسس صحيحة لقيامها كأحزاب مثل الحزب الحر الدستوري ، وحزب الائتلاف . . وكذلك لعدم التزام الجدية في تحقيق أهدافها المعلنة ، والتناقض في تطبيقها ، وأهم من هذا ، دور العوامل الشخصية والتدخل الفرنسي في اضماف بعضها ومساعدة بعضها الآخر .

ولابد هنا أن نشير الى أن " الماسونية " (٢) كتنظيم ، كانت موجودة في سورية قبل فترة الانتداب الفرنسي ، وقد عقدت مؤتمرا في صيف عام ١٩٢٦ في دمشق ، وانتخب جميل بيهم رئيسا له (٣) . كما اشترك في هذا المؤتمر ستة وعشرون وفدا يمثلون محافل سورية ولبنان ، ويضمون نخبة من رجال بلاد الشام على اختلاف حكوماتهم ، على حين أن هذا

(١) - حرب فرزات - الحياة الحزبية في سوريا - ص ١٢٣ .

(٢) - الماسونية كتنظيم حتى الآن مجهولة الأصول ، خاصة ما يتعلق بهيكلها وطرق تنظيمها ، وشعاراتها الاساسية . ولست هنا بمعرض الحديث عنها ، الا من خلال ما مرّ معي مصادفة أثناء عملي في هذا البحث .

(٣) - محمد جميل بيهم - الانتدابان في العراق وسوريا - ص ١٢٦ .

المؤتمر كان أكبر وأشمل هيئة لبنانية سورية، اجتمعت للنظر في شؤون الوطن ومصيره * (١). وكان من الماسونيين الدامار أحمد نامي ، حيث ذكر خالد المظم (٢) ، " أنه هو شخصيا يقصد الدامار- من الماسونيين الذين تناهضهم حكومة فيشي " .

كما أن جريدة القبس عام (١٩٣١) أشارت الى رئاسة المحفل بقولها (٢) " يظهر أن محفل سورية الموقر ، موفق جدا في انتخاب رؤسائه في هذه السنوات الاخيرة ، فقد استلم رئاسة هذا المحفل نيفا وأربع سنين الاستاذ سعيد الغزى ، واليوم ينتخب لرئاسته (الطبيب الدكتور حسني سبح ، الأستاذ في المعهد الطبي) ، فالقبس تهنؤه فخورة بهذه الرئاسة ، راجية للماسونية في سورية على عهده السمعة الطيبة والأعمال النافعة " . وفي عام ١٩٣٦ ، نشرت الجريدة نفسها مقالا (٤) بقلم " السكرتير الأكبر للشرق الاعظم السوري ، جلال باقي الأيوبي " ، وكان عنوان المقال " الماسونية تساهم في خدمة الوطن . من السكرتير الأكبر للشرق السوري لماسوني قديم " ، هاجم الكاتب فيه الماسونية القديمة واتهمها بالتخلف والتحجر ، وتحدث عن قيام (الشرق الاعظم السوري) الذي اقامته الماسونية ، وفيه تنصهر محافل عديدة . ويبدو أن الماسونية في سورية في تلك الفترة كانت تمارس وجودها بشكل علني ، الى جانب وجود العديد من المحافل لها ، ويهمنها منها هنا فقط الاشارة الى أنها جمعت شخصيات مختلفة المشارب والانتماء مع ادعائها بأنها تخدم الوطن .

ويذكر الدكتور ذوقان قرقوط في حديثه عن الدمار أحمد نامي وعن عمل بعض الوطنيين معه ، بأنه استطاع جذب الوزراء الوطنيين اليه " بنفوذ كرئيس للمحافل الماسونية " (٥) كما يقول محمد كرد علي في مذكراته ، بأنه كان بعض رؤساء الوزارات والوزراء من الآخذين بمبادئ الماسونية ويستمتعون بقوة هذه الجمعية السرية على الوصول الى المناصب ،

- (١) - محمد جميل بيهم - الانتدابان في العراق وسوريا " ص ١٠١ . ص ١٣٦ .
- (٢) - خالد المظم - مذكرات - ١ ص ٢٠٣ .
- (٣) - جريدة القبس - العدد (٨) ٦ كانون الاول ١٩٣١ ص ٢ .
- (٤) - المصدر السابق - العدد الصادر في ١١ كانون الاول ١٩٣٦ ص ٦ .
- (٥) - د . ذوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية ص ٨٦ .

وأكد أنه قلما رأى موظفا كبيرا لم يدخل الماسونية، وكل من دخلها كلن من الطامعين فسي حمايتها (١).

الاحزاب السريية - طبعيتها وتكوينها وأهدافها :

يختلف كل من الاحزاب السريية عن الآخر من حيث طبيعته وتكوينه وأهدافه ، ويمكن تمييز عدة أنواع منها وهي :

- أ - أحزاب تعتمد على مجموعة ألقوا : كما هو حال " حزب الكتلة الوطنية " ، وقد استمد أفراد قوتهم من انتمايهم الأسمى وهذا هو الغالب ، أو من تلحقهم السلس والوطني ضد العثمانيين والفرنسيين ، وكذلك من زعاماتهم للشعبية ، وكان فيهم العديد من رجالات الفكر .
- ب - أحزاب أقطاب :

ومثالها حزب " عصبة العمل القومي " الذي أسسه المحامي صبرى الصلي (٢) عام ١٩٣٥ ، وكان معاديا لسياسة التفاهم مع فرنسا التي أتبعتها الكتلة الوطنية، والمعاهدة ١٩٣٦ لأنها لا تحقق أماننا، ولأنها تعزل سورية عن الأقطار العربية وتبعد بينها وبينهم (٣) ، كما كان يرفض مبدأ المعاهدة نفسه . ويتميز حزب عصبة العمل القومي عن غيره من الاحزاب بنظرته العربية القومية ، التي لا تتقيد بقطرون آخر (٤) ، وكان هذا منها جديدا للاحزاب السورية، كما يمكن اعتباره انطلاقة هامة في تاريخ النظرة الشمولية للعرب، القائمة " على نظريات مدروسة منسقة، وترمي الى القضاء على النعرات الاقليمية في الاقطار العربية ، والى إقامة صرح الحركة على قاعدة شعبية عملية تنظم شباب العرب وتوجههم " (٥) .

واكن يغلب على أحزاب الاقطاب ، فيما عدا حزب " عصبة العمل "، أنها تشكلت من مجموعات قليلة ، وكثيرا ما اقتصر على أسرة القطب واتباعها ، وسنبحت ذلك فيما بعد .

(١) - محمد كرد علي - مذكرات - ٢ ص ٣٢٥ .

(٢) - لونغرين - المصدر السابق ص ٢٣٣ .

(٣) - د . أحمد طربين - تاريخ المشرق ص ٤٦١ .

(٤) - د . نوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية ص ١٢٨ .

(٥) - د . أحمد طربين - المصدر السابق ص ٤٦١ .

ومن الأحزاب التي برز فيها أقطاب حزب " الجبهة الوطنية المتحدة " (١) ، وحزب " الكتلة الدستورية " ، ففي كلا الحزبين برزت شخصية للدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، حيث دعمهما بكل ما يملك من نفوذ وقوة .

والأمر الطفت للنظر في حزب صبري العسلي ، وحزب الشهبندر ، أنهما كانا يُجمعان على عداء الكتلة الوطنية ، وكان الشهبندر سبّاقاً إلى ذلك رغم كونه ساعقاً محسوباً على الكتلة ، إلا أنه فضل بعد عودته من المنفى ، أن يمارس سياسة الكتلة واعتبرها متهاونة بحقوق الوطن . وقد كانت قوة حزب الشهبندر مستمدة من قوة المعارضة المتمثلة في شخصه .

جـ - أحزاب تنظيم :

هذا النوع كان نادراً في سورية ، ولم يظهر نشاطه إلا في مرحلة متأخرة ، وبرز هذه الأحزاب على الإطلاق " الحزب الشيوعي " (٢) ، وكان يتلقى دعمه من الخارج ، ويمتد فرعا من الحزب الشيوعي الفرنسي ، إلا أنه هُرب كثيرا ، وتعرض إلى ملاحقات قاسية عام ١٩٣٩ ، ولم يستطع أن يدخل الانتخابات إلا في عام ١٩٤٣ ، ولكنه لم يفز بأي مقعد . وقد كانت لهذا الحزب مواقف إيجابية مع الكتلة الوطنية ، رغم معارضته لها ، ففي عام ١٩٣٩ أعلن الحزب الشيوعي تأييده لقرارات المجلس النيابي السوري المتعلقة بالمهادنة ورفض ملاحقتها . ومعلوم أن الحزب الشيوعي السوري قد أعلن في البداية موافقته على معاهدة ١٩٣٦ ، وبعد وأن سبب ذلك علاقته الوثيقة مع الحزب الشيوعي الفرنسي ، لأنه حين أيد رفض المجلس النيابي السوري للمعاهدة وملاحقتها عام ١٩٣٨ ، كان اليمين في فرنسا قد عاد إلى السلطة عام ١٩٣٧ ، وكان غير مقتنع بمشروع المعاهدة ، فتزعم المعارضة كل من العسكريين والكاثوليك وتراجع الحزب الشيوعي .

-
- (١) - قامت الجبهة الوطنية المتحدة في ٢٢ تشرين أول ١٩٣٥ .
 - (٢) - نشأ الحزب الشيوعي في ٢٨ تشرين الأول ١٩٢٤ ، أنظر/حزب فوزات - الحياة الحزبية ص ١٨٨. وفي عام ١٩٣٦ ، اجيز نشاطه في سورية . لمزيد من الاطلاع يمكن العودة لكتاب تاريخ الاقطار العربية المعاصر ج ١ ص ٩٤ .

ومن أحزاب التنظيم : الحزب الوطني، وتأسس عام ١٩٤٧ ومركزه دمشق ، وحزب الشعب، وتأسس عام ١٩٤٨ ومركزه دمشق^١، اللذان نشأا بعد الاستقلال ، وكذلك حزب البعث الذي، تعود بداياته نشأته الى عام ١٩٤٠ (١) .

وكما ذكرنا فان نشاط هذا النوع من الاحزاب جاء متأخرا ، وكان دوره في بادئ الامر ضعيفا ، بحكم اتجاه الشعب للالتفاف حول الشخصيات الوطنية التي تحقق احتياجاته في ظروف الحكم الانتدائي .

ومن المؤكد أن اكثر هذه الأنواع الثلاثة قوة ، هو النوع الاول ، الذي يعتمد على مجموعة أتقيا ، فقد اكتسب مع الزمن ، وبنتيجة ممارسة الحياة السياسية بخبرة مكنته من وضع شكل تنظيمي له ، فاستطاع المقاومة والبقاء لفترة طويلة ، كما تمتع بشعبية واسعة لان كثيرا من مؤسسيه كانوا زعماء وطنيين ، أو سياسيين قدامى .

الانتماءات الحزبية للنواب :

وصف خالد المظالم المجالس النيابية في سورية وصفا معبرا بقوله (٢) : " فالمجالس النيابية وخاصة في بلادنا ، لا تخرج عن كونها مؤلفة من نواب يختارهم الحزب الذي يتولى الحكم ، ويفرض انتخابهم على البلاد بهشتى الطرق ، والأساليب التي لا تخفى على أحد " . والحقيقة أنه لم يعتمد كثيرا عن الصواب ، فقد أثرت الحياة الحزبية في سورية بشكل ملموس على الحياة النيابية منذ بداياتها عام ١٩٢٨ ، وكان هذا أمرا طبيعيا بسبب تعلق الشعب بالشمارات الوطنية ، واندفاعه الشديد وحماسه المفرط أثناء الانتداب ، لقيام حياة دستورية يتزعمها القادة الوطنيون ، حتى يتمكنوا من طرح ما يشغلهم ، حيث يجب أن يُطرح ، بوجود ممثلهم .

(١) - الاحزاب السياسية في سورية - منشورات دار الرواد - بدون تاريخ ولا مؤلف .

للاطلاع عن الاحزاب السابقة يمكن العودة الى المصدر المذكور ص (١٩١ ، ١٥٧) .

(٢) - خالد المظالم - مذكرات - ج ١ ص (٢١١) .

ففي عام ١٩٢٨، لم يكن حزب الكتلة الوطنية إلا تكتفا بين سياسيي حزب الفتاة والاستقلال (١)، مع مجموعة من مؤيدي الاستقلال على أساس التفاهم مع الفرنسيين. وكان سياسيو حزب الفتاة والاستقلال الجناح المتشدد الذي استقطب حوله شعبية كبيرة لرفضه الوجود الفرنسي.

وعين أعلن المفوض السامي (د. جوفيل) عام ١٩٢٨ عن إجراء انتخابات نيابية، لإقامة مجلس تأسيسي يستهل حياة نيابية جديدة، خاض رجال الكتلة الوطنية معركة الانتخابات معتمدين على قوة شخصياتهم بالدرجة الأولى، ثم على بياناتهم السياسية الموضحة لأهدافهم، وقد فازوا بأغلبية الأصوات. ومن المحتمل أن تفرقهم بالناحية التنظيمية والثقافية، والشعبية الكبيرة التي يتمتعون بها، كان لها دور في هذا الفوز. بينما لم ينجح من المعتمدين إلا القليل، وعلى رأسهم تاج الدين الحسني (٢).

وقد ساهم وجود الوطنيين في مجلس عام ١٩٢٨ مساهمة إيجابية، حين نجحوا في وضع دستور عام ١٩٢٨ المعتمد أصلاً على مشروع الدستور المقدم إلى المؤتمر السـمـوري عام ١٩٢٠، والمتضمن جميع الأمنيات الوطنية.

وفي انتخابات المجلس النيابي لعام ١٩٣٢، كان حزب "الكتلة الوطنية" قد بدأ يأخذ شكله الحقيقي الرسمي، وفي مؤتمره المنعقد في حمص ٢ تشرين الثاني عام ١٩٣٢، نادى بضرورة توحيد الجهود وتوجيهها لتحقيق الآمال الوطنية (٣). لذلك دخل الانتخابات رغم تشككه في سلامتها. وفعلًا وقع التشاؤم، فان التلاعب في العملية الانتخابية، ووقوف جماعة "الحزب الدستوري" وجماعة "حزب الائتلاف" جنباً إلى جنب مع السلطة الفرنسية، أثراً على نتائج الانتخابات، فقد سجل الوطنيون تراجعاً ملحوظاً في المقاعد النيابية بلغت نسبته واحد إلى عشرة. ، مقابل فوز الأحزاب المعتدلة الموالية للانتداب، بزعامة صبحي بركات، وحقي الحطام، وشاكر نعمت الشعباني.

-
- (١) - فرزات - المصدر السابق، ص ١١٠.
 - (٢) - لمزيد من الشرح راجع بحث الانتخابات عام ١٩٢٨ في مطلع هذا البحث.
 - (٣) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ١ ص ١٨٥.

وانعكس وجود الجماعة الموالية لفرنسا انعكاسا سلبيا على مصالح الوطن ، فقد قدم أفرادها بعض التنازلات ، كان على رأسها معاهدة ١٩٣٣ التي كانت ستطليق فرنسا في سورية بشكل قانوني ، لولا أن تمكن الوطنيين على قتلهم من استهالة بقية النوايا للتصويت ضد المعاهدة .

أما في عام ١٩٣٦ فقد اختلف الأمر ، إذ استعاد الوطنيون نشاطهم بعد فشل جماعة المعتدلين ، وثبتوا لأنفسهم قواعد شعبية تناصرهم ، وآمالا كبيرة لتحقيق ما يرجوه الناصبون ، واستطاعوا ممثلين " بالكتلة الوطنية " - الحزب شبه الوحيد - أن ينالوا في انتخابات عام ١٩٣٦ فوزا ساحقا ، أهلهم للسيطرة على الأغلبية العظمى من المقاعد النيابية .
وبانتقال حزب " الكتلة الوطنية " إلى المجلس النيابي ، وسيطرته أيضا على السلطة التنفيذية ، بدأت الحياة الحزبية في سورية تتبلور في المجلس ، وانتقلت مختلف القوى المتصارعة إليه ، فبعد أن كانت تعمل جميعها باسم الكتلة الوطنية ، أصبح لها انتماء خارج الكتلة .

وقد جاء ما يؤيد ذلك في حديث النائب فائز الخوري عام ١٩٣٧ أمام المجلس النيابي (١) حين قال : " ولكن الذي أعلمه علم اليقين ، هو أن هذه الحكومة - يقصد حكومة جميل مردم بك الوطنية - ليست حكومة نيابية بالمعنى النيابي المعروف ، وإنما هي تتألف من رجال خرجوا من صفوف الأمة بشكل ثوري ، لا بشكل نيابي نظامي ، والكتلة الوطنية التي خرجوا منها هي التي أقدمتهم في مقاعدهم " . (تصفيق) . وحديثه هذا يعكس سيطرة الكتلة على كل مقدرات سورية في تلك الفترة .

إلا أنه في عام ١٩٣٧ حدثت انشقاقات مختلفة داخل حزب " الكتلة الوطنية " ، وانقلب عليها العديد من كانوا يأملون خيرا في الانتخابات ، حين فوجئوا بتركيز الأمور التشريعية ، والتنفيذية في أيدي جماعة الكتلة الوطنية دون غيرهم .

وكان من الصعب على الكتلة الوطنية أن تشق طريقها بسهولة ، بعد أن استأثرت بكل شيء ، ولم تترك لغيرها من الأحزاب شيئا ، وقد عبر عن هذا الوضع خالد المعظم حين قال :

(١) - معاصر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية عشر - ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٨ ص ٢٣٠ .

" ولم يكن غافيا علينا عقلية جماعة الكتلة ، وهي أنها لا تتقبل بارتياح تحقيق آمال البلاد على أيدي سواهم ، فهم أنانيون من هذه الناحية " (١) .

وبناءً على ما سبق أصبحت جميع الأحداث مرتبطة بتاريخ هذا الحزب ، مما عجل في نشوء المعارضة . فقد استغلت بعض الأحزاب ما كانت تعانيه الكتلة من مشاكل داخلية وخارجية ، سواءً على صعيد المداقة بين أفرادها ، أو على صعيد علاقاتها مع فرنسا ، ومن هذه الأحزاب " الجبهة الوطنية المتحدة " (٢) ، و " عصبة العمل القومي " و " الكتلة الدستورية " ، و " الجبهة الشعبية " (٣) المتممة للجبهة المتحدة ، والتي كان ينطق باسمها الدكتور منير المجلاني في المجلس النيابي عن المعارضة .

وعلى أثر تعدد الأحزاب وظهور المعارضة ، بدأت الحياة النيابية داخل المجلس تشهد مشادات ومصادمات (٤) كثيرة ، بسبب انتمايات النواب الحزبية الجديدة التي يشجعها خارج المجلس كل من لم ينضم إلى الكتلة الوطنية ، وكل من يحقد عليها لأنها لم تراعى مصالحه ، واعتمدت المعارضة في نزاعها مع رجال الكتلة - ممثلين في الحكومة - على سلاح فعال هو نقد معاهدة عام ١٩٣٦ وذيولها ، مؤكدين أنها لم تحقق الأمان الوطني المرجوة ، وأنها لا تشبه معاهدة الصداقة والتحالف المراقية الانكليزية ، التي كانوا يأملون أن تنسج فرنسا على منوالها ، كما بدأوا يشجعون سوء استعمال الكتلة الوطنية للسلطة التنفيذية .

ولو دققنا النظر في مدى تقدم أو تراجع قوة الأحزاب التي مرت ممنا في الانتخابات والمجالس النيابية ، لرأينا أن ذلك يعود لأسباب مختلفة يجمعها عامل واحد ، هو التدخل الفرنسي المستمر لترجيح كفة المناصرين له ، أو ضرب المعارضين له عن طريق الدس والتخريب ، وزرع المراقيل وإثارة المشاكل . كما تلاحظ ظاهرة هامة هي التحولات التي كانت تجري ضمن

(١) - خالد المظلم - مذكرات - ج ١ ص ١٩٦ .

(٢) - اعزید من المعلومات عنها يمكن العودة لكتاب

(٣) - د . ذوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية ص ١٧٨ .

(٤) - يمكن ملاحظة هذه المصادمات في ما كتبناه عن مجلس عام ١٩٣٦ والموضوعات المطروحة

الاحزاب وتغيير الولاء بانتقال المناسرين احزاب متسارعة في اهدافها واساليبها ، ولعبت المصلحة الشخصية في هذا التقلب اكبر دور ، كما حدث حين انتقل الدكتور منير المجلاي الى جناح الشهبندر ، مع انه محسوب على الكتلة الوطنية ، وفاز بالانتخابات في قوائمها . وكان أن فبرّ غظه نهائيا عندما عمل مع تاج الدين الحسني عام ١٩٤١ ، وأصبح صهرا له . وكذلك صبرى المسلي أمين عام " عصبة العمل القومي " عام ١٩٣٦ ، الذي انضم الى الكتلة الوطنية في الانتخابات ، ودخل المجلس النيابي معها .

ومن الجدير بالذكر أن الاحزاب السياسية السورية انفردت بحالة خاصة ، فهي لم تعرف انتماء طائفا أو دينيا (باستثناء حزب الاخوان المسلمين) الذي ظهر في مرحلة متأخرة عن موضوعنا) . فقد كان الحزب الواحد فيها يضم افرادا مختلفي المشارب والانتماءات الدينية والطائفية ، ولم يمنعهم هذا من تكثيف جهودهم حول أهداف معينة بعيدة عن اثاره المشاكل ، التي أصبحت منسية بحكم التقدم الفكري والحضاري ، وغلبة المفهوم الوطني على كل ماعداه . وفيما بعد ، أي ما بين عامي ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، بدأت تغلب ظاهرة سيطرة الاقطاب ، ان التف حول العديد من النواب جماعات مشكلة (جهات) ، وكأنها احزاب محلية ، فكل نائب مجموعة تناصره ، ويلعب فيها عامل الانتماء لمدينة او لفكرة دور التجمع ، وسبب ظهور هذه الحالة ، هو عدم وجود أسس تنظيمية متينة للكتلة الوطنية ، فكان في السابق يجمع اعضاؤها مبادئ وطنية واحدة ، ولكن عندما وصلت الكتلة الى السلطة ، واستطاعت عقد معاهدة عام ١٩٣٦ ، انتابها الاحساس بأنها قدمت خدمة جلّى للوطن تسوّغ لها ان تلتفت الى تحقيق ما تصبو اليه ، مع أن البرلمان الفرنسي لم يكن قد وافق على المعاهدة . فبدأت تظهر النزعات والمصالح الشخصية لنواب الكتلة ، فاستغلوا وجودهم في مراكز سياسية ، وراحوا يقدمون الخدمات والمساعدات في التوظيف والوساطة الى أصحابهم ، أو الى الذين ساعدوهم في الانتخابات ، وأوصلوهم الى المجلس النيابي . وقد علقت مجلة المضحك المبكي بأسلوبها الساخر على ذلك قائلة : " لا يجوز للنائب أن يسعى بتوظيف أكثر من شخص واحد من أقربائه - ممنوع قطعيا على النواب اعطاء كارتات توصية لأرباب المصالح ، أو أن يتدخلوا في شؤونهم " .

وساعدت هذه التصرفات على نشوء ما يشبه (الجبهات) وخاصة بين الوطنيين ، فكان لجميل مردم بك جبهة ، ولسمعد الله الجابري جبهة ، ولشكري القوتلي وصبري المسلي جبهة ، ولكل منسوبيهم الوطنيين ثقبها جبهة (١) . ساند كل منهم جماعة اما من التجار ، أو الشباب الوطني ورعاة الأحياء أو الأحزاب الصغيرة ، وأدت هذه (الجبهات) الى مزيد من التمزق في الكتلة الوطنية .

ولم تقتصر ظاهرة الكتل على دمشق وحلب ، بل انتشرت في كل المدن السورية . وحتى المدينة الواحدة كانت تنقسم الى جبهات ، ففي حماة كان توفيق الشيشكلي يشكل جبهة ضد اتحاد الاقطا عيين من الأسر المعروفة ، البرازية والمظمية والكيلانية ، وفي اللاذقية وقفت جماعة الكنج والهواش والعباس وسليمان المرشد جبهة ضد عبد الله شريتح . وما ينطبق على هذه المدن ينطبق على غيرها (٢) .

وقد ساهمت الانتخابات عام ١٩٣٦ في هذا الانشقاق كسبا للمؤيدين والناخبين ، فأدت مشكلة الزعامات بين وطنيي الكتلة الى اضعافهم أمام السلطة الفرنسية ، وأمام معارضتهم في الداخل ، وكانت سببا مباشرا في انفضاض الشعب عنهم ، وكرهه لحكمهم .

اما المشائر التي تمثل جزءا لا يستهان به من أهالي سورية (٣) ، فقد كانت ادارتها بيد فرنسا ، ورغم ذلك فقد شاركت المشائر في الحياة النيابية ، وكان أعضاؤها ينتخبون بالتزكية ، وقد نجحوا في توحيد جهودهم ، حين أعلن أول مرة عن نشوء حزب يقوم على

(١) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل . ج ٤ ص ٥٣٨ .

(٢) - المصدر السابق ص ٥٣٦ .

(٣) - ورد في كتاب سميد حمادة " النظام الاقتصادي في سورية ولبنان " بيروت ١٩٣٦ ، ص ١٢ و ١٣ أنه لا يعرف تماما عدد القبائل الرحل (البدو) ، ولكن على وجه التقريب يبلغ عددهم ٢٥٠ ألفا ، ينقسمون الى رحل (١٥٠ ألفا) يتجولون من مكان لآخر سعيًا وراء الكالأمواشيهم ، ونصف رحل (١٠٠ ألف) يعيشون على أطراف الصحراء ويتعاطون الزراعة بنحو محدود . ويرى حمادة أن بعض الثقات (جريدة الاحرار البيروتية عدد ١٩ ك ٢ (١٩٣١) تقدر عدد البدو ب ٣٦٠ ألفا ، أي أنهم يشكلون ١٣ بالمئة من مجموع السكان الذين يبلغ عددهم (٢٨٧٦٨٠٠٠) نسمة .

أساس اقتصادي عام ١٩٣٦ وأُطلق عليه اسم " حزب الزراع " (١) ، وكان حزبا برلمانيا ، معظم أعضائه من أبناء المشائير المثلين في البرلمان ، وقد أنشئ أساسا للاهتمام بالأمور الزراعية والقضايا التي تهم المشائير بالدرجة الأولى ، ومثلتها داخل المجلس النيابي ولدى المراجع الرسمية في الحكومة .

وتعتبر هذه ظاهرة صحيّة دعت المشائير الى تحمّل بعض الأعباء في الحكومة التي يمشون في ظلها ، الى جانب علمهم كنواب في المجلس مشاركون في مناقشاته وأعماله . وهكذا كان للحياة الحزبية للنواب ، انعكاسات ملحوظة على طبيعة المناقشات فسي جلسات المجلس النيابي ، واتسمت هذه المناقشات بطابع الخصومات الشخصية ، أكثر مما اتسمت بالخصومات العقائدية ، وشبهت في فشل الحكومات المتوالية على الحكم حتى عام ١٩٣٩ . كما استدامت فرنسا استغلال هذه الأوضاع الى أبعد الحدود ، لتعبد سيطرتها على سورية ولتثبت فشل السياسيين السوريين في تحمل أعباء ومسؤوليات الحكم ، وتبرهن على ضعف وعيهم للمصلحة الوطنية ، في مقابل ترجيح مصالحهم الشخصية . ومن المؤسف أن تكون المشاكل الحزبية والمصالح الشخصية ، سببا في تعزيز الفئة الواحدة ذات الآراء المتماثلة ، وأن تسوء الأمور لتبلغ درجة اغتيال رجل وطني ، وزعيم كبير مناضل كالـ دكتور عبد الرحمن الشهبندر ، الذي اغتيل في عيادته في ٦ تموز ١٩٤٠ ، واتهم في بادئ الأمر كل من جميل مردم بك ، وسعد الله الجابري ، ولطفي الحفار من زعماء الكتلة الوطنية ، الذين ذهبوا عقب الحادث الى العراق ، ولكن " المحكمة العسكرية الفرنسية برأت ساحتهم " (٢) .

الجلسة السابعة ص ٢٦ .

- (١) - معاخر جلسات البرلمان ١٩٣٦ - ١٩٣٧ : نوري الشعلان - سليم الدعاس - سليمان ميرزا - وقع على تشكيل حزب الزراع كل من : جميل الشماط - أحمد عبد الرحمن - فارس الزعبي - اسماعيل الحريري - محمد مفلح يوسف طيفور - أمين سمكوخ - ابراهيم ميزر عبد المحسن .

- (٢) - حسن الحكيم - مذكراتي - ص ٢٩٩ .

وإذا كان رجال الكتلة الوطنية بريئين من مقتل الشهيد ، إلا أنهم كانوا السبب غير المباشر ، لدفع مثل هذه الفئة من شباب الحارات السند فحين ملئ قتل الشهيد ، مع أنهم لا يفقهون من أمور السياسة شيئاً . وقد ذكر محمد كرد علي أن رجال الكتلة هؤلاء اتهموا بقتل الشهيد " انتقاماً لكتلتهم ممن كان العامل الأكبر في تخطيطها " (١) ، مستغلين نشوء بعض الصلات بين الشهيد وبين بهيج الخطيب ، رئيس حكومة المدبرين ، — — — اثر استيائه من جماعة الكتلة الوطنية التي وضعت يدها على كل شيء (٢) ، فتشجعت هذه الفئة من الشباب والذين كانوا يريدون لبعض المشايخ في المساجد ، بالاقدام على اغتيال عبد الرحمن الشهيد ، دون أن تدرس خسارة مثل هذا الزعيم والمفكر السياسي السوري (٣) . وفي نهاية حديثنا عن الاحزاب ، يمكننا القول ، ان التجربة الحزبية في سورية ، كانت تجربة سطحية لم تتمد كونها تكتلات ، وأن هذه الاحزاب كانت تحتاج لمخاض كبير قبل أن تمارس الحياة الحزبية السياسية ، لأنها افتقدت أهم أسس قيامها وهو التنظيم ، وكان المستفيد الوحيد من ضعفها وأخطائها ، فرنسا الدولة المنتدبة .

١- محمد كرد علي - المذكرات - ج ٢ ص ٤٤٥ .

ذكر السيد نصحي فرزات في مقابلة مع كاتبة البحث أن الكتلة راحت تشيع عن الشهيد اتهم الباطلة التي بلغت حد اتهامه بالكفر . الى جانب التشنيمات الاخرى . والسيد نصحي فرزات صحفي سوري متقاعد ، معاصر كل الأحداث التي مرت على سورية وعمل مع الدكتور منير العجلاني ، كما أنه كان محسوباً على الشهيد علي حد قوله ، كما عمل قبل ذلك ضد الفرنسيين ولصالح الكتلة الوطنية عن طريق نقل تحركات الفرنسيين واخبارهم للوطنيين .

هذا وقد أذاع قائد شرطة دمشق في ٩ تموز ١٩٤٠ عقب مقتل الشهيد بلاغا ذكر فيه أسماء المشاركين في مقتل الشهيد ، وكان منهم أحمد عصاصة ، وصالح معتوق وأحمد الطرابيشي ، الذين أوقفهم الشرطة ، ثم أعدموا في ٣ شباط ١٩٤١ .

٢- علي رضا - المصدر السابق ص ٤٦٠ .

٣- مذكرات الزعيم الشهيد الدكتور عبد الرحمن الشهيد - ثورة سورية الكبرى - بقلم حسن الحكيم - رئيس وزراء سورية السابق - بدون تاريخ ص ٨ " لقد صرع الزعيم الشهيد بأيد أئيمة لانه المخلص لوطنه ، المؤمن بربه . . . ان قتل الشهيد فت في المضد وافناء للخيار ، وتقليل لعدد الرجال الذين قلما تجود بأفعالهم الأبيال " .

وعلى الرغم من ذلك ، لا يمكن نكران الدور الذي لعبته الكتلة الوطنية برغم كل النقد الموجه اليه ؛ فقد قادت الكتلة النضال الوطني في سورية في أحلك أيامه ، ولمدة طويلة ، كما استطاعت أن تُشرك الشعب وتحشد جماهيره تحت رايته لصالح الحركة النضالية ، وتجعله يساهم في صنع الأحداث سواء أكان عن طريق الحزب على المظاهرات والاضرابات ، واشمال حركات العصيان والثورة ، أو عن طريق تمثيله في المجلس النيابي ونقل مشاكله اليه .
ومما لا شك فيه أن الحديث عن تاريخ الكتلة الوطنية والوطنيين ، هو في حقيقته حديث عن تاريخ النضال السياسي الذي قادت الكتلة ضد الانتداب الفرنسي ، وكانت الناطقة باسم الشعب السوري الذي ارتبط بها في تلك الفترة الزمنية .

.....

ب - البنية الاقتصادية والاجتماعية للنواب :

في ظروف الاتصال المتزايد بين بلاد الشام وأوروبا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، تفاعلت عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي بفتفت عن نمو طبقة وسطى غنية (برجوازية) ، بدأت تماشي التطور الحديث وتنشط في الحواضر الساحلية والداخلية في سورية، لتمسك تدريجيا بمحض أسباب القوة الاقتصادية. ولكن هذه الطبقة البرجوازية كانت تختلف عن الطبقة الاقطاعية القديمة من أرباب الزراعة والصناعة والتجارة، بأن أفرادها أتقنوا فن التعامل مع الأجانب، وتكيفوا مع الأحوال الاقتصادية الجديدة التي اعتصمت على حركة الرساميل الأجنبية والوطنية، بحيث أن الوضع الاقتصادي التقليدي لم يرضي تطلعات طائفة منهم أو يتلاءم معها ، لانه في نظرهم يميز عن حياة مجتمع تسود مفاهيم المحافظة والتقليد ، وتنتظمه مثل في الحياة متصلة بأنماط من الحكم وعلاقات في الاقتصاد والمجتمع أخذ التطور الاجتماعي المتأثر بالغرب يقود الى غيرها . وبدأت البرجوازية تظهر في المدن والحواضر السورية ، حيث وجدت لها أنصارا ومؤيديين ، وساعدتها الظروف السياسية التي نتجت عن فرض الانتداب الفرنسي على سورية . ذلك أنه برغم التجزئة التي ابتليت بها بلاد الشام ، فان تطور العلاقات الاقتصادية واتجاه الحركة الصناعية والتجارية ، مال بأرباب الصناعة والتجارة الى مراعاة مصالحهم في التكتل الموقوف في وجه الشركات الأجنبية، التي مكّن لها الاحتلال الفرنسي ، والتي بدأت تبسط سيطرتها وتطلي مصالحها على جميع المجالات الاقتصادية ، تؤيدها طبقة الملاك القديمة التي كانت تستغل أراضها وهي بعيدة عنها ، ورغم وجود بعض الاستثناءات فان هذه الطبقة كانت مرتبطة بالنظام الاجتماعي القديم وقيمته .^(١)

وانطلاقا من واقع الانتداب الجاثم على البلاد ، نجح اقتصاديو سورية ، ومعظمهم من البرجوازيين في استغلال النعمة الشعبية ضد الاحتلال الأجنبي، لكيوموا لأنفسهم قواعد يستندون اليها في محاولة لتحقيق هدفين رئيسيين هما :

أولهما النفوذ السياسي ، وثانيهما ، النفوذ الاقتصادي وتنمية الموارد المادية .
وانتمكت صورة هذه الفئات التي كونت المجتمع السوري بشكل مباشر على حياته النيابية ،
فانتقلت بكاملها الى المجلس النيابي ، فكانت السمة العامة للنواب الوطنيين في مجلس عام
١٩٢٨ ، هي أنهم كانوا ينتمون الى طبقات اجتماعية أرستقراطية وقطاعية بالدرجة الأولى .
ووجد بين النواب بعض المثقفين والزعماء الوطنيين الذين رفعهم نضالهم ضد الاستعمار
ليمثلوا الشعب .

أما بالنسبة للبرجوازيين ، فرغم وجودهم في تلك الفترة ، لكنهم لم يكونوا قد
شكلوا بعد قوة تستطيع الوقوف أمام الفئات الاخرى البارزة ، وان كان بعضهم قد أصبح
معروفا .

هذا وقد لعب اللقب الارستقراطي ، والانتماء الى أسر معروفة دورا بارزا في وصول
العديد من الشخصيات الى كرسي النيابة ، وتجلت هذه الظاهرة في المناطق التي ما فتئت
تدين بالولاة لهذه المفاهيم الطبقية ؛ فمثلا انتخبت حماه النائب عبدالقادر الكيلاني ،
والنائب حسني البرازي ، والنائب صبري فرح ، والنائب وديع الشيشكلي وغيرهم ، وكلهم
ينتمون الى أسر عريقة في تلك البلدة .

بينما انتخبت حلب النائب سعد الله الجابري ، والدكتور عبدالرعمان الكيالي وغيرهم ،
وكذلك كان الحال في مناطق حلب ومصرّة النعمان التي انتخبت النائب نوري الاصفري ،
والنائب فؤاد عبدالكريم ، وابراهيم هنانو ، وحكمت الحراكي ، وفي حمص مثل النائب
هاشم الاتاسي ، وفيضلي الاتاسي ومظهر رسلان ، الأهالي في المجلس النيابي . (١)

ويمكننا بوضوح ملاحظة انتماء هذه الاسر الى الطبقة التي كانت تمتلك اراض زراعية
كبيرة ، ولا يستغرب طبعا أن يجمع هؤلاء بين الزعامة الوطنية والانتماء لطبقة ملاك الأراضي .
وبما أن مجلس عام ١٩٢٨ كان مجلسا تأسيسيا ، لذلك لم تستطع هذه الفئات

(١) - للاطلاع على أسماء النواب ومناطقهم يمكن العودة لقائمة نواب عام ١٩٢٨ المرفقة
بهذا البحث .

المختلطة التي انتفى اليها النواب ، أن تطع دورا بارزا في تشريعاته وأعماله ، لأنه لم يُنتخب لوضع القوانين ، بل لوضع الدستور ، وبالتالي لتهيئة الحياة الدستورية ، كما أن قصر عمر المجلس حدّ من نشاط النواب ، ورغم ذلك يمكننا تمييز موقفين واضحين ضمن مجلس ١٩٢٨ وهما ، الأول : يرفض الوجود الفرنسي ، وهو الغالب ، والآخر لا يمانع في وجوده ، وأعلى الأقل يرجو الافادة من مساندته لتحقيق بعض أطماعه السياسية عن طريقه ، كما هو حال الشيخ تاج الدين الحسني وسواه ممن يسمّون بالمعتدلين .

ولم يخل المجلس من المناقشات الحامية التي تعكس واقع المنافسة الشخصية ، والتماس المصلحة الفردية من طريق المجلس ، فبيلما كانت تعتمد المناقشة حول اقامة مجلس شيوخ ، أشار النائب جورج صحنواي الى أهمية تخفيف الضرائب ، فردّ عليه النائب فوزي الفزى ، ووصفه بأنه " من رجال المال الذين يريدون أن يخففوا عن البلاد أعباء الضرائب بكلمة تنم عن هذا الشعور ، شأن جميع رجال المال الذين يطالبون بتخفيف النفقات ، ولكنهم يعمدون ويحملون البلاد أعباء جديدة " (١) . لذلك فالمصالح الشخصية التي كان يرجو النواب تحقيقها عن طريق سن القوانين ، لم تجد الوقت لتحقيقها لغلبة الواقع السياسي ومناقشته في هذا المجلس القصير الأجل .

وفي المجلس النيابي عام ١٩٣٢ - ١٩٣٣ يلاحظ تراجع الوجود الوطني فيه ، وتباعده العديد من أبناء الاسر المعروفة عن كراسي النيابة . وكان الوطنيون ، وأغلبهم من أبناء هذه الأسر ، يجدون في مواقفهم الوطنية ذريعة يستعيدون بواسطتها السيطرة على أنصارهم وأتباعهم ، بعد أن صارت المشاكل الوطنية والسياسية تشغل بال المواطنين العربي في سورية ، لذلك اضطروا للتراجع عن العمل مع مجلس تسوده غالبية ملاينة للانتداب . وبملاشك فيه أن هذا المجلس تميّز بوجود بعض المثقفين من الأوساط الشعبية ، وعدد من رجال المال ، الى جانب عدد من السياسيين والعسكريين ، أمثال النائب شاكر نعمت الشهاباني وصبحي بركات وحقي العظام ، ولكن وجود هؤلاء في الأصل كان يركز على الدعم

الأجنبي وليس على القوة الشعبية فقط . وإذا كان صبحي بركات رئيس المجلس النيابي من أكثر النواب شعبية ، إلا أنه سقط من قائمة نواب الشعب لتعاونه مع السلطات المحتلة ، وعمله فسي ظل دستور مرفوض . وحتى بعض من يتوقع منهم الخير ، مثل شاكر نعمت الشمباني الذي كان يتمتع بخبرة عسكرية وسياسية كبيرة ^(١) ، فإنه خيب أمل أنصاره ، لأنه لم يكن من الصلابة الكافية بإزاء السلطة الفرنسية ، وفشل في تحقيق الأمل الوطني التي علقوها على وجوده .

ولقد استغل حقي العظم - وهو من أبناء الأسر السورية المريقة - وجود عديد من أصحاب الأراضي والمنتفعين في المجلس ، وحاول اكتسابهم إلى جانبه في عقد معاهدة عام ١٩٣٣ ، فاستطاع استصدار قانون من المجلس النيابي بإلغاء الديون الزراعية التي كانت للدولة على المزارعين ، وكان أغلبها دينا على النواب ^(٢) ، بسبب انتمائهم إلى طبقة الملاك الزراعيين الذين يحصلون على النصيب الأكبر من هذه الديون ، فقد كان للقطاع الزراعي - مسوءولا من الفعالية الاقتصادية (٧٥ ٪) من مجموع سكان سورية ^(٣) .

وهكذا لعبت المصلحة الشخصية لحقي العظم دورا في إرضاء كبار المزارعين من النواب على حساب مصلحة الوطن ، لأنه في الوقت الذي صدر فيه قانون إلغاء الديون الزراعية ، كانت البلاد تعاني من أزمة مالية واقتصادية ، ولم تراع في هذا القانون مشاكل المزارعين الصغار الذين يحملون العبء الحقيقي ، مع أنهم كانوا يؤدون ديونهم بسرعة ، وانصب اهتمام حقي العظم على الاهتمام بمن يستطيعون الوقوف معه من الأغنياء ، إلا أن مناورات المظلم لم تنجح حين وُضعت المصلحة الوطنية في الميزان فرجحت كفتها .

(١) - عبد الرحمن الكيالي - المراحل ج ١ ص ٢٥٩ .

(٢) - للاطلاع على قانون إلغاء الديون الزراعية ، يمكن العودة لمجلس عام ١٩٣٣ من هذا البحث .

AL-AKHRAS , OP. Cit., P. 69 .

(٣) -

نواب المجلس النيابي عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ :

يتضح في هذا المجلس بيسر ، مدى انعكاس الواقع للاقتصادى والاجتماعي للنواب على وجودهم في المجلس وتأثيرهم فيه .

ففي تلك الفترة تحدت ملامح الطبقات في سورية لم تكن ملاحظتها على النحو التالي :
- الطبقة الارستقراطية وأبناء الأسر (الأعيان) ، استمر وجودهم بحكم استمرار الولاء لأسرهم ودوام نفوذهم .

- الطبقة البرجوازية المتمثلة في الدرجة الاولى بالتجار وملّك العقارات وأرباب الصناعة ، وقد اكتمل الشكل الحقيقي لهذه الطبقة حين انتمى اليها عدد كبير من أبناء الأسر ذات الملكية الزراعية ، واصبحوا القوة الرئيسية المحركة للمجلس والسلطة التنفيذية . لقد استفادوا من موقعهم الممتاز هذا ، لتنمية أوضاعهم الاقتصادية . وكادت الوجوه الرئيسية في المجلس النيابي وفي الحكومة أن تكون المسيطرة الأولى على الشركات الوطنية وعلى التجارة والصحف ، وكثير من الموارد المالية . وأذكر على سبيل المثال شركة المفازل والمناسج : فقد تألفت اللجنة المؤسسة لهذه الشركة بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٣٧ من كل من السادة ، فارس الخوري ، وخالد المظم ، وسعدى القنابي ، وقد استحصلت اللجنة على مرسوم رقم ٩٩١ تاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٧ ، مع قرار وزارى رقم ٦٧ تاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٣٧ ، لبدء العمل فيها (١) .

وشركة مياه عين الفيجة : والتي تشكلت هيئتها في آب ١٩٢٢ برئاسة لطفي الحفار (٢) ، وكان نائباً لرئيس غرفة التجارة ، كما أن العمل فيها كان مساهمة ، ومن المؤسسين لها عارف الحلبي رئيس غرفة التجارة ، وفارس الخوري الذي أشرف على وضع نظام المشروع

(١) - دليل الجمهورية السورية ص ٤٧٠ .

(٢) - وصف عبد اللطيف مناشوالي في مجلته المراميا عام ١٩٤٧ ص ١٥٢ ، لطفي الحفار

بقوله : " لطفي الحفار سيد الفيجة " .

وشروط استثماره ، في حين أشرف على تنفيذه لطفي الحفار (١) ، ومعتبر مشروع جرمياه الفيحة الى د ر دمشق أضخم مشروع اقتصادي عرفته دمشق ، أسسه (الحفار) بأموال وإدارة وطنية (٢) .

وشركة الاسمنت : وكان يطلق عليها اسم " شركة الشمنتو " (٣) ، وقد احرزت امتيازها شركة وطنية يرأسها فارس الخوري في ٨ كانون الثاني ١٩٣٠ م وضم مجلس إدارة الشركة عام ١٩٣٨ كلا من : فارس الخوري رئيسا للإدارة ، عطا الايوبي نائبا للرئيس ، خالد الصلح أمين للمسر العام ورئيس الشركة ، فخرى البارودي عضوا ، حسني البيطار ، مفتش الحسابات (٤) .
وشركة الكونسروة : التي تم انتخاب مجلس إدارتها في ٢٢ كانون الاول ١٩٣٢ (٥) ، وفاز شكرى القوتلي برئاسة بأكثرية الأصوات بعدما نال امتيازها .

وتم الترخيص لتأسيسها من الحكومة السورية برقم ٣٩٤٩ وتاريخ ٣٠ شباط ١٩٣٢ (٦) .
ومما سبق يتضح أن العرجوانية للصنيرة للسيطرة في سورية استطاعت وضع يدها على امتيازات الشركات الوطنية كلها ، في حين بقيت الشركات ذات الامتياز بيد السلطة الفرنسية (٧) .

ومن الملفت للنظر ، أن أغلب المشاركين في امتيازات الشركات الوطنية كانوا ينتمون الى جماعة الكتلة الوطنية التي اتهمها أعداؤها بالتهامن مع السلطة الفرنسية للمنطقة ،

-
- (١) - دليل الجمهورية السورية ص ٤٦١ .
 - (٢) - أدم آل جندى - اعلام الأدب والفن ج ١ ص ١٠٧ .
 - (٣) - كانت أعداد جريدة القبس طوال الفترة من عام ١٩٣٢ حتى ١٩٣٦ لا تخلو من نشر دعايات لشركة الشمنتو لترويجها وتشجيع الشمنتو الوطني .
 - (٤) - دليل الجمهورية السورية ص ٤٦٤ .
 - (٥) - جريدة القبس - العدد الصادر في ٢٢ كانون الاول ١٩٣٢ .
 - (٦) - دليل الجمهورية السورية ص ٤٦٤ ، وانظر ايضا النشرة الرسمية لدولة سورية - العدد (٤) ص ٥٤ ٢٩ شباط ١٩٣٢ .
 - (٧) - الشركات ذات الامتيازات الفرنسية هي : شركة الخطوط الحديدية - شركة الطيران وتأسست هذه عام ١٩٣٧ ، شركات السيارات ، شركة الجر والتنوير الكهربائي ، إدارة حصر التبغ والتبناك . دليل الجمهورية السورية ص ٤٦٤ .

وقد استطاعت هذه الطبقة أن تحقق أرباحاً مادية عظيمة بدعم موقفها السياسي ، وانعكس
خيرها على اتباعها والملتفين حولها ، حيث نال العديد منهم مراكز مرموقة كما حصل ، حين
أصبح فائز الخوري وزيرا ، في حين كان شقيقه فارس الخوري رئيسا للمجلس النيابي عام ١٩٣٨ (١) .
وعين احسان الجابري محافظا للاندقية ، وهو أخو سعد الله الجابري . وزير الداخلية ورئيس
الوزارة فيما بعد .

ولكن الأوضاع الممتازة التي وصل اليها النواب والحكومة ، تحولت في نظر الشعب الى
نقمة ، بسبب ترويض الأوضاع الاقتصادية في البلاد خلال الحكم الوثاني . واستغلت هذه
النقمة ، الفئات المعارضة للكتلة الوطنية المتحكمة في البلاد ، فأثارت في وجهها المشاكل التي
انتهت بسقوط حكومة الكتلة ومجلسها عام ١٩٣٩ .

ونستطيع بعد هذا المرمى ، أن نلاحظ عددا من النقاط الرئيسية التي تتصل
بالخلفية الاقتصادية والاجتماعية للنواب وهي :

- ١- وجود طبقات اجتماعية مختلفة في المجالس النيابية السورية (ارسقراطية - اقطاعية -
هرجوازية) .
- ٢- وجود طبقة لا يستهان بها من المثقفين في مختلف المجالات ، وعلى رأسها الحقوقيون ،
كالدكتور منير العجلاني ، وفارس الخوري . وكان الدكتور عبد الرحمن الكيالي طبيبا ،
كما وجد عدد من النواب ، لا بأس به من حملة الشهادات والاختصاصات المالية .
- ٣- نمو البرجوازية الصغيرة كقوة فعالة داخل المجلس النيابي وفي الحكومة ، معتمدة على
قوتها الاقتصادية .
- ٤- الجمع بين وظائف وأعمال مختلفة الى جانب مقعد النيابة ، فكان من الممكن أن يكون
النائب وزيرا وتاجرا ونائبا ، مثال ذلك لطفي الحفار ، فقد كان من كبار التجار الى
جانب كونه وزيرا للمالية ونائبا ، وفائز الخوري كان نائبا ، ووزيرا للاشغال العامة والاقتصاد ،

(١) - وصف عبد اللطيف الضاحي ، النائب فائز الخوري بأنه " فائز في كل عهد " ، لانه

عاصر المجالس النيابية كلها حتى عام ١٩٣٩ .

مجلة المراسل عام ١٩٤٧ ص ١١٧ .

ومن رجال القانون .. وغيره .. أو أن يكون النائب من أبناء الاسر المصروفة ومثقلا ورجل أعمال ، ويحمل في السياسة .

٥- الدور الذي لعبته هذه الطبقات المختلفة في وصول الكثيرين الى مقعد النيابة واستغلاله لتحقيق أغراض شخصية .

٦- أثرت خلفية النواب الاجتماعية والاقتصادية سلبا أو ايجابا في صدور قوانين مختلفة ، تتماشى مع مصلحتها .

٧- وجود عدد من نواب المشائر ، ويمتبر هؤلاء عادة من كبار الملاك والاقطاعيين ، وقد لعبوا دورا في استصدار بعض القوانين ، وخاصة المتعلقة بالقروض الزراعية والضرائب ، كما سرت اليهم عدوى التحزب .

من كل هذه الفئات تشكلت المجالس النيابية السورية ، فمنها من كتب له الاستقرار في مجالس جديدة ، وبعضهم انتهى بسبب نمو الوعي الوطني القومي لدى الشعب ، حيث بدأت تظهر فئات جديدة ، ويمادى مختلفة عن سابقتها ، باختلاف الأوضاع ووضع سوريا الى الاستقلال .

وكان من هذه الفئات الجديدة أناس مغمورون عانوا من مساوئ الاقطاع وسيطرة كبار الملاك والتجار ، فظهرت لديهم ميول يسارية (اشتراكية وشيوعية) ، وأناس متدينون عملوا في الميدان السياسي (كجماعة الاخوان المسلمين) .

كما أن بروز سورية في صدر الواقع القومي العربي ، أوجد لديها مفاهيم جديدة قامت عليها أحزاب عقائدية تقدمية ، شاركت من بعد في الحياة النيابية ، وكان لها نشاط ملحوظ في توجه البلاد القومي والاجتماعي . كحزب البعث العربي الذي تطور فيما بعد الى حزب البعث العربي الاشتراكي .

" تطور الأحداث السياسية في سورية حتى مطلع العهد الاستقلالي وقيام مجلس عام ١٩٤٣ "

(١٩٣٩ - ١٩٤٣)

كانت تلك الفترة عصيبة بالنسبة لسورية ، بعد انهيار آمالها المعقودة على المعاهدة وعلى الوطنيين ، ولكن لا إعلان للحرب العالمية الثانية ، تأثير أليم على البلاد السورية ، والظروف السياسية آنذاك ^(١) . وجرت تفسيرات فورية في كل مناحي الحياة ، ففي بداية الحرب تولى الجنرال ويغان قيادة الجيش الفرنسي في المشرق ، واتخذت اجراءات لوضع المناطق السورية في حالة دفاع ، منها حلّ بعض التنظيمات السياسية في سورية ، التي يشكّ بأنها مؤيدة لأعداء فرنسا ، واعتقال العديد من المشتغلين بالقضية الوطنية ، والحكم على كثير منهم بالمحاكم العسكرية بالسجن ، وبعضهم بالموءدّ بتهمة التآمر والعمل التخريبي ، ومن هذه المنظمات (الحزب الشيوعي) ^(٢) . وقد أعلنت سورية والحكومات المصرية تأسيساً للحلفاء في حربهم ضد المحور .

خلال الأشهر التسعة الأولى من الحرب ، لم يكن هنالك نشاط سياسي واسع ^(٣) ؛ فالمفوض السامي والسلطات السورية واللبنانية عاصروا أنفسهم في اجراء اصلاح الادارى والرقابة المالية والاقتصادية ، واهتموا بتأمين تمويل الطاعام وملاحقة المحتكرين ومصادرة كل ما يمكن أن يفيد الجيش ^(٤) . أما بالنسبة للأمور الخارجية ، فقد تمت ازالة مصدر داءم للقلق الفرنسي ، وذلك بإبرام الاتفاق الفرنسي الانكليزي في تشرين الثاني ١٩٣٩ ، وفي آذار عام ١٩٤٠ وقع اتفاق تركي سوري للمصداقة وحسن الجوار ، ولم تلبث الأحداث أن تطورت ، فقد اتسع الهجوم الذي شنته الالمان على بولونية حتى شمل غربي أوربة وشرقيها ، " بعد أن هاجمت ألمانيا البلاد المنخفضة وفرنسا والنرويج " ^(٥) .

(١) - غالب العياشي - الايضاحات السياسية ص ٤٦٠ .

(٢) - Hourani, OP. - Cit., P. 230 .

(٣) - Ibid., P. 231 .

(٤) - حنا خباز - فارس الخوري ، حياته وعصره ، ص ١٠٨ .

(٥) - د . أحمد طربين - تاريخ المشرق ص ٥٨١ .

وفي شهر تموز عام ١٩٤٠ ، كانت الجيوش الفرنسية قد استسلمت للألمان الذين احتلوا أكثر من نصف أراضي فرنسا ، وتشكلت في فرنسا حكومة جديدة عرفت بـ (حكومة فيشي) ، وترأسها المارشال (بيتان)^(١) . وعلى اثر انهيار فرنسا ، كان هنالك شك من الموقف الذي ستخذه في سورية ولبنان ، حيث حمل الجنرال (ميهنوزر) حمل الجنرال ويسان ، الذي استلم قيادة القوات المتحالفة في فرنسا ، وأعلن هذا بأنه لن يكون هناك أي تغيير في وضع البلدان المنتدبة ، وسيستمر الحلم الفرنسي مرتفعاً على هذه الملاد ، وستستمر فرنسا بالقيام بمهامها الانتدابية فيها .

لكن وقف فرنسا القتال ضد الألمان ، كان له أثر خطير على وضع الحلفاء في الشرق الأدنى ، وسبب قلقاً للحكومة البريطانية^(٢) . لذلك أصدرت الخارجية البريطانية في بداية تموز ١٩٤٠ بياناً ، أكدت فيه أنها لن تسمح بوقوع سورية ولبنان تحت سيطرة معادية ، أو أن تستخدم قاعدة للمهاجمات على البلدان التي لبريطانيا معها علاقات للدفاع عنها ، واحتفظت بريطانيا لنفسها بحرية التصرف اذا رأت الحاجة الى ذلك .

وفي مطلع عام ١٩٤١ طانت البلاد السورية أزمة شديدة ، وأضربت احتجاجاً على السياسة الاستعمارية المتبعة فيها^(٣) ، وعلى ندرة المواد الغذائية ، التي سارع التجار لاختفائها وفشلت السلطات بمقاومة المحتكرين والمتنفعين ، الى جانب سوء أوضاعها ، الذي نتج بسبب انخفاض الفرنك الفرنسي انخفاضاً كبيراً عام ١٩٤٠ ، لمعادلة في تلك الفترة مع الاسترليني^(٤) . وكانت سورية محرومة من التجارة مع الاقطار المحيطة بها وخاصة التابعة للاسترليني .

(١) - علي رضا - المصدر السابق ، ص ٤٥٦ .

(٢) - Hourani, OP. Cit., P. 232 .

(٣) - Ibid., P. 235. ، وللاطلاع على الضائقة التي مرت بها سورية بسبب دخول

جيوش فرنسا الحرة ، والجيوش البريطانية ، يمكن العودة للجريدة الرسمية العدد

(٧) ١٩ شباط عام ١٩٤٢ ص ١٦٢ .

(٤) - د . صلاح الحقاد - المصدر السابق ص ٤٣ .

واستغل الوطنيون هذه الظروف الحرجة ، بزعماء شكري القوتلي ، الذي قاد النضال
الوطني ، فجمع المصفوف المتفرقة ، ودعا الى اعادة الاوضاع الشرعية وانها " الاسكاف الاستثنائية ،
والافراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين " (١) . محولا بذلك الاضطرابات الى حركة
سياسية . وأصدر في آذار عام ١٩٤١ بيانا ، أكد فيه أن الحكم الفرنسي لم يبق له مبرر ،
لأن الاساس القانوني لوجوده لم يعد موجودا ، طالما أن جمعية الأمم أوثقت أعمالها (٢) .
كما شجب في هذا البيان حكومة المديرين بزعماء يمين الخطيب ، واعتبرها جماعة لا تسج مشاء
مع مشاعر عامة الشعب ، وطالب بتشكيل الحكومة الوطنية فورا . ونتيجة استمرار الاضطرابات ،
اضطرت حكومة المديرين الى تقديم استقالتها (٣) .

في آخر كانون الاول عام ١٩٤٠ ، كان المفوض السامي (دانثر) قد حل في سورية
ولبنان قائدا عاما ، محل المفوض السامي المعين (كياب) ، الذي مات قبل استلام منصبه ،
على اثر اسقاط طائرت في البحر المتوسط (٤) . وكان قد أصبح الاتجاه الفرنسي في كل من
سورية ولبنان مناوئا تماما للبريطانيين ، وموئدا لحكومة فيشي الموالية للألمان (٥) .

وبنتيجة الاضطرابات التي عصت المدن السورية ، اضطر المفوض السامي للتفاوض
مع شكري القوتلي ، لتشكيل حكومة أكثر تمثيلا للشعب ، الا أن المفاوضات توقفت بينما
استمرت الاضطرابات ، لذلك أصدر المفوض السامي قرارا في ٢ نيسان عام ١٩٤١ ، بتنظيم
السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، وآخر بتميين خالد المظم رئيسا للحكومة السورية ،
بعد أن استقالت حكومة المديرين . كما قرر انشاء مجلس استشاري يكون للملويين والدروز
فيه ممثلون ، مع الاحتفاظ بنظامهم الخاص ، وأسند سن القوانين الى مجلس شوري يساعد
الحكومة في هذه المهمة (٦) .

(١) - الارمازي - المصدر السابق ص ١٢٠ .

(٢) - حنا خباز - المصدر السابق ص ١٠٨ .

(٣) - Hourani, OP., Cit., P. 235 .

(٤) - Ibid . , P. 232 .

(٥) - وجيه الحفار - المصدر السابق ص ١٨٦ .

(٦) - الارمازي - المصدر السابق ص ١٢٠ ، وانظر أيضا

وفي عهد حكومة خالد العظم ، أوائل حزيران عام ١٩٤١ ، دخلت الجيوش البريطانية ترافقها جيوش (فرنسا الحرة)^(١) الى سورية ، لانها احتلت حكومة فيشي الموالية للألمان ، واعادة السيطرة الفرنسية ، وذلك خوفاً " من نزول الألمان في سورية ولبنان " ^(٢) ، مستغلين الوجود الفرنسي الموالي لهم . وقد حارب الفيشيون الجيوش البريطانية والدخولية عين دخولها الى سورية مدة تفوق الاربعين يوماً . وانتهى الهجوم في النصف الاول من شهر تموز عام ١٩٤١ . ومنذ ذلك الوقت بدأت القرارات تصدر عن المندوبية العامة لفرنسا الحرة في الشرق ^(٣) .

ومع بداية حكم فرنسا الحرة ، جرت بعض التطورات في الاوضاع السورية ، حيث نشر بعد مدة الجنرال " كاترو " ، المفوض السامي لفرنسا الحرة قراراً في ٨ حزيران عام ١٩٤١ ، أعلن فيه باسم زعيمها ديفول ، انها الانتداب واستقلال سورية ، وذلك ليستميل السوريين الى جانبه ، ويبعدهم عن التأثير البريطاني ، حيث كان يخشى من الاطماع البريطانية في سورية . بعد ذلك شهدت سورية عدة تغييرات وزارية نتيجة للأحداث غير المسبقة فيها ؛ ففي ١٢ أيلول عام ١٩٤١ عين الجنرال كاترو ، الشيخ تاج الدين الحسيني رئيساً للجمهورية السورية الثالثة ^(٤) ، وذلك بعد أن استدمي من محل اقامته في فرنسا . وقد أذاع السفير البريطاني (مايلز لمسون) في القاهرة ، بياناً ذكر فيه تأييد بريطانيا لاستقلال سورية المعلن ، ووافقت الحكومة البريطانية على سياسة فرنسا الحرة في سورية ولبنان ، ومنحت اعترافها الرسمي للدولتين المستقلتين حديثاً ، على شكل رسائل تهنئة أرسلها الملك (جون السادس) ، الى الرئيس السوري في ٢٧ تشرين الاول عام ١٩٤١

(١) - علي رضا - المصدر السابق ص ٤٦٨ ، هذا وقد ذكر خالد العظم في مذكراته أن حوادث عام ١٩٤١ ، لم تكن ناشئة عن التعطش الى الحياة الدستورية ، وانما عن سوء ادارة الحكومة المحلية التي تدمر منها الناس تدمراً ، استطاع رجال الكتلة الوطنية استثماره وجعله حركة وطنية خالد العظم ح ١ ص ٢٠٦ مذكرات ان اسم فرنسا الحرة أطلق على الحكومة الفرنسية في المنفى ، وكان يرأسها الجنرال " ديفول " ج ١ - ص ٢٠٦ .

(٢) - د . أحمد طربين - تاريخ المشرق ص ٥٩٨ .

(٣) - الجريدة الرسمية - العدد (١٩) ١٤ أيار عام ١٩٤٢ ، ص ٣٣ .

(٤) - الارمازي - المصدر السابق ص ١٣٢ .

واللبناني في ٢٦ كانون الاول عام ١٩٤١ . وفي شباط عام ١٩٤٢ ، عين الجنرال (ادوارد سيمز) ، كأول وزير بريطاني في جمهوريتي سورية ولبنان ،^(١) الأمر الذي جعل فرنسا الحرة لا تترشح للضمان البريطاني . فاضطرت بريطانيا الى التأكيد على لسان وزير دولتها في الشرق الاوسط (لتلتون) ، ليدخل في ٧ آب عام ١٩٤١ ، بأنه ليس لانكلترا مصلحة في سورية ولبنان .^(٢)

كما أعلنت الولايات المتحدة في بيان رسمي في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤١ ، على لسان وزير خارجيتها (كوردل هول) عن موقفها المتحفظ الذي يتضمن عطفها وشعبها على أماني الشعبين ، السوري واللبناني ، في التمتع بحقوق السيادة التامة . وكانت الحكومة الامريكية تأمل أنه بمجرد أن تسمح الظروف الدولية ، سوف تعترف باستقلال سورية ولبنان ، اعترافا رسميا . وفي تشرين الاول عام ١٩٤٢ ، عين المستر (جورج وادسورث) قنصلا عاما أمريكيا ، ومبعوثا دبلوماسيا لدى الحكومتين ، السورية واللبنانية ،^(٣) كذلك اعترضت المملكة العربية السعودية باستقلال سورية فقط ، في حين أن مصر اعترضت باستقلال الدولة السورية ، ولكن ليس بشكلها الحاضر ، ولم تعترف الدول العربية الأخرى باستقلال البلدين ، مفضلة أن يكتسب شكل الاستقلال ، مزيدا من الحقيقة من خلال تأسيس الحكومة الدستورية .^(٤)

وفي ١٦ أيلول ١٩٤١ ، عهد رئيس الجمهورية الى السيد حسن الحكيم بتشكيل الوزارة ، وقبل تأليف الوزارة ، صدرت ثلاثة مراسيم اشتراعية :^(٥)

الاول - يُغول مجلس الوزراء حق التشريع واصدار مراسيم اشتراعية لها قوة القانون ، ويمين كيفية نشر القوانين ، واعادة النظر فيها .

الثاني - يحدد مسوولية الوزراء مجتمعين ومنفردين تجاه مقام رئاسة الجمهورية .

الثالث - يقضي بأن لا يتجاوز عدد الوزراء العشرة .

(١) - Hourani, OP. Cit., P. 252 .

(٢) - الارمازي - المصدر نفسه ص ١٢٨ .

(٣) - Hourani, OP. Cit., P. 253 .

(٤) - Ibid., P. 253.

(٥) - انظر الجريدة الرسمية العدد (١) ٨ كانون الثاني عام ١٩٤٢ ص ٧ ، وانظر وبسبب الحفاز المصدر السابق ص ١٨٨ .

ومن الواضح ، أن هذه المراسيم التشريعية ، استُمدت لتحتل محل النصوص الدستورية ، وذلك خلال المدة التي تبقى فيها احكام الدستور مغلطة بقرار من المفوض السامي ، وحتى تعود الحياة النيابية .

وقد أعلن الجنرال كاترو في ٢٧ أيلول عام ١٩٤١ ، أن سورية تتمتع بالحقوق والمزايا التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة ، وأن هذه الحقوق والمميزات لا تخضع للقيود التي تفرضها حالة الحرب الراهنة ، وأمن البلاد السورية ، وسلامة الجيوش المتحالفة ، كما ذكر بأن سورية وحدة لا تتجزأ من الوجهة السياسية والجغرافية . (١)

وعلى الرغم من اعلان فرنسا الحرة ، واستقلال سورية ولبنان ، فانها لم تكن متعجلة في اعادة الحياة الدستورية اليهما ، وأونقل السلطات الى حكومتيهما ، وفي آب عام ١٩٤٢ ، أعلن الجنرال ديفول في خطاب ألقاه خلال زيارته للبلدين ، أن الانتخبات لا يمكن عقدها بعد ، والتقدم الوحيد الذي تم ، هو اصدار مراسيم في شباط عام ١٩٤٢ ، بادماج جبل الدروز ومقاطعة العلويين في الدولة السورية ، وفي الوقت نفسه تخضعان لنظام اداري ومالي خاص ، شبيبه بالنظام الذي كان موجودا من ١٩٣٦ - ١٩٣٩ . (٢)

لم تستمر حكومة حسن الحكيم طويلا ، فقد أقيل من وزارته في ١٨ نيسان عام ١٩٤٢ ، بعد أن نشب الخلاف بينه وبين رئيس الجمهورية تاج الدين الحسني ، وتبادل الاتهام (٣) . بعد ذلك ألف حسني البرازي الوزارة بناء على المرسوم رقم ٣٩٤ تاريخ ١٨ نيسان عام ١٩٤٢ . (٤) وبقي في الحكم حتى كانون الثاني ١٩٤٣ ، وكان قد انضم اليها خليل مردم بك ، وزيراً للمعارف في ١ تموز ١٩٤٢ . ولكن لم يلبث أن وقع الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس حكومته ، وتكرر تبادل التهم بينهما ، وانتهت هذه الوزارة بالاستقالة . (٥)

وفي ٨ كانون الثاني ١٩٤٣ ، عهد الى جميل الاشفي بتشكيل الوزارة بناء على المرسوم رقم ٢ . (٦)

(١) - الارنازي - المصدر السابق - ص ١٣٤ .

(٢) - Hourani, OP. Cit., P. 253 .

(٣) - للاطلاع على تفاصيل الحشاك بين الشيخ تاج وروءساء حكومته ، انظر وجيه الحفار - المصدر السابق ص ١٨٩ .

(٤) - الجريدة الرسمية - العدد (١٦) ٢٣ نيسان عام ١٩٤٢ ص ٤٧٥ .

(٥) - محمد هزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة ج ٢ ص ٩٥ . ويذكر دروزة في كتابه هذا ، أن سبب تغير الوزارات كان من تصرفات ومداخلات فرنسية معقدة وخاصة بسبب ادارة الاعاشة ومصاعبها .

(٦) - الجريدة الرسمية - العدد (١١) ١٤ كانون الثاني عام ١٩٤٣ ص ٣٤ .

وفي بداية عهده توفي الشيخ تاج الدين الحسني بتاريخ ١٧ كانون الثاني عام ١٩٤٣ ، فأصدر مجلس الوزراء مرسوماً اشتراعياً ، منح فيه نفسه مهام السلطة التنفيذية بالوكالة ، لممارسة الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية .

بقيت وزارة الألفي على رأس الحكم حتى يوم ٢٥ آذار عام ١٩٤٣ ، ولم يكن لهذه التدابير الوزارية أهمية تذكر ، فالنشل في استعادة الحكم الدستور ، زاد من السخط الذي ساد سورية ، بسبب الطريقة التي أعلن فيها الاستقلال ، فقد انتقدت الأساليب الإدارية لموظفي فرنسا الحرة ، ونما الاعتقاد بأن سورية ولبنان لم تتألا شيئاً من الاستقلال ، وشارك في هذا الاعتقاد ، السياسيون والمواطنون الحاديون ، الذين شجبوا عقم الإدارة الفرنسية ، وقلة جدواها .^(١) كما أن الفترة التي حكم فيها الشيخ تاج تميزت بـ "الضغط على الحريات العامة والخاصة" ،^(٢) إلى جانب ميوله الانتدابية لفرنسا ، التي مكنت رجال الانتداب من أن تكون لهم الكلمة الأولى والأخيرة . كما أخذت حركة الصحف الوطنية ، وانتشرت الصحف التي تعمل لصالح الحكومة وتشويه الحياة الاستقلالية .^(٣) فالفترة التي أمضاها تاج الدين الحسني من عام ١٩٢٨ - ١٩٤٣ ، " كان أمره بين اثنين : إما رئيس للحكومة ، وهو في واد والشعب في واد ، وإما معزول مقيم في باريس بعيداً عن وطنه وأهل بلده " .^(٤) بعد أن قوى أمل بريطانيا بالنصر ، بدأت في أوائل عام ١٩٤٢ ، تمارس ضغطاً على حليفتها فرنسا ، لاعادة الحياة النيابية في سورية ، وأن تُسلم الحكومة التي ستنشق عن المجلس النيابي صلاحياتها تدريجياً .

ورغم تسويق الفرنسيين ، إلا أن اللجنة الفرنسية لم تجد مناصاً من الموافقة على إجراء

Hourani, OP. Cit., P. 254 .

-(١)

-(٢) وجيه الحفار - المصدر السابق ص ١٩١ .

-(٣) شمس الدين الرفاعي - تاريخ الصحافة السورية ج ٢ ص ١٥٤ .

-(٤) خالد المظم - مذكرات ج ٢ ص ٢٤٣ . وأيد خالد المظم في هذا الرأي ، شمس الدين

الرفاعي ، في كتابه السابق ص ١٥٤ .

انتخابات حرة في سورية ولبنان ، وأعلنت هذا في ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٤٣ .

وفي ٢٥ آذار عام ١٩٤٣ ، أصدر الجنرال كاترو سلسلة قرارات ، قضت بإعادة النظام الدستوري في سورية ، وتنظيم السلطات العامة في فترة الانتقال ، وسمي عطا الأيوبي رئيساً للدولة والحكومة للمرة الثانية ^(١) . وذكر الجنرال كاترو في بيان ، أن مجمل الأحكام التي اتخذها ترمي إلى غاية أساسية ، وهي حل المعضلة الدستورية بطريقة ديمقراطية لا تحيز فيها ، وقال بأن الحكومة التي ستشرف على الانتخابات يجب أن لا يكون لها صبغة سياسية ^(٢) .

وكانت فرنسا قد مهدت لإعادة الحياة الدستورية ، على لسان المسيو (هيلو) الذي انتدبه الجنرال كاترو مكانه أثناء غيابه في شمال أفريقية ، فعرف هذا على أن فرنسا تحتفظ القيام بمهمتها التاريخية ، والاحتفاظ بمركزها في سورية ولبنان ^(٣) .

انتخابات عام ١٩٤٣ :

دعيت البلاد لإجراء انتخابات نيابية بناءً على المرسوم رقم ٣٦٧ تاريخ ٢١ حزيران ١٩٤٣ ^(٤) . فجرت الانتخابات في جوجديد ، شعر السوريون من خلاله أن الاستقلال التام ^(١) - كان عطا الأيوبي قد شكل وزارته الأولى قبيل قيام معاهدة عام ١٩٣٦ ، واستلام الوطنيين الحكم ، وكانت وزارته انتقالية أيضاً ، ريثما تجري الانتخابات ويتم تأليف حكومة دستورية تتولى الصلاحيات .

وقد تألفت وزارة عطا الأيوبي في ٢٥ آذار عام ١٩٤٣ من :

عطا الأيوبي	لرئاسة الدولة والحكومة
الأمير مصطفى الشهابي	المالية والاقتصاد الوطني والأعاشة
فيضي الأتاسي	للمعارض والمعدلية والشؤون الاجتماعية
نعميم الأنطاكي	للخارجية والأشغال العامة

(٢) - الأرمنازي - المصدر السابق ص ١٣٨ .

(٣) - Ziadeh, Nicola , " Syria and Lebanon " N.Y. , 1957 , P. 72 .

(٤) - حسن الحكيم - مذكراتي ج ٢ ص ١٨٥ ، وانظر حول الانتخابات ، الجريدة الرسمية العدد (٢٤) تاريخ ٢٤ حزيران عام ١٩٤٣ .

قد أصبح قريبا ، فتمت انتخابات الدرجة الاولى في ١١ تموز ١٩٤٣ ، وتمت انتخابات الدرجة الثانية في ٢٦ تموز من العام نفسه ، واختار السوريون نوابهم ليقوموا بالمهمة العظيمة وهي " انشاء اوضاع الدولة الجديدة الاستقلالية ، واقامة النظم الحرة الديمقراطية ، وتوجيه الأمة الى الغايات الرفيعة التي تقدر المصلحة العامة ، وتعزز شعور الدولة ، وحرمة القانون ، ورقابة النظام وكرامة الانسان " (١) .

بلغ عدد نواب هذا المجلس (١٢٤) نائبا ، وفي الوقت الذي كانت تتم فيه العملية الانتخابية في السابق ، في جو من التوتر والصراع ، وصل الى حد القتل ووقوع الضحايا عام ١٩٣٢ (٢) ، نرى أنه في عام ١٩٤٣ ، لم يقع في المدن السورية ما يصح أن يسمى معركة انتخابية ، فقد اتجه الناخبون الى انتخاب الوطنيين بصورة عامة ، ويظهر نتائج الانتخابات ، اتضح فوز الوطنيين بأغلبية الاصوات (٣) الا أن هؤلاء لم يتقدموا الى الانتخابات على أساس اشخاصهم ، ولا على أساس انتمائهم لحزب كما حدث عام ١٩٣٦ ، لأن الكتلة الوطنية ، كهيئة رسمية ، لم تكن قائمة في ظروف الانتخابات ، بل انها كانت منحللة عمليا دون أن تسلم ذلك (٤) .

وأغلب الظن أن الوطنيين لم يرغبوا في دخول معركة الانتخابات على أساس أحزاب ، حتى لا يثيروا الشعور العام ، بعد أن كره الشعب التكتلات الحزبية ، وما جرته من ويلات على البلاد أضعفتها ، وأضعفت موقفها أمام السلطة الفرنسية .

(١) - الارمازي - المصدر السابق ص ١٣٩ .

(٢) - انظر لمزيد من المعلومات ، الفصل المتعلق بالعملية الانتخابية من هذا البحث .

(٣) - الجريدة الرسمية - ملحق العدد (٣٠) ٧ آب عام ١٩٤٣ ص ٨١١ - ٨١٢ . يمكن العودة الى هذا الحد للاطلاع على أسماء نواب مجلس ١٩٤٣ .

(٤) - محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة ، ج ٢ ، ص ٩٦ . وانظر

حول ذلك حرب فرزات - المصدر السابق . ص ٢٠٦ .

المجلس النيابي عام ١٩٤٣ ، والسلطات الجديدة لحظ الحظ العهد الاستقلالي :

يسجل المجلس النيابي عام ١٩٤٣ ، مرحلة جديدة في الحياة الدستورية لسورية ؛
ففيه تجلّت مظاهر الاستقلال ، واتضحت معالم الشخصية القومية للنواب ~~السوريين~~ ،
فغلبت على كثير من المناقشات ، وهذا ما سيتضح من خلال الايجاز الآتي من هذا المجلس .
ففي ٨ تموز ١٩٤٣ ، وبناءً على النص رقم ٥٥٤ ،^(١) افتتح المجلس النيابي
في ١٧ آب عام ١٩٤٣ ، وحضره ممثلون من فرنسا وبريطانيا وأمريكا ، وحضره ممثلو الدول
العربية ، مصر والعراق والحجاز ، وقد رحب رئيس المجلس بوجودهم .
وفي تلك الجلسة تم انتخاب فارس الخوري رئيساً للمجلس ، كما انتخب شكرى الملقوطي
رئيساً للجمهورية السورية بأغلبية (١١٨) صوتاً من أصل (١٢٤) صوتاً .^(٢)
وصدر المرسوم رقم ١ في ١٦ آب عام ١٩٤٣ ، كلف بموجبه سعد الله الجابري
بتشكيل الوزارة ،^(٣) وكان الأمل المقصود عليها كبيراً ، وذلك لتتسلم الصلاحيات التي
كان يجب أن تتسلمها سورية من فرنسا وهي :^(٤)
حصر حق التشريع بالحكومة السورية ، تسليم الجمارك ، ربط دوائر الأمن من الصمام

-
- (١) - الجريدة الرسمية - العدد (٣١) ١٢ آب ١٩٤٣ .
 - (٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى ١٧ آب ١٩٤٣ .
 - (٣) - الجريدة الرسمية - العدد (٣٣) ٢٦ آب عام ١٩٤٣ ص ٩٥٦ .
- وقد تشكلت وزارة سعد الله الجابري على النحو التالي :
- | | |
|------------------|--------------------------------|
| سعد الله الجابري | رئيس الوزارة |
| جميل مردم بك | وزيراً للشؤون الخارجية |
| لطفي الحفـار | وزيراً الداخلية |
| نصوح البخاري | وزيراً للمعارف والدفاع الوطني |
| خالد العظم | وزيراً للمالية |
| مظهر رسلان | وزيراً للاشغال العامة والافاشة |
| توفيق شامية | وزيراً للزراعة والتجارة |
- (٤) - الارماني - المصدر السابق ص ١٣٥ .

الخاء وظائف المستشارين ، وجعلهم أقل عدد ممكن ، وتحديد صلاحياتهم الفنية ،
الخاء وظائف ضباط الاستخبارات ، وربط مصلحة المشائر ومراقبة الصحف ، وتمثيل
الحكومة السورية في قضايا الحدود ، ومراقبة الشركات ذوات الامتياز ، ومخالفات
الاعاشة ، واستثمار السكة الحجازية ، التي هي وقف اسلامي ، واستعادة ادمرة الخط
المذكور .

وتقدمت وزارة الجاهري ببيان أعدته الى المجلس النيابي ، أشارت فيه الى
الظروف التي اجتاحت البلاد ، وإلى مهمتها في الحكم والواجبات المترتبة عليها
لخدمة الوطن .

وكان من أبرز التحولات الاستقلالية التي شهدتها مجلس ١٩٤٣ ، موقفه من
قضية المادة (١١٦) ، التي أطلق عليها اسم (غول الدستور) ، وأساساً أخرى متعددة
دلت على أن هذه المادة التي أضافها المفوض السامي للدستور ، الذي وضعته الجمعية
التأسيسية عام (١٩٢٨) ، كانت بمثابة السيف المسلط على بقية مواد الدستور .
فمنذ بداية قيام المجلس ، طالب النائب اكرم الحوراني ، النواب ورئيس الجمهورية
أن يؤدوايمين الاخلاص على دستور عام ١٩٢٨ ، لا على دستور عام ١٩٣٠ ، الذي
طرأت عليه بعض التعديلات بقرار من المفوض السامي ، وقال : " تشكنا بالدستور
الاول وحلفنا اليمين على أساسه ، هو نقطة ابتداء في توجيهنا وعطنا القومي " . (١)
ورغم تأجيل حلف اليمين الى ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٤٤ ، على دستور ١٩٢٨ ، إلا أن
جلسات المجلس شهدت مواقف وطنية ، دلت على عمق النضج السياسي ، والشعور
الاستقلالي ، الذي طغى على كل ما عداه من القضايا ، وأكد النائب (ميخائيل ليلان)
على ذلك حين قال : " نحن لم نأت الى هذا المجلس للمناقشة بالموازنة والقوانين —
التي تعرض علينا . . ان مناقشة القوانين هي من الاهمية بالدرجة الثالثة أو الرابعة

(١) — محاضر جلسات البرلمان — الجلسة الثانية ١٩ آب عام ١٩٤٣ ص ١٣ .

فنحن أتيننا هذا المكان لنرعى الاستقلال الذي هدرنا من أجله دماءنا ودماء أبنائنا" (١).

ومن المفيد أن نذكر، أن عودة البحث في قضية المادة (١١٦) في المجلس النيابي السوري، كان مرده إلى الأحداث التي شهدتها لبنان، إثر اقدام بشارة الخوري ورياض الصلح، والعديد من النواب على تعديل الدستور اللبناني، وقبض السلطات الفرنسية عليهم وايداعهم السجن، فقد أثارت هذه الأحداث غضب النواب السوريين حتى أصبحت شغلهم الشاغل، واتضح الاتجاه القوي لديهم نحو الوحدة العربية، والشعور بالآمال والألام الموحدة. ومن مطالعة وقائع الجلسة التاريخية الهامة التي جرت في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ في المجلس النيابي، يمكن بوضوح ملاحظة ذلك، فقد أحس النواب السوريون أن مشكلة لبنان هي مشكلتهم، وطالب النائب العظم المجلس باعطاء قرار بزوال المادة (١١٦) المفقوتة، والمتطفلة، التي قيدت حرية السوريين زمنا طويلا... أما النائب ناظم القدسي، فقد اعتبر أن لبنان في وضع دستوري يشابه الوضع السوري.

وبناء على المواقف السابقة، طرح نائب دمشق أحمد الشرباتي ضرورة البحث في القضية السياسية الهامة التي تسيطر في ذلك الوقت، وهي القضية التي تناولتها لجنة التحرير الفرنسية، وذكرتها الصحف والأذاعات الفرنسية، بمناسبة أزمة لبنان، وتحدثت عن: (انسجام الانتداب مع الاستقلال الموعود به). وتساءل النائب الشرباتي عن المادة (١١٦) هل هي موجودة أم غير موجودة (٢) كما قُدِّم للمجلس نصا للتصويت عليه، جاء فيه:

"المجلس النيابي يطلب من الحكومة السورية بأن تقوم بحمل حازم لاستلام الصلاحيات والسلطات كاملة حالا، وذلك عملا بنصوص مجموع مواد الدستور السوري الحاتة والخمس عشرة، لتتوفر على إدارة بلادنا بأنفسنا ولنتمكن من المساهمة، مساهمة واسعة إلى جانب الحلفاء".

ولكي يصبح الناء المادة (١١٦) قانونيا، ذكر أكرم الحوراني بأنه "من الجائز

-----*

- (١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة التاسعة ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ص ٣٤١
- (٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الحادية عشر ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ ص ٣٨٩

أن نحلف اليمين على دستورنا الحقيقي المتكون من مائة وخمسة عشرة مادة فقط ، دون أن نمتثل بوجود هذه المادة فتتعد ساقطة لاغية " (١)

وبعد سماع خطاب النواب الوطنية على مدى جلسات مختلفة ، حول المادة (١١٦) ورفضهم لوجودها ، خطب وزير الخارجية جميل مردم بك أمام المجلس ، معلقاً على موقف الحكومة من هذه المادة ، وما ذكره : " ولما أقدمنا على ممارسة الحقوق الدستورية في هذا العهد ، نعتبر هذه المادة صدرت عن جانب واحد وهو الجانب الفرنسي ، وإن البلاد في جميع أحوالها لم تعتبر هذه المادة أبداً ، وهي غير مقيدة بها " (٢) .
ثم طلب رئيس الوزراء من المجلس أن يهيئ نسخة من الدستور محتوية على المسودات التي قبلت في الماضي ، ويجرى المجلس على تطبيقها ، وأن يتم حلف اليمين على هذا الأساس .

وقد وافق المجلس النيابي بالاجماع في هذه الجلسة على تقرير لجنة الشؤون الخارجية في المجلس ، المقدم من رئيسها عدنان الاتاسي في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ وهو : " رأت اللجنة أن القيود المفروضة على الدستور باسم المادة (١١٦) ، والتي لم يقرها المجلس التأسيسي ، غير موجودة في صلب الدستور السوري ، بل هي عبارة عن تحفظ وحيد الطرف غير ملزم للجانب السوري ، ولا يدخل في يمين الاخلاص للدستور . ولما كان من الضروري تنفيذ نصوص الدستور بتمامه في هذا العهد الاستقلالي ، فاللجنة تقترح على المجلس الكريم أن يقرر عقد جلسة خاصة يعينها رئيس المجلس في أقرب وقت ، ويدعى اليها فخامة رئيس الجمهورية ، ليتفضل والنواب بحلف يمين الاخلاص وفقاً للمادة (٤٦) من الدستور ، المتكون من مائة وخمسة عشر مادة ، ودمتم " .

هذا وقد أقسم رئيس الجمهورية والنواب في مطلع عام ١٩٤٤ على الدستور خلواً من

(٣)

المادة (١١٦) .

- (١) - المصدر نفسه - الجلسة الثانية عشر ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ص ٤٠١ .
- (٢) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية عشر ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٣ ص ٤٠٨ - ٤١٠ .
- (٣) - الارمنازي - المصدر السابق ص ٨٢ .

وكان من مظاهر الاستقلال، أنه أبان استلام وزارة سعد الله الجابري للوزارة ،
اهتمت حكومته بتسليم الصلاحيات من الفرنسيين ، وجرت مفاوضات مختلفة بين الطرفين ،
ومنذ البداية مارس المجلس النيابي صلاحياته ، في مراقبة الوزارة والاشراف على أعمالها ؛
فقد طلب النائب نسيب البكري أن يسمع المجلس كلمة من الحكومة حول المفاوضات
التي بدأت بها مع المراجع المختصة ، وقال : " مؤكدا بداية المرحلة الاستقلالية :
" لا أقول المفوض السامي ، لأننا لم نعترف بالانتداب ، ونحن مستقلون ، بل نقول
مع السفير أو السفراء " .^(١) كما تسأل النائب ناظم القدسي ، كيف يمكن أن تمضي سنتان
بعد اعلان الاستقلال عام ١٩٤١ ، والحكومة السورية السابقة لم تتسلم شيئا مما يسمى
صلاحيات ، وأكد أن الحكومة الدستورية الحالية يدعوها واجبها القومي ، كما يدعو
النواب ، الى استلامها الصلاحيات بأي طريقة كانت ، وممارستها بالفعل .

وقد أجاب وزير الخارجية في خطابه أمام المجلس على أسئلة النواب ، بأن الحكومة
بدأت ممارسة صلاحياتها الخارجية ، وذلك عندما دعت لمشاورة الوحدة العربية^{١٩٤٢}
وقال : " ذهبنا بمحض ارادتنا وسجلنا صفحة في تاريخ الاستقلال الحقيقي " .^(٢) ويقصد
بدون انتظار الأذن من فرنسا ، وكانت قد جرت مفاوضات الوحدة العربية في مصر مع رئيس
وزرائها مصطفى النحاس ، والتي أسفرت عن تأسيس جامعة الدول العربية .^(٣)

كما أن المفاوضات السورية اللبنانية الفرنسية ، التي تمت في دمشق ، أسفرت عن
توقيع البروتوكول الشهير في ٢٢ كانون الاول عام ١٩٤١ ، بتسليم المصالح المشتركة .^(٤)

-
- (١) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الحادية عشر ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ ص ٣٨٩
 - (٢) - المصدر نفسه - الجلسة الثانية عشر ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٣ ص ٤٠٨ . وقد صدر
مرسوم تشريعي رقم ١٤٩ تاريخ ٥ آب ١٩٤٣ ، بوضع نظام عام لوزارة الخارجية جاء في
المادة الاولى منه : " تتولى وزارة الخارجية في الجمهورية السورية الشؤون المتعلقة
بالملاقات الدولية ، والشؤون العائدة للسوريين والمصالح السورية في البلاد الأجنبية ،
حسبما تحدده القوانين والأنظمة السورية والمعاهدات الدولية والعرف والعادة
الدولية " . حول ذلك انظر الجريدة الرسمية العدد (٣١) ١٢ آب ١٩٤٣ ص ٨٣٣
 - (٣) - غالب الحياشي - المصدر السابق ، ص ٤٧٤ .
 - (٤) - بشارة الخوري - حقائق لبنانية ، ص ٦٩ .

حيث تقرر تسليم الصلاحيات التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية ، ومنها المصالح المشتركة وإدارة حصر التبغ ، والأمن العام ، والآثار ، ومراقبة الشركات ذات الامتياز (١) . وفي تشرين الاول عام ١٩٤٣ ، تم اتفاق شتورا بين سورية ولبنان من أجل الوحدة الجمركية (٢) . ومع تسليم الصلاحيات للحكومة الوطنية ، وقسم رئيس الجمهورية والنواب على دستور سورية بحواذه الحائسة والخمس عشر ، وبدء ممارسة الصلاحيات الخارجية ، بدأت سورية مرحلة دستورية جديدة من حياتها ، وذلك حين قامت على دستور سليم ، وبعيدا عن المعاهدات كما جرى في المجالس السابقة ، واستطاعت هذه المرحلة أن تتوج بجلاء القوات الاجنبية عن أراضيها في ١٧ نيسان ١٩٤٦ ، كما أمضى النواب الوطنيين في هذا المجلس مدة سنة قبل أن تنشأ بدايات المعارضة عام ١٩٤٣ ، حيث طالب بعض النواب في ٥ تشرين الاول عام ١٩٤٤ ، بإيجاد فرقة معارضة للمجلس الى جانب الفريق المويد ، وفيما بعد أصبح رشدي كينيا وناظم القدسي محور المعارضة البرلمانية حتى عام ١٩٤٩ .

وقد استطاع مجلس ١٩٤٣ والحكومة السورية في بداية حياتها الاستقلالية أن يحقق بعض الانجازات منها : (٣)

- منح العفو العام بتاريخ ٢٩ آب ١٩٤٣ ، عن جميع الجنح والمخالفات المرتكبة في الجمهورية السورية قبل تاريخ ١٧ آب ١٩٤٣ .
- احداث مدرسة زراعية ، ومركز زراعي في السليمانية بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٤٣ .
- كما نوقشت ميزانية عام ١٩٤٤ ، وتمت الموافقة عليها .
- كذلك قرر مجلس النواب السوري الخاء مناهج التعليم باللغة الفرنسية في المدارس

(١) - هنا خباز - المصدر السابق ص ١١١ .

(٢) - بشارة الخوري - حقائق لبنانية ص ٩٨ .

(٣) - انظر الجريدة الرسمية العدد (٣٤) ٢ أيلول عام ١٩٤٣ ، والعدد (٤٢) تاريخ

الابتدائية الرسمية ، والسماح بتدريس إحدى اللغتين الفرنسية أو الانكليزية في المدارس الثانوية ، واعتماد اللغة العربية وحدها في المراسلات الرسمية .

- تمت في عهد هذا المجلس بعض المخالفات الدستورية ، حيث حألفت الوزارة من ثنائية وزراء ، مع أن الدستور ينص على أن عدد الوزراء لا يجوز أن يزيد على سبعة (١) .

وفي وصف هذا المجلس ، ذكر النائب المعارض هاني السباعي ، بأن المجلس كان فرقة واحدة في تأمين الاستقلال التام ، وفي السياسة الخارجية مولكته في الحقيقة فرقتان في بقية الشؤون فقط ، وإن الاختلاف كان في الشؤون الداخلية (٢) .

* * *

(١) - محاضر جلسات البرلمان - جلسة ٢٨ آب ١٩٤٥ .

(٢) - حرب فرزات - المصدر السابق ص ٢١٢ .

الخاتمة

يتضح من الدراسة التي عرضت لها ، من المجالس النيابية في سورية ، والدور الذي كانت تقوم به ، أنه أصبح بالامكان الوصول الى مجموعة نتائج واكبت الحياة الدستورية فسي سورية . فبعد العودة الى بدايات هذه الحياة الدستورية اتضح مشاركة النواب العرب ، ومن بينهم السوريون في مجلس المبعوثان العثماني ، متفاعلين مع الأحداث ومفعلين بها في الدفاع عن الحقوق العربية في أي قطر من الوطن العربي ، وبعد أن نالت سورية باستقلالها إبان الحكم العربي الفيصلي ٨ آذار ١٩٢٠ ، وأعلنت عن قيام المؤتمر السوري ، كان هذا بمثابة مجلس نيابي ، تولى أمور البلاد في مرحلة عصيبة ، وكان مشيراً حراً ، يعود اليه الفضل في وضع أول دستور لسورية وإن لم تكتمل خطاه ، فانه بقي أساساً عاد اليه واضع دستور أول مجلس تأسيسي عام ١٩٢٨ ، واستمر بعد ذلك دستورا للبلاد .

ولما قامت المجالس التمثيلية والاستشارية ، لعبت نفس الدور التشريعي ، فشملت اهتماماتها مناهي حياة المواطن وجوانبها ، واهتمت بالحياة الاقتصادية وخاصة الزراعة ، وناقشت ضرائبها ، كما بحثت موضوعات هامة ، كالمحاكم المخططة الذي تنوى الدولة المنتدبه انشاءها^(١) وموضوع المشائير، ان اهتمت تلك المجالس بما تدفعه من ضريبة التعداد وغيرها^(٢) وظل الأمر على هذا النحو الى أن قام المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ .

ان أبرز النتائج التي يمكن استخلاصها من أدوار المجالس النيابية التي عاصرتها سورية حتى عام ١٩٤٣ ، تتمثل فيما يلي :

- ١- كان قيام المجالس النيابية في سورية في الفترة ما بين ١٩٢٨ - ١٩٤٣ ، نتيجة حتمية للأوضاع السياسية بالدرجة الأولى ، فإذ كانت فرنسا قد اضطرت بحكم نصوص الانتداب لمعقد انتخابات أسفرت عن مجلس نيابي ، يصادق على معاهدة أو اتفاقية صداقة وتحالف ، فان المحرك الرئيسي لها شعور فرنسا بأن الاتفاقات التي تمقدها الحكومات بمعزل عن المجالس النيابية مآلها الفشل وهذا ما أثبتته تجاربها . ولما

(١) - جريدة الحاصمة - العدد (٢٦٠) نقلا من مذكرات المجلس التمثيلي ١٢ تشرين الثاني

عام ١٩٢٣ ص ٥٣ .

(٢) - المصدر السابق - جلسة ١١ كانون الاول عام ١٩٢٣ ص ١٨٧ .

كان هدفها من تلك المعاهدات افرار الانتداب في قالب المعاهدة ، فقد نجحت الضغوط الوطنية في رفضها في عام ١٩٣٣ ، وفي الاصرار على معاهدة عام ١٩٣٦ عند ما تراجعت فرنسا عن ابرامها ، وطالبوا بالاستقلال الناجز بدلا عنها في حبل فشل اتمامها . كما أن رغبتها في التظاهر بتأييد الحياة النيابية الدستورية في البلد الذي أوكلت اليها أمانة الحفاظ على تمامية أراضيه ، وقيادته نحو مخرج الاستقلال والنمو والتقدم كان منسباً آخر لقيام تلك المجالس النيابية .

ثم ان قيام المجالس النيابية استوجب عمق الوعي الشعبي السياسي ، وأهمية التعبير عن مطالبات الحياة الدستورية واحتياجات الوطن والمواطن ، التي عبرت عنها المجالس النيابية .

٢- استطاعت سورية بفضل وعيها لقيم الحرية والديمقراطية والتحرر قبيل الانتداب الفرنسي ، أن تمارس بوقت مبكر نسبياً تجربة الحياة الديمقراطية ، فتشكلت فيها الأحزاب السياسية التي قامت بدور فعال في اختيار ممثلي الشعب للمجالس النيابية ، وكانت أهم مبادئ تلك الأحزاب بحرصها على استقلال سورية ووحدتها مع الاقطار العربية وتكاملية أراضيتها .

٣- أحرزت المجالس النيابية السورية قصب السبق في ممارسة صلاحياتها بالرغم من كل ما كانت تواجهه من تحديات ، وخاصة في علاقاتها كهيئة تشريعية مع السلطة التنفيذية . فقد شهدت المجالس مواقف كريهة تجلّت في سحب الثقة من العديد من الوزراء ، لعدم قيامها بما أوكل اليها من مهام وطنية بالدرجة الأولى ، كما حدث عندما سحبت الثقة من وزارة حقي العظم عام ١٩٣٤ . في حين لم يسجل أي حادث تعطيل أو إيقاف للمجلس من قبل السلطة التنفيذية ، وانما كان هذا التعطيل يأتي من قبل سلطات الانتداب ، وهذا فخر لا انتقاص ، اذا قورن بما حدث في العراق مثلاً أو في مصر .

وفي هذا المعرض يقول الدكتور عبد الرحمن الكيالي ، وهو نائب وزير للمدلية والمعارف في الحكومة الوطنية ، وعضو بارز في " الكتلة الوطنية " في تقويمه للمجلس

النيابي الوطني عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ : " بالرغم من معارضة هؤلاء - مشيراً الى جماعة المعارضة في البرلمان - ومن مختلف التيارات التي كانت تندفع داخل المجلس وخارجه بتأثيرات أجنبية وغير أجنبية ، فان المجلس النيابي كان مرضياً ونشطاً ومتزناً ، وكانت الحكومة تراعي مكانته وتحافظ على هيئته " (١) .

٤- ضمت المجالس النيابية السورية نخبة من المثقفين في مجالات مختلفة وعلى رأسها الحقوقيون ، وكانت نسبة لا يستهان بها ، قد استطاعت التحقق في الأمور الدستورية وضاعتها هو في مكثها من الدفاع عن حقوق الوطن السوري ، كما وضعت دستوراً عكس معرفة واضعيه الحقيقة بالقواعد الدستورية والأصول البرلمانية ، وعبر عن أمانى البلاد وتطلعاتها في التحرر والاستقلال والوحدة مع الاقطار العربية والانتصار لقضاياها القومية ولا سيما قضية فلسطين ، كما عبر ، بقدر ما سمحت الظروف الانتدابية ، عن الحرى على مصالح أهلها ، على مختلف انتماءاتهم ، وعلى تطوّرهم في الميادين الاجتماعية والاقتصادية .

٥- حفلت جلسات المجالس النيابية بالمناقشات الحرة ، وشهدت صدامات علنية بين النواب وممثلي الحكومة ، وان لعب في بعضها العامل الشخصي دوراً ، ولكن المشاكل الوطنية كانت محور النقاش الدائم ، وكان لخالد العظم رئيس الحكومة السورية عام ١٩٤١ ، رأي مماثل في هذا الموضوع حين تحدث عن التجربة النيابية بقوله : " أثبت بأن الانتقادات المبرئة والتهجمات على القائمين بالعمل الحكومي ، والاكتثار من الخطب الرنانة ، بقصد كسب الشعبية الرخيصة ، كل ذلك هو خلاصة ما شهدته البلاد بمرارة خلال السنين التي قضتها تحت الحكم النيابي " (٢) .

وان كان البعض قد استغل من هذه المشادات بأن الدولة المنتدبة بقيت

قوية وقادرة ، بحيث حولت المجالس النيابية الى مسرح لصراعات الجماعات ، فاننا

(١) - عبدالرحمن الكيالي - المراحل ج ٤ ص ٥٢٦ .

(٢) - خالد العظم - مذكرات ج ١ ص ٢١٢ .

(٣) - حول مدى نجاح التجربة النيابية في لبنان وسورية انظر :

يجب أن لا ننكر أن القضية الوطنية كانت في أول الاعتبارات وأساسا مستند اليه فيما عرضه وطرحه النواب من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٦- أثبتت المجالس النيابية وزعم قيامها في ظل دولة منتدبة ، جدارتها وتحميدها للاستعمار الفرنسي ، ونجحت في وقف بعض القرارات المبحفة الصادرة عن السلطة المنتدبة ، وواجهتها بالشعور العدائي ، وهي تعلم أن ذلك قد يكلفها تعطيل الحياة الدستورية ، كما حدث في المجلس النيابي عام ١٩٢٨ عند رفض النواب أن تولى عليهم الارادة الفرنسية في نصوص الدستور السوري . ومجلس عام ١٩٣٢ الذي رفض المعاهدة المفروضة التي وقعتها حكومة حقي المظم معزول من رأى السلطة التشريعية ، ومجلس عام ١٩٣٦ ، الذي تحداهما وأصر على معاهدة ١٩٣٦ أو الاستقلال ، وإلى ذلك يشير الدكتور منير المجلاني ، وهو أحد أفراد المعارضة في المجلس النيابي عام ١٩٣٦ ، ان يقول : " حتى المجلس الذي انتخب في ظل الانتداب ، صوّت ضد الافرنسيين ، وفي المجلسين اللذين انتخبا بعد الجلاء كانت الروح الوطنية هي المسيطرة اجمالا " (١)

٧- استطاعت المجالس النيابية أن تحقق للشعب العربي في سورية بعض المصالح ، ورفعت من كاهله بعض الأعباء ، وفيما يلي عرض موجز لاهم تلك النواحي التي عالجها مجلس عام ١٩٣٢ ، ومجلس عام ١٩٣٦ . (٢) ولن أعرض لمجلس عام ١٩٢٨ ، لأنه على رغم قصر مدة بقاءه ، فقد أنجز مآثرته العظيمة وهي ، وضع دستور الدولة السورية . كذلك لن أعرض للنواحي السياسية فقد حظيت بنصيب وافر من الشرح في هذا البحث ، واكتفي بإبراز أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي عالجها المجلسان المذكوران . ففي مجلس عام ١٩٣٢ :

(١) - مقابلة شخصية مع الدكتور منير المجلاني ، جرت في الرياض في ٩ نيسان ١٩٨١ .

(٢) - للاطلاع على تفاصيل هذه المنجزات ، انظر القوانين والقرارات التي صدرت في الفصول السابقة من هذا البحث .

بالنسبة للزراعة ، كانت السياسة المملنة في تلك الفترة تتسم بالتحشف وضئف النفقات ، ورغم ذلك فقد جرت عدة محاولات في المجلس النيابي للتخفيف عن المزارعين منها :

- توزيع الامانات على المزارعين عام ١٩٣٣ ، وتشكيل لجنة زراعية لدراسة أوضاع المزارعين وقد تمكنت هذه اللجنة من وضع قانون مساعدة المزارعين ، وطلب المجلس من الحكومة تقديم قرض قيمته (٥٠٠) ألف ليرة سورية لمساعدة المزارعين ، كما جرى تنزيل عشرة بالمئة من أسعار عام ١٩٣٢ ، ولقد دأب لسان ديون الزراعة المتراكمة ، كذلك ارتفعت أصوات النواب في جلسات مختلفة مدافعة عن أوضاع المزارع السنيطة ومناقشة لها ، واحتجوا على إلغاء مدرسة السليمية الزراعية ، وقد أقر المجلس استمرار العمل في وضع قانون تحديد رسم الماشية ، ولكن هذه القرارات والقوانين لم تستطع حل المشاكل الزراعية ، ولم تكن كافية . وبالنسبة للتعليم ، وضع المجلس برامج للتعليم بحيث يكون فيه تعليم ليلي الى جانب التعليم النهاري ، حتى يتمكن أكبر عدد من الطلبة من متابعة تحصيلهم العلمي . ومن رئيس الجمهورية حق فتح المدارس المحلية والخصوصية لما تقدمه من نشاط في نشر التعليم ، كما وضع قانون بتعميم درجات التعليم العمومي بكل مراحله ، والمواد التي تدرس فيه . كذلك وضع قانون للمكرس ، للصحة في المدارس التجهيزية ، وقانون ينظم الاجور المدرسية ، واهتم النواب بضرورة الاتجاه الى المدارس الصناعية والزراعية لتخريج أصحاب اختصاصات يمكن الاستفادة منهم ، بدل التراكم الوظيفي الحاصل من جراء الاتجاه الكلي نحو التعليم العالي . ويبدو من القرارات السابقة أن مشكلة التدخل الفرنسي في التعليم وفرض المناهج الفرنسية لم تحل . وفي الميادين الاخرى قبل المجلس المشاريع المتعلقة بالاشغال الحامة ، كانشاء الطرق وتزفيتاتها ، ورصد مبلغا لانشاء قصر العدلية ومستشفى دير الزور . كذلك أصدر قانونا للحصول على مشاعية الاراضي المحروقة لصالح الدولة ، حتى يتم استصلاحها . ورغم الضائقة المالية ، فقد أقر المجلس النيابي الاستمرار في بناء فندق بلودان ورصدت المبالغ له .

وبما أن الواردات الجمركية كانت لا تزال تحت السيطرة الفرنسية ، فقد طالب النواب بوضع سياسة جمركية ، حفاظا على المنشآت للصناعة الوطنية ، ومنع فرنسا من السيطرة على السوق التجارية السورية .

هذا إلى أنه وُضع نظام للآثار القديمة ، بحيث تصبح ملكا للدولة ، لمنع التجارة بها ، وشجّع المجلس على تسجيل معاملات النفوس المكتومة ، بإصدار قانون عفو عن ثغلفوا ، حتى تصبح الإحصائيات السكانية صحيحة وكاملة .

كذلك احتج المجلس على الخبن الذي يلحق بسورية لعدم حصولها على أرباح معقولة من المصرف السوري ، تتناسب مع اعتمادها على مواردها ، وثار النواب على المحاكم المختلطة ، وطالبوا بإصلاح جوهرى لنظام القضاء الذى تسيطر عليه فرنسا ، دون أن يحققوا نتيجة ترجى ، وأصدر المجلس النيابي في ١٩٣٣ قرارا بتشكيل هيئة عليا للأوقاف الإسلامية ، لدراسة وتحسين أوضاعها التي تدهورت لوقوعها تحت السيطرة الفرنسية .

وفي مجلس عام ١٩٣٣ تم إصدار قانون العفو العام ، ولكنه لم يشمل كل الجرائم ، ولا شمل المبعدين السياسيين .

أما المجلس النيابي عام ١٩٣٦ ، فكان أبرز منجزاته :

— على صعيد الزراعة ، اهتم المجلس بقضايا ^{هذه} كثيرها ، وذلك لكون سورية بلدا زراعيًا ، فقد قدمت الحكومة مشاريع زراعية ، ومساعدات للمزارع لتفادي الأوضاع الزراعية المتردية ، وأقرها المجلس ، ومن هذه المشاريع ما رُصد في موازنة عام ١٩٣٨ ، المبالغ اللازمة لإنشاء مراكز زراعية ، ولمكافحة الحشرات الزراعية ، وبنيت عمادات ومحلات لسقي الأغنام ، كما جرت زيادة قدرها (٢٠) ألف ليرة سورية على حصة المصرف الزراعي عام ١٩٣٩ ، حتى يتمكن من تقديم القروض الزراعية للمزارعين ، وحدد المجلس النيابي المساحة المزروعة بالحنطة للقضاء على حشرة السونة ، كما أوقف المجلس جباية عشر الحرير من عام ١٩٣٧ ، وذلك لتشجيع تربية دودة القز . وفي عام ١٩٣٧ أسقط المجلس بدلات الأعشار عن القرى المتضررة بالسيول والحريق ، واهتم المجلس بتنمية الأحراج ، وأصدر القوانين لمنع قطع أشجارها وتهريب أخشابها .

وعلى صعيد الصناعة ، ناقش مجلس النواب عام ١٩٣٨ ، وضع العمال والصناعيين ،
وطالب بتحسين أوضاعهم ، ومنع تسلط رب العمل عليهم ، ورفع العمال مطالبهم الى المجلس
لدراستها ووضع الحلول لها ، ولكن هذه المطالب لم تتحقق كما رأينا ، وقد صدرت بعض
القوانين لتحسين الحالة الصناعية وأهمها : قانون باعفاء وقود الآلات من الضرائب لزيادة
الاعتماد عليها ، وقرارات بتأليف عدد من الشركات الوطنية ، منها شركة السكر ، وشركة التمهدات
الحامة ، وشركة عمل الجليد والتبريد .

الآن أن الصناعة والعمال لم يحظيا بحظ وافر من الاهتمام ، لفلبية الصفة الزراعية على سائر
أما بالنسبة للتعليم ، فقد اهتمت الحكومة الوطنية بالتعاون مع المجلس النيابي على تحسين
أوضاع التعليم بكل مراحله ، وركز المجلس اهتمامه على المدارس الصناعية والزراعية والحرفية
لدفع النهضة الاقتصادية في البلاد ، وفي عام ١٩٣٨ وضع وزير التعليم خطة قدمها الى المجلس
النيابي ، وتضمنت برنامجا تدريجيا لعشر سنوات للقضاء على الأمية . كما زيد عدد المعلمين
في مدارس القرى والمدن والمشاغل ، ونوقشت في المجلس قضية البعثات الى خارج سورية ،
وصدر مرسوم بشأنها ، وذلك لزيادة عدد المختصين في مختلف المجالات .

ومن الآثار التي تذكر للمجلس في مجال التعليم والاهتمام به ، أنه أصدر قانونا
باعتبار الكتب القديمة من الآثار التي يجب أن تسجل لدى مصلحة دار الآثار ، وخاصة
(المخطوطات) ، ومنع بيعها أو إخراجها .

والحقيقة أن التعليم شهد تحسنا ملموسا في تلك الفترة ، وإن لم يتخلص كلياً
من مشاكل التدخل الفرنسي في شؤونه . وكان القضاء من الأمور الأخرى التي عالجها المجلس ،
فقد اهتم النواب ببحث مشاكله وركزوا على أهمية وحدة القضاء في جميع المحاكم ، ومنع التلاعب في
القضايا ، وخاصة التي يكون أحد أطرافها أجنبي . وكانت أهم القوانين القضائية التي أصدرها
المجلس النيابي ، تنصب على تنظيم القضاء في محافظتي اللاذقية والسويداء ، بسبب انضمامها
الى أمهما سورية في مطلع العهد الوطني .

وأما الجيش ، فقد طالب المجلس بإعادة السيطرة عليه وعلى أمور سورية الخارجية ،
وخاصة بعد أن عقدت معاهدة ١٩٣٦ ، فقد صح في نظر النواب السوريين أن استعادة هذين

المرفقين الحيويين يمثل عودة السيادة الحقيقية لسورية ، وكان ذلك أن يتحقق لولا فشل اتمام معاهدة ١٩٣٦ ، وتكريما من المجلس النيابي للمحسنيين القدماء الذين ساهموا في الذود عن سورية ، أصدر المجلس عام ١٩٣٨ قانونا لمساعدتهم ، وذلك بضم خدماتهم القديمة وتعديل رواتبهم .

وهل صعيد الاوقاف الاسلامية ولا همتها ، شهدت الجلسات نقاشات حادة تركزت حول ضرورة منع سوء الاستعمال الحاصل فيها ، واضطر رئيس الوزارة لمخفف من غلواء النواب أن يصحّح في عام ١٩٣٨ ، بأن الحكومة تعمل على ايجاد توازن في ادارة الاوقاف ، وتقوم بمراقبة سوء الاستعمال الحاصل فيها .

٨ - أما ما قصرت المجالس النيابية من تحقيقه ، ولا سيما في معالجة ما كان يعاني منه الشعب من أزمات اقتصادية ومالية ، فإن لما قامت به المجالس النيابية بصمدتها لم يكن كافيا ندا غناء ، وهذا ما أكدته الازمات المستمرة التي أثّرت على الاقتصاد السوري ، وحملت على المواطن الذي قلّت موارده ، وضاق سبل عيشه ، فارتفعت أعداد الماطلين من العمل وكثرت البطالة وكما قال خالد المظم : " وأما سن القوانين ودراصة أوضاع الدولة العمراخية وللاقتصاديسة والصحية وغيرها ، فقد دلّت التجربة بالعدد القليل الذي أصدرته مجالسنا النيابية على مدى اهتمام النواب بهذه الشؤون العامة " (١) وقد يخفف من وقع اللوم كله على هذه المجالس النيابية ، أنها عملت في ظل سيطرة استعمارية استغفرت آمالها وآلامها للتخلص منها ، فشلتها الامور السياسية والوطنية من وفاء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية

- على أهميتها البالغة - حقها من التقنين والتشريع ، ولكن هذه الظروف الصعبة التي مرّت بها لا تعفيها من المسؤولية من عدم الالتفات الجدى الى قضايا الجماهير والارتقاء بأحوالها ، وما أنجز لمعالجتها ، انما تمّ على كره من السلطات الانتدابية المتربصة بكل ما من شأنه أن يحد بالنفع والخير على المجتمع والاقتصاد في سورية ، وذلك حرصا من فرنسا على أن تجعل من سورية بلدا متخلفا مرتبعا بمجلة الاقتصاد الفرنسي واحتياجاته . ولعل من أبرز القضايا التي كان

(١) - خالد المظم - مذكرات ج ١ ص ٢١٢ .

على المجلس النيابي أن يتخذ منها موقفاً حازماً مشكلة لواء الاسكندرونة الذي سُلخ من أمه سورية على مرأى من النواب الذين يمثلون المهد الوطني ، وكان موقف المجلس سلبياً ، اكتفى بالشجب والاحتجاج ، وقصّر عن الوقوف موقفاً مشرفاً ، وهكذا حرمت سورية من أعز مناطقها بسبب الحجز والتفاضي في انتظار الأمل المفقود على معاهدة ١٩٣٦ المرتقبة .

لقد كسان المأمول من المجلس النهائي عام ١٩٣٦ أكبر بكثير مما حققه ازاء قضية لا يزال الشعب السوري يذكرها بألم وحسرة .

وبعد ، فمن المؤكد ان الآمال التي عقدت على المجالس النيابية التي عرضنا لاهم أعمالها في مختلف الادوار وخاصة بعد استلام الوطنيين الحكم قد قصّرت عموماً عن تحقيق ما كان يتطلع اليه الشعب اليه ، لان الظروف اكبر من طاقة الرجال ، ولأن المجلس لم يستطع ان يرتقي كثيراً فوق المشاكل والمصالح الشخصية ، لدرجة انه لم يكن مريضاً حتى لبعض الوطنيين انفسهم . فقد ذكر النائب فخري البارودي " الوطني الغيور " (١) ، في خطاب القاءه فسي ١٨ آذار ١٩٣٨ ، تقويماً لممل الكتلة الوطنية التي كان أحد افرادها : " لم ينجح هذا - الدور الوطني كما نريد ، هذا حق يجب ان نمتدح به . أخطأنا كلنا من أعلى رأس فينسا الى اصفر رأس ، فلا يجوز لاحد أن يبرىء نفسه " (٢) . في حين وصف النائب منير العجلاني طبيعة القوانين التي كانت تصدر عن المجلس بأنها " تحمل اجمالاً طابع المحافظة " (٣) ، أي انها لم تستطع ان تظهر الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجماهير المريضة ، ليأخذ كل فرد فيها نصيبه من خيرات بلده ونتاج عمله .

+++++

- (١) - عبد اللطيف الضاحي - المراسل - ص ١٥٢ .
- (٢) - حرب فرزات - الحياة الحزبية في سورية ، ص ١٧٩ .
- (٣) - مقابلة مع الدكتور منير العجلاني في الرياض بتاريخ ٩ نيسان عام ١٩٨١ .

المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية :

الوثائق الرسمية :

- معاصر جلسات المجلس النيابي السوري

عام ١٩٢٨

١٩٣٢

١٩٣٣

١٩٣٤

١٩٣٦

١٩٣٧

١٩٣٨

١٩٣٩

١٩٤٣

١٩٤٤

١٩٤٤

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

١٩٤٥

- جريدة العاصمة - جريدة الحكومة الرسمية

- النشرة الرسمية للجمهورية السورية

- الجريدة الرسمية للجمهورية السورية

المجموعات الرسمية :

- الحكومة السورية في ثلاث سنين ١٥ شباط ١٩٢٨-١٥ شباط ١٩٣١ دمشق (١٩٤١).

- اتحاد نقابات العمال بدمشق يرفع مطالب العمال الأساسية الى المجلس النيابي .

دمشق في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٧

المصادر والمراجع العربية

- ١- الأرمنازي - نجيب :
- " سوريا من الاحتلال حتى الجلاء " . بيروت ط ٢ ، ١٩٧٣
- ٢- "الأحزاب السياسية في سوريا" ، دمشق ، ١٩٥٤
- ٣- اسحق - أديب :
- " الكتابات السياسية والاجتماعية " بيروت ١٩٧٨
- ٤- آل جندى - أدهم :
- " اعلام الادب والفن " ج ١ دمشق ، ١٩٥٤
- ٥- أنيس - محمد :
- " الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤) ، القاهرة
- ٦- البارودي - فخرى :
- " مذكرات " ج ١ - ج ٢ بيروت - دمشق ١٩٥١
- ٧- د. برج - محمد عبدالرحمن :
- " دراسة في التاريخ العربي - الحديث والمعاصر " مصر ١٩٧٤
- ٨- بسرو - توفيق عيسى :
- " الحرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨ - ١٩١٤)
- مصر ١٩٦٠
- ٩- بسطاني - سليمان :
- " عبء وذكرى الدولة العثمانية قبل الدستور وبعد " بيروت ١٩٧٨
- ١٠- بيهم - محمد جميل :
- " الانتدابات في العراق وسوريا - انكلترا وفرنسا " صيدا ١٩٣١
- ١٠- مكر " تاريخ الاقطار العربية المعاصر " ج ١ - ج ٢ . مترجم . تأليف فئة من المؤلفين السوفيت . موسكو ١٩٧٥ "

- ١١- حداد - جورج و خباز - حنا :
- " فارس الخوري - حياته وعصره " بيروت ١٩٥٢
- ١٢- حمادة - سعيد :
- " النظام الاقتصادي في سورية " بيروت ١٩٣٦
- ١٣- د. حسون - علي :
- " تاريخ الدولة العثمانية وملاقاتها الخارجية " مصر ١٩٨٠
- ١٤- الحصري - ساطع :
- " نشوء الفكرة القومية " بيروت ١٩٥٦
- ١٥- الحصري - ساطع :
- " البلاد العربية والدولة العثمانية " مصر ١٩٥٧
- ١٦- الحصري - ساطع :
- " يوم ميلاد " بيروت - طبعة جديدة .
- ١٧- الحفار - لطفي :
- " ذكريات " (منتخبات من خطب وأحاديث ومقالات) دمشق ١٩٥٤
- ١٨- الحفار - وجيه :
- " الدستور والحكم في الجمهورية السورية " دمشق ١٩٤٨
- ١٩- الحكيم - حسن :
- " مذكراتي " (صفحات من تاريخ سوريا الحديث ١٩٢٠ - ١٩٥٨)
- ٢٠- الحكيم - حسن :
- " الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهد بين الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥ - ١٩٤٦ " بيروت ، ١٩٧٤
- ٢١- الحكيم - يوسف :
- " سورية والعهد الفيصلي " بيروت ١٩٦٦ .

- ٢٢- د . خندوري - مجيد :
- " قضية الاسكندرونة " دمشق بدمون تاريخ .
- ٢٣- الخطيب - أنور :
- " الأصول المرحلية في لبنان عسائر الملاحة العربية " بيروت ١٩٦١
- ٢٤- الخوري - بشارة خليل :
- " حقائق لبنانية من ١٠ آب ١٨٩٠ الى ٢٠ أيلول ١٩٤٣ "
- ١ ج - ٢ ج - ٣ ج بيروت ١٩٦٠
- ٢٥- داغر - أسعد :
- " مذكراتي على هامش القضية العربية " القاهرة بدمون تاريخ .
- ٢٦- " دليل الجمهورية السورية في فجر الاستقلال " دمشق ١٩٤٦ .
- ٢٧- د روزه - محمد عزة :
- " نشأة الحركة العربية الحديثة " صيدا ١٩٧١ .
- ٢٨- د روزه - محمد عزة :
- " حول الحركة العربية الحديثة " ج ٢ صيدا ١٩٥٠ .
- ٢٩- رضا - علي :
- " قصة الكفاح الوطني في سورية عسكريا وسياسيا حتى الجلاء "
- من ١٩١٨ - ١٩٤٦ " دمشق ١٩٧٩ .
- ٣٠- الرفاعي - شمس الدين :
- " تاريخ الصحافة السورية " ج ١ ، ج ٢ القاهرة
- ٣١- الروسان - محمود :
- " العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١ - ١٩٥٨ " بيروت ١٩٧٩
- ٣٢- سعيد - أمين :
- " الثورة العربية الكبرى " ج ١ مصر ١٩٣٦ .

٣٣- سليل - باتريك :

"الصراع على سورية" مترجم . بيروت ١٩٦٨ .

٣٤- د. الشنلوي - محمد عبد العزيز :

" الدولة العثمانية دولة اسلامية مفتوحة علمها " القاهرة ١٩٨٠ .

٣٥- الشهبندر - عبد الرحمن :

" مذكرات ثورة سورية الكبرى " عمان ١٩٣٥ .

٣٦- د. طريبن - أحمد :

" الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠-١٩٥٨ "

دمشق ١٩٧٠ .

٣٧- د. طريبن - أحمد :

" تاريخ المشرق العربي المعاصر " دمشق ١٩٨٢ .

٣٨- د. طريبن - أحمد :

" فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار ١٨٩٧-١٩٢٢ "

القاهرة ١٩٧٠ .

٣٩- د. المجلاني - منير :

" الحقوق الدستورية . مبادئ الدستور والحقوق السياسية "

دمشق . ١٩٥٥ .

٤٠- د. المجلاني - منير :

" أوراق " دمشق بلا تاريخ .

٤١- العظيم - خالد :

" مذكرات " ج ١ - ج ٢ - ج ٣ ط ٢ بيروت ١٩٧٣ .

٤٢- العظيم - حقي :

" حقائق من الانتخابات النيابية في العراق وسورية وفلسطين "

القاهرة ١٩١٢ .

- ٤٣- د. العقيل - صلاح :
" المشرق العربي المحاصر " القاهرة - ١٩٧٩
- ٤٤- علم الدين - وجيه :
" مراحل الاستقلال لدولتي لبنان وسورية ١٩٢٢-١٩٤٣ "
- بيروت . ١٩٦٧
- ٤٥- العلواني - جميل :
" نضال شعب وسجل خلود ١٩١٩-١٩٤٦ "
- دمشق . ١٩٧٩
- ٤٦- عوض - محمد عبدالعزيز :
" الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤ "
- مصر . ١٩٦٩
- ٤٧- العياشي - غالب :
" الايضاحات السياسية وأسباب الاختداب الافرنسي في سورية "
- بيروت . ١٩٥٥
- ٤٨- الفرحاني - محمد :
" فارس الخوري وأيام لا تنسى " . بيروت ١٩٦٥
- ٤٩- فرزات - محمد حرب :
" الحياة الحزبية في سورية ١٩٠٨ - ١٩٥٥ "
- دمشق . ١٩٥٥
- ٥٠- فريد بك - محمد :
" تاريخ الدولة الحلية العثمانية "
- بيروت . ١٩٨١
- ٥١- د. قاسمية - خميرة :
" الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ - ١٩٢٠ "
- القاهرة ١٩٧١

- ٥٢- د. قرقوط - ذوقان :
" المشرق العربي في مواجهة الاستعمار "
مصر ١٩٧٧
- ٥٣- د. قرقوط - ذوقان :
" تطور الحركة الوطنية في سوريا "
بيروت ١٩٧٥
- ٥٤- د. قرقوط - ذوقان :
" تاريخ العرب الحديث والمعاصر "
دمشق ١٩٨٢
- ٥٥- كرد علي - محمد :
" المذكرات " ج ١ - ج ٢ - ج ٣ - دمشق ١٩٤٨
- ٥٦- د. الكيالسي - عبدالرحمن :
" المراحل " ج ١ - ج ٢ - ج ٣ - ج ٤ حلب ١٩٥٨
- ٥٧- د. الكيالسي - عبدالرحمن :
" رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
في سوريا ولبنان " حلب - ١٩٣٣ .
- ٥٨- المحمصاني - صبحي :
" الدستور والديمقراطية " . بيروت ١٩٥٢
- ٥٩- المحمصاني - صبحي :
" الاوضاع التشريعية في الدول العربية ماضيها وحاضرها "
ط ٢ بيروت ١٩٦٢
- ٦٠- محمودي - أحمد خليل :
" الحياة البرلمانية في العراق ١٩٢٤ - ١٩٤١ "
بيروت ١٩٨٠ .

٦١- ناجسي - زهير :

" مشكلة اسكندرونة والعلاقات الدولية "

دمشق ١٩٥٣

٦٢- د. يحيى - جلال :

" العالم العربي الحديث - الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين "

مصر ١٩٨٠

* الصحف والمجلات :

- ١- مجلة المضحك المبكي عام ١٩٣٨
- عام ١٩٣٩ = = =
- ٢- جريدة المرائيــــــــا : عبداللطيف الضاشواي عام ١٩٤٧
- ٣- جريدة القهــــــــــــــــس : عام ١٩٣١
- عام ١٩٣٢ = =
- عام ١٩٣٣ = =
- عام ١٩٣٥ = =
- عام ١٩٣٦ = =
- عام ١٩٣٧ = =
- ٤- جريدة الجزيرة : عام ١٩٣٦
- ٥- جريدة الأيام : عام ١٩٣٢
- عام ١٩٣٣ = =

* الخطابات الشخصية :

- مقابلة مع الاستاذ حامد الخوجة بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٨٣ في دمشق .
- مقابلة مع الدكتور منير المجلاي بتاريخ ٩ / ٤ / ١٩٨١ في الرياض .
- مقابلة مع الصحفي السابق محمد صبحي فوزات بتاريخ ٩ / ٤ / ١٩٨١ في الرياض .

- 1- AL-AKHRAS, Safouh, Revolutionary Change in The Arab World,
A Case from Syria, Damascus 1972.
- 2- Hourani, A.H., Syria and Lebanon - A political Essay. London 1954
- 3- Hudson, Michael, Lebanon, The Precarious Republic N.Y. 1968.
- 4- Lloyd George, The Truth about the Peace Treaties, Vol. II,
London 1938 .
- 5- Maestracci, Noel, La Syrie Contemporaine, Paris 1930.
- 6- Nashabi, A. Hisham, The Political Parties in Syria 1918 - 1939,
Beirut 1951 - 1952.
- 7- Poux, Gabriel , Deux Années Au Levant, Paris 1942.
- 8- Quinze Ans de Mandat , L'Oeuvre Française en Syrie et au Liban,
Paris 1935.
- 9-Rabbath Edmond, Unité Syrienne et Devenir Arabe, Paris 1937 .
- 10- Rondot Pierre, L'expérience du Mandat Français en Syrie et
au Liban 1918 - 1945, Paris 1948.
- 11-Tibawei, A.L., A Modern History of Syria, London 1969.
- 12-Ziadeh, Nicola, Syria and Lebanon, N.Y., 1956.

المقدمة .

الفصل التمهيدي :

- ١ - "الحياة النيابية في سورية منذ أواخر العصر العثماني حتى عام ١٩٢٨"
- ٣ - مجلس المبعوثان
- ١٦ - الحياة النيابية في العهد الفيصلي والمؤتمر السوري عام ١٩١٩
الى ١٩٢٠ :
- ٣٣ - المجالس الادارية والا استشارية حتى عام ١٩٢٨ .

الفصل الأول :

- ٤٠ - "الشد والجذب في العملية الانتخابية بين القوى الوطنية والصفوف
الفرنسية . (مجالس ١٩٢٨ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٦)"
- ٤٠ - أ - العملية الانتخابية .

- ٥٦ - ب - مجلس عام ١٩٢٨ التأسيسي والدستور .

الفصل الثاني :

- ٧١ - "المجلس المنبوز عام ١٩٣٢ والاتجاه نحو حكم
الكتلة الوطنية عام (١٩٣٦)"

- ٧٢ - ١ - المجلس في مواجهة المادة (١١٦) من الدستور .
- ٧٦ - ٢ - الصراع بين الوائمين والمستقلين داخل المجلس .
- ٨٦ - ٣ - موازنة عام ١٩٣٣ وبنودها .
- ٩٦ - ٤ - موضوع المصرف السوري .
- ٩٩ - ٥ - مقاطعة الوطنيين المجلس ولعماهدة ١٩٣٣ .
- ١١١ - ٦ - أحوال البلاد حتى استلام الكتلة الوطنية الحكم (١٩٣٦)
- ١١١ - أ - منح الدويلات السورية صلاحيات نسبية .
- ١١٢ - ب - مشكلة الآشوريين .
- ١١٣ - ج - قضية المحاكم المختلطة .
- ١١٤ - د - قضية الاوقاف الاسلامية .
- ١١٦ - هـ - الاموضع الاقتصادية والمصالح المشتركة .
- ١٢٣ - و - حكومة صلا الايوبي الانتقالية .

تابع فهرس المحتويات

الصفحة

١٢٤

الفصل الثالث :

" المجلس الوطني بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ "

- ١٢٤ - ١ - قيام المجلس النيابي عام (١٩٣٦)
- ١٢٧ - ٢ - المجلس النيابي في العهد الوطني
- ١٣٨ - ٣ - نشوء المعارضة في المجلس النيابي
- ١٣٤ - ٤ - أزمة الوزارات والاضاع السياسية في البلاد حتى نهاية الحكم الوطني
- ١٣٨ - ٥ - نتائج اتفاقيات ١١ كانون الاول ١٩٣٧
- ١٤١ - ٦ - المناطق السورية بين الوعدة والانفصال
- ١٤٦ - ٧ - قضية البنك السوري وهبوط الفرنك الفرنسي
- ١٤٩ - ٨ - استقالة وزارة جميل مردم بك واستلام لطفي الحفار لرئاسة الوزارة
- ١٥٥ - ٩ - مدخل الى تقويم الحكم الوطني .
- ١٥٨ - ١٠ - أهم القضايا المطروحة على المجلس النيابي (١٩٣٦ - ١٩٣٩) .
- ١٥٩ - - معاهدة ١٩٣٦
- ١٧٠ - - قضية لواء الاسكندرونة
- ١٨٠ - - الموازنة والاضاع الاقتصادية والاجتماعية
- ١٩٥ - - التعليم
- ٢٠٠ - - الصحافة السورية
- ٢٠٣ - - القضاء
- ٢٠٥ - - الجيش
- ٢٠٧ - - المشائر
- ٢٠٨ - - الاوقاف الاسلامية

الفصل الرابع :

" المجلس النيابي والسياسة الخارجية في سورية "

- ٢١٠ - أ - العلاقات مع الدول الأجنبية .
- ٢١٤ - ب - العلاقات مع الدول العربية .

الفصل الخامس :

" نواب المجالس النيابية - الانتماء الحزبي والخلفية الاقتصادية والاجتماعية "

- ٢٢٧ - أ - الاحزاب والنواب .
- ٢٤٣ - ب - البنية الاقتصادية والاجتماعية للنواب .

تابع فهرس المحتويات

الصفحة

٢٥١

الفصل السادس :

٢٥١

" تطور الأحداث في سورية حتى صالح المهدد الاستقلالي

وقيام المجلس النيابي عام ١٩٤٣ م بين ١٩٣٩ - ١٩٤٣ "

٢٦٧

الخاتمة .

٢٧٦

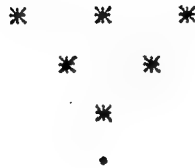
المصادر والمراجع .

٢٨٥

فهرس المحتويات .

٢٨٨

ملاحق البحث .



== ملاحق البحث ==



قرار المفوض السامي

للجمهورية الفرنسية عدد ٣١١١ الصادر في ١٤ أيار سنة ١٩٣٠

(ينشر دستور دولة سوريا)

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناءً على حكم الانتخاب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢

وبناءً على مرسوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ بتحديد صلاحيات المفوض السامي .

وبناءً على مرسوم ٣ أيلول ١٩٢٦ بتعيين المفوض السامي .

وبناءً على اعمال جمعية دولة سوريا التأسيسية التي التأت في دمشق من ٩ حزيران الى

١١ آب ١٩٢٨ وعلى الآراء التي تبودلت بعد ذلك مع مكتب هذه الجمعية .

قرر ما يأتي

المادة الاولى

تدار دولة سوريا بموجب الدستور المطبق بهذا القرار .

المادة ٢

ان هذا الدستور المذاع والمنشور نصه كالحق لهذا القرار يوضع موضع التنفيذ بعد انتخاب

اعضاء مجلس النواب الذي يمين موعد انتخابه فيما بعد بقرار من المفوض السامي .

المادة ٣

في اثناء مدة الانتخاب تنفذ الاختصاصات المنشأة بموجب الدستور بشروط الاحتفاظ

بحقوق الدولة المنتدبة وواجباتها كما هي ناجمة عن المادة ٢٢ من ميثاق جمعية الامم ومن

صك الانتخاب .

ان التحفظ المذكور في المادة ١١٦ من الدستور لضمان موافقة هذا النص مع المبادئ

التي تدار بموجبها حالة سوريا الحاضرة بالنسبة الى الدولة المنتدبة وجمعية الامم يكون له

عمله الى ان تعقد مع حكومة قانونية معاهدة تحدد فيها عن جديد برضى جمعية الامم شروط

تطبيق الانتخاب وفقاً للمبادئ المذكورة في المادة ٢٢ من ميثاق هذه الجمعية مراعاة لما

يكون قد تم من التطور والترقي .

بيروت في ١٤ أيار ١٩٣٠

المفوض السامي

أمين السر العام

هنري بونسو

د . تيترو

اذيع في دمشق في ٢٢ ايار ١٩٣٠

....

دستور دولة سورية

المنشور بقرار من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

عدد ٣١١١ بتاريخ ١٤ ايار ١٩٣٠

مهرست

الباب الاول - أحكام اساسية

الفصل الاول : في الدولة وارضها من المادة ١ الى المادة ٤

الفصل الثاني : حقوق الافراد من المادة ٥ الى المادة ٢٨

الباب الثاني - السلطات الضمنية

الفصل الاول : احكام عامة من المادة ٢٩ الى ٣٤

الفصل الثاني : في السلطة التشريعية من المادة ٣٥ الى ٦٧

الفصل الثالث : في السلطة التنفيذية

١- في رئيس الجمهورية من المادة ٦٨ الى ٨٧

٢- في الوزراء من المادة ٨٨ الى ٩٦

الفصل الرابع : في المحكمة العليا المادة ٩٧

الباب الثالث

في المالية من المادة ٩٨ الى ١٠٧

الباب الرابع

المادة ١٠٨

تعديل الدستور

الباب الخامس

من المادة ١٠٩ الى ١١٥

احكام مختلفة

الباب السادس

المادة ١١٦

احكام مؤقتة

الباب الاول : احكام اساسية

الفصل الاول - في الدولة وارضها :

المادة الاولى

سوريا دولة مستقلة ذات سيادة لا يجوز السماح بأى جزء كان من اراضيها .

المادة الثانية

سوريا وحدة سياسية لا تتجزأ

المادة الثالثة

سوريا جمهورية نيابية دين رئيسها الاسلام وعاصمتها مدينة دمشق

المادة الرابعة

يكون العلم السورى على الشكل الآتى : لوله ضعف عرضه ويقسم الى ثلاثة

الوان متساوية متوازية اعلاها الاخضر فالابيض فالاسود على ان يحتوى القسم الابيض منها

في خده مستقيم واحد على ثلاثة كواكب حمراء ذات غصاة اشعة .

الفصل الثانى

في حقوق الانفراد

المادة (٥)

شروط العمول على الجنسية السورية وفقدانها تحدّد في القانون .

المادة (٦)

السوريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية

وفي ما عليهم من الواجبات والتكاليف ، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين او المذهب

او الاصل او اللغة .

المادة (٧)

الحرية الشخصية مضمونة ، لا يجوز توقيف احد او حبسه الا في الاحوال المحددة في

القانون ووفقا للشكل الذى نص عليه

المادة (٨)

كل شخص أوقف أو حبس يجب إبلاغه في خلال ٢٤ ساعة الأسباب التي دعت الى توقيفه او الى حبسه واعلامه بالسلطة التي امرت بذلك ، ويجب في المدة نفسها ان يمدان كل التسهيلات للدفاع عن نفسه .

المادة (٩)

لا جرم يستوجب الجزاء ولا عقوبة يقضى بها الا حسب نصوص القانون .

المادة (١٠)

لا يجوز محاكمة احد الا في المراكز التي يمينها القانون .

المادة (١١)

التعذيب الجسدي ممنوع ، ولا يجوز ابعاد السوريين عن مواليدهم ولا ان يكرهوا على الإقامة او يمنعوا عن السكنى في مكان معين الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون .

المادة (١٢)

للمنازل حرمة مضمونة فلا يجوز دخولها الا في الاحوال المبينة في القانون وبالشروط المذكورة فيه .

المادة (١٣)

حق الملك في حصص القانون ، فلا يجوز ان ينزع من أحد ملكه الا للمصلحة العامة وفي الاحوال المنصوص عليها في القانون بعد تعويضه عنه تعويضا عادلا .

المادة (١٤)

المصادرة العامة في الاموال ممنوعة .

المادة (١٥)

حرية الاعتقاد مطلقة ، وتحترم الدولة جميع المذاهب والاديان الموجودة في البلاد وتكفل حرية القيام بجميع شعائر الاديان والمعتقد على ان لا يخل ذلك بالنظام العام ولا يناقض الاديان وتضمن الدولة ايضا للاهلين على اختلاف دياناتهم احترام مصالحهم الدينية واحوالهم الشخصية .

المادة (١٦)

حرية الفكر مكفولة ، فلكل شخص حق الاعراب عن فكره بالقول والكتابة والكتابة والتشوير ضمن حدود القانون .

المادة (١٧)

الصحافة واللباعة حرتان ضمن حدود القانون .

المادة (١٨)

المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية مكتومة ومصونة من كل مراقبة وتوقيف الا في الاحوال والطرق التي يميئها القانون .

المادة (١٩)

التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام او ينافي الاداب او يمس كرامة الوطن أو الاديان .

المادة (٢٠)

غاية التعليم ترقية المستوى في الاخلاق والمعلوم بين الاهالي وتثقيفهم على مبادئ الروح الوطنية وتحقيق الالفه والاغا بين جميع ابناء الوطن .

المادة (٢١)

التعليم الاولي الزامي لجميع السوريين من بنين وبنات وهو مجاني في المدارس الرسمية .

المادة (٢٢)

توضع برامج التعليم العام بالريقة تضمن معها وحدة التعليم .

المادة (٢٣)

تشرف الحكومة على المدارس وتراقبها .

المادة (٢٤)

اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دوائر الدولة الا في الاحوال التي تناف اليها بهذه الصفة لغات اخرى بموجب القانون او بموجب اتفاق دولي .

المادة (٢٥)

حرية انشاء الجمعيات وعقد الاجتماعات مكفولة ضمن الشروط المنصوص عليها

في القانون .

المادة (٢٦)

لكل سورى الحق في تولي الوظائف العامة ولا ميزة لاحد على الآخر الا من حيث الشهادات او الكفاءة وفاقا للشروط المبينة في القانون .

المادة (٢٧)

يحق للسوريين مجتمعين او منفردين ان يقدموا للسلطات والمجلس النيابي المرائع -
الا الاستدعاءات في الامور المتعلقة باشخاصهم او بالشؤون العامة وفاقا للقانون .

المادة (٢٨)

حقوق الطوائف الدينية المختلفة مكفولة ، ويحق لهذه الطوائف ان تنشئ المدارس -
لتعليم الاحداث بلغتهم الخاصة بشرط ان تراعي المبادئ المعينة في القانون .

الباب الثاني

في السلطات العمومية

الفصل الاول

احكام عامة

المادة (٢٩)

الامة مصدر كل سلطة .

المادة (٣٠)

السلطة التشريعية منوطة بمجلس النواب .

المادة (٣١)

يعهد بالسلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية الذي يتولاها بموازنة الوزراء ضمن الشروط -
المنصوص عليها في هذا الدستور .

المادة (٣٢)

لرئيس الجمهورية ولمجلس النواب حق اقتراح القوانين .

لا ينشر قانون الا بعد ان يقره مجلس النواب .

المادة (٣٤)

تنفذ السلطة القضائية وفاقا لنظام يوضع طبقا للقانون تكون فيه للقضاة وللمتقاضين الضمانات

اللازمة .

والقضاة مستقلون ولا يعزلون الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون ، وتصدر
الاحكام والقرارات وتنفذ باسم الشعب السوري .

الفصل الثاني

في السلسلة التشريعية

المادة (٣٥)

يؤلف مجلس النواب من اعضاء منتخبين وفقا لقانون الانتخاب الذي يوضع حسب المبادئ
المبينة في المواد الآتية .

المادة (٣٦)

لكل سوري اتم العشرين سنة ولم يكن ساقلا من الحقوق المدنية ان يكون ناخبا ضمن
الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب .

المادة (٣٧)

تراعى في قانون الانتخاب اصول التصويت السرى وتمثيل الاقلية الطائفية .

المادة (٣٨)

يشترط في النواب ان يكونوا اتموا الثلاثين من سنهم وان يكونوا حائزين الشروط المنصوص
عليها في القانون .

المادة (٣٩)

مدة النيابة اربع سنوات .

المادة (٤٠)

يجب ان تجرى الانتخابات لتجديد مجلس النواب خلال الستين يوما السابقة لانتها
مدة النيابة .

المادة (٤١)

كيفية الانتخاب محددة في القانون ، ولكل مرشح الحق بالاشتراك في مراقبة الاعمال
الانتخابية ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون .

المادة (٤٢)

كل نائب يمثل الامة جمعا ولا يجوز له ان يقبل تحديد وكالته بقيد او شريطة

المادة (٤٣)

يجوز الجمع بين الوزارة والنيابة .

المادة (٤٤)

يجتمع المجلس النيابي كل سنة في دورتين عاديتين فالدورة الاولى تبتدىء من اول يوم الثلاثاء الذى يلي الخامس عشر من شهر آذار وتنتهي في آخر شهر ايار والدورة الثانية تبتدىء في اول يوم الثلاثاء الذى يلي الخامس عشر من شهر تشرين الاول وتظل حتى نهاية للسنة وتخصص جلسات هذه الدورة الثانية للمناقشة في الموازنة وتقريرها قبل كل عمل آخر .

المادة (٤٥)

افتتاح الدورات العادية واختتامها يجريان حكما في المواعيد المعينة في المادة السابقة يحق لرئيس الجمهورية ان يدعو المجلس الى دورات استثنائية ، تعيين مواعيد افتتاح هذه الدورات الاستثنائية واختتامها في مرسوم .
ويعين برنامجها في مرسوم الدعوة .
على ائريس الجمهورية ان يدعو بمرسوم خاص المجلس النيابي الى دورة استثنائية اذا طلبت ذلك الاكثية المعلقة من النواب .

المادة (٤٦)

قبل ان يتولى النواب عملهم يقسمون يمين الاخلاص للامة وللدستور ، وتقسم هذه اليمين علنا امام المجلس .

المادة (٤٧)

يفصل المجلس بالاكثية المعلقة في صحة الانتخابات .

المادة (٤٨)

جلسات المجلس علنية على انه يتعقد بصورة سرية بناء على طلب الحكومة او على طلب عشرة من اعضاءه ، ويقرر المجلس في هذه الحالة في جلسة سرية فيما اذا كان من الواجب المناقشة سرا ام لا .

المادة (٤٩)

لا يجوز للمجلس ان يبرم قرارا الا اذا حضر الجلسة اكرية اعضاءه المعلقة .

المادة (٥٠)

تتخذ القرارات بالاكثرية البسيطة الا اذا كان القانون يفيض على خلاف ذلك ، واذا -
تساوت الاصوات يكون المشروع القرار مرفوضا .

المادة (٥١)

يكون تصويت المجلس في المسائل المعروضة عليه للمناقشة برفع الايدي او بالقيام والجلوس
او بالتصويت العلني . والتصويت الملني واجب في ما يتعلق بتقرير مجمل المشاريع والثقة ، اما
الانتخابات والتميينات فتجرى بالاقتراع السري .

المادة (٥٢)

لكل عضو من اعضاء المجلس ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستجوابات وفقا لنظام المجلس
الداخلي .

المادة (٥٣)

كل طلب يتعلق بعدم الثقة يجب ان يقدم كتابة وان يوقع عليه عشرة من النواب على
الاقل ، وللوزراء الحق في ان يؤجلوا المناقشة فيه الى ثمانية ايام ، ولا يتم رفض الثقة الا باكثرية
اصوات المجلس ولا يجوز تقديم طلب من هذا النوع في اثناء الاقتراع على الموازنة .

المادة (٥٤)

كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة به ان يحال الى احدى لجان المجلس لفحصه .

المادة (٥٥)

كل مشروع قانون لم يوافق عليه المجلس لا يمكن طرحه على المجلس ثانية اثناء الدورة نفسها .

المادة (٥٦)

لا يجوز للمجلس تقرير مشروع قانون الا بعد المناقشة فيه مادة مادة ويجب التصويت
بتميين الاسماء لتقرير مجمل مشروع القانون .

المادة (٥٧)

يجق للمجلس التحقيق في بعض الاحوال الخصوصية الداخلة ضمن حدود اختصاصه وذلك
وفقا للنظام الداخلي .

المادة (٥٨)

لا يجوز مواخضة أعضاء المجلس لما يبدونه من الآراء والأفكار في المجلس .

المادة (٥٩)

يتمتع أعضاء المجلس بمدة دوراته بالحصانة النيابية ، ولا يجوز اتخاذ إجراءات جزائية بحق أي كان من النواب بدون موافقة المجلس إلا في حالة الجرم المشهود .

المادة (٦٠)

إذا خلا كرسي نيابي فمنتخب له نائب في مدة شهرين على أن لا تتجاوز مدة نيابة النائب الجديد أجل نيابة المجلس .

المادة (٦١)

لا يعتمد إلى انتخاب نائب لكرسي شاغر إذا كانت مدة نيابة المجلس الباقية أقل من ستة أشهر .

المادة (٦٢)

ينسج المجلس نظامه الداخلي .

المادة (٦٣)

عند افتتاح دورة تشريع الأول يجتمع المجلس تحت رئاسة أكبر أعضائه سنا ويقوم العضوان الأصغر سنا بوظيفة أمانة السر ويحدد حالا إلى انتخاب رئيس المجلس ونائبي الرئيس وأميني السر وثلاثة مراقبين بالاقتراع السري وبالأكثرية المطلقة وفي دورة الاقتراع الثانية تكون الأكثرية النسبية كافية ، وإذا تساوت الأصوات فالمرشح الأكبر سنا يعد منتقبا .

المادة (٦٤)

لا يقتصر إلا النواب الحاضرون في الجلسة ولا يجوز الاقتراع بالوكالة .

المادة (٦٥)

للمجلس وحده حق حفظ النظام داخله بواسطة رئيسه ولا يجوز لاية قوة مسلحة دخول قاعة الجلسات ولا الإقامة على مقربة منها إلا بأمر الرئيس .

المادة (٦٦)

لا يجوز تقديم أي استدعاء كان إلى المجلس إلا كتابة .

المادة (٦٧)

تمويض اعضاء المجلس السنوى محدد في قانون .

الفصل الثالث

في السلسلة التنفيذية

- ١ -

رئيس الجمهورية

المادة (٦٨)

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى وباكثرية اعضاء مجلس النواب المطلقة ، ويكتفى
بالاكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثالثة ، وتدوم رئاسته خمس سنوات ولا يجوز اعادة انتخابه
مرة ثانية الا بعد مرور خمس سنوات من انقضاء رئاسته. ولا يجوز انتخاب احد لرئاسة الجمهورية
الا اذا كان حائزا على الشروط التي تؤهل هذه للنيابة وكان قد اتم الخامسة والثلاثين من عمره .

المادة (٦٩)

لا يجوز الجمع بين رئاسة الجمهورية والنيابة .

المادة (٧٠)

عندما يتولى رئيس الجمهورية مهام وظيفته يجب عليه ان يحلف امام المجلس بيمين الاخلاص
للالة وللدستور بالنص التالي :
" اقسم بالله العظيم اني احترم دستور البلاد وقوانينها واحفظ استقلال الوطن -
وسلامة ارضه " .

المادة (٧١)

ان المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يشرع بهذا الانتخاب قبل كل مناقشة اخرى .

المادة (٧٢)

ينشر رئيس الجمهورية القوانين بعد موافقة المجلس النيابي عليها ويدون ان يدخل
عليها اى تعديل كان ، ولا يمكنه ان يعفي احدا من التقيد بهذه القوانين ، يوضع قانون خاص
بكيفية نشر القوانين واداعتها .

المادة (٧٣)

لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص اما العفو العام فلا يمنح الا بالقانون .

المادة (٧٤)

يمقد رئيس الجمهورية المعاهدات ويوقع عليها ، أما المعاهدات المتعلقة بسلامة الدولة او ماليتها والمعاهدات التجارية ونوع عام سائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها عند انتهاء كل سنة فلا تعد نافذة الا بعد ان يقرها المجلس .

المادة (٧٥)

يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويقبل - استقالتهم ويعين الممثلين في الخارج ، ويقبل الممثلين الاجانب ويعين الموظفين الملكيين والقضاة ورؤس المحلات الرسمية ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون .

المادة (٧٦)

كل قرار يتخذه رئيس الجمهورية يجب ان يشترك معه بالتوقيع عليه الوزراء المختصون ويستثنى من ذلك تعيين رئيس مجلس الوزراء او استقالته .

المادة (٧٧)

يحق لرئيس الجمهورية ان يتخذ مرسوما بموافقة مجلس الوزراء وعلى مسؤولية هذا المجلس يحل مجلس النواب قبل انتهاء مدة نيابته القانونية ، ويجب ان تذكر في المرسوم الاسباب التي دعت رئيس الجمهورية الى حل المجلس ويجب ان يتضمن هذا المرسوم دعوة الهيئات الانتخابية للشروع في انتخابات جديدة في خلال شهرين على الاكثر .

يدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الايام الخمسة عشر التي تلي اعلان نتيجة الانتخاب واذا انقضت مدة اربعة اشهر ولم تجر انتخابات جديدة او لم يدع المجلس الجديد للاجتماع فيجتمع حكما المجلس المنحل ويقوم بنيابته الى ان تجرى انتخابات جديدة .

المادة (٧٨)

لا يجوز لرئيس الجمهورية ان يحل المجلس مرتين للسبب الواحد نفسه .

المادة (٧٩)

ينشر رئيس الجمهورية القوانين في خلال الشهر الذي يلي احوالها للحكومة بمعدن
تقريرها نهائيا ، واذ لم ينشر القانون في هذه المدة اصبحت نافذا حكما اما القوانين التي يصرخ
المجلس بانها مستعجلة فيجب نشرها في خلال ثمانية أيام .

المادة (٨٠)

يحق لرئيس الجمهورية في خلال المدة المعينة للنشر ان يطلب اعادة القانون السي
المناقشة ثانية ، واذ اثبت المجلس قراره الاول باكثرية الثلثين فيصبح القانون نافذا ووجب
نشره .

المادة (٨١)

يحق لرئيس الجمهورية بالاتفاق مع مجلس الوزراء تأجيل المجلس النيابي لمدة لا تتجاوز
شهرًا واحدًا ، وليس له ان يفعل ذلك اكثر من مرة في الدورة الواحدة .

المادة (٨٢)

لا تبعه على رئيس الجمهورية بسبب اعمال وظيفته الا في احوال خرق الدستور او الخيانة
المظلمة ، اما تبعته فيما يختص في الجرائم العامة فهي خاضعة للقوانين العادية ، ولا يجوز
اتهامه بسبب هذه الجرائم او بسبب خرق الدستور او الخيانة المظلمة الا من قبل مجلس النواب
بقرار من اكثرية ثلثي مجموع اعضائه ، ولا تجوز محاكمته الا من قبل المحكمة العليا كما هو منصوص
في المادة ٩٧ من هذا الدستور . ويعهد بوظيفة النيابة العامة لدى المحكمة العليا حينئذ
الى قاضيين تعينهما محكمة التمييز بميثاقها العامة .

المادة (٨٣)

اذا اتهم رئيس الجمهورية كفت يده عن العمل ونهت سدة الرئاسة خالية حتى يصدر
قرار المحكمة العليا .

المادة (٨٤)

اذا خلت سدة الرئاسة قام مجلس الوزراء بمهام السلطة التنفيذية بالوكالة .

المادة (٨٥)

قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل وشهرين على الأكثر يجتمع مجلس النواب بناء على دعوة من رئيسه للانتخاب الرئيس الجديد ، وإذا لم يدع المجلس لهذه الغاية فيجرى الاجتماع حكما في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس .

المادة (٨٦)

إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو بسبب آخر فيجتمع مجلس النواب حكما في خلال ثمانية أيام لانتخاب رئيس جديد ، وإذا اتفق أن خلت الرئاسة حياالا وجلس مجلس النواب منحا فتدعو الهيئات الانتخابية دون ابطاء ويجتمع المجلس حكما حال الفراغ من الاعمال الانتخابية ،

المادة (٨٧)

تحدد مخصصات رئيس الجمهورية في قانون ، ولا يجوز زيادتها ولا نقصها في اثناء

ولا يتسـه .

- ٢ -

فـي الـوزراء

المادة (٨٨)

مجلس الوزراء مهيم على جميع دوائر ، ويعقد برئاسة رئيس الوزراء لاتخاذ القرارات

المتعلقة بالمسائل المهمة .

المادة (٨٩)

لا يزيد عدد الوزراء عن السبعة ويمكن اختيارهم من غير النواب .

المادة (٩٠)

الوزارة مسؤولة بالتضامن تجاه مجلس النواب فيما يختص بالسياسة العامة ، وكل وزير

مسؤول على الافراد عما يتعلق بالامور التابعة لوزارته . يقدم مجلس الوزراء بيان خطته للمجلس

النيابي بواسطة رئيس الوزارة او وزير منها .

المادة (٩١)

للوزراء الحق في حضور جلسات المجلس النيابي والتكلم فيها والاستمانة بمن يختارونه

من المؤلفين .

المادة (٩٢)

لا يجوز للوزراء ان يشتروا او يستأجروا شيئاً من املاك الدولة ولو كان بالمزاد العلني ولا يجوز لهم ان يدخلوا في الالتزامات التي تعقد ها الادارات العامة ولا يجوز لهم فسي اثناء وزارتهم ان يكونوا اعضاء في او مجلس ادارة كان .

المادة (٩٣)

لا يمكن طرح طلب عدم الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء على الاقتراع ما لم يكن ثلثا اعضاء المجلس على الاقل حاضرين . أما اذا طرحت الوزارة او احد الوزراء مسألة الثقة فيكتفى بوجود اكثرية الاعضاء ليمكن المجلس من المصادقة في الامر .

على الوزارة او الوزير الذي تقرر عدم الثقة به ان يستقيل .

المادة (٩٤)

يحق لمجلس النواب ان يقرر محاكمة الوزراء بتهمة ارتكابهم الخيانة العظمى او اخلاصهم بمواجبات وظيفتهم ، ولا يجوز اتفان هذا القرار الا باكثرية ثلثي مجموع النواب وتحدد تبعية الوزراء الحقوقية في قانون خاص يراعى فيه مبدأ تبعية المالية تجاه الدولة .

المادة (٩٥)

يحاكم الوزير المتهم امام المحكمة العليا .

المادة (٩٦)

على الوزير المتهم ان يترك وظيفته ، ولا تحول استقالة الوزير دون اقامة الدعوى عليه او متابعتها .

الفصل الرابع

في المحكمة العليا

المادة (٩٧)

تؤلف المحكمة العليا من خمسة عشر عضواً ، ثمانية نواب ينتخبهم مجلس النواب في ابتداء كل سنة وسبعة قضاة سوريين يشغلون اعلى مناصب القضاء بحسب درجات التسلسل القضائي او باعتبار القدم عند تساوي الدرجات وتعينهم محكمة التمييز ببيئتها العامة كل سنة .

تلتزم المحكمة العليا برئاسة أعلى القضاة رتبة وتتخذ قراراتها بأكثرية عشرة أصوات
وبتولى النيابة العامة النائب العام لدى محكمة التمييز إلا في حال مناقبة رئيس الجمهورية فبتولاها
نماض تعينه محكمة التمييز وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة ٨٢ من هذا الدستور .
تحدد في قانون خاص اصول المحاكمات الواجب اتباعها لدى المحكمة العليا .

الباب الثالث

المالية

المادة (٩٨)

تفرض الضرائب لاجل المنفعة العامة ، ولا يمكن جبايتها او تحويلها او الغاؤها
الا بقانون ، ولا يجوز اعفاء احد من اجدى الضرائب الا بقانون .

المادة (٩٩)

تقدم الحكومة الى مجلس النواب في بدء دورة تشريع الاول من كل سنة الموازنة العامة
لنفقات الدولة ومداد خيلها عن السنة التالية ويقترح على الموازنة مادة مادة .

المادة (١٠٠)

لا يجوز لمجلس النواب في خلال المناقشة بالموازنة او بمشاريع قوانين تتعلق بفتح
اعتمادات اضافية او استثنائية ان يزيد الاعتمادات المقترحة لا بطريقة التعديل ولا بطريقة
الاقتراح المتقدم على حدة ، ولكن يمكنه بعد انتهاء المناقشة ان يقرر قوانين من شأنها اعداد
نفقات جديدة. اما اللجنة النيابية التي تتولى درس مشروع الموازنة فلها ان تعدله .

المادة (١٠١)

لا يجوز فتح او اعتماد استثنائي الا بقانون خاص ، اما اذا اقتضت حالة غير منتظرة
لنفقات مستعجلة استطلاع رئيس الجمهورية ان يتخذ مرسوما بموافقة مجلس الوزراء لفتح اعتمادات
استثنائية واطافية او لنقل اعتمادات في الموازنة على ان لا تتجاوز هذه الاعتمادات الالفى
(٢٠٠٠) ليرة في المادة الواحدة ، ويجب ان تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في
اول دورة يلتئم فيها بعد ذلك .

المادة (١٠٢)

اذا لم يبت المجلس نهائيا في مشروع الموازنة قبل الانتهاء من الدورة المخصصة لدوره
فيدورئيس الجمهورية المجلس الى دورة استثنائية تنتهي في آخر كانون الثاني لمتابعة

المناقشة في الموازنة ، وفي هذه الحال تفتح اعتمادات مؤقتة بموجب مرسوم على أساس جزء من اثني عشر جزءاً من السنة المالية السابقة وفي هذه المدة تجبى الضرائب والرسوم وتنفق المصاريف وفقاً للقوانين النافذة .

وإذا انقضت هذه الدورة الاستثنائية ولم يبت المجلس نهائياً بالموازنة فلرئيس الجمهورية ان يتخذ مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء يجعل فيه مشروع الموازنة نافذاً في الشكل الذي قدم فيه الى المجلس .

ولا يجوز لرئيس الجمهورية استعمال هذا الحق الا اذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل ابتداء الدورة بخمسة عشر يوماً على الأقل .

المادة (١٠٣)

يجب ان تعرض الحسابات النهائية لكل سنة مالية مغلقة على المجلس النيابي في غضون سنتين على الاكثر ابتداءً من انتهاء تلك السنة ، يوضع قانون خاص لانشاء ديوان محاسبة للنظر في جميع الدعاويل والمصاريف ، يكون هذا الديوان مستقلاً ولا يزل اعضاءه الا في الاموال المنصوص عليها في القانون وبعد موافقة مجلس النواب .

المادة (١٠٤)

لا يجوز عقد قرض عام ولا تعهد يترتب عليه اتفاق من خزينة الدولة الا بقانون .

المادة (١٠٥)

لا يجوز منح امتياز يتعلق باستثمار مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية او مصلحة ذات منفعة عمومية ولا اي احتكار من شأنها ان تقيد مالية البلاد الا بموجب قانون ، ولا يجوز منح هذه الامتيازات والاحتكارات الا لزمين محدود .

المادة (١٠٦)

نظام النقد محدد في القانون .

المادة (١٠٧)

يجتهد في أن تكون القوانين الاقتصادية مؤمنة لتنمية الصناعات

المحدية .

الباب الرابع

في تعديل الدستور

المادة (١٠٨)

يجوز للمجلس النيابي في خلال دورة عادية وبناءً على اقتراح ثلث أعضائه أو بناءً على طلب رئيس الجمهورية بالاتفاق بهذا الصدد مع مجلس الوزراء أن يبدى بأكثرية ثلثي أعضائه رغبته في تعديل الدستور ويجب أن نذكر في هذه الرغبة بكل وضوح المواد المطلوب تعديلها ويبت المجلس النيابي في تعديل هذه المواد أثناء دورته العادية التالية ولا يجوز أن يقرر هذا التعديل إلا بأكثرية ثلثي أعضاء المجلس .

الباب الخامس

أحكام مختلفة

المادة (١٠٩)

تحدد المناطق الإدارية وتنظيماتها واختصاصاتها بقانون خاص تراعى فيه الحالة الخاصة ببعض هذه المناطق .

المادة (١١٠)

يوضع قانون خاص بتنظيم الجيش الذي سينشأ .

المادة (١١١)

تبقى الشرائع الحاضرة نافذة إلى أن تعدل بقوانين جديدة .

المادة (١١٢)

يسبق لرئيس الجمهورية بناءً على اقتراح مجلس الوزراء إعلان الأحكام المصرفية في المناطق التي تحدث فيها اضطرابات بشرط أن يعلم المجلس حالاً بذلك وإذا كان المجلس في العطلة دعاه رئيس الجمهورية بدون تأخير للاجتماع .

المادة (١١٣)

تقوم بشؤون العشائر البدوية إدارة خاصة تحدد وظائفها في قانون تراعى فيه حالتهم الخصوصية .

المادة (١١٤)

الاتفاق الاسلامي من بوجه عام ملك الطائفة الاسلامية دون سواها وهدير شروعاتها
مجالس ينتخبها المسلمون ، ووضع قانون خاص بكيفية انتخاب هذه المجالس وسلطاتها .

المادة (١١٥)

رئيس الجمهورية الاول ينتخبه مجلس النواب وفقا لاحكام الدستور .

الباب السادس

احكام مؤقتة

المادة (١١٦)

ما من حكم من احكام هذا الدستور يعارض ولا يجوز ان يعارض التعهدات التي قطعتها
فرانسا على نفسها فيما يختص بسوريا لا سيما ما كان منها متعلقا بجمعية الامم .
ينطبق هذا التحفظ بنوع خاص على المواد التي تتعلق بالمحافظة على النظام
وعلى الامن والدفاع عن البلاد والمواد التي لها شأن بالملائق الخارجية .
لا تطبق احكام هذا الدستور التي من شأنها ان تمس بتعهدات فرانسا الدولية
فيما يختص بسوريا في اثناء مدة هذه التعهدات الا ضمن الشروط التي تحددها في اتفاق يعقد
بين الحكومتين الفرنسية والسورية .
وعليه ان القوانين المنصوص عليها في مواد هذا الدستور والتي قد يكون لتطبيقها
علاقة بهذه التبعات لا يتناقش فيها ولا تنشر وفقا لهذا الدستور الا تنفيذا لهذا الاتفاق .
ان القرارات ذات الصفة التشريعية او التنظيمية التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنسية
لا يجوز تعديلها الا بعد الاتفاق بين الحكومتين .

اذيع في دمشق -

في ٢٢ أيار ١٩٣٠

مندوب المفوض السامي

قرار المفوض السامي

لجمهورية فرنساوية عدد ٣١١٢ المؤرخ في ١٤ أيار ١٩٣٠
ينشر النظام الاساسي لسنشق الاسكندرونة

ان المفوض السامي للجمهورية فرنساوية .

بناء على صك الانتخاب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٣٢

وبناء على مرسوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ بتحديد صلاحيات المفوض السامي

وبناء على مرسوم ٣ ايلول ١٩٢٦ بتميين المفوض السامي

قرر ما يأتي :

المادة الاولى

يكون لسنشق الاسكندرونة المنشأ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٨ والممينة حدوده في

١٢ ايلول ١٩٢١ نظام محدد في القانون الاساسي الملحق بهذا القرار .

المادة (٢)

ان النظام الاساسي المذاع والمنشور نصه كملحق لهذا القرار يمدل او يقوم مقام النصوص

السابقة المتعلقة بالموضوع نفسه لاسيما الاحكام المخالفة له من القرارات التالية الصادرة من

المفوضين السابقين للجمهورية فرنساوية :

القرار رقم ٣٣٠ الصادر في ١ ايلول ١٩٢٠

والقرار رقم ٤٠٣ الصادر في ٩ تشرين الاول ١٩٢٠

والقرار رقم ٩٨٤ الصادر في ٨ آب ١٩٢١

والقرار رقم ١١٣٣ الصادر في ٥ كانون الاول ١٩٢١ .

والقرار رقم ١١٨١ الصادر في ٤ آذار ١٩٢٣

والقرار رقم ٢٩٨٠ الصادر في ٥ كانون الاول ١٩٢٤

والقرار رقم ٣٠١٧ الصادر في ٣١ كانون الاول ١٩٢٤

والقرار رقم ٤٤ / ٥ الصادر في ١٤ شباط ١٩٢٥

المادة (٣)

في اثناء مدة الانتداب او الى ان تتخذ احكام اخرى بهذا الشأن
تبقى نافذة البادتان ٣ و ٩ من القرار رقم ٣٠١٧ الصادر في ٣١ كانون الاول
١٩٢٤ المتعلقتان بكيفية تعيين المتصرف وصلاحيات المندوب المعاون للمفوض السامي .
بيروت في ١٤ أيار ١٩٣٠

المفوض السامي

هنري بونسو

أمين السر العام

د . تيترو

اذيع في ٢٢ أيار ١٩٣٠

النظام الاساسي للواء الاسكندرونة

المنشور بقرار المفوض السامي للجمهورية الفرنسية عدد ٣١١٢ بتاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠

المادة الاولى

النظام الخاص الممنوح في دولة سوريا للواء الاسكندرونة في ما يختص بالادارة والمالية
هو محدد في المواد التالية :
تأمين تطبيق هذا النظام بمقتضى المتصرف ومجلس ادارة اللواء صلاحيات خاصة محددة
فيما يلي :

المادة (٢)

يعين رئيس الدولة القضاة ، ويعين بناء على اقتراح المتصرف القائمين برؤساء
الدوائر المركزية في السنجق .
يعين المتصرف بناء على التفويض المعطى له بصورة دائمة من رئيس الدولة سائر
الموظفين ويعين ايضا المديرين .
يتولى المتصرف السلطة التنظيمية في المسائل التي هي من صلاحيته بموجب هذا -
النظام الاساسي .

المادة (٣)

يؤلف المجلس الاداري من تسعة اعضاء منتخبين وفقا لطريقة الانتخاب النافذة في
الدولة ومن ثلاثة اعضاء معينين، ينتخب هؤلاء الاعضاء المعينين رئيس الدولة من قائمة يقترحها
المتصرف وتحتوي اسما رئيس غرفة التجارة ورئيس غرفة الزراعة وغيرهما من اعيان السنجق .
ينتخب اعضاء المجلس او يسمون لمدة اربع سنوات ويجدد كل مرة نصف اعضاء المجلس .

المادة (٤)

تشتمل موازنة اللواء على المداخيل التالية :

- أولا - حاصل جميع ضرائب الدولة والرسوم والواردات من اى نوع كانت المستوفاة من ارض اللواء
والعروض قانونيا بحيازتها .
- ثانيا - المبالغ المخصصة لها بعد حسم المصاريف من حصتها في مداخيل حساب ادارة -
المصالح المشتركة الحاصلة على الاخص من دخل الكرك والادارات الملزمة والشركات صاحبة
الامتيازات والرسوم المختلفة .
- ثالثا - الاموال المشتركة والحصص التي تدفعها لها الدول او الجماعات العمومية والافراد .
وتشتمل موازنة اللواء على المصاريف التالية :
- أولا - جميع مصاريف الدوائر العمومية في ارض اللواء .
- ثانيا - الحصة الواجب عليها دفعها من نفقات ادارة الدولة العامة وتوازو هذه الحصة بالمائة
من مجموع مداخيل اللواء العادية .
- ثالثا - القروض التي يحق لها اللواء او المحقودة لصالحه .
- رابعا - الرواتب .

المادة (٥)

يحضر المتصرف مشروع الموازنة بموازنة رؤساء الدوائر ويعرضه قبل اول تشرين الاول على
وزير المالية لفحصه .

وفي خلال شهر واحد يبلغه وزير المالية ملحوظاته على تطبيق قوانين الدولة وانظمتها
العامة وعلى تأثيرها في الدخل والخرج ويبلغه ايضا ملحوظاته على جميع التدابير التي من
شأنها تأمين التوازن في مالية السنجق .

المادة (٦)

يدعو المتصرف المجلس الإداري في ١٥ تشرين الثاني على الأكثر لفحص مشروع الموازنة ولا تتجاوز مدة هذه الدورة الخمسة عشر يوما .

ينشر رئيس الدولة قبل افتتاح السنة المالية الموازنة التي قررها المجلس الإداري .

المادة (٧)

مشاريع القروض والامتيازات التي تختص باللواء وتفيد مالهته تحضروا تقدم ويتناقش فيها وتتعقد وتمنح ضمن نفس الشروط المخصصة بالموازنة .

المادة (٨)

يدخل اللواء بصفة خاصة في حساب ادارة المصالح المشتركة من حيث المداخيل والمصاريف ، ويتحمل الحصة المترتبة عليه في جميع التكاليف المشتركة المقيدة في هذا الحساب ويدعى بهذه الصفة الى المطالبة بحقوقه والمناقشة في مصالحه .

اذيع في ٢٢ أيار ١٩٣٠

قرار المفوض السامي رقم ٦٢ ل ر سوريا رقم ١٢

تاريخ ٢ حزيران ١٩٣٢ بدعوة مجلس النواب السوري للانتقام .

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

بناءً على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ٣ ايلول

١٩٢٦ .

وعلى قرار المفوض السامي رقم ١٨٨٩ في ٢٠ آذار ١٩٢٨ المتعلق بالانتخابات

في سوريا .

وعلى قرار المفوض السامي رقم ٣ سوريا تاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ القاضي —

بتعديل قرار المفوض السامي رقم ٨٨٩ تاريخ ٢٠ آذار ١٩٢٨ المتعلق بالانتخابات لاجل

وضع دستور الدولة السورية موضع التنفيذ .

وعلى دستور الدولة السورية المعلن بقرار المفوض السامي رقم ٣١١١ تاريخ ١٤ مايس

١٩٣٠ .

وعلى قرارى المفوض السامي رقم ٢ سوريا تاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٣٢ ورقم ٨ سوريا تاريخ ١٨ نيسان ١٩٣٢ باعلان نتائج الانتخابات التشريعية ،
وعلى المادة ٤٥ من الدستور

يقرر

(١) - ان مجلس النواب المؤلف من الاعضاء المعلنين منتخبين بموجب قرارى المفوض السامي تاريخ ٢١ كانون الثاني و ١٨ نيسان ١٩٣٢ يجتمع في دورة استثنائية في دمشق في بداية البرلمان يوم الثلاثاء في ٧ حزيران ١٩٣٢ الساعة التاسعة صباحا تحت رئاسة أكبر الاعضاء سنا لاجل وضع الدستور موضع التنفيذ .

(٢) - تحدد اعمال هذه الدورة كما يلي :

١- انتخاب مكتب المجلس - رئيس ونائبي رئيس وأميني سر وثلاثة مراقبين (المادة

/٦٣/ من الدستور) .

٢- انتخاب رئيس الجمهورية (المادة /٦٨/ من الدستور)

٣- تثبيت الانتخابات (المادة /٤٧/ من الدستور)

٤- تحديد مخصصات رئيس الجمهورية (المادة /٨٧/) والتعويض السنوى -

لاعضاء المجلس (المادة /٦٧/)

٥- تغتم الدورة الاستثنائية بانتهاء لائحة هذه الاعمال .

بيروت ٢ حزيران ١٩٣٢

المفوض السامي : بونسو

السكرتير العام تيترو

أعضاء المؤتمر السوري
عام ١٩٢٠

- رئيس المؤتمر : هاشم الاتاسي

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
- ابراهيم الخطيب	مندوب لبنان	- عثمان سلطان	من طرابلس
- الشيخ سعيد مراد الغزي	مندوب غزة	- تيودور انطاكي	من حلب وأقضية
- عزة د روزه	نابلس (فلسطين)	- محمد فوزي المظم	دمشق وأقضية
- سعد الله الجابري	حلب	- عبد الرحمن اليوسف	=
- عبد القادر الكيلاني	حمص	- فوزي البكري	=
- د عاس الجرجس	حمص الاكراد	- مسلم الحصني	=
- أحمد القضايني	دمشق	- يوسف لينادو	=
- عادل زعيت	نابلس	- الياس عويشق	=
- عبد القادر الخطيب	دمشق	- الدكتور محمد حيدر	=
- صبحي الطويل	اللاذقية	- محمود الفاعور	=
- رياض الصالح	بيروت	- محمود مريود	=
- محمد المجتهد	من دمشق وأقضية	- فايز الشهابي	=
- ابراهيم الشيخ حسين	من دير الزور	- عزة الشاوي	=
- أحمد المياشي	ادلب	- سعيد رمضان	=
- خليل التلهوني	من الكرك (شرقي الاردن)	- عبد الحميد المهدي محمود	=
- رفيق التميمي	الخليل	- أحمد مالك	=
- توفيق مفرج	الكورة (جبل لبنان)	- مربي باشا الملاح	من حلب وأقضية
- رشيد رضا	لبنان - طرابلس	- رشيد مدرس	=
- منيح هارون	اللاذقية	- فاتح المرعشلي	=
- الدكتور سعيد طليع	جبل لبنان	- ابراهيم هنانو	=
- جورج حرفوش	بيروت	- جلال المقدسي	=

- نقل عن يوسف الحكيم - سورية والمهد الفيصلي ص ٩٣ ، وغالب المياشي

الايضاحات السياسية ص ٨٠ - ٨٣ .

تابع أعضاء المؤتمر السوري

عام ١٩٢٠

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
- حكمت النيهال	=	- رضا الرفاعي	حلب وأقضيتها
- محمود نديم	=	- أحمد عباس	=
- شوكت الحراكبي	=	- شريف درويش	=
- يوسف كيخيا	=	- نوري الجسر	=
- زكي يحيى	=	- خالد البرازي	حمص
- عبد الحميد بارودي	حمص	- هاشم التاسبي	حمص
- وصفي التاسبي	حمص	- ناصر فواز	حوران
- عبد الرحمن رشيدات	حوران	- نسيب الأطرش	جبل الدروز
- سليمان الصوري	جبل الدروز	- عيسى المدانة	الكرك (شرقي الاردن)
- سعيد الصيفي	الكرك (شرقي الاردن)	- أديب وهبة	=
- صبحي بركات	انطاكية	- مصطفى لطفي الرفاعي	انطاكية
- محمد شرقي	اللاذقية وأقضيتها	- ناجي علي أديب	اللاذقية وأقضيتها
- عبد الرزاق دندشي	=	- حسين الزغبى	=
- رضى الصلح	بيروت وأقضيتها	- عبد المحسن صادق	بيروت وأقضيتها
- فريد كساب	=	- فنيف الصلح	=
- مراد غليمية	=	- الشيخ عبد المجيد المفري	عن طرابلس
- توفيق تيسار	عن طرابلس	- يوسف الحكيم	=
- الأمير أمين أرسلان	عن جبل لبنان	- الأمير أسعد الايوبي	عن جبل لبنان
- تامر حمادة	=	- رشيد نفاع	=
- أمين اليميني	عن فلسطين	- رفيق التميمي	عن فلسطين
- ابراهيم عبد الهادي	=	- الدكتور احمد قدرى	=
- معين الماضي	=	- صلاح الدين الحاج يوسف	=
- سليم عبد الرحمن	=	- يوسف العيسى	=
- عبد الرحمن النحوى	=	- ابراهيم الحلبي	=
- رشيد الحاج ابراهيم	=	- علي المهدي	=
- فؤاد عبد الكريم	ادلب		

نواب المجلس التأسيس عام ١٩٢٨ م

هاشم الأتاسي رئيسه

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
- هاشم الأتاسي	حمص	- جورج عازر	دمشق
- فوزي الفيزي	دمشق	- حسني البرازي	حمص
- فتح الله آسيون	حلب	- عبد القادر السرميني	حلب
- فائز الخسوري	دمشق	- الحاج رشيد آغا	
- أحمد الرفاعي	حلب	- زكي الخطيب	دمشق
- سعد الله الجابري	=	- سعيد حيدر	=
- نقولا جنانجي	=	- سعد الله محمد	
- فخرى البارودي	دمشق	- شكرى الجندى	حمص
- ابراهيم هنانو	كفر تخاريم	- صبرى فـرح	حمص
- ابراهيم عبد القادر	حمص	- صالح النواف	عشائر
- أحمد الخطيب	دمشق	- صبحي الحسيني	حمص
- أحمد الفياض		- عارف الجزار	جبل سمعان
- أحمد قره مرسل	الاسكندرونه	- عبد الرحمن الكيالي	حلب
- احسان الشريف	دمشق	- عزالدين علي	جبل الدروز
- اسماعيل الحريري	حوران	- عزالدين سليمان	=
- تاج الدين الحسني	دمشق	- عبد القادر رحمو	الباب
- شركس العلي	القنيطرة	- عبد القادر الغطيب	دمشق
- توفيق داود		- حكمت الحراكي	معرة النعمان
- ثريا خلف	حمص	- محمد محمود دياب	القلمون
- جميل الشماط	الزبداني	- عبد القادر الكيلاني	حمص
- جورج صحنواي	دمشق	- فارس الزعبي	حوران

تابع نواب المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨

هاشم الاتاسي رئيسه

<u>اسم النائب</u>	<u>بلده</u>	<u>اسم النائب</u>	<u>بلده</u>
- فاضل عبود	دير الزور	- فاضل المحاميد	القيطرة
- فؤاد عبد الكريم	ادلب	- فيضي الاتاسي	حمص
- لطفي الحفار	دمشق	- لطف الله غنيمه	حلب
- محجم بن مهيد	عشائر عنزة	- محمد أضاءه لبي	الاسكندرونة
- محمد خير عقيل	القدمون	- محمد النماری	
- داوود الريحاني	الاسكندرونة	- محمود نديم	منبج
- محمد توفيق عبيد	دمشق	- محمد جميل ابراهيم باشا	حلب
- مشعل باشا الجبريا		- مصطفى شاهين	جرابلس
- مظهر رسلان	حمص	- مهران بوزانيان	حلب
- نجيب برمدا	حارم	- نسيب البكري	دمشق
- نواف الصالح	عشائر حلب	- نوري الاصفري	ادلب
- نوري الشماليان	عشائر دمشق	- وديع الشيشكلي	دمصا
- ياسين الطبال	دمشق	- يوسف لينادو	دمشق
- سميد الفززي	=		

=====

أعضاء المجلس النيابي عام ١٩٣٢ برئاسة صبحي بركات

مأخوذة عن الجريدة الرسمية عام ١٩٣٢

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
- لطيف غنيمية	حلب	- خليل ابراهيم باشا	الجزيرة المليحة
- سعيد اسحق	الجزيرة المليحة	- عبد المحسن الهفل	المهادين
- تركي المحمود	البوكمال	- فاضل المهدو	دير الزور
- محمد نوري الفتيح	دير الزور	- جميل الشماط	الزبداني
- يوسف الطيفور	النبك	- محمد المفلح	حوران - دير
- اسماعيل الحريري	حوران - ازرق	- أحمد عبد الرحمن	القريتين
- حامد الخوجه	الرقبة	- عبده الكمكجي	الرقبة
- عارف الجزار	جبل سمعان	- أمين سمكوخ	القنيطرة
- فارس الزعبي	حوران - الزوية	- حكمة الحراكبي	المعرة
- سليمان ميرزا	السلمية والقريتين	- صادق المعلم	ادلب
- نوري الاصفري	ادلب	- محجم بن مهيد	عشائر عزة - الدير
- ميراز عبد المحسن	عشائر شمر	- نواف الصالح	عشائر حلب
- نوري الشمالان	عشائر دمشق	- سليم الدعاس	القطيفة
- أبو الهدى الحسيني	وادي الحجم	- مظهر رسلان	حمص
- هاشم الاتاسي	حمص وضواحيها	- رفيق الحسيني	=
- ابراهيم ضحية	=	- صبحي بركات	حلب
- غالب ابراهيم باشا	حلب	- شاكر نعمت الشهباني	=
- نوري المدرس	=	- بسيم القدسي	=
- نقولا جانجي	=	- هيراج بابا زيان	=
- هنري هندية	=	- سليم جفرت	=
- طاهر عبد الكريم	جبل سمعان	- جميل حلو	الهاب

تابع أعضاء المجلس النيابي عام ١٩٣٢

برئاسة صبحي بركات

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
- نجيب برمدا	حارم	- محمود نديم	منبج
- مصطفى شاهين	جرابلس	- منان يازى جلوسي زاده	اعزاز
- حسين عوني	کرد طاغ	- زكي النجار	جسر الشفور
= عبيد كعكجي	الرقبة	- محمد يحيى	انطاكية
- مصطفى القصيرى	انطاكية	- صادق معروف	=
- موزيس دركالوستيان	=	- محمد جراب	الاسكندرونة
- زادة خليل آغا	قرق خان	- يوسف لينادو	الشام وضواحيها
- جميل مردم بك	الشام وضواحيها	- فائز الخورى	=
- زكي الخطيب	=	- لطفي الحفار	=
- فخرى البارودى	=	- احسان الشريف	=
- محمد علي العابد	=	- حقي العظم	=
- نسيب البكرى	=	- وديع الشيشكلي	دوما
- نسيب الكيلاني	دوما	- نجيب البرازى	حمص
- الدكتور شيشكلي	حمص	- شمسي نصر الله	=

=====

أعضاء المجلس النيابي عام ١٩٣٦ برئاسة فارس الخوري
نقلا عن معاصر المجلس النيابي السوري

لحسام ١٩٣٦

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
- فارس الخوري	دمشق	- جميل مردم بك	دمشق
- شكرى القوتلي	=	- لطفي الحفار	=
- نسيب البكري	=	- فايز الخوري	=
- فخرى البارودي	=	- احسان الشريف	=
- منير المجلاي	=	- عفيف الصلح	=
- صبرى المسلي	=	- أحمد اللحام	=
- جورج صحنوي	=	- يوسف لينادو	=
- أبو الهدى الحسيني	=	- وادي العجم - فاعور القاعور	= القنيطرة
- فاصم محمود	=	- جميل الشماط	= الزبداني
- غنيم حنيني	= دوما	- يونس حنشور	= دوما
- محمد خير عقل	= القلمون	- محمد محمود دياب	= القلمون
- فواز الشعلان	= عشائر بادية دمشق	- طراد المصمم	= عشائر بادية دمشق
- راكان مرشد	= = =	- سعد الله الجابري	= حلب
- عبد الرحمن الكيالي	= حلب	- حسن فؤاد ابراهيم باشا	=
- ناظم القدسي	=	- عبد القادر سرميني	=
- جميل ابراهيم باشا	=	- أدون رساط	=
- أدون حمصي	=	- رشدي كتحدا	=
- فتح الله آسيون	=	- هرانت صلاحيان	=
- أرداشيس بونغكيان	=	- حكمة الحراكي	= الحمرة

تابع أعضاء المجلس النيابي عام ١٩٣٦ برئاسة فارس الخوري

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
- نوري الاصفهري	حلب - ادلب	- وحيد دويدري	حلب - ادلب
- هوزان شاهين	= جرابلس	- مصطفى شاهين	= جرابلس
- سعد الدين الجابري	= جبل سمعان	- عبد العزيز حلاج	= جبل سمعان
- سعيد الكيالسي	= حارم	- هادي بكار	= اعزاز
- حسين عونسي	= جبل الاكراد	- حسين حلمي	= ضبع
- عبد القادر رحمو	= الباب	- شايش عبد الكريم	عشائر يادية حلب
- نواف الصالح	عشائر يادية حلب	- نجيب البرازي	حمص
- توفيق الشيشكلي	حمص	- عمر الدلال	=
- سليمان العلي	= السلمية	- مظهر رسلان	حمص
- رفيق الحسيني	حمص	- مكرم الأتاسي	=
- سليمان المصراحي	=	- عبد الله فركوح	=
- ابراهيم الضحمة	=	- محمد نوري الفتيح	الفرات
- سعيد المرفسي	الفرات	- محمد العايش	=
- محمد الفرج	= الرقة	- محجم البشير	= الرقة
- وهبي العجيلي	= الرقة	- تركي النجرس	= الميادين
- عبد الهادي الزرزور	= ابوكمال	- قدور الحاج علي	الجزيرة
- خليل ابراهيم باشا	الجزيرة	- سعيد اسحق	=
- محجم بن مهيد	عشائر الجزيرة	- د هاشم الهادي	عشائر الجزيرة
- اسماعيل الحريري	حوران	- فارس الزعبي	حوران
- مصطفى المقداد	=	- محمد المفلح	=
- زيد الاطرش	جبل الدروز	- عزالدين علي	جبل الدروز

تائع أعضاء المجلس النيابي عام ١٩٣٦ برئاسة فارس الخوري

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
- سليمان نصار	جبل الدروز	- عوده السـرور	جبل الدروز
- عقله القطامي	= =	- عبدالقادر شريـح	اللانقية
- فايز الياس	اللانقية	- علي شهاب	=
- محمود عبدالرزاق	= طرطوس	- سليمان الاحمد	= بانياس
- محمد جنيد	= مصياف	- أنيس اسماعيل	= طرطوس
- جاثم خضـور	= جبيلة	- شوكة المباس	= تلكخ
- الياس جرجس	= تلكخ	- منير المباس	= صافيتا
- جبرائيل حـلو	= صافيتا	- أمين رسلان	= صافيتا
- عمر البيطار	= صهيون	- سليمان مرشد	= صهيون
- محمد الأضـه لسي	الاسكندرونة	- مصطفى القصيري	الاسكندرونة
- صادق معروف	=	- داود الريحاني	=
- مورسيس دركالوشيان	=		

=====

برقية بتاريخ ١١ حزيران ١٩٢٨ .

دمشق - حضرة رئيس الجمعية التأسيسية السورية ، أهنيئ الأمة السورية
الشقيقة بحياة النيابة الجديدة ، ونتمنى لها أهني السعادة الطيبة .

رئيس مجلس النواب اللبناني

محمد الجسر

برقية بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٢٨ .

الرئيس الأتاسي ، رئيس المجلس التأسيسي بدمشق :
" نهنتكم . العالم المتمدن يراقب اليوم . أثبت أنكم جديرون بأن تحكموا
أنفسكم بأنفسكم . ثقوا بمشاركتنا لكم ونحن أصدقاء سورية المخلصون
الفخوريون .

رئيس حزب الاستقلال السوري

أميل مرهج

- نقلا عن محاضر المجلس النيابي - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ .

- برقية رقم ١٦٠ تاريخ ٧ حزيران ١٩٣٢

رئيس المجلس النيابي :

بهذا اليوم الذي يجتمع فيه مجلسكم تشعر الأمة بألم من الازدراء بأرواح بريئة ، طارت الى ربها ضحية حرية هضمت بالقوة لتزييف الانتخابات ، نعلمكم بصراحة اضطرابنا واحتجاجنا على هذه الاهانة للكرامة الأمة ونعتبر هذا المجلس حادثا فرضته القسوة لا علاقة للأمة فيه ، ولا تتقيد بقراراته .

هذه صورة الاحتجاج المرسل اليوم بألوف التواقيع من الشعب الحلبي لرئاسة المجلس النيابي نقد منها لفخامتكم .

عارف هنانو مقيم الجابري

- برقية رقم ٨٣٠ ، صادرة من مصر بتاريخ ٧ حزيران بالمال الآتي :

رئاسة مجلس النواب :

بمناسبة اجتماعكم اليوم لتنفيذ الدستور الذي أصدرته السلطة الفرنسية على الرغم من احتجاج الأمة كلها عليه ، وأجرت انتخابات زائفة لوضعه موضع العمل ، ترى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني أن أول واجب عليها هو أن ترفع صوتها عاليا بالاحتجاج على هذا الدستور وأن تعد كل عمل يقوم على أساسه اعتداء صريحا على حقوق الأمة وابتهاالا لحرمة الدماء التي أهرقت في سبيل حريتها ووحدتها ، ترى اللجنة أن الأمة مطلقة الحرية للسعي في جميع الطرق المشروعة الى استرداد حقوقها كاملة وهي لن تعترف بشيء مما يتم على يد هذا المجلس الذي لا يمثل الأمة أقل تمثيل .

السكرتير العام
أسعد داغر

- برقية رقم ٥٤٣ الصادرة عن اللانقية بتاريخ ٧ حزيران ١٩٣٢ بالمال الآتي :

دمشق لرئاسة المجلس النيابي :

نهني نواب الأمة ، نطالب بوحدة البلاد وضمنا لأمتنا سوريا متمنين نجاح سياسة التفاه

..... مجموعة تواقيع .

- نقلا عن مذكرات المجلس النيابي عام ١٩٣٢ .

المفوضون السامون الذين تعاقبوا على سورية ولبنان من عام ١٩١٨م حتى عام ١٩٤٦م*

جورج بيكو	Picot	عين في التاسع من نيسان ١٩١٨ وبأشرعته الرسمي في البلاد السورية واللبنانية من : "تشرين الاول ١٩١٨ - ٨ تشرين الاول ١٩١٩".
الجنرال غورو	Gen. Gouraud	من : "٨ تشرين الاول ١٩٢٠ - تشرين الثاني ١٩٢٢".
الجنرال ويفان	Gen. Weygand	عين في التاسع عشر من نيسان ١٩٢٣ - وبأشرعته الرسمي في البلاد السورية واللبنانية من : "٩ أيار ١٩٢٣ - ٥ كانون الأول ١٩٢٤".
الجنرال سراي	Sarraill	من : "٢ كانون الثاني ١٩٢٥ - ٨ تشرين الثاني ١٩٢٥".
هنري دي جوفنيل	De Jouvenel	عين في العاشر من تشرين الثاني ١٩٢٥ وبأشرعته في سوريا ولبنان من : "٢ كانون الاول ١٩٢٥ - ٢٧ أيار ١٩٢٦".
هنري بونسو	Ponsot	عين في الثالث من أيلول ١٩٢٦، وبأشرعته في سوريا ولبنان من : "١٢ تشرين الاول ١٩٢٦ - ١٢ تشرين الاول ١٩٣٣".
داميان دي مارتيل	De. Martel	من : "١٢ تشرين الاول ١٩٣٣ - كانون الثاني ١٩٣٩".
غابرييل بيو	Puaux	من : "٥ كانون الثاني ١٩٣٩ - ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٠". وقد أقيل من وظيفته بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٤٠ وسافر بعد هذا التاريخ ب ١١ يوما.
جان شياپ	Chiappe	لم يصل الى سوريا ومات غرقا وهو في طريقه الجوى اليها.
الجنرال دانتر	Dentz	عين في العاشر من كانون الاول ١٩٤٠، وبأشرعته الرسمي في البلاد من : "٢٩ كانون الاول ١٩٤٠ الى ١٥ تموز ١٩٤١".
الجنرال كاترو	Catroux	من : "١٥ تموز ١٩٤١ الى ٧ حزيران ١٩٤٣" وهو أول مفوض سامي لقب نفسه (مندوب عام) .
جان هيلو	Helleu	من : "٧ حزيران ١٩٤٣ الى تشرين الثاني ١٩٤٣" وقد أقيل بعد حوادث لبنان .
جنرال بينه	Beynet	من : "آذار ١٩٤٤ الى ... يوم الجلاء ! ..."

UNIVERSITE DE DAMAS

LES PARLEMENTS EN SYRIE ,LES ROLES POLITIQUES,LOCALES ET ETRANGERS
(1920 - 1943)

Préparé par:

Nahed ABDUL-KARIM

Sous la direction de:

Dr.Ahmed TARABEIN

Année:1983

La Syrie a été par suite de la politique française, le champ d'un conflit acharné entre les deux antagonistes: indépendance et colonialisme.

La domination et le pouvoir étant au plus fort des deux, la constitution sera parfois proclamée, des gouvernements locaux seront formés, et vice versa en cas de refoulement patriote.

La lutte constitutionnelle en Syrie commença dès la fin de la grande Révolte Syrienne (Août 1927), un gouvernement Syrien a été proclamé, des votes constitutionnels se sont déroulés amenant au pouvoir les patriotes en Avril 1928. Une Assemblée Constitutionnelle a été proclamée mettant au jour la Constitution du pays, constitution qui n'a été acceptée par le Haut Commissaire Français qu'après la mise en vigueur de l'article 116 lui donnant plein pouvoir.

L'Assemblée refusant de se soumettre, la Constitution a été ajournée pour un délai indéterminé.

En 1932 le Parlement Syrien reprit son labbeur, et le Haut Commissaire lui présenta le traité de 1933 qui a été refusé, étant loin de procurer l'indépendance. Dissolution du Parlement et le pouvoir constitutionnel passa au camp de l'adversaire.

L'association des patriotes se mit à l'oeuvre au début de 1936 présentant un pacte patriotique proclamé au jour commémoratif du chef Ibrahim HANANOU, visant l'unité syrienne, la lutte contre le Foyer Juif et proclamant la nécessité de l'Unité Arabe.

L'affrontement atroce avec les Français conduit à la grève générale de deux mois entraînant des troubles sanglants.

Le Haut Commissaire a été contraint à conférer avec les Patriotes en vue d'un nouveau traité d'amitié et de non belligérance. Les pourparlers ont été entamés à Paris au Quai d'Orsay durant cinq mois. Un projet de traité a été signé par Syriens et Français en 1936.

Ce traité n'était point l'indépendance complète, la politique étrangère et la défense nationale étant aux mains des Français, avec des suppléments mettant en danger l'amitié régionale.

Les Patriotes Syriens mirent-malgré tout-en vigueur les clauses du traité mais les Français entamèrent la discorde religieuse et raciste contre le gouvernement patriote central de Damas.

L'affaire d'Alexandrette se porta dès lors à l'avant. Le Gouvernement Turc craignant le retour du Liwa à la mère patrie se rangea aux Français pour l'annexer.

Des pourparlers seront par suite entamés avec de nouveaux protocoles au traité de 1936 en vue d'être accepté par le Gouvernement Français. Peine perdue, l'Assemblée Nationale Française refuse, le Gouvernement Syrien démissionne, le Haut Commissaire revient au pouvoir annulant la Constitution. La Syrie a été démantelée encore une fois.

Le Président de la République présente sa démission, un Directoire a été nommé pour diriger les affaires du pays sous contrôle français.

En 1941 à la suite de l'occupation de la Syrie par les troupes anglaises et les français du F.F.L. le général CATROUX proclame au nom du Général de GAULLE la fin du mandat et l'indépendance de la Syrie. L'Angleterre approuve et un Gouvernement national a été nommé. La lutte reprend de plus belle entre Syriens et Français.

Le Parlement a annulé le 17 Août 1943 l'article 116 de la Constitution, l'indépendance complète trouvera jour à la suite de l'évacuation des troupes étrangères après les confrontations sanglantes de 1945.

Les espérances concernant l'oeuvre accomplie par les Parlements consécutifs étudiés en ce volume n'ont nullement aboutis après l'indépendance à l'espoir de la Nation.

Le Parlement a été maintes fois dominé par les intérêts personnels. Mais, et malgré tout, ces Parlements ont annulé la confiance admise aux gouvernements incapables de mener la lutte patriotique.

Le Parlement en Syrie n'a jamais été aboli par le pouvoir exécutif. C'est un fait de confiance et non le contraire, à la manière de ce qui arrivait en Iraq et en Egypte.

Les Parlements en Syrie ont réussi partiellement à ériger des lois concernant l'économie, les discussions entre parlementaires visaient toujours la lutte contre la domination française.